

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الهداية في شرح البكايه

مع غريب الالهيه لمحمد عمر الطهريه  
تأليف

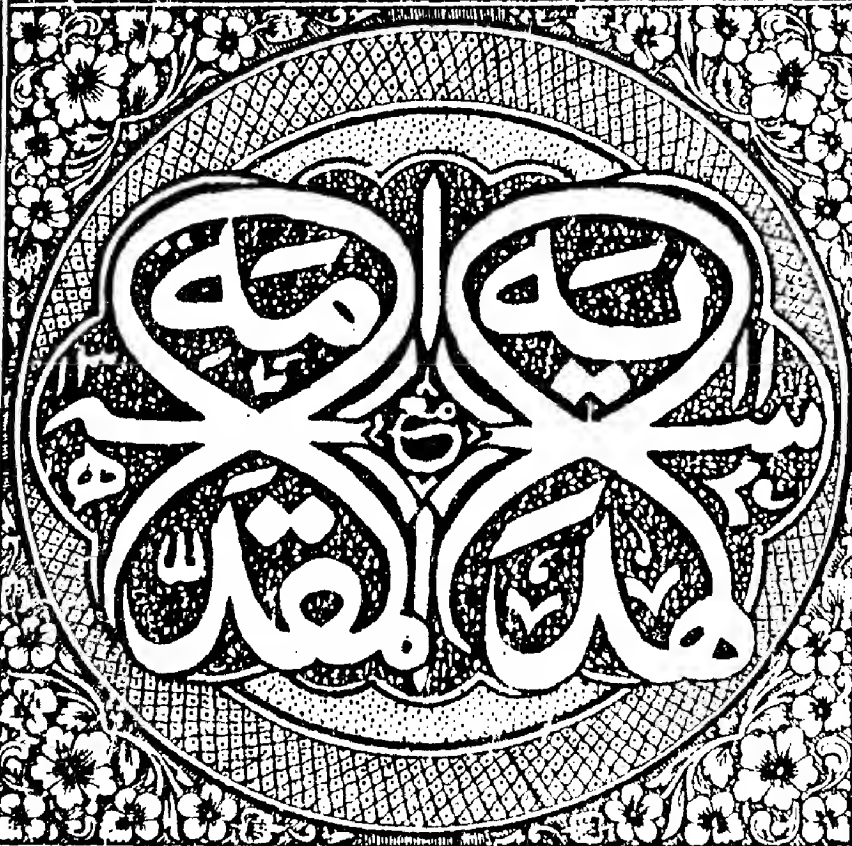
مولانا ابوالحسنات محمد علي آل احمد

المكتبة الرشيدية  
مسكني روضه كوثه فون: ٢٢٢٢٢٣



مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

الحمد لله الذي سلك البداية والنهاية على طبع الجملدين الاخوين من

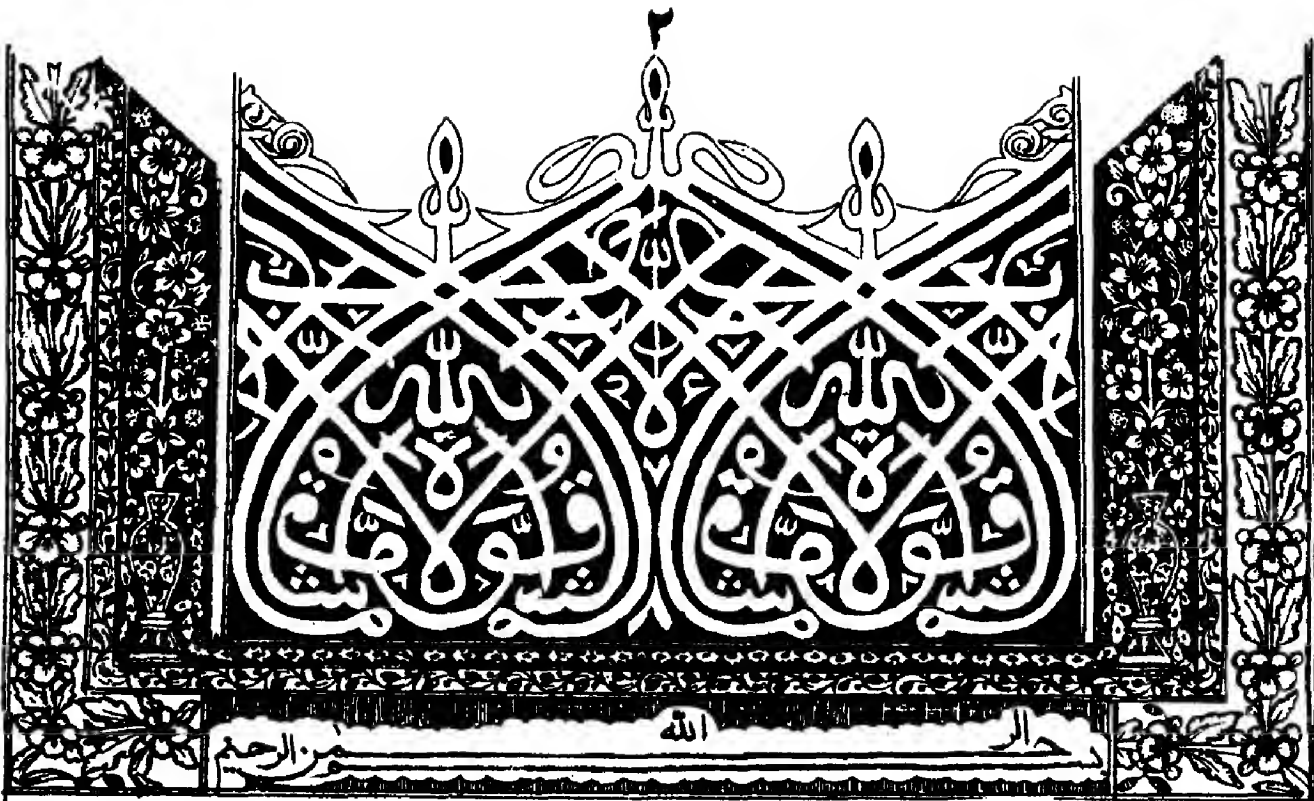


بأمر جامع العلوم المفتي محمد يوسف خنجر الحنفية المرحوم محمد صادق دارقمة محمد عبد الله الكلاسة

مكتبة رشيدية

سرکی روڈ - کوئٹہ - فون ۸۴۲۲۶۳





حامداً ومصلياً اقول ان هذا رسالة مسماة بمقدمة الهداية تفيد البعيرة فادراك مسائل الهداية نعمتها متعوضاً من شوق القارئ  
 محمد عبد الحى بن النسيم الفخيم ذى الفضل الجلى مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الكريم الكنوى دام الله الكرم فيضة العيون  
 الاقامة في بلد حيد اباد صانها الله عن الشر الفساد تستسكب بركة من بلطفه الكفاية فازالمنى من استظل بظل العناية سدت  
 السنية محط رجال ارباب الدراية هو المستعان في الهداية والنهاية الوزير الجواد الاعظم والدستور الكريم الافخر عال الجناح  
 النواب المستطاب شيخ اعر الدولة مختار الملك تراب على خان بهادر رسال ارجباك والاشرف جلال البازغة  
 ويدجوده بكسطة الله حادثة كما ايت به بحامد الدارين محمداً الى النبى سيدنا الملقين عليه واله صلوات ربنا المستقرين وتبتهل  
 ست هدايات تحمى المهمات تصبر لقاصد المنجى رايات هداية تفرج عن مؤلف الهداية وذكر تصانيفه علم ان مؤلفها هو  
 شيخ الاسلام الامام لهم بام بهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل بن الخليل بن ابي بكر الفغانى المصنف من اولاد سميان  
 ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه كان متعبداً بارادى في العلوم فقيهها اصولياً ثقة ناسكاً لقي المشايخ العظام وتبرك بانفا الائمة الكرام ففقد  
 على الده وعلى الشيخ الامام بهاء الدين علي بن محمد بن اسمعيل الاسيحي المتوفى بسمرقند سنة خمس ثلثين وخمسمائة وكتب بعض جلدات نقل  
 عن خطه اهل الدين نبذة اصحاب الهداية ولد عقيب صلوة العصر يوم الاثنين الثامن من رجب سنة احدى عشر وخمسمائة  
 ووفق كح بيت الله وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة اربع واربعين وخمسمائة وتوفي ليلة الثلاثاء الرابع عشر من  
 ذي الحجة سنة ثلث وتسعين وخمسمائة كذا في كشف المظنون وقيل سنة ست وتسعين وخمسمائة ودفن في سمرقند وقد نقل  
 ان في سمرقند تربة المحمدين دفن فيها نحو من اربع مائة نفس كل منهم يقال له محمد تصف وافق واخذ عنه الجم الغفير ولما مات  
 صاحب الهداية منعوا دفنه بها ودفن بها كذا قال المشايخ في رد المحتار وله تأليف منها كتاب مجموع النوازل وكتاب في الفرائض  
 كتاب التجنيس المريد وكتاب في المبتدأ وكتاب الكفاية المنتهى وكتاب الهداية ومنها كتاب امل ايت المبتدأ فقد جمع فيه بين مسائل  
 مختلقة قد رويها الجمع الصغير والخار في تبيينها جامع الصنفين كما اختار الامام محمد بن الحسن وقال في مبدئها وعدا وفقت  
 لشرحها رسمه بكفاية المنتهى ثم وفق شرحها ورسمه بكفاية المنتهى وهو كتاب عزيز الوجود في تاليز مجلد كذا في مقتا السعادة

هداية  
 محمد عبد الحى بن النسيم  
 الفخيم ذى الفضل الجلى  
 مولانا الحافظ الحاج  
 محمد عبد الكريم الكنوى  
 دام الله الكرم فيضة  
 العيون























سنة بوضوح واحد كان في حاسبنا من محظرة بين الظهر والعصر في الشتاء من أول الليل قال الحسن بن عمار لما تولى غسل أبي حنيفة رحمه الله وغفر له علم تفرط من ثلاثين سنة ولم تتوسل بينك في الليل منذ أربعين سنة قال ابن خلكان فمثل هذا الإمام لا يشك في منه ولا في ورعه وتحفظه وبعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالطعن على الأئمة كما خطيب طعن على أبي حنيفة والإمام أحمد وكان ابن الجهم فانه تابع الخطيب في الطعن على أبي حنيفة وقال سبط بن العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء إنما العجب من الجحد كيف سلك اسلوبه وكان يعظمه لم يذكر أبدا حنيفة في الحلية وذكر من دونه علماء هذا قال ابن حجر في بعض سائله ان الطعن ان كان من غير اقران الإمام فهو مقلد لما قاله أو كتبه أو ادعى وإن كان من اقرانه فلا يعتد به لأن قول القرآن بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذي هب قال ولا سيما إذا اقرانه لعداوة المذهب والحسد لا يجوز منه إلا معصية الله تعالى وقال لتاجر السبكي ينبغي لك أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين فأياك ثم أياك تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري وقال الثوري ما أبو حنيفة فقلد كما زايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجه الله تعالى بعلمه والعجب من مقلد الإمام الشافعي كيف يطعنون إماما كان يتأدب معه الإمام الشافعي هل هذا إلا طعن إمام مذهب قال لشعراني في الميزان لو انصفنا مقلدنا للإمام مالك والشافعي لم يضعف أحد منهم قولا من أقوال أبي حنيفة بعد أن سمعوا مدحهم لا يمتهم له ولولم يكن من التنويه برفعة مقامه إلا كون الإمام الشافعي ترك القنوت في الصلوة كما صلبه عند قبر الإمام أبي حنيفة كان فيه كفاية في لزوم أدب مقلد معه وقدا تكشف لبعض أصحاب الكشف كالإمام الشعراني وغيره أن من هب الإمام أبي حنيفة آخر المذهب انقطاعا كما هو أول المذهب المدونة وما في الدنيا من أن يحكم بمذهب هبة عيسى عليه السلام فهو لا دليل عليه قال الحافظ السيوطي أن ما يقال أن عيسى يحكم بمذهب من المذاهب الأربعة باطل الأصل الحكيم يظن نبي أنه يقلد مجتهدا بل إنما يحكم بالاجتهاد وما كان يعلمه قبل من شرعينا بالوحى وما تعلّم منها وهو في السماء وأنه ينظر في القرآن فيفهم منه واتفق معه على لقارى وقال أنه امر لا أصل له لا يمنع من أن ينزل على عيسى عليه السلام وحى فانه ليس ليل قاطع على أنه لا ينزل الوحي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم نعمته لا نبى بعد نبينا صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا وكذا من اختراعات الحنفية الجهمية أن الحضرة عليه السلام تعلم من أبي حنيفة ثلاثين سنة في حياته وبعد موته من قبره قال على القارى أما ترى أن الحضرة عبد من عباد الله قال تعالى في شأنه اثباته رخصة من عندنا وعلمناه من لدننا علما وكان قد علم موسى عليه السلام فكيف يكون من جملة ناصبي أبي حنيفة وكذا من الافتراءات أن الإمام المهدي يقلد أبي حنيفة قال على القارى أنه مجتهد مطلق لا يجوز له التقليد وقال الشيخ ابن العربي أن المهدي يحرم عليه القيام بما يحكم هو إلا بما يلقى إليه الملك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليسد به وعلى كل تقدير فكيف يقلد أبي حنيفة روقدا وروا في مناقب أبي حنيفة أحاديث منها أنه عليه الصلوة والسلام قال إن أقم افتخرى بوانا افتخرى رجل من امتي اسمه نمران وكنيته أبو حنيفة هو سراج امتي وروى عنه عليه الصلوة والسلام أن سائر الأنبياء يفتخرون بى وأنا افتخرى بى حنيفة من أحبه فقد أحببني ومن أبغضه فقد أبغضني كذا الروى في الدر المختار ناقلا عن المقدمة شرح مقدمة أبي الليث وأورد القاضى أبو البقاء ابن الضياء المسمى شرح مقدمة الغزنوى حديثا أخره فطره من رواية أبي هريرة في امتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج امتي هو سراج امتي وقال ابن الجوزي أن هذه الأخبار موضوعة واتفق معها الحافظ الذهبي الحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر العسقلاني والشيخ قاسم الخففى شأن أبي حنيفة أن أرفع من أن يثبت له فضل مثل هذه الأحاديث الموضوعة ويكفى في إثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على سلمان فقال لو كان لايمان عند لثريا لثأله رجال من هؤلاء وقوله من هؤلاء جمع اسم الإشارة والمشار إليه سلمان وحده على رادة الجنس فيحتمل أن يراد بهم أهل الجهم كلهم وقد كان جد أبي حنيفة من قرى قال الحافظ السيوطي

هذا الحديث لا يثبت له فضل مثل هذه الأحاديث الموضوعة ويكفى في إثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على سلمان فقال لو كان لايمان عند لثريا لثأله رجال من هؤلاء وقوله من هؤلاء جمع اسم الإشارة والمشار إليه سلمان وحده على رادة الجنس فيحتمل أن يراد بهم أهل الجهم كلهم وقد كان جد أبي حنيفة من قرى قال الحافظ السيوطي





تليد ابراهيم بن يوسف وهو تليد ابي يوسف الفقيه الامام نصر بن محمد السمرقندي الحنفي كان من معتق الحنفية  
وله شرح على الجامع الصغير على الجامع الكبير وله بستان وتصانيف اخرى توفي سنة ثلث وسبعين وثلثمائة وقيل خمس سبعين وثلثمائة  
وقيل غير ذلك **ابو منصور** الماتريدي هو محمد بن محمد وكان شيعي الحنفية في علم الكلام ينتمي سلسلة تليد ابي حنيفة بثلث وسائط  
وماتريدي قرية مرقية سمقند توفي سنة اثنتين وثلثين وثلثمائة كذا قيل **ابو موسى** الاشعري هو عبد الله بن قيس بن سليمان بن حنيفة  
بفتح الحاء المهملة وتشديد الهمزة كذا في التفرغ صحاب جليل حضار المدينة المنورة بعد فتح خيبر واستعمله صلى الله عليه وسلم على  
وعدن واستعمله عمر بن الخطاب على البصرة وولي الكوفة زمع عثمان بن عفان كان حسن الصوت قصيرا خفيف اللحم كذا قال لذهبي مات سنة اثنين واربعمائة  
وقال الامام الباقى سنة اربع واربعين وقال لهيثم بن عدي مات سنة خمسين وقيل سنة احدى وخمسين وعن المدائني سنة ثلث  
 وخمسين قيل بالكوفة وقيل بمكة والاشعري نسبة الى اشعرى هونيت بن ادروان قيل له اشعر لانامه ولدته والشعر على بدنه كذا قال  
ابن خلكان **ابو هريرة** كانت له هرة صغيرة كذا قال لشعرا في سلم في السنة السابعة كذا قال الامام الباقى وهو صحابي وشي جليل القدر  
حافظ الصحابة ثبت سكن الصفة واستوطنها حول عمر النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتقل عنها وكان هو عريف من سكن الصفة ومن نزله وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يجهر اهل الصفة لطعام حضره تقدم الى ابي هريرة ليخبرهم لمعرفتهم وبما زادهم ولهم وكان هو صديق الفقير الشديد معروفا  
عن خطبة الاغنياء فقيها مفتيا قائما بالليل صائما بالليل كذا قال لذهبي يقال وى عن ثمان مائة نفق ختلف في اسمها واسم ابيه فقيل عبد الرحمن  
صخر وقيل ابن غنم وقيل عبد الله بن حائد وقيل ابن عامر بن عبد شمس وقيل ابن عمير وقيل سعيد بن الحارث وقيل عبد  
واختاره ابو نعيم في حلية وقال بن حجر هبلا اكثر من الاول ويقطع بان عبد شمس غير بعد ان اسلم تولى امره المدينة في يوم معاوية وتولى  
يوم آخر مرة خطب على ظهره وقال طرقتوا الامير فمضى عنه انه كان يصل خلف على رضى الله عنه ياكل من شاة معاوية ويعتزل القتال  
عن ذلك فقال لصاحبه خلف على افضل وسأله معاوية ادم وتروك القتال اسلم هكذا حكى عنه كذا قال الامام الباقى ح توفي سنة سبع  
وقيل سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة **ابو يوسف** هو الامام القاضي يعقوب بن ابراهيم بن حبيب  
من اولاد سعد بن حبة الانصاري هو احد الصحابة رضى الله عنهم مشهور في الانصار بآبائه وجرته بنت مالك من بني عمر بن عوف وقيل قال  
شديد يوم لم يخذل مع حادثة سنة فرائد النبي صلى الله عليه وسلم وقال من انت فقال سعد بن حبة فقال سعد الله جدك وموسى على اسمه رضى الله عنه  
وكان القاضي ابو يوسف من اهل الكوفة وصاحبا بحنيفة وكان فقيها حافظا كان في حفظه اربعون الف حديث من الاحاديث الموضوعة  
بالصحيحة وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين وغيرهما وقال بن عبد البر انه كان يحفظ الحديث ويحفظ خمسين ستمين  
حديثا ثم يقوم فيكلمها على الناس قد سكن بغداد وتولى القضاء بها لثقة من الخلفاء المهدي وابنه الهادي ثم هاجر من الرشيد وكان الرشيد  
يكرمه ويحب له وهو اول من دعى بقاضي للقضاة وكان هو في ذلك حال حين طلب الحديث في الفقه صعلوكا فبقيت له ابو حنيفة ونعطيته  
دراهم وكان ابوه وامه يمتعان من تحصيل العلوم والاشتغال ويجريان على تحصيل المعاش وطلبه نيا وهو لا يسلم قولها في هذه الباب حتى  
نفع الله تعالى بالعلم ورفعها الى احدى العليات في الدين والند وقال هلال بن يحيى كان ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازي وايام العرب وكان اقل علوم  
الفقه ولم يكن في صحابا بحنيفة مثل ابي يوسف وقال علي بن الحجد سمعت ابا يوسف يقول العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه  
كلك وروى انه كان عند عيسى بن جعفر جارية سألته الرشيد ان يهبها له فامتنع وسأل المزني فابى فحلفت الرشيد الله لئن لم يفعل هذا  
احدا مني لا تلتذ وحلف عيسى ان يبيع هذه الجارية او اهبها فكل املك صدقة وكل ملوكي حرو وجنى طالق فسأل الرشيد ابا يوسف هل  
في ذلك فخرج قال ابو يوسف نعم يهب عيسى لك نصفها ويبيعك نصفها فكان لي الجارية ولم يبع فوهب الرشيد نصف الجارية

ابو يوسف بن محمد بن يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الانصاري الكوفي القضاة المشهورين









ولابن ابي عبد الله وانشأ بالطائف وتوجه القتل عبد الله بن الزبير عكة ورمى الكعبة الى ان قتل عبد الله بن الزبير وولاه عبد الملك بن  
 مروان الحمرين مدة ثم ولاه الكوفة وجمعه له العراقيين واستمر في الولاية نحو اربعين سنة كان فصيحاً بليغاً فقيهاً وكان بنوعه ان طاعة  
 الخليفة فرض على الناس كل ما يروى من اخوة الترمذي من طريق هشام بن حسان اخصيين من قتل الحجاج صبرا فبلغ ما ثلثه الف عشرين  
 الفا وقال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل اممة بمخبيها وجنابا الحجاج لغلبيتهم كثر جماعتهم وقال طاووس عجب من يسميه مؤمنا وبأهله  
 هو ليس بأهل ان يسمي عنه مات سنة خمس في تسعين في رمضان وقيل في شوال ومعه ثلث وقيل اربع وخمسون سنة وقيل انه لما جاء  
 موت الحجاج الى الحسن البصري سجد لله شكرا وقال اللهم انك قد اقامت عنا سنة وكانت تهمدية واسط التي بناها هو بنفسه وانما  
 سماها واسط لانها بين البصرة والكوفة ودفن بها وعفي قبره ولجى عليه الماء كذا قال ابن خلكان الحسن بن علي بن ابي طالب  
 سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحكيه من الدنا ولد للنصف من رمضان سنة ثلث وكان اشيبة الناس صلى الله عليه وسلم في ميلين  
 الصدر الى المراس كان اخوه الحسين بن علي رضي الله عنه اشبه به صلى الله عليه وسلم من صدره الى قدميه فلهما كالصقر المحمدي  
 وكان ورعا متواضعا حليما جوادا مات على بابع الناس الحسن فباعه اربعون الفاد وقع خلا لبيته وبين معوق ففكر الحسن القتال  
 وصالحه معونته وباعه وذلك في ربيع الاول سنة احدى واربعين وكانت مدة خلافته قريبا من نصف سنة وانما كان ذلك  
 ليتم ما قال صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدى ثلثون سنة سقاء السم ووجه جعل بنت الاشعث بن قيس فكان مرضه الامهال  
 الكبدى وتقطع الامعاء مات وهو ابن خمس واربعين سنة وكسر قريح زيدا من ذلك في ربيع الاول وقيل في صفر سنة تسع  
 واربعين كذا قال الامام اليا فم قريح سنة خمسين وقيل سنة ست وخمسين ودفن بالبقيع الحسن البصري هو ابو سعيد  
 الحسن بن ابي محرز البصري من التابعين كان زاهدا ورعا فقيها واثق مولى يزيد بن ثابت الانصاري رضي الله عنه واهله  
 مودة ام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وبها غابت امه في حاجة فيبكي فيعطيه ام سلمة ثديا تأكله بالان  
 امه فله ثديا فيشرب فيرون ان تلك الحكمة والفصاحة فيه من بركة لبن ام سلمة ولدت لستين بقية من خلافة عمر  
 الخطاب بالمدينة وتوفي بالبصرة مستهل رجب سنة ثمان وخمسين عن عشرين سنة في يوم الجمعة وقال رجل قبل مو  
 الحسن لابن سيرين ان ارايت كان طائرا اخذا حسن حصاة بالسجدة فقال اصدقت رؤياك ما كان الحسن فليكن الا قليلا احرق  
 الحسن ولم يحضر ابن سيرين جنازة لشيء كان بينهما كذا قال ابن خلكان الحسن بن زياد اللؤلؤي قاضي الكوفة صاحب الامام  
 ابي حنيفة وكان يقول كتب عن بعض شيوخنا اثني عشر الف حديث وكان اسأ في الفقه توفي سنة اربع ومائتين حفصة  
 بنت عمر بن الخطاب ام المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحنيس بن خنيس بن خنيس بن خنيس وكانت سنة خمس وعشرين  
 سنة احدى واربعين حكيم بن حزام بكس الحاء الهمة وبالزاي المعجمة ابو خويلد بن اسد بن عبد العزى القرشي الاسدي المكي وعنه  
 ام المؤمنين خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولد هو في جوف الكعبة ورمى انه كان يقول ولدته قبل الفيل بثلاث عشرة سنة  
 وكان من سادات قریش في الجاهلية وكان عالما بالنسب سلم هو يوم الفتح وله ستون سنة وعاش في الاسلام ستين ومات وهو  
 ابن مائة وعشرين سنة كذا قال البخاري سنة اربع وخمسين كذا قال ابراهيم بن المنذر قيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة ستين  
 وقال العيني انه هجرة قبل ان يموت وكان موته بالمدينة المنورة كذا في نتائج الافكار حرقه بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورضيحه ارضعته ثوية جارية لبني لهب للعين مات يوم احد وقبره هناك يزاد في تندر اخيه حمزة مالك بن النابغة الهذلي يكنى ابا  
 صحاب بن زل البصري قري عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجحيم وله ذكر في الصحيحين قري في ابو موسى في لذي ال ان حمزة قتل في فتح مكة النبي صلى

عليه وسلم قال بن جزار هذا عندى من الاولاد فان كان حيا في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم حرقوا المذمومين خالدا  
ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي من كبار الصحابة يكنى ابا سليمان اسلم بين الحديبية والفتح وشهد موت  
ويومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفك الله وشهد الفتح وحنيئا وقال لو اقدى هو اسلم بعد فتح خيبر اول يوم من صفر سنة  
ثمان واستعمله ابو بكر بن علي بن اهل الردة ومسيلمة الكذاب ثم توجه الى العراق ثم الى الشام مات محنصا وقيل بالمدينة سنة احدى  
عشرين وقيل سنة ثنتين وعشرين **جبيب** هو صاحب جليل قعر في يد الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصلى عليه خيرا لله عز  
وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بموته بانزاله في القرآن ثم نسخت **الخصاف** هو ابو بكر احمد بن عمرو الشيباني كان محبا لالكه  
قل امرى شيخ الحنفية حاسبا علما بالراى مقدما عند المهتدى بالله زاهلا وعارضا كان ياكل من صنعة تصنف تصانيف  
ككتبا الخراج وكتبا الجمل والديبا القاضى احكام الوقوف وغيرها ولما قتل المهتدى نهبت دار الخصاف ذهبت بعض كتب  
وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين ومائتين كذا في اعلام النبلاء وقال قاضي خزان ان الخصاف كان كبيرا  
في العلم **الخليل** بن احمد الفراهيدي الازدى هو امام اللغة والعرض والنحو كان بارعا ذكيا مستنبط علم العرض فخره وقيل  
انده عابكة ان يرزق علما لم يسبق اليها فلما رجع من حجة القرع علم العرض فاجتمع هو في البصرة مع ابي عمر وجلس في  
حلقة لكنه لم يباظر معه وما كمله مات سنة سبعين ومائة وقيل في ستين ومائة **خواهرزاده** هو شيخ الوقت فقيه مولاه  
اسمه محمد بن حسين بن محمد البخاري يكنى ابا بكر وهو ابن اخ القاضى بن ثابت محمد بن احمد البخاري لذي القربى بنوا هرزاده وكان من شيوخ  
العلم توفي ببخارا في جمادى الاولى سنة ثلث وسبعين واربع مائة كذا في اعلام النبلاء وقيل سنة ثلث ثمانين اربع مائة وله كتاب الذخيرة وغيره  
**حرف الزامى المعجمة الزعفراني** هو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الحنفي وهو الذي رتبها لجامع الصغير للامام محمد بن الزعفراني  
ايضا ابو عبد الله الحسن بن محمد بن الصبا كان بارعا في الفقه والحديث ولزم الامام الشافعي حتى تبحر وهو واحد في الاقوال القديمة  
عن الشافعي توفي سنة ثمانين ومائتين وقيل في ربيع الاخر سنة تسع واربعين ومائتين والزعفراني نسبة  
الزعفرانية وهي قرية قرب بغداد والحالة التي ببغداد تسمى ديار الزعفراني فمستوا اليه اقام بتلك الحلة كذا قال ابن خلكان زفر هو  
ابن الهذيل بن قيس بن سليمان من نسل معد بن عدنان فقيه حنفى كان جامع بين العلم والعبادة وكان اوفا من اصحاب الحديث  
شغل عليه الراى وهو قيا اصحاب ابي حنيفة يقول ابو حنيفة زفرنا قيا سنا وقال حماد بن ابي حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف في اصحاب ابي  
مثل زفر مولاه سنة عشرة مائة وتوفي في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة كذا قال ابن خلكان وقال الدمشقي في تعاليق الانواع  
الدار المختار ان كان متوليا قضاء البصرة ومات فيها **الزهري** هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري كان فقيها  
من التابعين في المذاهب اى عشرة من الصحابة وكتب عمر بن عبد العزيز الى افاق عليكم يا بن شهاب فانكم لا تجد زاهلا اعلم بالسنة لما  
منه وكان ابو جعفر عبد الله بن شهاب شهد مع المشركين بدرا وكان ابا مع مصعب بن الزبير توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة  
من رمضان سنة اربع وعشرين ومائة وقيل ثلث وعشرين وقيل خمس وعشرين وهو ابن اثنين وقيل ثلث وسبعين وقد فن في صبيغته ادا  
وهي خلف شعبة بلكا وهما واديان وقيل قريتان بين الحجاز والشام في موضع هو اخر عمل الحجاز ولول عمل فلسطين وقيل انما مات في بيته بضعف  
وهي قرية عند القرى المذكورة وقبره على الطريق ليدعوله كل من يمر عليه كذا قال ابن خلكان والزهري نسبة الى زهرة بن كلاب بن مرة وهي  
كريمة من قريش زيا بن ابي مريم الجعفي قال الجعفي انه تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني زيا بن ابي مريم ثقة وزعم  
البخاري ان اسمه يارد بن الجراح بن يارد بن ابي مريم زيا بن الجراح رجل واحد وتبعه على ذلك ابن حبان في الثقات ولا يظهر انهما اشكان فان

ابن جزار هذا عندى من الاولاد فان كان حيا في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم حرقوا المذمومين خالدا  
ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي من كبار الصحابة يكنى ابا سليمان اسلم بين الحديبية والفتح وشهد موت  
ويومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفك الله وشهد الفتح وحنيئا وقال لو اقدى هو اسلم بعد فتح خيبر اول يوم من صفر سنة  
ثمان واستعمله ابو بكر بن علي بن اهل الردة ومسيلمة الكذاب ثم توجه الى العراق ثم الى الشام مات محنصا وقيل بالمدينة سنة احدى  
عشرين وقيل سنة ثنتين وعشرين **جبيب** هو صاحب جليل قعر في يد الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصلى عليه خيرا لله عز  
وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بموته بانزاله في القرآن ثم نسخت **الخصاف** هو ابو بكر احمد بن عمرو الشيباني كان محبا لالكه  
قل امرى شيخ الحنفية حاسبا علما بالراى مقدما عند المهتدى بالله زاهلا وعارضا كان ياكل من صنعة تصنف تصانيف  
ككتبا الخراج وكتبا الجمل والديبا القاضى احكام الوقوف وغيرها ولما قتل المهتدى نهبت دار الخصاف ذهبت بعض كتب  
وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين ومائتين كذا في اعلام النبلاء وقال قاضي خزان ان الخصاف كان كبيرا  
في العلم **الخليل** بن احمد الفراهيدي الازدى هو امام اللغة والعرض والنحو كان بارعا ذكيا مستنبط علم العرض فخره وقيل  
انده عابكة ان يرزق علما لم يسبق اليها فلما رجع من حجة القرع علم العرض فاجتمع هو في البصرة مع ابي عمر وجلس في  
حلقة لكنه لم يباظر معه وما كمله مات سنة سبعين ومائة وقيل في ستين ومائة **خواهرزاده** هو شيخ الوقت فقيه مولاه  
اسمه محمد بن حسين بن محمد البخاري يكنى ابا بكر وهو ابن اخ القاضى بن ثابت محمد بن احمد البخاري لذي القربى بنوا هرزاده وكان من شيوخ  
العلم توفي ببخارا في جمادى الاولى سنة ثلث وسبعين واربع مائة كذا في اعلام النبلاء وقيل سنة ثلث ثمانين اربع مائة وله كتاب الذخيرة وغيره  
**حرف الزامى المعجمة الزعفراني** هو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الحنفي وهو الذي رتبها لجامع الصغير للامام محمد بن الزعفراني  
ايضا ابو عبد الله الحسن بن محمد بن الصبا كان بارعا في الفقه والحديث ولزم الامام الشافعي حتى تبحر وهو واحد في الاقوال القديمة  
عن الشافعي توفي سنة ثمانين ومائتين وقيل في ربيع الاخر سنة تسع واربعين ومائتين والزعفراني نسبة  
الزعفرانية وهي قرية قرب بغداد والحالة التي ببغداد تسمى ديار الزعفراني فمستوا اليه اقام بتلك الحلة كذا قال ابن خلكان زفر هو  
ابن الهذيل بن قيس بن سليمان من نسل معد بن عدنان فقيه حنفى كان جامع بين العلم والعبادة وكان اوفا من اصحاب الحديث  
شغل عليه الراى وهو قيا اصحاب ابي حنيفة يقول ابو حنيفة زفرنا قيا سنا وقال حماد بن ابي حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف في اصحاب ابي  
مثل زفر مولاه سنة عشرة مائة وتوفي في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة كذا قال ابن خلكان وقال الدمشقي في تعاليق الانواع  
الدار المختار ان كان متوليا قضاء البصرة ومات فيها **الزهري** هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري كان فقيها  
من التابعين في المذاهب اى عشرة من الصحابة وكتب عمر بن عبد العزيز الى افاق عليكم يا بن شهاب فانكم لا تجد زاهلا اعلم بالسنة لما  
منه وكان ابو جعفر عبد الله بن شهاب شهد مع المشركين بدرا وكان ابا مع مصعب بن الزبير توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة  
من رمضان سنة اربع وعشرين ومائة وقيل ثلث وعشرين وقيل خمس وعشرين وهو ابن اثنين وقيل ثلث وسبعين وقد فن في صبيغته ادا  
وهي خلف شعبة بلكا وهما واديان وقيل قريتان بين الحجاز والشام في موضع هو اخر عمل الحجاز ولول عمل فلسطين وقيل انما مات في بيته بضعف  
وهي قرية عند القرى المذكورة وقبره على الطريق ليدعوله كل من يمر عليه كذا قال ابن خلكان والزهري نسبة الى زهرة بن كلاب بن مرة وهي  
كريمة من قريش زيا بن ابي مريم الجعفي قال الجعفي انه تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني زيا بن ابي مريم ثقة وزعم  
البخاري ان اسمه يارد بن الجراح بن يارد بن ابي مريم زيا بن الجراح رجل واحد وتبعه على ذلك ابن حبان في الثقات ولا يظهر انهما اشكان فان

منه زيا بن الجراح بن يارد بن ابي مريم زيا بن الجراح رجل واحد وتبعه على ذلك ابن حبان في الثقات ولا يظهر انهما اشكان فان



زياد بن الجراح رجل من اهل الحجاز من موالى عثمان وكان زياد بن ابي عمير رجلا من اهل الكوفة كذا قال في تهذيب اللمعة زياد بن ارقم  
 صحابي نصارى خروجي يكنى بأبي عمرو يقال ابا عامر غزاع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة سنة وقال بن السكن اول مشاهد  
 الخندق نزل الكوفة وشهد صفين مع علي وكان من خواصه قال خليفة مات بالكوفة ايام المختار سنة ست وستين وقال الهيثمي  
 عدى سنة ثمان وستين وارتفع ابن حبان سنة خمس وستين زياد بن ثابت بن الضحاك صحابي نصارى خجاري عدني يكنى  
 ابا سعيد ويقال بوخرجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن احدى عشر سنة وكان يكتب الوحي وكان من اصحاب الفتوح قال  
 مسروق كان هون العلماء الراشدين ويوم مات قال ابوهريرة مات اليوم خيرا لامة وقال ابن عباس في الله لقد دفن اليوم علم كثير قال  
 يحيى بن كثير توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة ثمان واربعين وقيل سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين زياد بن عتيق  
 هو ابو عياش صدني من التابعين قال ابن جحرانه صدوق وذكره مالك في الموطا وقال ابن جهم هو مجهول وفي بعض حواشي الهداية ان  
 ابا حنيفة لما دخل بغداد قال في مناظرة وقعت بينه وبين اهل بغداد ان زياد بن عياش من لا يقبل حديثا هو استحس هذا الطعن منه  
 اهل الحديث حتى قال ابن عديم انك كيف يقال ان ابا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول ان زياد بن عياش من لا يقبل حديثا هو قال  
 ابن الجوزي قال ابو حنيفة زياد ابو عياش مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرفه عليه النقل **حرف المسين المهمة تسعد بن ابي وقفا**  
 اسمه مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب هو صحابي زهري يكنى ابا اسحق اسلم قد يامر في ابن المسيب عنه انه قال  
 مكثت سبعة ايام في الثالث الاسلاف وقد هاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد بدرا والمشاهد كلها وقد رمى يوم احد  
 الف سهم وكان مجابا للصلوات وكان امير اهل الكوفة لعروفته الله على يد القادسية وذكر غير واحد انه توفي بالعقيق وحمل الى المدينة  
 ودفن بالقيع سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين وهو ابن ثلث وسبعين وقيل اربع وسبعين وهو آخر  
 العشرة المبشرة وفاة سعيد بن جبير بن هشام الاسدي بالولاء مولى بطين من بني اسد الكوفي من التابعين اخذ العلم  
 عن عبد الله بن عباس سمع منه التفسير واكثر رايته عنه كان فقيها عابدا فاضلا ورعا ثقة اما ما حجة على المسلمين روى انه كان له  
 دياك يقوم من الليل لصياحه فلم يصح ليلته حتى اصبح فلم يستيقظ سعيد فشق عليه فقال مالك قطع الله صوته فما سمع له صوت  
 بعد ما وكان ابن عباس اذا اتاه اهل الكوفة يستفتونه يقول ليس فيكم سعيد بن جبير وكان هو مع عبد الرحمن بن جبير بن الاشعث  
 ابن قيس لما خرج هو على عبد الملك بن مروان فلما قُتل عبد الرحمن هرب سعيد ومحق بمكة واخذ ويعث به الى الكجالة اظالم التفتي  
 ذبحا ببلدة واسط فوشع ابن سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع واربعين سنة ودفن في ظاهر بلد واسط وقبورين اقل قيل انه في مدية من كان اذا نام  
 سعيد بن جبير اخذ انما مع ثوبه ويقول له يا عدو الله فم قتلني فيستيقظ مذعورا ويقول مالي ولسعيد بن جبير كذا قال ابن  
 سعيد بن المسيب في نكاح النساء التحية مشددة وقيل بكسر الياء مخروجة نسبة الى مخروم من اجاده قرشي قال قتادة ما رأيت  
 احدا قط احلما لم يحلل واحرام منه وكان هو من فقه التابعين واحدا لفقهاء في المدينة ولد لسنتين مضت من قتادة ولما ولد  
 ابن حنبل وكان هو احفظ الناس في حكم عمر واقضية قتادة لما ولد بلغه ان عبد الله بن عمر كان يرسل الى بن المسيب ليعن بعضا من عمره وقال  
 قتادة كان الحسن اذا شك عليه شيء كتب الى سعيد بن المسيب ان هو رجلا صالحا ورعا لا يأخذ له طمعا وكان له بضاعة يتجر بها فاجاب  
 حجة ومافاته التكبيرة الاولى منذ خمس سنين صلى الصبح بوضوء العشاء خمسين سنة قال لواقد مات سنة اربع وتسعين خلافة  
 الوليد هو ابن خمسة وسبعين سنة وقال النعمان مات سنة ثلث وتسعين وفي التقييدات بعد التسعين وقلنا ناهل الثمانين قيل انه توفي سنة خمس  
 واثنته كذا قال ابن سلمان الفارس ابو عبد الله ويقال له سلام الخير اصله من كهمان وقيل من غير اسلم عند قدس النبي صلى الله عليه

















# فهرس مطالب الهداية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٦٨	فصل المسائل المتفرقة	١٩٩	كتاب الدعوى	١٣٢	كتاب القاضى	٢٢	كتاب البيع
٢٤٠	فصل الاختلاف	٢٠١	كتاب البين	١٣٦	فصل الحبس	٣٠	فصل دخول بناء الدار فى البيع
٢٤١	كتاب الوديفة	٢٠٥	فصل كيفية البين والاستحسان	١٣٨	كتاب القاضى الى القاضى	٣٣	كتاب خيار الشراء
٢٤٦	كتاب العارية	٢٠٤	كتاب التحالف	١٢٠	فصل قضاء المرأة	٢٠	كتاب خيار الروية
٢٨١	كتاب الهبة	٢١٢	فصل من لا يكون خصما	١٢٣	كتاب التكميم	٢٢	كتاب خيار الغيب
٢٨٦	ما يصح رجوعه وما لا يصح	٢١٦	ما يدعى الرجلان	١٢٢	مسئلة من كتاب القضاء	٥٣	كتاب البيع الفاسد
٢٨٩	فصل هبة الجارية الاحكام	٢٢٢	فصل التنازع بالايدي	١٢٤	فصل القضاء بالمواريث	٦٥	فصل احكامه
٢٩٠	فصل الصدقة	٢٢٢	كتاب دعوى الغيب	١٥١	فصل بيان ما يجزى به القاضى	٦٩	فصل ما يكره
٢٩١	كتاب الاجارات	٢٢٩	كتاب الاقرار	١٥٣	كتاب الشهادة	٤٠	كتاب ما يكره
٢٩٢	الاجرة متى يستحق	٢٣٣	فصل مسائل المحل	١٥٤	فصل ما يخلو الشاهد	٤١	كتاب الاقانة
٢٩٥	فصل عدم استحقاق تمام الجواز لبعضه	٢٣٣	كتاب الاستئذان وما فى معناه	١٥٩	من يقبل شهادة ومن لا يقبل	٤٣	كتاب المراجعة والولاية
	ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٣٠	كتاب اقرار المريض	١٦٥	كتاب اختلاف فى الشهادة	٤٤	فصل بيع المنقول وغيره
٢٩٩	كتاب الاجارة الفاسدة	٢٣٢	فصل من اقر بسلام يولد مثله	١٦٨	فصل الشهادة على الارث	٤٩	كتاب الربا
٣٠٤	كتاب ضمان الاجير	٢٣٣	كتاب الصلح	١٦٩	كتاب الشهادة على الشهادة	٨٨	كتاب المحقق
٣٠٨	كتاب الاجارة على احد الشرطين	٢٣٥	فصل ما يجوز من الصلح وما لا يجوز	١٤١	فصل شاهد الزور	٤	كتاب الاستحقاق
٣١٠	كتاب اجارة العبد	٢٣٨	كتاب التبرع بالصلح والتوكيل	١٤٢	كتاب الرجوع عن الشهادات	٩٠	فصل بيع الغنوى
٣١١	كتاب اختلاف	٢٣٩	كتاب الصلح فى الدين	١٤٦	كتاب الوكالة	٩٣	كتاب السلم
٣١٢	كتاب ضيق الاجارة	٢٥١	فصل الدين المشترك	١٨٠	كتاب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٣	مسئلة مشورة
٣١٥	كتاب مشورة	٢٥٢	فصل التنازع		كتاب الشراء	١٠٦	كتاب الصرف
٣١٦	كتاب المكاتب	٢٥٥	كتاب المضاربة	١٨٦	فصل التوكيل بشراء الفضل العبد	١١٢	كتاب الكفالة
٣١٨	فصل الكتابة الفاسدة	٢٦٠	كتاب المضارب يضارب	١٨٤	فصل البيع	١٢٥	فصل الضمان
٣٢١	ما يجوز للمكاتب ان يفعل	٢٦٣	فصل ادخل عبد المضارب فى المضاربة	١٩١	فصل بيان تصرف الوكيلين	١٢٦	كتاب كفالة الزوجين
٣٢٣	فصل من يخل فى الكتابة تبعا		فصل العزل والقيمة	١٩٢	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض	١٢٨	كتاب كفالة العبد وعنه
		٢٦٥	فصل ما يفعل المضارب	١٩٤	كتاب عزل الوكيل	١٢٩	كتاب الحوالة



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٠٣	فصل الحائط المائل	٢٩٤	فصل طبع المصير	٢٠٦	مسئلة منفردة	٣٢٥	فصل اذا اذلت المكاتب من المولى
٢٠٦	فصل جناية البهيمه والجناية عليها	٢٩٨	كتاب الصيد	٢٠٨	كتاب القسمة	٣٢٨	فصل من يكاتب عن العبد
٢١٣	فصل جناية الموكب والجناية عليه	٢٩٩	فصل الجوارح	٢١١	فصل ما يقسم وما لا يقسم	٣٣٠	فصل كتابة العبد المشترك
٢٢٢	فصل احكام الجناية على العبد	٥٠٦	فصل الرمي	٢١٢	فصل كيفية القسمة	٣٣٣	فصل مروت المكاتب ويجوز مروت المولى
٢٢٥	فصل جناية المدبر وام الولد	٥١٣	كتاب الرهن	٢١٤	فصل دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها	٣٣٨	كتاب الولاء
٢٢٤	فصل غصب العبد والمدبر والصبي والجناية على ذلك	٥٢١	فصل ما يجوز ارتكابه والارتمان به وما لا يجوز	٢١٨	فصل منع القسمة	٣٣٢	فصل ولا والمرالاة
٢٣١	فصل الفسامة	٥٣١	فصل رهن الاثنين	٢٢٠	فصل المياحة	٣٣٣	كتاب الاكراه
٢٣١	كتاب المعامل	٥٣٣	فصل الرهن الذي يرضع على يد العبد	٢٢٢	كتاب المزارعة	٣٣٦	فصل الاكراه
٢٥٠	كتاب الرصايا	٥٣٨	فصل التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره	٢٢٩	كتاب المساقاة	٣٣٩	فصل الاكراه
٢٥٠	فصل في ضمة الوضعية لا يجوز من ذلك وما يستحب وما يكون رجوعا عنه	٥٥١	فصل المسائل المنفردة	٢٣٢	كتاب الذبايح	٣٥١	فصل الحجر ففساد
٢٥٤	فصل الوضعية ثلث اقسام	٥٥٥	كتاب الجنائيات	٢٣٨	فصل ما يحل الكفر وما لا يحل	٣٥٥	فصل حد البلوغ
٢٥٨	فصل اعتبار حاله او صيته	٥٥٨	فصل ما يوجب القصاص فلا يوجب	٢٣٨	كتاب الاضحية	٣٥٦	فصل الحجر نسيب الدين
٢٦٩	فصل العتق في مرض الموت	٥٦٢	فصل شهر السيف على المسلمين	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٥٩	كتاب المأذون
٢٤٣	فصل الوصايا من حقوق المذنب	٥٦٥	فصل القصاص فيما دون النفس	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٥٩	فصل احكام اذن الصبي والمعتوه
٢٤٥	فصل الوصية لا تقارب وغيره	٥٦٨	فصل الصلح عن القصاص	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٥٩	كتاب الغصب
٢٤٩	فصل الوصية بالنكحة والدية والثمرة	٥٤١	فصل حكم النكاح	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٥٩	فصل ما يغير فعل الغاصب
٢٨٢	فصل وصيته الذي	٥٤٦	فصل الشهادة في القتل	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٥٩	فصل تعيين العين المنصوب
٢٨٤	فصل الرضى وما يملكه	٥٤٨	فصل في اعتبار حاله انقل	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٨٢	فصل غصب ما لا يتقوم
٢٩٥	فصل الشهادة	٥٨٠	كتاب الديات	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٨٤	كتاب الشفعة
٢٩٤	كتاب الغنى	٥٨٢	فصل ما دون النفس	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٩٠	فصل طلب الشفعة والنصف فيها
٢٩٤	فصل بيان	٥٨٦	فصل الشجاج	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٩٥	فصل الاختلاف
٢٩٤	فصل احكامه	٥٨٨	فصل دية اصابع اليد وغيرها	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٩٦	فصل ما يؤخذ به الشفع
٤٠٠	مسئلة	٥٩٥	فصل الجنين	٢٣٨	فصل الاضحية	٣٩٨	فصل ما اذا تميز الشفع
٤٠٣	كتاب الطبع	٥٩٤	فصل ما يحد الرجل في الطريق	٢٣٨	فصل الاضحية	٤٠٠	فصل ما يجب فيه الشفعة ولا يجب
				٢٣٨	فصل الاضحية	٤٠٣	فصل ما تبطل فيه الشفعة
				٢٣٨	فصل الاضحية	٤٠٦	فصل ما تنقضي فيه الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم له قوله كتاب البيوع الذي علم بان الله سبحانه ولما جعل المال سبيلا لا مة مصداق في العباد

[illegible][illegible]

**قال البيهقي**  
عن ابن أبي عمير عن  
**بلفظين أحدهما**  
**أخذت بكذا أو منتهى**

[illegible][illegible]

بقول الحق و لا ينفعكم ولا ينفعكم  
 فعل فيه فينفعكم ولا ينفعكم  
 قولهم صليت أو اعطيت  
 معقول و لا ينفعكم ولا ينفعكم  
 من السلام  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ان قولهم و لا ينفعكم ولا ينفعكم  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ان قولهم و لا ينفعكم ولا ينفعكم

	ع	توتیت	بقدر	بیکذا	طرح	مذخران	سید
--	---	-------	------	-------	-----	--------	-----

في كل موضع وفي الاخذ على سبيل التغالب فساد والله لا يحب الفساد والى ذلك اشار الله سبحانه وتعالى ، بقية ٢٥

في النفيس والمحسوس هو الصحيح المراضاة قال اذ اوجب المتعاقد من البيع فالأختيار قبل  
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
 لم يعلل بغير قبول الاختيار بل بغيره بل هو الحق في الاختيار فاما ما قيل من ان المجلس لا يجمع  
 للمتفرقات فاعتبرت سائر سائر واحد دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كما خطا وكذا ارسال حتى  
 اعتبر مجلس بلوغ الكتاب اداء الرسالة وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن  
 لعدم رضا الآخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
 عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل الا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ  
 حصل لا يجب قبول لزوم المبيع ولا خيار ارجوعهما الا من عيبا وعدم ردية وقال الشافعي يثبت  
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام لمتبايناً بالخيار لم يتفرقا ولنا في النفيس ابطال الخيار  
 فلا يجوز والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقافها متبايناً حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

والا وهو المحسوس هو الصحيح المراضاة قال اذ اوجب المتعاقد من البيع فالأختيار قبل  
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
 لم يعلل بغير قبول الاختيار بل بغيره بل هو الحق في الاختيار فاما ما قيل من ان المجلس لا يجمع  
 للمتفرقات فاعتبرت سائر سائر واحد دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كما خطا وكذا ارسال حتى  
 اعتبر مجلس بلوغ الكتاب اداء الرسالة وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن  
 لعدم رضا الآخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
 عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل الا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ  
 حصل لا يجب قبول لزوم المبيع ولا خيار ارجوعهما الا من عيبا وعدم ردية وقال الشافعي يثبت  
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام لمتبايناً بالخيار لم يتفرقا ولنا في النفيس ابطال الخيار  
 فلا يجوز والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقافها متبايناً حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

ان كل ما استعمل في البيع من غير ان يكون له خيار القبول او الرجوع فانه باطل  
 لان خيار القبول او الرجوع لا يثبت الا في البيع الذي فيه عيب او في البيع الذي فيه خيار  
 او في البيع الذي فيه خيار القبول او الرجوع فانه باطل لان خيار القبول او الرجوع لا يثبت الا في البيع الذي فيه عيب او في البيع الذي فيه خيار

في النفيس والمحسوس هو الصحيح المراضاة قال اذ اوجب المتعاقد من البيع فالأختيار قبل  
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
 لم يعلل بغير قبول الاختيار بل بغيره بل هو الحق في الاختيار فاما ما قيل من ان المجلس لا يجمع  
 للمتفرقات فاعتبرت سائر سائر واحد دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كما خطا وكذا ارسال حتى  
 اعتبر مجلس بلوغ الكتاب اداء الرسالة وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن  
 لعدم رضا الآخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
 عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل الا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ  
 حصل لا يجب قبول لزوم المبيع ولا خيار ارجوعهما الا من عيبا وعدم ردية وقال الشافعي يثبت  
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام لمتبايناً بالخيار لم يتفرقا ولنا في النفيس ابطال الخيار  
 فلا يجوز والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقافها متبايناً حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

في النفيس والمحسوس هو الصحيح المراضاة قال اذ اوجب المتعاقد من البيع فالأختيار قبل  
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
 لم يعلل بغير قبول الاختيار بل بغيره بل هو الحق في الاختيار فاما ما قيل من ان المجلس لا يجمع  
 للمتفرقات فاعتبرت سائر سائر واحد دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كما خطا وكذا ارسال حتى  
 اعتبر مجلس بلوغ الكتاب اداء الرسالة وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن  
 لعدم رضا الآخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
 عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل الا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ  
 حصل لا يجب قبول لزوم المبيع ولا خيار ارجوعهما الا من عيبا وعدم ردية وقال الشافعي يثبت  
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام لمتبايناً بالخيار لم يتفرقا ولنا في النفيس ابطال الخيار  
 فلا يجوز والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقافها متبايناً حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

بقية ٢٤ في قوله ( يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مكم والتجارة  
 نوعان حلال يسمى في الشرع بيعاً وحرام يسمى سراً وكل واحد منهما تجارة فان الله اخبر عن الكفرة انكارهم



[illegible][illegible]



بقية ٢٤ اوراق من الغنم اوراق من الجوز بكذا اصح البيع ١٢ وقد ظهر من حال هذه المادة انه لا يشتري بالقيمة المبيع بان يقول مثلا بعتك هذه الصبرة بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

بكذا على انهاء ما قيل كل بكذا وهذا القطع

على انه ما شاة كل شاة بكذا وهذا على قول الامامين وقد رجحت جمعية المجلة تبعا للحدادية والخلاصة وغيرها  
تيسر على الناس ١٢ شرح المجلة لسليم رستم بانز البناني ص ١٠٧



الاكرامى فى نفسه  
 فيه وجوب فى نفسه  
 جانب الدار فقاوتى بى بوجوه طامنا  
 فبقوت فقيدها البصر وفيرة فبؤدى الى التمازج  
 الفضية الى الفساد فخالج البصر الى جانب الشرقي  
 وهو العين الآتية ببول لا يعلم ان تلك البصر اذا كان معينا محمودا البصر كما ان قال  
 منها والغنى ومن صدر الدار واخطا والبصر اذا كان معينا محمودا البصر كما ان قال  
 بمتنك صدر من العبد بين ما يتعين في ذات الجوارح ان العين في شرفه اسم  
 في امر اخر ما فيها من بصر فبقوت فقيدها البصر الى جانب الشرقي  
 انك فاعلم ان بصرها فبقوت فقيدها البصر الى جانب الشرقي  
 اسم بصرها فبقوت فقيدها البصر الى جانب الشرقي  
 انك فاعلم ان بصرها فبقوت فقيدها البصر الى جانب الشرقي  
 اسم بصرها فبقوت فقيدها البصر الى جانب الشرقي

فان كان  
للعقد  
ان يقضى  
بما قال  
لجميع  
لان من  
الباقي  
المراد  
ان جعل  
المراد  
اشترط  
ولا من  
لا يتصور  
في العدم  
الارادة  
فان كان  
للعقد  
ان يقضى  
بما قال  
لجميع  
لان من  
الباقي  
المراد  
ان جعل  
المراد  
اشترط  
ولا من  
لا يتصور  
في العدم  
الارادة

له قوله فالبيع فاسد عند أبي حنيفة الخ الفترة على قول أبي حنيفة كما علمت صنع المهداية حيث اخر دليله رذا من الرجعات ٣

[illegible]





له قوله خلافا لما لا زال في الفترة على قوله في قوله في الآية ٢١٩ كلما جاء بيعه منفردا جاء استثناءه من البيع مثلا لو باع ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطل على أنه

[illegible][illegible]

بجلا فمالا ذالم مبتناه  
 اي منه محمد ١٢ فانه لا يجوز  
 مطلقا وثرها باذن  
 محظورة وان تركها  
 ممنوعة ١٢  
 اشتراها مطلقا  
 اي عن الر  
 باطلة لعدم التعارف  
 تركه حيث لا يطيل  
 فائدت ثم الخو قبل الق  
 في الاختلاف والقول  
 ليحصل الزيادة علوم  
 بعد الاستثناء محمول  
 الحسن وهو قول  
 من لا يحرر ١٢  
 قبل الشك  
 لا يزاد من ملك المالك فيها فخر  
 فممنوع فيها الا على الشئس ردا والعقود  
 والمقتضى واستاجر الخيل من ربه  
 انما شرط الخيل طالب بالفضل لا بال  
 فان جواز الاجارة عرف بالاساس  
 الناس لا التعامل بالناس في استئجار  
 الا شجارا لم يكن للاجارة  
 منسقة

[illegible][illegible][illegible][illegible]



۳۴

استثناءه لان الاستثناء  
يقضي ان يكون المستثنى معلوما  
وافراد العقد يقضي ان المستثنى  
مقصود معلوما وان كان في قصد  
والعلم فاما ان يقع في قصد  
بافراد مجازات فيستثنى من  
استثناءه علمه  
ان يقول ان قصد الاستثناء  
الاعلم ان قصد الاستثناء  
يجوز ان يقول ان قصد  
في الاستثناء الاعلم او في  
فانه يجوز ان في قصد  
فما عني

[illegible]

→ في الزيلعي وما في العمالية من عدم جواز البيع لجهالة المبيع فقرر رواية الحسن بن أبي حنيفة والاصل بخبر ج على ظاهر الرواية ٢٢١٢٣ الجلة ص ٢ شرح المجلد وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المجلد

بقية ٣٢ لان البيع معلوم بالاشارة والمستثنى معلوم بالعبرة وبه قالت الامة الثلاثة كذا في شرح العيني على اللزوم مثله

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]



له قوله و قال يفسد النكاح لانه ملكها الخ اذا شرط الخيار المشتري فقط خرج المبيع عن ملك البائع وصار ملكا للمشتري (المادة ٣٠٩) مجلة الاحكام العدلية

[illegible][illegible]

بما إذا كان خيار البائع ووجه الفرقان إذا دخل عيب في الرود والهلاكة يعرَى عن مقدّمه عيب  
فيما لا العقد قبل ان يرد فيه من الثمن فالتقيد لا بدخول العيب لا يمنع الرجوع بالخيار البائع فيما لا  
والعقد موقوفان من اشترى امرأته على ان يبايعها ثلثة ايام لم يفسد النكاح لانه لم يملكها  
لما لم يبايعها وان وطئها لم يفسد النكاح الا اذا كانت بكر لان الوطئ ينقصها  
وهذا عند ابن حنيفة وقال لا يفسد النكاح لانه ملكها وان وطئها لم يردّها لان وطئها بملك اليمين  
فيمنع الرود وان كانت ثيباً ولهذا المسألة لخوات كلها تبقى على وقوع الملك للمشتري بخيار  
وعند من عتق المشتري على المشتري اذا كان قريباً له في مدة الخيار ومنها عتقه اذا كان المشتري  
خلفان ملك عبداً فهو بخلافه اذا قال لا اشتريته لانه يصير كالمشتري للعقب بعد المشرق فيسقط خيار  
وطئها ان حيض المشتري في المدة لا يجزى به الاستبراء عند وعند المجتري ولو ردت بمحكم الخيار  
البائع لا يجزى عليه الاستبراء عند وعند المجتري ردت بعد القبض وطئها اذا وكلت المشتري في المدة  
بالنكاح لا تصير امرأته عند خلفها ومنها اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم رده عند  
البائع فهلك في يده في المدة هلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد عند الملك عند وعند  
من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك وطئها لو كان المشتري عبداً ما ذكروا له  
فأبواه البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عند لان الراد متناع عن التملك والمادون له عليه  
وعند ما بطل خياره لانه لما ملكه كان الرد منه تملكاً بغير عوض وهو ليس من اهله  
وطئها اذا اشترى ذمي من ذمي غير اعلانه بالخيار ثم اسلم بطل الخيار عند هلاكه لم يملكه فلا  
يملك ردها وهو مسلم وعند من يبطل البيع لانه لم يملكها فلا تملكها باستقائها الخيار وهو مسلم

هذا على قول الامامين خلا فالامام الاعظم فانه قال ان المبيع يخرج عن ملك البائع (بقية ٣)



۳۷

لیکچر ۱۲

154

عبدالغفور

۲۲-ع

2

5.

10

مول

الحل:

٢٥

1

15

✓

2.

15

شتر

تقول الاماميين في الامام

١١ ان المجلة رجحت

نص المادة ٥٠٩

قلت وحيث تبين من

في ملك المشتري

فتية ٣٤ ولا يدخل

↑

في البيع لا يجوز ان يفسخ العقد لان البيع لا يفسخ الا بموافقة الطرفين  
 او بفسخ المالك له ان يفسخ البيع متى لم يفسخه المشتري  
 في البيع لا يجوز ان يفسخ العقد لان البيع لا يفسخ الا بموافقة الطرفين  
 او بفسخ المالك له ان يفسخ البيع متى لم يفسخه المشتري

يجعل هونا باعته التصريح عند ذلك يكون لكل واحد منهما الخيار فأيهما أجازا وبأيهما انقض  
 انتقض ولو أجازا أحدهما ففسخ الآخر يعتبر السابق لوجوده في ذلك لا في إجازته في غير ذلك وتخرج الكلامان منها  
 معا يعتبر بفسخ العاقد في كل منهما بفسخ الفاسخ في الخروج لاول انقضاء العقد لا في الثاني يستفيد  
 الوكيلة منه وجب الثاني ان الفسخ اقوى من الخيار بحقه الفسخ والمفسوخ لا تلحقه الاجازة ولما ملك كل  
 واحد منهما التصريح بفسخه بحال التصريح فليل الاول قول محمد بن وهب والثاني قول أبي يوسف واستخرج الحكم اذا  
 باع الوكيل من رجل الموكل من غيره معا فمضى بفسخه بفسخ الوكيل ولو يفسخه البايع  
 عديد بالثمن على انهما خيار في كل واحد منهما ثلثة ايام فالباع فاسد وان باع كل واحد منهما بخمس مائة  
 على انه باع خيار في كل واحد منهما بعينه جاز البيع والمساواة على ربيعة اوجه احدى ان لا يفصل الثمن بعين  
 الذي فيه الخيار وهو الوجه الاول في الكتاب ففسخه كفسخه كفسخه لان الثمن المبيع لان الذي فيه الخيار كالحراج عن  
 العقلاة العقد مع الخيار لا يفسد في حق الحكم فبقاها في أحدهما وهو غير معلوم والوجه الثاني  
 ان يفصل الثمن بعين الذي فيه الخيار وهو المذكور ثانيا في الكتاب فاما جاز لان المبيع معلوم الثمن  
 معلوم وقبول العقد في الذي فيه الخيار وان كان شرطه لا انعقاد في الآخر ولكن هذا غير مفيد  
 للعقد لكونه محلا للبيع كما اذ اجمع بين من ومحمد بن الثالث ان يفصل ولا يعين والرابع ان يعين  
 ولا يفصل العقد فاسد في الوجهين اما بجهاالة المبيع او بجهاالة الثمن في كل من اشترى ثوبين على ان يخذ  
 ايها شاء بفسخة وهو باختيار ثلثة ايام فهو جائز وكذلك الثلثة فان كانت اربعة اوثاقا لبيع فاسد  
 والقياس ان يفسد البيع في الكل بجهاالة المبيع وهو قول زفر الشافعي ووجه الاستحسان

في البيع لا يجوز ان يفسخ العقد لان البيع لا يفسخ الا بموافقة الطرفين  
 او بفسخ المالك له ان يفسخ البيع متى لم يفسخه المشتري  
 في البيع لا يجوز ان يفسخ العقد لان البيع لا يفسخ الا بموافقة الطرفين  
 او بفسخ المالك له ان يفسخ البيع متى لم يفسخه المشتري  
 في البيع لا يجوز ان يفسخ العقد لان البيع لا يفسخ الا بموافقة الطرفين  
 او بفسخ المالك له ان يفسخ البيع متى لم يفسخه المشتري

في البيع لا يجوز ان يفسخ العقد لان البيع لا يفسخ الا بموافقة الطرفين  
 او بفسخ المالك له ان يفسخ البيع متى لم يفسخه المشتري  
 في البيع لا يجوز ان يفسخ العقد لان البيع لا يفسخ الا بموافقة الطرفين  
 او بفسخ المالك له ان يفسخ البيع متى لم يفسخه المشتري

له قوله ثم قيل ليشترط ان يكون الذم الفتوى على قول الجامع الصغير كما اشارت اليه جمعية المجلة في المادة ٣١٦ يلزم في خيار التعيين





وكان ابو حنيفة يقول ولا يلزم اختيار اعتبار ان خيار العيب خيار الشرط وهذا لان لزوم العقد  
بتمام الرضا فلا يشترط ولا يتحقق ذلك الا بالعلم باوصاف المبيع وذلك بالروية فلم يكف بالبيع  
راضيا بالرواية ووجه القول المرجوع اليه ان معلق بالشراء لما روينا فلا يثبت ونقدنا عثمان بن عفان  
باع ارضا بالبصر من طحيتين عبيد الله بن قنيل الطححة فانك قد غنيت فقال لا خيار لاننا اشترينا  
ما لم نره وقيل عثمان رضي الله عنه قد غنيت فقال لا خيار لانني كنت ما لم نره فمحمدا بنهما جديرين بمطهر  
فخص بالخيار الطححة وكان ذلك محض من الصحابة ثم خيار الروية غير موقوف على ما لا يوجد  
ما يبطله وما يبطل خيار الشرط من تعيبا وتضمن يبطل خيار الروية ثم ان كان تصرفا لا يمكن فعه  
كالا عتاق والتدبير ونصر فابوجه حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة يبطله قبل الرد وبعد  
الان لم نزلنا تعد الفسخ فبطل خيار وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة  
والهبة من غير تسليم يبطله قبل الروية لا يبرر بوعلى صريح الرضاء ويبطل بعد الرد لو جرد له الرضاء  
قال من نظري وجه الضربة والظاهر الثوب مطونا والوجه الجارية والى وجه الدابة  
وكذلك فلا خيار له الاصل في هذا ان جميع المبيع غير مشروط تعذره فيكفر بروية ما يدل  
على العلم بالمقصود ولو دخل في البيع اشتباها فان كان لا يتفاوت احادها كالمكيل والموزون  
وعلامته ان يعرض بالخرج يكتب بروية واحد منها الا اذا كان الباقي ارجح مما ساراه  
فحينئذ يكون لا خيار وان كان يتفاوت احادها كالثياب والدواب يد من روية كل واحد منها  
والحوالب من هذا القليل فيما ذكره الكرخي وكان ينبغي ان يكون مثل الخطه والشعر  
لونها متقاربة اذا ثبت هذا فنقول النظر الوجه الضربة كالا يبرر بصف البقية لا تكيل

[illegible]

١- كان ابراهيمية رحمه الله تعالى او لا يقول له الخياط ثم جمع وقال الخياط راه ١٢ كتاب المبسرط لشمس الائمة السرخسي ص ١٣٢

[illegible][illegible][illegible]

بقبضه لا زال اختياراً هو المقصود بما يختار يكون بعد ذلك لا يملكه ويملكه الرسول لا يملكه  
شيئاً وإنما التبليغ الرسالة ولهذا لا يملك القبض للتسليم إذا كان رسولاً في بيع قال بيع العشرة  
جائز وله الخيار إذا اشترى لأنه اشترى ما لم يره وقد قرأه من قبل ثم يسقط خياره بحسب المبيع إذا  
كان يعرف بالجنس مثله إذا كان يعرف بالشتم بدقه إذا كان يعرف بالكذب كما في البصير لا يسقط  
خياره في العقار حتى يوصف له لا الوصف يقام مقام الروية كما في السلم وعن يوسف وهذا إذا وصف  
في مكان لو كان بصير البراءة وقال رضيتم سقط خياره لا التشبيه يقام مقام الحقيقة في موضع  
العجز كتحريك الشفتين يقام مقام القراءة في حق الآخر في الصلوة وأجزاء الوضوء مقام الحلق في حق  
من لا شعر له في الحج وقال الحسن يوجب كيداً بقبضه هو يره وهذا الشبه بقول أبي حنيفة لا يبرئ  
الوكيل روية الموكل على ما مر اتفاقاً من رأي أحد الثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر جازاً ليدان يردهما  
لأن روية أحدهما لا تكون روية الآخر للتفاوت في الثياب فبقيا خياراً في الميراث لا يرد واحد بل يردهما  
كيداً يكون تفرقاً للصفقة قبل التمام وهذا لا الصفقة لا تتم مع خيار الروية قبل القبض وبعد  
ولهذا يملك من الرد بغير قضاء ولا رضا ويكون فسخاً من الأصل من مات وله خيار الروية بطل  
خياره لا يجرى فيه الأمر عندنا وقد ذكرناه في خيار الشرط ومن رأى شيئاً اشتراه  
بعد مدة فإن كان على المصفة التي رآه فلا خيار له لأن العلم بما وصفه حاصل له بالروية  
السابقة وفواته يثبت خياراً إذا كان لا يعلمه مثله لعدم الرضا به وإن وجد متغيراً  
فلا خيار لأن تلك الروية لم تقع معلناً بما وصفه فكان له غير وان اختلفا في التغير فالقول  
قول البائع لأن التغير حدث بسبب ظاهره لا إذا بعدت المدة على قائله لا الظاهر شاهد

هذا القول لا يثبت خياراً إذا كان على المصفة التي رآه فلا خيار له لأن العلم بما وصفه حاصل له بالروية  
السابقة وفواته يثبت خياراً إذا كان لا يعلمه مثله لعدم الرضا به وإن وجد متغيراً  
فلا خيار لأن تلك الروية لم تقع معلناً بما وصفه فكان له غير وان اختلفا في التغير فالقول  
قول البائع لأن التغير حدث بسبب ظاهره لا إذا بعدت المدة على قائله لا الظاهر شاهد

له قوله في العقار حتى يوصف له المالك حكى أن اعلمى اشترى أرضاً فقال قودوني إليها فقادوه فجعل يحس الأرض حتى

بعد سقوطه وحججه قاضخان وهو الارجيه (در منتهی) ۱۲ ص ۱۷۸



[illegible]

هو انقطاع  
باختلاف السبب  
والسبب منه ان الحادثة في بي  
المشتري ليست بشيء على الاثرين الاية  
الحكايا في شيخ الاسلام هو رواية  
الشيخ علي بن ابي حمزة جليله  
لان العبد تعالى قد عطف عليه بالحق  
لا يشترط من ولاية الروايات العادة  
الاخرى فلا يثبت ولا يصح ما ذكره  
وهو المذكور في الأصل والبيان كونه  
ولا دلالة له في الاستدلال  
العقد المذكور في قوله تعالى لا بد  
كذلك ليس له الحق في السكن  
مستند اذا ثبت الحق في السكن  
النق واما العقد المذكور

له قوله والنزاع الخ وفيها اشترى حملاً تعلقه الحمر وأتونه في دبره وقعت هذه بنجاشي فاجابه عبد الملك النسفي

له قوله واللف عيب الخ واصحابنا جميع الله تعالى قالوا الكفر عيب فذكره في العقد لا يكون على وجه الشرط بل على وجه التبري من العيب وكأنه اشتراه على انه معيب فاذا هو سليم، البسيط ص ٢٢٢

[illegible][illegible]

ينحل بالخذعة قال الكوفي  
 فتحتل الرغبة فلا يشتبه  
 الكافي يستعمل فيما لا يسر  
 هي مستحاضة فهو عيب لا  
 عشرة سنة فيها عند الب  
 هو الصحيح قال إذا حذر  
 لأن في الرضا رداً بالبدل  
 الرجوع بالنقص إلا إذا  
 به عيباً رجع بالعيب  
 ذلك لأن لا متناع  
 هو بالبيع حابساً للبيع  
 اطلع على عيب رجع  
 عنه ووجه الإجماع  
 لمحق الشرع لا تحق  
 فلا يكون بالبيع  
 الصغير خالطهم

١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

لا يمتنع صرفه في بعض الكسب  
 عيب وعند الشافعي  
 وكانت إجمارية بالاعتدال  
 ارتفاع اقص غاية البائع  
 ينكول البائع قبل القبض  
 مع فلان يرجع بالنقصان  
 لا بد من دفع الضرر عنهم  
 من اشتري ثوبا انقص  
 البائع انا قبله كذلك  
 الذي غير متنع بوضاء البائع  
 في السوق  
 في الأصل وبها إجماع  
 للبائع ان يأخذ لان  
 الرد متنع اص  
 وبأقطعه لباسا  
 لا يكبر ارجع لا التملك

فقرات  
ويعبر  
المع  
تعبير  
جد  
لمنفق  
كان له  
نفسه  
مستحق  
اشفاق  
له متناع  
الاقبله  
ولده  
حصل

الاول قبل ان يخطه وفي الثاني بعد بالتسليم ليقال ان من اشترى عبدا فاعتقه او مات عنده  
ثم اطلع على عيب يرجع بنقصاته اما الموت فلان الملك ينتهي به ولا امتناع حكمه لا بفعله كما  
الاعتاق والقياس في ان لا يرجع الا لا امتناع بفعله فصاكا القتل وفي الاستحسان يرجع لان  
العتق انهاء للملك لان الادمي مخلق في الاصل محلا للملك وانما ثبت للملك فيه موقفا الى  
الاعتاق فكان انهاء فصاكا لموت وهذا لان الشيء يتقرر بانتهائه فيجعل كأن الملك باق والرد  
متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لان تعذر النقل مع بقاء المحل بالملك كمنه وان  
اعتقه على مال لم يرجع بشئ لانه حبس بدله وحبس لبدل كحبس لبدل وعجز عن حقيقته  
انه يرجع لانه انهاء للملك وان كان بعوض فان قتل المشتري العبد او كان طعما ما فاجله لم يرجع  
بشئ عندا بحقيقة اما القتل فاما كونه ظاهرا لولاية وعن ابي يوسف انه ان يرجع لان قتل  
المولى عبدا لا يتعلق به حكمه نياوي فصاكا لموت خفت انه فيكون انهاء ووجه الظاهر ان  
القتل لا يوجب الامضون وانما يسقط الضمان ههنا باعتبار الملك فيصير كالمستفيد من ضمان الاعتراف  
لانه لا يوجب الضمان لا محالة كاعتاق المعسر عبدا مشتركا واما الاكل فعمل الخلفاء عند ما يرجع وعنده  
لا يرجع استحسانا وعلما لهذا الخلاف في البس الترخي وطه الصنع في البيع ما يقصد بشرائه  
ويعتاد بفعله فاشبهه الاعتاق وله ان تعذر الرد بفعل مضمون من البيع فاشبهه البيع والقتل  
بكونه مقصودا لا ترى ان البيع مما يقصد الشراء ثم هو بيع الجوع فان اكل بعض الطعام ثم علم بالعييب الجواب  
عنه انه حقيقته لان الطعام كشي واحد فصاكا كبيع البعض هو ان يرجع بنقصان العيب في كل وعنه ان يرد  
ما بقى لانه لا يضر التبعض قال من اشترى بيضا او طينا او قنارا او خيارا او جوزا ففسده فوجده

فان قيل ان المشتري اذا اشترى عبدا فاعتقه او مات عنده او كان طعما ما فاجله لم يرجع  
بشئ عندا بحقيقة اما القتل فاما كونه ظاهرا لولاية وعن ابي يوسف انه ان يرجع لان قتل  
المولى عبدا لا يتعلق به حكمه نياوي فصاكا لموت خفت انه فيكون انهاء ووجه الظاهر ان  
القتل لا يوجب الامضون وانما يسقط الضمان ههنا باعتبار الملك فيصير كالمستفيد من ضمان الاعتراف  
لانه لا يوجب الضمان لا محالة كاعتاق المعسر عبدا مشتركا واما الاكل فعمل الخلفاء عند ما يرجع وعنده  
لا يرجع استحسانا وعلما لهذا الخلاف في البس الترخي وطه الصنع في البيع ما يقصد بشرائه  
ويعتاد بفعله فاشبهه الاعتاق وله ان تعذر الرد بفعل مضمون من البيع فاشبهه البيع والقتل  
بكونه مقصودا لا ترى ان البيع مما يقصد الشراء ثم هو بيع الجوع فان اكل بعض الطعام ثم علم بالعييب الجواب  
عنه انه حقيقته لان الطعام كشي واحد فصاكا كبيع البعض هو ان يرجع بنقصان العيب في كل وعنه ان يرد  
ما بقى لانه لا يضر التبعض قال من اشترى بيضا او طينا او قنارا او خيارا او جوزا ففسده فوجده

فان قيل ان المشتري اذا اشترى عبدا فاعتقه او مات عنده او كان طعما ما فاجله لم يرجع  
بشئ عندا بحقيقة اما القتل فاما كونه ظاهرا لولاية وعن ابي يوسف انه ان يرجع لان قتل  
المولى عبدا لا يتعلق به حكمه نياوي فصاكا لموت خفت انه فيكون انهاء ووجه الظاهر ان  
القتل لا يوجب الامضون وانما يسقط الضمان ههنا باعتبار الملك فيصير كالمستفيد من ضمان الاعتراف  
لانه لا يوجب الضمان لا محالة كاعتاق المعسر عبدا مشتركا واما الاكل فعمل الخلفاء عند ما يرجع وعنده  
لا يرجع استحسانا وعلما لهذا الخلاف في البس الترخي وطه الصنع في البيع ما يقصد بشرائه  
ويعتاد بفعله فاشبهه الاعتاق وله ان تعذر الرد بفعل مضمون من البيع فاشبهه البيع والقتل  
بكونه مقصودا لا ترى ان البيع مما يقصد الشراء ثم هو بيع الجوع فان اكل بعض الطعام ثم علم بالعييب الجواب  
عنه انه حقيقته لان الطعام كشي واحد فصاكا كبيع البعض هو ان يرجع بنقصان العيب في كل وعنه ان يرد  
ما بقى لانه لا يضر التبعض قال من اشترى بيضا او طينا او قنارا او خيارا او جوزا ففسده فوجده

على هامش مجمع الاخر ص ٢٢٤٦ فانفردت في الاكل على قول الصحابين كما عرفت

[illegible][illegible][illegible]

له قوله التسليط على الكسر الخ الفتوى على قولنا لا على قول الشافعي رحمه الله كما اشار اليه سليم رستم بان حيث قال هذا اذا كان المشتري لم يكسره اما لو كسره فوجد بعضه فاسدا رجع بنقصان ما كسره ولا يردده لان الكسر عيب حادث (بقية ٢٩)







القضض ۱۲ ولا تفتد الشراء والبيع بالحل  
اشترى جارية ثمنه ۱۳ فله ان يملكها  
ويعيب ما دون ذلك لان  
جفت يد المشتري  
والما في الفسخ طاعة  
الروفي القرض نظام  
عنه فله رد ما اخذ

له قوله وأخذ الثمن عند أبي حنيفة<sup>٢</sup> الخ الفتوى على قول أبي حنيفة<sup>٣</sup> لا على قول الصحابين كما أعلم من صنيع ملتقى الأبحر حيث قدم قول الامام واخر دليلها وذكرت لك نوع اول الكتاب عادة الملتقى. وان شئت راجعت الملتقى فانظر ص ٥١ - ٢





له قوله وقيل الاول قول ابي حنيفة<sup>٢</sup> الخ الفترى على قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما رجحت جمعية المجلة قوله في المجلة (المادة

[illegible]

ووجبت قيمة الثوب ون الحرق كذا اذا باع الخمر بالثوب لا ينعثر شراء الثوب بالخمر لكونه مقايضة  
 قان بيع ام الولد والمدر المكاتب سد ومغناه باطلان استحقاق العتق قد ثبت لام الولد لقول  
 عتقه باولادها وسبيل الحرية انفق في حق المدر في كمال البطلان الاهلية بعد الموت والمكات  
 استحق بدلا على نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبتت المكات بالبيع لبطلان لك كله فلا يجوز ولو  
 المكاتب بالبيع ففيه روايتان ولا تظهر الجواز والمراد المد المطلق دون المقيد وفي المطلق  
 خالف الشافعي وقد ذكرناه في العتاق قال ان اناعت ام الولد والمدر في يد المشتري فاضمان عليه  
 عند ابي حنيفة وقال عليه قيمتها وهو رواية عنه كما انه مقبوض تحت البيع فيكون مضمونا  
 عليه كسائر الاموال وهذا لان المدر وام الولد يدخلان تحت البيع حتى يملك ما يضم اليهما في البيع  
 بخلاف المكاتب لانه في يد نفسه فلا يتحقق في حقه القبض وهذا الضمان بالقبض له ان جهة  
 البيع انما تلحق بمحققته في محل قبيل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارت المكاتب وليس  
 دخولا في البيع في حق نفسه ما وانما ذلك ليثبت حكم البيع فيما ضم اليها فصارت كمال المشتري لا يدخل  
 في حكم عقد بانفلاذه وانما يثبت حكم الدخول فيما ضم اليه كذا هذا قان لا يلحق بيع السمك

[illegible]

قبل ان يصطاد لا يباع ما يملكه ولا في حظيرة اذا كان لا يؤخذ الا بصيد لا غير مقدم التسليم معاً  
 اذا اخذ ثم القاه فيها ولو كان يؤخذ من غير حيلة جاز له اذا اجتمعت فيها بانفسها ولو تسد عليها المدخل  
 لعن المملك قال لا يبيع الطير في الهواء لا غير ملوك قبل الاخذ وكذا الوارسله من يد لا غير  
 مقدور التسليم ولا يبيع الحبل ولا الشئ من النجس عن بيع الحبل وحبل الحبل ولا في غير  
 قال لا يبيع في الضرع للغر فعاها انتفاخ ولا يبيّن عن كيفية الحلب بما يؤد فيختلط المبيع بغيره  
 قال لا يبيع من ظهر الغنم لان من اوصاف الحيوان ولا يبيّن من اسفل فيختلط المبيع بغيره فيختلط المبيع بغيره  
 القطع وقد صح ان يبيع الضرع من الغنم عن لبن ضرع وسمن لبن وهو حجة على ابي يوسف  
 وفي هذا الضرع حجة في بيعه فيكون يبيع قال جازع في السقف وذراع من ثوب ذكر القطع او لم يذكره  
 لا يمكن تسليبه الا بضرر بخلاف اذا باع عشر دراهم من ثوب فضة لا يبيّن في تبغيضه ولو لم يكن  
 معينه لا يبيّن ما ذكرنا ولا يبيّن ولو قطع البائع الذراع اقلع المجدع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
 صحيح الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في التبر والبذر في المبيع حيث لا يكون صحيحاً وان شقها  
 واخرج المبيع لان في جوفها اجزاء اما المجدع فعين مؤخر قال رضي القاضون وهو ما يخرج

له قوله ولا يبع الطير في الهواء الخ وفي الذخيرة باع بجمع حمام فان ليلا جاسا

[illegible]

۴۳۱۲۰  
 مختصراً ۱۲ در المختصر ص ۴۳۱۲۰  
 ۴۳۱۲۰  
 مختصراً ۱۲ در المختصر ص ۴۳۱۲۰

[illegible]







واحد للتقارب فيها وهو المعتبر في هذا دون الأصل <sup>اعراض</sup> <sup>اسى في اختلاف الجفون والحدود ١٢</sup> كالحل والذئب جئسان

[illegible][illegible]





من الدين الى العين وهو مكرره لما فيه من الاعراض عن مبرق الاقراض مطاوعة لمذموم الخجل ١٢ له قوله واذا امر المسلم نصرانيا بالبيع المقتضى على قول ابي حنيفة وان قال (بغية ٦١٢)

قال من اشترى جارية بخمسة ائنة ثم باعها واخرى معها فباع قبل ان ينقضي الثمن بخمسة ائنة فالباع جائر في التي لم يشترها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي اشتراها

منه فيكون مشتري بالآخرى باقلا مما باع وهو فاسد عندنا ولو يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يشترط الفسك لانه ضعيف فيها لكونه مجهولاً فيه ولا يعتبر شبهة الوأول لا يظهر بانقسام الثمن والمقابلة فلا يكره الاخرى ما قال من اشترى زينة بطرف فطرح عنه مكان كل طرف وخسرين طرلا فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن الطرح فان الشرط الاول يقتضيه العقد ان يقتضيه قال من اشترى سنان في رقب فردا الطرود هو عشرة ارطال فقال البائع الزن غير هذا هو خمسة ارطال لقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف الرقب في تعيين الرقب المقبوض فالقول قول القابض ضميناً كان او مينا وان اعتبر اختلاف السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول المشتري لانه ينكر الزيادة قال اذا امر المسلم نصرانيا ببيع خمر او بشر ففعل ذلك جائر عندنا حنيفة وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف المختار على هذا التوكيل الخمر غير بيع صيدها ان الموكل لا يملكه ولا يبيع غيره وان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصاركاً به بائنه بنفسه فلا يجوز ولا يحنيفة على ان العاقد هو الموكل باهليته ولا يثبت وانتقال الملك الى الامر امره حكمه فلا يمنع بسبب لان النظر الى الجارية في ذلك

قال من اشترى جارية بخمسة ائنة ثم باعها واخرى معها فباع قبل ان ينقضي الثمن بخمسة ائنة فالباع جائر في التي لم يشترها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي اشتراها

منه فيكون مشتري بالآخرى باقلا مما باع وهو فاسد عندنا ولو يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يشترط الفسك لانه ضعيف فيها لكونه مجهولاً فيه ولا يعتبر شبهة الوأول لا يظهر بانقسام الثمن والمقابلة فلا يكره الاخرى ما قال من اشترى زينة بطرف فطرح عنه مكان كل طرف وخسرين طرلا فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن الطرح فان الشرط الاول يقتضيه العقد ان يقتضيه قال من اشترى سنان في رقب فردا الطرود هو عشرة ارطال فقال البائع الزن غير هذا هو خمسة ارطال لقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف الرقب في تعيين الرقب المقبوض فالقول قول القابض ضميناً كان او مينا وان اعتبر اختلاف السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول المشتري لانه ينكر الزيادة قال اذا امر المسلم نصرانيا ببيع خمر او بشر ففعل ذلك جائر عندنا حنيفة وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف المختار على هذا التوكيل الخمر غير بيع صيدها ان الموكل لا يملكه ولا يبيع غيره وان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصاركاً به بائنه بنفسه فلا يجوز ولا يحنيفة على ان العاقد هو الموكل باهليته ولا يثبت وانتقال الملك الى الامر امره حكمه فلا يمنع بسبب لان النظر الى الجارية في ذلك

كتاب البيوع

قال من اشترى جارية بخمسة ائنة ثم باعها واخرى معها فباع قبل ان ينقضي الثمن بخمسة ائنة فالباع جائر في التي لم يشترها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي اشتراها

منه فيكون مشتري بالآخرى باقلا مما باع وهو فاسد عندنا ولو يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يشترط الفسك لانه ضعيف فيها لكونه مجهولاً فيه ولا يعتبر شبهة الوأول لا يظهر بانقسام الثمن والمقابلة فلا يكره الاخرى ما قال من اشترى زينة بطرف فطرح عنه مكان كل طرف وخسرين طرلا فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن الطرح فان الشرط الاول يقتضيه العقد ان يقتضيه قال من اشترى سنان في رقب فردا الطرود هو عشرة ارطال فقال البائع الزن غير هذا هو خمسة ارطال لقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف الرقب في تعيين الرقب المقبوض فالقول قول القابض ضميناً كان او مينا وان اعتبر اختلاف السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول المشتري لانه ينكر الزيادة قال اذا امر المسلم نصرانيا ببيع خمر او بشر ففعل ذلك جائر عندنا حنيفة وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف المختار على هذا التوكيل الخمر غير بيع صيدها ان الموكل لا يملكه ولا يبيع غيره وان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصاركاً به بائنه بنفسه فلا يجوز ولا يحنيفة على ان العاقد هو الموكل باهليته ولا يثبت وانتقال الملك الى الامر امره حكمه فلا يمنع بسبب لان النظر الى الجارية في ذلك

بغية ٦٠ في نيل الزيادة لبيعه المستقر من عشرة ربحل عليه خمسة سمي به لما فيه من الاعراض

شربلاية ان قولها الاظهر ولان اجاب عنه صاحب الفهر بانا الاسلام عدم المشرورية لان عدم جلب الثمن لا يستلزم عدم الصحة كما في شعر الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل

في البيع انما هو ان يبيع بغير ثمن وان لم يلبث ثمنه واماني الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل الخبر ١٢ رد المحتار ص ١٣٥ ج ٤

في البيع انما هو ان يبيع بغير ثمن وان لم يلبث ثمنه واماني الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل الخبر ١٢ رد المحتار ص ١٣٥ ج ٤

في البيع انما هو ان يبيع بغير ثمن وان لم يلبث ثمنه واماني الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل الخبر ١٢ رد المحتار ص ١٣٥ ج ٤

في البيع انما هو ان يبيع بغير ثمن وان لم يلبث ثمنه واماني الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل الخبر ١٢ رد المحتار ص ١٣٥ ج ٤

في البيع انما هو ان يبيع بغير ثمن وان لم يلبث ثمنه واماني الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل الخبر ١٢ رد المحتار ص ١٣٥ ج ٤

في البيع انما هو ان يبيع بغير ثمن وان لم يلبث ثمنه واماني الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل الخبر ١٢ رد المحتار ص ١٣٥ ج ٤

في البيع انما هو ان يبيع بغير ثمن وان لم يلبث ثمنه واماني الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل الخبر ١٢ رد المحتار ص ١٣٥ ج ٤

البائع شهر أو دار على أن يسكنها أو على أن يعرضه المشتري درهما أو على أن يهدي له هدية لأنه  
شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين ولا يفسد البيع وسلك ولا لو كان الخدم  
والسكنى يقابلهما شيء من الثمن يكون اجازة في بيع ولو كان لا يقابلهما يكون اعادة في بيع  
وقد تم النبي عن صفقتين في صفقة قال ومن باع عينا على كسيلة إلى رأس الشهر  
فالباع فاسد لأن الاجل في البيع العين باطل فيكون شرط فاسدا وهذا لأن الاجل شرط في بيع  
فيلقى بالديون دون الاعيان قال ومن اشترى جارية الاصل فالباع فاسد والاصل  
افراد به بالعقد لا يصح استثناءه من العقد والحمل من هذه القبيل هذه الآية بمنزلة اطراف الحيوان  
لا اتصال به خلقه وبغيره الاصل يتناولها الاستثناء يكون على خلاف الوجه فلم يصح فيه صير  
شرطا فاسدا والبيع يبطل بغير الكتابة والاجازة والرهن بمنزلة البيع لا يفسد بغير الكتابة  
غير الفساد في الكتابة ما يمكن في صلب العقد منها والهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح  
عن دم العمد لا يبطل باستثناء الحمل بل يبطل بالاستثناء لأن هذه العقود لا يبطل الشرط  
الفساد وكذا الوصية لا تبطل لكن يصح الاستثناء حتى يكون الحمل ميراثا والحجارية وصية  
الوصية لاخت الميراث والميراث ميراث فما في البطن بخلافه اذا استثنى خذمها لأن الميراث  
لا يجر فيها قال ومن اشترى ثوبا على أن يقطعه البائع ويخطه قميصا أو قباء فالباع  
فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين ولا يفسد البيع وسلك ولا لو كان الخدم  
على ما قال ومن اشترى ثوبا على أن يخطه قميصا أو قباء فالباع فاسد قال ما ذكره جواب القيا  
ووجه ما بينا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصغر الثوب وللتعامل جوازنا

منه على ما قال ومن اشترى ثوبا على أن يخطه قميصا أو قباء فالباع فاسد قال ما ذكره جواب القيا  
ووجه ما بينا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصغر الثوب وللتعامل جوازنا

منه على ما قال ومن اشترى ثوبا على أن يخطه قميصا أو قباء فالباع فاسد قال ما ذكره جواب القيا  
ووجه ما بينا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصغر الثوب وللتعامل جوازنا



له قوله وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه الخ ومقتضى هذا أنه لو حدث عرق في شرط غير الشرط في الفعل و  
الشرب والقباقب ان يكون معتبرا اذ الم يؤد الى المنفعة والظن ماحررناه في رسالتنا المسماة بشرع العرف

الاستصناع قال والبيع الى النيز والمجان وصح النصارى وفطره هو ذالم يبيع المتبايعان ذلك

فاسد كمال الاجل وهو مفضية الى المنازعة في البيع لا يثبتها على المالك استهانة بالاجل اذا كان يبيع فانه

لكونهم معلوما عندهما او كان التاجيل الى فطر النصارى بعد اشعاره في صومهم لان مداهم بالايام

معلومة فلا حجة فيه قال ولا يجوز البيع الى قديم الحاجة وكذا ذلك الى الحصاد ولا ياكل لقطا

والجواز لانها تتقدم وتساخر لو كفل الى هذه الاوقات جاز لان الجحالة ليس بمتميزة في الكفالة

وهذه الجحالة بيسيرة مستندة لا اختلاف في الصحابة رضيها ولا في معارف الاصل لا ترى انها تحمل الجحالة

في صل الدين بان تكلف ما ذاب على فلان في الوصف او بخلافه لبيع فانه لا يمتثلها في صل الثمن

فكذلك في وصفه بخلافه اذا باع مطلقا ان اجل الثمن الى هذه الاوقات حيث جاز لان هذا





[illegible][illegible][illegible][illegible]

در قیافه

دوباره  
میکشود

1



استأعاقا قال وليس للبائع في البيع الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يراي الثمن لان المبيع مقابل له

فكذلك على ورثته وغرمائه بعد فاتك الراهن ثم ان كنت راهم الثمن قائمة ياخذها بعينها لانها متعين

باعت دارا بيغا فاسدا فبناها المشتري فعليه قيمته عند ان حقيقته رواه يعقوب في الجامع الصغير

أضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه إلى القضاء ويصل بالتأخير إلى إفقار البائع ثم أضعف  
 أضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه إلى القضاء ويصل بالتأخير إلى إفقار البائع ثم أضعف  
 أضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه إلى القضاء ويصل بالتأخير إلى إفقار البائع ثم أضعف

فإنقطع حق الاسترداد كالبيع بخلافه الشفيع لا ينزله عنه التسليم وله ما لا يبطل هبة المستتر  
أي كالمطهر ببيع الاسترداد  
أي لا يلزم عدم التسليم من الشفيع

في كتاب الشفعة فان حو الشفعة مبنى على نقطه عرشي البائع بالبيع و يبرأه على حده  
 اي بدينه مشروط

والله اعلم والى الله المرجع  
والله اعلم والى الله المرجع

وَمِنْهُمَا نَنْسِفُ الَّذِيْنَ كُنَّا نَعْمَدُ لَهُمْ فَمَا يَتَّبِعُونَ فَمَا لَآ يَتَّبِعُونَ سَبِيْلَ الَّذِيْ هُمْ عَلَىٰ اَنْفُسِهِمْ فِيْهِ كَانُوا مُتَّبَعُوْنَ

[illegible]

على اختلاف في الفسخ يكون  
 على اختلاف في الفسخ يكون  
 على اختلاف في الفسخ يكون  
 على اختلاف في الفسخ يكون

[illegible]

كتاب  
اليسوع

قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ كَمَا كَانَتْ  
 تَحْتَ يَدِ الْمَلِكِ الْمُسْلِمِ فِي الْمَقَالَةِ  
 الْمُسْلِمَةِ فِي الْمَقَالَةِ الْمُسْلِمَةِ  
 فِي الْمَقَالَةِ الْمُسْلِمَةِ فِي الْمَقَالَةِ  
 الْمُسْلِمَةِ فِي الْمَقَالَةِ الْمُسْلِمَةِ

[illegible]



## فصل فیما یکره

علمه • كرمه • الفضل • قزويني • دكتور • الباني • الرضا • شافعي • علاء الدين • جعفر • صلاح • اخوان •

٤٨ شيئاً من ماله كالوكان البيع داراً فعرها او ارضاً فغرسها او تغيير اسم المبيع بان كان حنطة فطحنها

له تولى صغيرين الخ وقال مشائخنا اذا امرنا حقا ورضينا بالتفريق فلا بأس به لانهما من اهل النظر لانفسهما ورجاير ان  
المصلحة في ذلك فتح ١٣ رد المحتار ص ٤٩١ ج ٤

منه قوله لا يبيع في حق غير المتعاقدين وفي حقهما بعد القبض نسخ فان تعذر جعلها

بينهما لا يبيع في معنى ما ورد بالنص وقد صح انهم فرق بين ما يبيع وسيئر وكنا متين اختين  
باب الاقالة  
الاقالة جازية في البيع بمثل الثمن الاول لقوله من قال ناد ما بيعنا قال الله ضلوك يوم القيامة  
ولا العتقهما في مكان رفعة فالحاجتهما فان شرط اكثر منه او اقل فالشرط باطل ويجوز مثل الثمن الاول والاصل  
ان الاقالة في حق المتعاقدين ببيع جديدة في حق غيرها لان لا يمكن جعل فسخا فقبض وجهه عند ان جنيته  
وعند ابي يوسف هو بيع الا ان لا يمكن جعله بغير فسخ الا ان لا يمكن فسخه عند منعه الا اذا تعذر  
جعله فسخا فيجعل بغيره الا ان لا يمكن فسخه في حق الفسخ والرفع في حق الفسخ في حق الفسخ في حق الفسخ  
يجوز جعله في البيع لا يبيع في حق الثالث ولا يبيع في يوسف ان يبادل المال بالمال بالتراضي

الاول قوله لا يبيع في معنى ما ورد بالنص وقد صح انهم فرق بين ما يبيع وسيئر وكنا متين اختين  
باب الاقالة  
الاقالة جازية في البيع بمثل الثمن الاول لقوله من قال ناد ما بيعنا قال الله ضلوك يوم القيامة  
ولا العتقهما في مكان رفعة فالحاجتهما فان شرط اكثر منه او اقل فالشرط باطل ويجوز مثل الثمن الاول والاصل  
ان الاقالة في حق المتعاقدين ببيع جديدة في حق غيرها لان لا يمكن جعل فسخا فقبض وجهه عند ان جنيته  
وعند ابي يوسف هو بيع الا ان لا يمكن جعله بغير فسخ الا ان لا يمكن فسخه عند منعه الا اذا تعذر  
جعله فسخا فيجعل بغيره الا ان لا يمكن فسخه في حق الفسخ والرفع في حق الفسخ في حق الفسخ في حق الفسخ  
يجوز جعله في البيع لا يبيع في حق الثالث ولا يبيع في يوسف ان يبادل المال بالمال بالتراضي

الاول قوله لا يبيع في معنى ما ورد بالنص وقد صح انهم فرق بين ما يبيع وسيئر وكنا متين اختين  
باب الاقالة  
الاقالة جازية في البيع بمثل الثمن الاول لقوله من قال ناد ما بيعنا قال الله ضلوك يوم القيامة  
ولا العتقهما في مكان رفعة فالحاجتهما فان شرط اكثر منه او اقل فالشرط باطل ويجوز مثل الثمن الاول والاصل  
ان الاقالة في حق المتعاقدين ببيع جديدة في حق غيرها لان لا يمكن جعل فسخا فقبض وجهه عند ان جنيته  
وعند ابي يوسف هو بيع الا ان لا يمكن جعله بغير فسخ الا ان لا يمكن فسخه عند منعه الا اذا تعذر  
جعله فسخا فيجعل بغيره الا ان لا يمكن فسخه في حق الفسخ والرفع في حق الفسخ في حق الفسخ في حق الفسخ  
يجوز جعله في البيع لا يبيع في حق الثالث ولا يبيع في يوسف ان يبادل المال بالمال بالتراضي

السبع





باعتها في السابق بغير البيع فيه وانما ايضا تجوز الافالة بعد هلاك واحدهما  
ولا تبطل بهلاك واحدهما لان كل واحد منهما مبيع وكان البيع باقيا والله اعلم بالصواب

**باب المراجعة والتولية**

**قال المراجعة نقل ملكه بالعقد الاول والثاني مع زيادة ربح والتولية نقل ملكه بالعقد الاول**  
اي العقد الذي هو الاول

بالثمن الاول من غير زيادة ربح والبيعان جائزان لاستتمام شرط الجواز والحاجة ماسة الى هذا  
النوع من المبيع لان الغني لا يحتاج الى ان يتعد فعل الزكاه المحتد ويطلب نفسه بثل ما  
اشترى ومن زيادة ربح فوجبا لقول الجواز وان كان مبناها على الامانة والاحتراز عن النجاسة وعن  
شبهتها وقد جازى النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة اتباع ابو بكر بن عبد الله فقال له النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ولني احدهما فقال هو لك بغير شيء فقال عليه السلام اما بغير شيء فلا قال  
ولا تصير المراجعة والتولية حتى يكون العوض ما لمثل لانه اذا لم يكن لمثل لم يملك ملكه بالقيمة  
ولو كان المشترى بامر المراجعة من يملك له التبدل وقيل لا يبره بغيره او شيء من الكيل موضوعا  
لان يقدر على الوفاء بالتزام وان باعه بغيره بزيادة لا يجوز لانه لا يملك ملكه ببعض قيمته لان  
ليس من ذوات الامثال ويجوز ان يضيف الى اسل مال جرة القضا والطرار والصنيع والقتل  
واجرة حل الطعام لان العرف جاريا كان هذه الاشياء اسل مال في عادة التجارة لان كل ما  
يزيد في المبيع او في قيمته يلحق به هذا هو الاصل ما عدا ما به هذه الصفة لان الصنيع واخوانه  
يزيد في العين والتمن في القيمة والقيمة تختلف باختلاف المكان ويقول قائلون بكونه لا يقولون بغيره  
بكذا كذا يكون كذا يوسق الغنم بمنزلة الخيل لاجرة الراعي وكما عرفت الحفظ لا يه  
بكذا كذا يكون كذا يوسق الغنم بمنزلة الخيل لاجرة الراعي وكما عرفت الحفظ لا يه

بقية ٢٢ بقية ثام تقايلا وقد خصصت الدنانير سبع بالدنانير لاجار رفع ولو سكتا عن الثمن ايضا وقت الاقالة وجب  
الثلث الاول وكذا لو شرط فيها غير الثمن الاول او اكثر منه او اقل فانها تصم بالثلث الاول ويبطل الشرط حتى اذا رفع المبيع

١٢ الحقيقة هنا للتجسس عن الخيانة ١٢ رد المختار ص ١٧٤ ج ٢ فالفتوى على قول أبي حنيفة ١٢

قول الله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا  
 اذكروا النعمة التي  
 أنعم الله عليكم  
 إذ كنتم أعداء  
 فأولئك هم  
 المفلحون  
 قوله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا  
 اذكروا النعمة التي  
 أنعم الله عليكم  
 إذ كنتم أعداء  
 فأولئك هم  
 المفلحون

[illegible]

[illegible]

فما اذا المينقصه للوطى عن ابى يوسف رة فى الفصل الاول انه لا يبيع من غير بيان كما اذا اخبس  
 اى اشتب  
 بفعله وهو قول الشافعي رة كما اذا اقبعا عينه بنفسه او فقاها اجنب فاجدا شرها لغير ما راجحة  
 حتى يتبين انه صار مقصودا بالانلاف فيقالها كشيء من الثمن وكذا اذا وطها وهي بكون العنة  
 جزء من العين يقالها الثمن وقد جسيها ولو اشترى ثوبا فاصاب فيه ضررا او حرق ثا يبيعه  
 مرا بحة من غير بيان ولو تكسر بشرة وطبها لا يبيعه حتى يتبين وللعنة ما بينه قال من اشترى  
 غلاما بالثمن وهو نسيه فباعه برئح مائة ولم يتبين فعلم المشتري فان شاء رة وان شاء قبل  
 لان الاجل شير بالبيع الا يرى ان يتردد في الثمن لاجل الاجل الشبهة في هذا ملحقة بالحقيقة فصا  
 كانه اشترى شيئا من وياع احدها امر ائحة بثمنها والا فالدعوى على المراجعة بوجبالسلا عن مثل  
 هذه الخيانة فاذا ظهرت تخبر كافى العيب وان استعملك فاعلم لزمه بالثمن ومائة لان الاجل لا يقابله  
 شيء من الثمن قال فان كان ولا يراه ولا يراه ولم يتبين رة ان شاء لان الخيانة في التولية مثلا في المراء  
 لان بناء على الثمن الاول وان كان استعملك ثم علم لزمه بالحقالة لما ذكرناه وعن ابى يوسف رة  
 ان يتردد في الثمن لا يبيعه لان الثمن حال قال ومن ولي رجلا شيئا بما قام عليه لم يعلم المشتري به  
 قام عليه فالباع فاسد لجمالة الثمن فان اعلم الباطن في المجلس فهو بائع بالخيار ان شاء  
 ترك لان الفساد لم يتردد فاذا حصل له في المجلس جعل كائنا من العقبه تصدركا خيرا القوال



الحمله لبيع رستم بن ١٢٨ تا فتوى على قول الشيخين لا علمت -

آخر المجلس وبعد الافتراق قد تقرّر فلا يقبل الاصلاح وتطهير بيع الشيء برقمه اذا علم في المجلس

وانما يتخير لان الرضاء لم يتقبل لعدم العلم فتخير كما في خيار الرويه **فصل من اشترى شيئا**

مما يقبل ويحول لم يجز له بيعه حتى يقضيه ولا يرد عنه من بيعه ما يقبض ولا يفسخ العقد

على اعتبار الهلاك ويجوز بيع العقد قبل القبض عنه ابن حنيفة وروى يوسف وقال محمد بن يحيى

رجوعا الى طلاق الحديث واعتبار المنقول وصار كالأجرة ولهما ان ركن البيع صدق من قبل

في ان الهلاك في العقد نادى بخلاف المنقول والقرآن منه غير انفساخ العقد والحد معلول

بذلك الجواز والأجرة قيل على هذا الخلاف ولو سلم فالعقود عليه الأجرة النافع وهلاكها غير

**قال** ومن اشترى مكيلة او موزنا موازنة فاكتمالا واقرنه ثم باعه مكيلة او موازنة لم يجز

للمشتري منه ايسره ولا ان يكمله حتى يعيد الكيل والوزن لان النجس عليه السلام مخفى عن بيع

حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا يجهل ان يريه على المشروط وذلك

للبيع والتقصير في مال غير حرام فيخرج عنه بخلاف اذا باع بمجازفة لان الزيادة له وبخلاف ما

اذا باع بالتوقيت اربعة لان الزيادة لخاله رجع وصف في الثوب بخلاف التوقيت لا معتبر بشئ البائع

قبل البيع وان كان بحضر المشتري لا يفسخ البائع والمشتري وهو الشرط ولا يكيل بعد البيع بغيره

المشتري لان الكيل من باب التسليم لان به يصير المبيع معلوما ولا تسليم الا بجزء ولو كاله البائع

ووجه ذلك ان المشتري لا يملك ما لم يتسلمه ولا يملك ما لم يتسلمه ولا يملك ما لم يتسلمه

الحمله لبيع رستم بن ١٢٨ تا فتوى على قول الشيخين لا علمت -



[illegible]

له قوله على ما بين في باب السلم إلى انظر هذا البحث في الصلاة ص ٩٩ ج ٣ حيث قال ومن اسلم في كرخطة فلما حصل الاجل اشترى المسام إليه من رجل كرا وامر برب السلم

[illegible]

بأصل العقل استقام قال من باع بغير علم أو جهل ما صار موطئاً لأن الترخيع فلان يؤمنه  
 تيسير على من عليه من ذلك ما لم يملكه مطلقاً فكذا أموتوا ولو لم يملكه لعل من أجل أن كانت له كسباً  
 فهو الرخ لا يجوز أن كانت متقاربة كالحصاد والبيع لا يجوز أن لا يفرق بينهما وقد ذكرناه من قبل  
 قال كل من حال في ذلك الجاهل صاحباً وموطئاً ذكرناه لا الفرض فان تأجيله لا يصح لأنه أعاد وصلة  
 في الاستدراجية بلفظ لا عارة ولا يملكه من يملك التبرع كالوصي والقبلي ومعلومه في  
 الانتهاء فعمل اعتبار الاستدراج لا يلزم التأجيل فيه كافي لأعارة إذا جاز في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء  
 لا يصح لأنه يصير مع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو يوافق وهذا بخلاف ما إذا الوصلان يقرض من  
 ماله المقدم فلان السنة حيث يلزم الورثة من ثلثه أن يقرضوه ولا يطالبونه قبل المدة  
 لأنه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حثاً للمو  
 اي هذا يلزم التأجيل ١٢

باب الربوا

قال الربوا محرم في كل مكيل وموزن ذابيع بخمسة متفاضلاً فالعلة عندنا الكيل مع الجنس  
 الوزن مع الجنس قال وهو يقال لغيره مع الجنس هو أشمل والأصل فيه كونه من المشهور وهو  
 قوله عليه السلام الخطب بالخطبة مثلاً على اليد والفضل بوجوه الستة الخطب و  
 التميز والفرق المحرم والذهب الفضة على هذا المثال ويروى روايتين بالرفع مثل بالنص مثلاً  
 ومعنى لا يبيع التمر ومعه التمر يبيع التمر والحكم محمول بأجماع الفقهاء لكن العلة عندنا ما ذكرناه  
 وعندنا لشخصي الطعم في المطعومات والثنية في الثمنان الجنسية شرطاً للسواة فالحاصل هو حرمة  
 اي هذا يلزم التأجيل ١٢

جمله  
 البيوع

أو بشر ذلك من سائر البيوع الفاسدة في حكم الإسلام الجوز (نقبة ٨٠)

له قوله باب الربوا المحرم وأما شرط جريان الربا فمنها أن يكون البدلان معصومين فان كان أحدهما غير معصوم  
 لا يتحقق الربا عندنا .... وعلى هذا الأصل يخرج ما إذا دخل مسلم دار الحرب تاجراً فباع حياً يدرهم بدرهمين

يقينه ٢٩ عن ابن حنيفة رحمه الله ..... لا مال الحربي ليس ببعضهم بل بعضهم في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه من غير رضاه لما فيه من القدر والخيانة

في هذا الموضع لا بد من بيان ما هو المراد من قوله لا بد من رضاه من غير رضاه لما فيه من القدر والخيانة

المراد من قوله لا بد من رضاه من غير رضاه لما فيه من القدر والخيانة هو ان المسلم المستامن لا يملك من غير رضاه لما فيه من القدر والخيانة

عندك لانه نص على شرطين التقاض والمائة وكل ذلك يشعر بالعرة والمخطر اشتراط الشما في النكاح  
فيعلن لجة تناسبها المخطر والعرة وهو الطعم لبقاء الانسان وبالثمن لبقاء الاموال التي هي مناسط  
المصالح بما ولا اثر للجنسية في ذلك فجعلناه شرطاً والحكم قد يدور مع الشرط وتكونا لوجوب المائة شرطاً  
في البيع وهو المقصود تحقيقاً للبيعة اذ هو مبني عن التقابل وذلك كما في المثل اوصيائة لاموال  
الناس عن التولي وتبني القادة بان اتصال التسليم بشئ يلزم عند فوجهم الربوا والمائة بين الشاين باعتبار  
الصورة والمعنى والمعيار يسوي لذات والجنسية تسوي العنصر فظهر الفضل على ذلك فيتحقق الربوا لان الربوا  
هو افضل المستحق لاحل المتعاقبين في المعاوضة الخالي عن عوض شرطه ولا يعبر العوض ولا يعد تفاوتاً  
عرفا اولا في اعتبار سد باب المبيعات لقوله عليه السلام حية هاورد بها سوء والطعم الثمنين اعظم  
وجه للمنافع السبيل في مثلها الاطلاق بابلغ الوجه لشدة الاحتياج اليها ودون التضييق فلا يعتبر  
بما ذكره اذ اثبت هذا نقول اذ بيع المكيل واللون يجنسهما مثلاً بمثل جلا البيع فيه لوجوب شرط الجواز  
الشرطي ١٢ اي ما ذكرنا في الطرقة القدر والجنس طرهما كان او غير معلوم ١٣

فان شرط الاموال  
دونه فاما الاموال  
سبب جلا الاموال  
ما كان او لم يكن  
فان شرط الاموال  
دونه فاما الاموال  
سبب جلا الاموال  
ما كان او لم يكن



(۷۲)

[illegible][illegible][illegible]

الهيكلية والبنية التحتية للمرافق العامة  
المباني والمنشآت السكنية والتجارية  
الخدمات الاجتماعية والثقافية  
المرافق الرياضية والترفيهية  
المرافق الصحية والتعليمية

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من النعمان  
فما من شيء إلا وفيه نعمة لا يعلمها إلا الله  
والله ذو الجلال والإكرام

وهو المثلث في المعيار الذي لا يمكن قوله مثلثا كذا كذا في قوله هب لانه هب زنا بوزن وان تقابل  
 كمنوع المثلث في المعيار ١٢  
 اي يري في الذنب الج ١٣

ایچا لیتحق الیوا ولا یجوز یسج اجدی مدافیه الیوا الا مثلا مثل کلهذا والتفاوت فی الوصف یجوز  
ای متساوین ۱۲ عرفا و شاعرا ای الجوده والذوقه ۱۱

الحكمة بالحسنتين والقناعة بالتقاضين لان المساواة بالمعيا ولم يوجد فام يتحقق الفضل لهذا صاحب نيران كبرية فطنة مقدار وفشت اوطعام جزان وغير ذلك

فيما روادون نصف الصاع فهو في حكم الحقة لانه لا تقير في الشرع بما دونها ولو شيئا مكيلا

او موزو ناخير مطمو بحسنه متفاضلا بحسن الحيد لا يجوز عندنا الوجه القدر والحسن

عندئذ يجزى لعدم الطعم والتمنية قال واذا عدم الوصفان الجنس والمعنى الضمور الجمل التعليل  
 اي القدر وري اي يعني قد روي جئس ١٢

[illegible]

الوصفين ١٢  
فحرموا الفضل بالوصفين وحرمت النساء بأحد هاتين القولين الشافعي رحمه الله  
الحجرات ١٢

لأن بالنقدية وعدة ما كاشتت الاشمة الفضل وحققة الفضل غير انفع في حق مجموع الواحد

بلائين والشبهه اولى وكان مال الربوا من حيث نظر الى تقديرها والحسن النقدي واجبت فضلا في  
المالكه فتدفع شبهة الربا له ما نفعه كالرقة <sup>على</sup> واذ كان المدين قد اذعن ان يرضى من رقبته <sup>في</sup>  
<sup>المنافس</sup> <sup>عليه</sup> <sup>وحد مكافئ الخلفه حاشية</sup>

الوزن لانها لا ينفقان في صفة الوزن فان الزعفران يوزن بالاكمناء وهو مثنى يتعين بالتعيين و

النقود توزن بالسنتجات وهو ثمن لا يتعين بالتعيين ولو باع بالنقود موازنة وقبضها صحت التصرف  
اي المتماثل والدراهم الصغيات الاغشاش

ففيها قبل الوزن وفي الزعفران واشباهه لا يجوز فاذا اختلفا في صورة <sup>الشيء</sup> معني وحكما <sup>الشيء</sup> في الزعفران <sup>الشيء</sup> في الزعفران <sup>الشيء</sup> في الزعفران

مجموعتهما القدرتين على رجاء فاقول الشبهة الى سندها التسوية وهي غير معتبرة  
وزيل ١٢ ابي عبد الله عليه السلام  
انما الشبهة الواقعة في الزلزال  
فكرهه يستدركه في الزلزال  
الزلازل

[illegible]



بما لا يحد من العلم ولا يحد من العلم ولا يحد من العلم

كتاب البيهقي

بما لا يحد من العلم ولا يحد من العلم ولا يحد من العلم

كتاب البيهقي ١٧٠

هذا الكتاب من كتب البيهقي... (Marginal notes on the left side of the main text block)

هذا الكتاب من كتب البيهقي... (Marginal notes at the top of the main text block)

عليه بغير كراهة عبادته من الصامت وتعاقله القبض لا يعتبره فأن المال عرفاً في النقد  
والموئل قال ويجوز بيع البضعة بالبيضة والتمرة بالتمرة والجوزة بالجوزة لا بغيرها المعيار  
فلا تحقق الزوال والشافعي في مخالفته لا يفيده لوجود الطعم على ما قال ويجوز بيع الفلفل بغيره  
عند أبي حنيفة ربه وأبي يوسف ربه وقال محمد لا يجوز لأن الثمنية تثبت باصطلاح الكل فلا يطل باصطلاح  
وإذا بقيت آثاراً لا تتغير فصار كما إذا كانا بغير عيناها وكبيع الذهب بالذهبين ولها أن الثمنية في حقهما تثبت  
باصطلاحهما إذا لم يلائم لغيرهما فثبت باصطلاحهما وإذا بطلت الثمنية تثبت بالتعيين ولا يجوز زنيا  
لبقاء الاصطلاح على العلة إذ في نقضه فساد العقد فصار كالجوزة بالجوزة لا بغيرها فأن النقد  
لأنها الثمنية خلقه وتجاره ما إذا كانا بغير عيناها لأن كل واحد منهما قد نفي عنه وتجاره ما إذا  
كان أحدهما بغير عينه لأن الجنس بغيره محرم النساق قال ولا يجوز بيع الحنطة بالذقية  
أي الموضين في الفلاسين ١٢ بدون الكيل والوزن ١٣ أي القديري ١٤

هذا الكتاب من كتب البيهقي... (Marginal notes on the right side of the main text block)

هذا الكتاب من كتب البيهقي... (Marginal notes at the bottom of the main text block)

له قوله ويجوز بيع الفلاس بالفلاس إلى انظر هذا البحث في تكملة فتح المصالح لمولانا محمد تقي عثمانى دامت بركاتهم

[illegible][illegible]





[illegible][illegible][illegible]







لجبيته كولد ما ووجه الفرقان البينة حجة مطلقة فانها كاسر هامة فيظهر بها ملة من المصل  
والولد كان متصلا به فيكون له اما الا فرجة قاصرة ثبتت للملك في الغربة وهو رضى الاخبار  
وقد اندفعت بآبائه بعد الانفصال فيكون الولد له ثم قيل بدخول الولد في القضاء بالام تعاويل  
يشترط القضاء بالولد والي شير المسائل فان القاضي اذا لم يعلم بالزواج قال لا تدخل الزوايا في  
الحكم كذا الولد اذا كان في غيبة لا يدخل تحت الحكم بالام تعاويل من اشتبه به عيدا فاذا هو قول  
العبد المشتري في عبيد فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء  
وان كان البائع لا يرى ابن هو رجع المشتري على العبد ورجع هو على البائع ان رهن عيدا مقرا  
بالعبودية فوجد حرام رجع عليه كل حال وعن ابن يوسف انه لا يرجع فيه لان الرجوع بالعبادة  
او بالكفالة والوجود ليس الا اخبار كذا بقصار كما اذا قال لا جنبي ذلك او قال لعبد رهنى  
فاني عبد في المسألة الثانية ولهما ان المشتري في شراء معتدا على امره واقراره اني عبد قال  
له في الحرة فيجعل العبد بالامر بالشراء ضامنا للثمن له عند تعد رجوعه على البائع ففعل للمعسر  
والضرر ولا تعد رلا فيما لا يعرفه مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن ان يجعل الامر ضامنا  
للمساواة كما هو موجب بخلاف الرهن لانه ليس معاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقة حتى  
يجوز الرهن ببدل الضرر والمساوية مع حرة الاستبدال فلا يجعل الامر ضامنا لسلامة ماله  
الاجنبي لانه لا يباع بقر ولا يتحقق الغرض نظير مسألتنا قول لولي يا يعوا عبد هذا فاني قد  
اذنت له فظهر الاستحقاق رجوع عليه بقيمة ثم في وضع المسألة ضرب اشكال على قول ابن حنيفة  
لان الدعوى شرط في حرته العبد عنه والتناقص نفسا له عمو قيل ان كان الوضع في حرة

له قوله قوله له ان المشتري الخ والاصل ان التصريح يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة  
فليحفظ ١٢ ملتقى الاجمعي على هامش مجمع الاخر ص ٩٣ ج ٢ فالقترى على قول الطرفين ١١

في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢  
 في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢  
 في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢

الاصل له عوى فيها البين ط عند التضمن فخرج الهم وقيل هو شرط لكن التناقض غير مانع تخفاء  
 العلوق وان كان الوضع في الاعتق فالتناقض يمنع لاستبدال المولى به فصار كالتعلق بغيره  
 على الطلقات الثلث قبل الخلع والكتاب يقيم باعل الاعتق قبل الكتابة قال ومن ادعى حقاً في  
 دار معناه حقاً مجهولاً فصاحبه الذي في يده محموله درهم فاستحق المدا والاراعا منها لم جمع  
 بشئ لان المدعى ان يقول عوى في هذا الباقي وان دعاها كلها فصالحه على مائة درهم  
 فاستحق منها شئ رجع بحسابه لان التوفيق غير ممكن فوجب الرجوع بيد المدعى فوات صلة المبدل  
 ودلت المسألة على ان الصالح عن المجهول على معلوم جائز لان الجهالة فيما يسقط لا تفضي الى المنازعة  
**فصل في بيع الفضول** قال من باع ملك غيره بغير اذنه فاما ملك بالخيار ان شاء لجاز البيع وان  
 شاء فسبح وقال الشافعي لا ينعقد لان المدعى يصد عن ولايته شرعية لانها بالملك وبأذن الملك  
 وقد فُقد ولا انعقاد الا بالقبض الشرعية ولنا انه تصرف تملك وقد حصل من اهل في محل فوجب القول  
 بالانقضاء اذ لا ضرر فيه للمالك مع تخيير بل فيه نفع حيث يكفي مؤنة طلب المشتري وقراء لثمن  
 وغيره وفيه نفع العاقد لصون كلامه عن اللغاء وفيه نفع للمشتري فثبت القدر من الشرعية  
 تمسكاً لهذه الوجوه كيف كان الذن ثابت دالة لان العاقل يأذن في التصرف النافع  
**قال** وله الاجازة اذا كان المعقو عليه باقياً والمتعاقدان بحالهما لان الاجازة تنص في العقد  
 فلا بد من قيامه وذلك بقيام العاقدين والمعقو عليه باقياً اذا جاز المالك كان الثمن مملوكاً لامانة  
 في يده منزلة الوكيل لان الاجازة الا لحق بمنزلة الوكالة الساكنة والفضولي ان يفسخ قبل الاجازة  
 دفعاً للحقوق عن نفسه بخلاف الفضولي في النكاح لا يعتبر محض هذا اذا كان الثمن

في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢  
 في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢  
 في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢

في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢  
 في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢  
 في البيع الذي يتعلق به حق الفير كبيع الفضولي وبيع المهرن يتعقد موقوفاً على اجازة ذلك الآخر ١٢

٩١

حينئذ ان كان عرضا معينا انما تصح الاجازة اذا كان العرض قايما ايضا ثم الاجازة نقد الاجازة  
عقد حتى يكون العرض الثمن مملوكا للفضولي وعليه يحمل المبيع ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن  
مثليا لا يشترط من وجوه الشرع لا يتوقف على الاجازة ولو هلك المالك لا ينفذ باجازه الوارث  
في الفصلين لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا يجوز باجازه غيره ولو اجاز المالك في حياته  
ولا يعلم حال المبيع جاز البيع في قول ابي يوسف دة او لا وهو قول محمد لان الاصل بقاؤه  
ثم يرجع ابو يوسف دة وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط  
الاجازة فلا يثبت مع الشك قال ومن غضب عبدا فباعه واعتقه المشتري ثم  
اجاز المولى البيع فالعق جاز استحسننا وهذا عند ابي حنيفة دة وابي يوسف دة وقال  
محمد دة لا يجوز لانه لا عتق بدون المالك قال عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم  
والموقوف لا يملك المالك ولو ثبت في لا خرة يثبت مستند له وهو ثابت من وجهين وجه اوله وجوب  
الاعتاق للمالك الكامل لما قربنا ولهذا لا يصح ان يعق الغاصب شيئا من الضمان ولا ان يعق المشتري  
والخيار للبائع ثم يجوز البائع ذلك وكذا لا يصح بيع المشتري من الغاصب فيما فيه مع انبه استمر  
نفاذا حتى نفذ من الغاصب اذ ادى الضمان وكذا لا يصح اعتاق المشتري من الغاصب اذ ادى الغاصب  
الضمان ولها ان المالك ثبت موقوفه بغير مطلق موضوع لا فائدة للمالك ولا صرفه على ما مر  
فيتوقف الاعتاق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعتاق المشتري من الرهن وكاعتاق الوارث  
عبدا من التركة وهي مستغرقة بالديون يصح ينفذ اذ قضى ليدون بعد ذلك بخلاف اعتاق  
الغاصب بنفسه لان الغصب غير موضوع لا فائدة للمالك وتختلف ما اذا كان في البيع خيارا للبائ



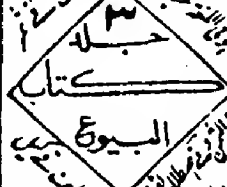


بطل البيعان طلب المشتري ذلك لأن التناقص يمنع صحة الأقرار فلهذا يشترى أن يساعد على  
 ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري قال في ذكره في الزيارات أن المشتري  
 إذا صدق مدعيه شرعا قام البيعة صل أقرار البائع أنه للمشتري تقبل وقتر فوان العبد فلهذا  
 المسألة في بيع المشتري وفي تلك المسألة في يده غيره وهو المستحق وشرط الرجوع بالثمن  
 أن لا يكون العين سالما للمشتري قال وممن باع دارا الرجل وأخاها المشتري في بناء  
 لم يضمن البائع عند أبي حنيفة سره وهو قول أبي يوسف رجع أخا وكان يقول أو لا يضمن  
 البائع وهو قول محمد رجع وهو مسألة غصبا لعقد وسببته في الغصب أن شاء الله تعالى والله ما بآ

## باب السلم

السلم عقد مشروط بالكتاب هو إتيان المدين بقرض قال جابر بن عبد الله تعالى حل السلم الضمن  
 وانزل فيها الطول في كتابه تلاقوه تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم من الغنم أو من البقر أو من الإبل أو من الحمير أو من الخيول أو من البغال أو من البنايا أو من الدواب أو من الثياب أو من غيرها فمما ابتعتم من ذلك شيئا فعلموا ما ابتعتم وما بقيت فاسألوا عنه فهو رجع  
 فكأنه في الآية والسنة وهو ما جرى أنه عليه السلام يخرج عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في  
 السلم والقياس وإن كان ياباه ولكن تركناه بما رويناه وجه القياس نتيج العدم إذا المبيع  
 هو السلم فيه قال وهو جاز في المكيلات والموزونات لقوله عليه السلام من سلم منكم  
 فلمسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم والمراد بالموزونات غير الكيل أهم الدينار  
 لا غمما ثمان والسلم فيه لا بد أن يكون مضمنا فلا يصح السلم فيما ثقيل يكون باطلا وقيل  
 ينقذ بيعا ثمن مؤجل تحصيل المقصود المتعاقدين بحسب الامكان والعبرة في العقود  
 للمعاني والآول الصريح لأن التصحيح إنما يجب في محل أوجب العقد فيه ولا يمكن ذلك

لجس سلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم فمما ابتعتم من الغنم أو من البقر أو من الإبل أو من الحمير أو من الخيول أو من البغال أو من البنايا أو من الدواب أو من الثياب أو من غيرها فمما ابتعتم من ذلك شيئا فعلموا ما ابتعتم وما بقيت فاسألوا عنه فهو رجع



قال كذا في المذروعات لا يمكن ضبطها كذا في المذروعات لا يمكن ضبطها كذا في المذروعات لا يمكن ضبطها  
 فيتحقق شرط صحة السلم وكذا في المعدودات التي لا تتفاوت كالجزء والبيض لان المعدود  
 المتقلب معلوم مضبوط الوصف مقدور التسليم في السلم فيه والصغير الكبير سواء  
 باصطلاح الناس على اهدار التفاوت بخلاف الطين والرمان لانه يتفاوت احاده تفاركا  
 فاحشا ويتفاوت الاحاد في المالية يعرفون اعداد المتفاوت وعن ابي حنيفة انه لا يجوز في  
 بيع السلم لانه يتفاوت احاده في المالية ثم كما يجوز السلم فيها عدد لا يجوز كذا  
 وقال زفره لا يجوز كذا لانه عدد وليس بمكيل وعنه ان لا يجوز عددا  
 ايضا للتفاوت ولان المقدار مرة يعرف بالعدد وتارة بالكيل وانما صار معدودا  
 بالاصطلاح فيصير مكيلا باصطلاحهما وكذا في الفلوس عددا وقيل هذا عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف وعنده محمد لا يجوز لانها اثنان ولها ان الثنية في حقها باصطلاحهما  
 فيبطل باصطلاحهما ولا يجوز تناوذا وقد ذكرنا من قبل ولا يجوز السلم في الحيوان وقال الشافعي  
 يجوز كذا في السلم ما يبين الجدل السن والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير فاشبه  
 الثياب قلنا ان بعد ذكر ما ذكره في فيه تفاوت فاحش في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي الى  
 المنازع بخلاف الثياب لا تفتن في المصنوع للعباد فكلما يتفاوت الثوب اذا اشجع على سؤال واحد وقد صح  
 ان النبي عليه السلام نهى عن السلم في الحيوان ويدخل فيه جميع اجناسه حتى القضا فيقول ان لا  
 اطراف للرؤس الا كارع للتفاوت فيها اذ هو عدد متفاوت لا محال قال وكذا في الجلود عددا  
 ولا في الحب جزا ولا في الرطة جزا للتفاوت الا اذا عرفت ذلك بان يبين لطل ما يشد به الحرمة

له قوله وقيل هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف في القصر على قول الشيخين كما اشار اليه محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد

ان مشروا و ذراع فحينئذ يجوز اذا كان على وجه لا يتفاوت قال ولا يجوز السامح فيكون المسلم فيه  
 موجودا من حين العقد الى حين الحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحل او على  
 العكس ومنقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي يجوز اذا كان موجوداً وقت الحل يجوز القدر على  
 التسليم حال وجوبه ولنا قوله عليه السلام لا تسلفوا الفخار حتى يبدل صلاحها ولا ان القدرة  
 على التسليم بالتخصيص فلا بد من استمرار الوجوه في مدة الاجل ليتكمن من التخصيص ولو انقطع بعد  
 الحل فربما السامح بالخيار انشاء فسخ السامع انشاء وجوده لان السامع قد صح والعجز  
 الطاري على شرط انزال فصار كباقي المبيع قبل القبض قال ويجوز السامح في السمك المالح  
 وزنا معلوماً ووضعا معلوماً لا نعلم القدر مضبوط الوصف مقدور التسليم اذ هو غير  
 منقطع ولا يجوز السامح في عدد الالتفات قال ولا خير في السلم في السمك الطري الا  
 في حينه وزنا معلوماً ووضعا معلوماً لانه ينقطع في زمان الشراء حتى لو كان في بلد لا ينقطع  
 مطلقاً وانما عجز زنا لا عدل المأذون وعن ابي حنيفة انه لا يجوز في لحم الكلب ما هو لي لا ينقطع  
 اعتباراً بالسلم في اللحم عند قال لا خير في السلم في اللحم عند ابي حنيفة وقال اذا وصف من  
 موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه موزون مضبوط الوصف كذا تضمن بالمثل ويجوز  
 استقراره في نأوي حرمه في الفضل بخلاف اللحم الطري لانه لا يملك وصف موضع منه ولا يملك  
 للتفاوت في قلة العظم وكثرة العظم فيمنع من العمل بخلافه في قلة السنه وهذه الجملة مفصلة  
 الى المتأخرات في ملحوم العظم لا يجوز على الوجه الثاني وهو لا يصح التضمن بالمثل ممنوع وكذا الاستقرار  
 وبعد التسليم فمثل اعدل من القيمة ولا القبض يعاين فيعوض مثل المقبوض في قتيما الوصف

٢٢٩٩٢ مجمع الاخرى ٢٢٩٩٢ مجمع الاخرى ٢٢٩٩٢ مجمع الاخرى ٢٢٩٩٢ مجمع الاخرى ٢٢٩٩٢ مجمع الاخرى



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يجوز من البيع والشراء في الإسلام...  
الكتاب الذي فيه بيان ما لا يجوز من البيع والشراء في الإسلام...  
الكتاب الذي فيه بيان ما لا يجوز من البيع والشراء في الإسلام...

**قال لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز حلالا لطلاق الحديث**  
قوله عليه السلام الى اجل معلوم فيما روينا ولا نه شرع رخصة دفعا لحاجة الفقهاء لاجل  
ليقل على التحصيل فيه فيسلم ولو كان على التسليم لم يوجد الشخص فبقي على الشافعي  
**قال لا يجوز الا باجل معلوم لما روينا ولا الهجاء فيه مفضية الى المنازعة كما في البيع**  
والاجل ادناه شهر وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف اليوم والاول اصح ولا يجوز السلم بمكيال  
رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه معناه لا يعرف مقدار له لانه يتأخر فيه التسليم فربما  
يصنع فيؤدي الى المنازعة وقد مر من قبل ولا بد ان يكون المكيال مما لا ينقبض  
ولا ينسط كالقصاع مثلا فان كان مما ينكس بالكبس كالزبد والجرار لا يجوز للمنازعة في  
قرب الماء للتعامل فيه كذا روى عن ابي يوسف قال ولا في طعام قرية بعينها او قرية نخلة  
بعينها لان نقد يعتريه افة فلا يقدر على التسليم واليه اشار عليا السلام حيث قال رأيت  
لو اذهب الله تعالى الثمر لم يستحل احدكم مال اخيه ولو كانت النسبة الى قرية لبيان الصفة  
لا بأس به على ما قالوا كخشمراني بخاروا اليساخي بغرغانة قال لا يصح السلم عند  
ابي حنيفة الا بسبع شرائط جنس معلوم كقولنا حنطة او شعير وتوع معلوم كقولنا سقية  
او غسقية وصفة معلومة كقولنا جيد او رخي ومقدار معلوم كقولنا كذا كميلا بمكيال  
معروف وكذا وزنا واهل معلوم والاصل فيما روينا والفقهاء فيه ما بينا ومقر مقدار  
رأس المال اذا كان يتعلق العقد على مقدار كالمكيل والموزون والمعدود وتسمية  
المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له محصل ومؤنة وقال لا يحتاج الى تسمية رأس المال

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يجوز من البيع والشراء في الإسلام...  
الكتاب الذي فيه بيان ما لا يجوز من البيع والشراء في الإسلام...  
الكتاب الذي فيه بيان ما لا يجوز من البيع والشراء في الإسلام...

له قوله والاصل اصح الخ واقله شهر في الاصح وعليه الفتوى وروى زالك عن محمد وعليه الفتوى



اذا كان معينا ولا الى مكان التسليم ويسلمه في موضع العقد فها تان مسائلتان ولهما في الاولى  
بلاشارة ١١ بيان ١٢ اي تسلم المسلم في التسليم  
ان المقصود يحصل بلاشارة فاشبه الثمن والجره وصار كالثمن له انما يوجد بعضها زيوفا  
ولا يستبدل في المجلس لم يعلم قدره لا يتركه كم بقي او يتركه لا يقدر على تحصيل السلم فيحتاج الى  
رد رأس المال والمهور في هذا العقد كما المتحقق شرعه مع المنافي بخلاف ما اذا كان أصل المال  
ثوبا لان الذرع وصف فيلا يتعلق العقد على مقداره ومن فروع اذا سلم في جنس ولم  
يبين رأس مال كل واحد منهما او اسلم جنسين ولم يبين مقدار احد هما ولهما في الثانية  
ان مكان العقد يتعين لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ولا يتركه مكان آخر فيه  
فصير نظير اول اوقات لا مكان في الاوامر صار كالقرض الغصب ولا في حنفية ان التسليم  
غير واجب في الحال فلا يتعين بخلاف القرض والغصب واذا المتعين فالجها لا يتغير  
الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فاليد من البياض وصار كمال الصفة  
وعن هذا قال من قال من المشايخ ان الاختلاف فيه عند وجوب التكاليف كما في المصنف وقيل على  
عكسه لان تعيين المكان قضية العقد عندهما وعلى هذا الخلاف الثمن والجره والقسمة  
وصورها اذا اقتسم ادا او جعل مع نصيب احدهما شيئا له حمل ومؤنة وقيل لا يشترط ذلك في  
الثمن والصحيح انه يشترط اذا كان مؤجلا وهو اختيار شمس الامية الشخصية وعندهما  
يتعين مكان الدار ومكان تسليم الدابة لا يفاء قال ولا يمكن له حمل مؤنة لا يحتاج فيه  
الى بيان مكان الا يفاء بالاجماع لانه يختلف قيمته ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه وقال  
حكي الله عنه وهذه رواية الجامع الصغير واليوع وذكر في الاجارات انه يوفيه في اتي

في التسليم في موضع العقد فها تان مسائلتان ولهما في الاولى بلاشارة ١١ بيان ١٢ اي تسلم المسلم في التسليم ان المقصود يحصل بلاشارة فاشبه الثمن والجره وصار كالثمن له انما يوجد بعضها زيوفا ولا يستبدل في المجلس لم يعلم قدره لا يتركه كم بقي او يتركه لا يقدر على تحصيل السلم فيحتاج الى رد رأس المال والمهور في هذا العقد كما المتحقق شرعه مع المنافي بخلاف ما اذا كان أصل المال ثوبا لان الذرع وصف فيلا يتعلق العقد على مقداره ومن فروع اذا سلم في جنس ولم يبين رأس مال كل واحد منهما او اسلم جنسين ولم يبين مقدار احد هما ولهما في الثانية ان مكان العقد يتعين لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ولا يتركه مكان آخر فيه فصير نظير اول اوقات لا مكان في الاوامر صار كالقرض الغصب ولا في حنفية ان التسليم غير واجب في الحال فلا يتعين بخلاف القرض والغصب واذا المتعين فالجها لا يتغير الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فاليد من البياض وصار كمال الصفة وعن هذا قال من قال من المشايخ ان الاختلاف فيه عند وجوب التكاليف كما في المصنف وقيل على عكسه لان تعيين المكان قضية العقد عندهما وعلى هذا الخلاف الثمن والجره والقسمة وصورها اذا اقتسم ادا او جعل مع نصيب احدهما شيئا له حمل ومؤنة وقيل لا يشترط ذلك في الثمن والصحيح انه يشترط اذا كان مؤجلا وهو اختيار شمس الامية الشخصية وعندهما يتعين مكان الدار ومكان تسليم الدابة لا يفاء قال ولا يمكن له حمل مؤنة لا يحتاج فيه الى بيان مكان الا يفاء بالاجماع لانه يختلف قيمته ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه وقال حكي الله عنه وهذه رواية الجامع الصغير واليوع وذكر في الاجارات انه يوفيه في اتي

في التسليم في موضع العقد فها تان مسائلتان ولهما في الاولى بلاشارة ١١ بيان ١٢ اي تسلم المسلم في التسليم ان المقصود يحصل بلاشارة فاشبه الثمن والجره وصار كالثمن له انما يوجد بعضها زيوفا ولا يستبدل في المجلس لم يعلم قدره لا يتركه كم بقي او يتركه لا يقدر على تحصيل السلم فيحتاج الى رد رأس المال والمهور في هذا العقد كما المتحقق شرعه مع المنافي بخلاف ما اذا كان أصل المال ثوبا لان الذرع وصف فيلا يتعلق العقد على مقداره ومن فروع اذا سلم في جنس ولم يبين رأس مال كل واحد منهما او اسلم جنسين ولم يبين مقدار احد هما ولهما في الثانية ان مكان العقد يتعين لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ولا يتركه مكان آخر فيه فصير نظير اول اوقات لا مكان في الاوامر صار كالقرض الغصب ولا في حنفية ان التسليم غير واجب في الحال فلا يتعين بخلاف القرض والغصب واذا المتعين فالجها لا يتغير الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فاليد من البياض وصار كمال الصفة وعن هذا قال من قال من المشايخ ان الاختلاف فيه عند وجوب التكاليف كما في المصنف وقيل على عكسه لان تعيين المكان قضية العقد عندهما وعلى هذا الخلاف الثمن والجره والقسمة وصورها اذا اقتسم ادا او جعل مع نصيب احدهما شيئا له حمل ومؤنة وقيل لا يشترط ذلك في الثمن والصحيح انه يشترط اذا كان مؤجلا وهو اختيار شمس الامية الشخصية وعندهما يتعين مكان الدار ومكان تسليم الدابة لا يفاء قال ولا يمكن له حمل مؤنة لا يحتاج فيه الى بيان مكان الا يفاء بالاجماع لانه يختلف قيمته ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه وقال حكي الله عنه وهذه رواية الجامع الصغير واليوع وذكر في الاجارات انه يوفيه في اتي

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

مكان شاء وهو لا يحل لان الماكن كلها سواء لا وجوب في الحال ولو عتيا مكانا قيل  
لا يتعين لانه لا يقيد وقيل يتعين لانه يقيد سقوط خطر الطريق ولو عتيا المصير لمحل وموت  
يكفي به لا مع تبين اطرافه كبقية واحد فيما ذكرنا قال ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال  
قبل ان يفاقر فيه اما اذا كان من النقود فلا يفتقر عن عين بدني وقد هي النبي عليه السلام عن الجاهل  
بالكاف وان كان عينا فلا السلم اخذ عاجل باجل اذا لا سلام والاسلاف ينبغي ان عن التعجيل  
فلا بد من قبض احد العوضين ليحقق معنى الاسم ولا بد من تسليم رأس المال ليتقبل المسلم اليه فيه  
فيقتل على التسليم وهذا قلنا لا يصح السلم اذا كان فيه خيارا بشرطه او لا احد لا يمنع تمام القبض لكونه  
من الاعتقاد في حق الحكم وكذا لا يثبت فيه خيارا لروية لا يغير مفيد بخلاف خيار العيب  
لانه لا يمنع تمام القبض لو استقط خيارا بشرطه قبل الافتراق ورأس المال قائما خلافا لغيره  
وقد مر نظيره وحملته الشرط مجموعها في قولهم اعلام رأس مال وتجمله واعلام المسلم فيه وتاجيله  
وبيان مكان الايفاء والعقد على تحصيلها ان السلم مائتي درهم في خريطة مائة منها دين  
على المسلم اليه ومائة نقد فالسلم في حصته الدين باطل لغزوات القبض يجوز في حصته النقد  
لا اجتماع شرائطه ولا يشيع الفساد لان الفساد طار اذا السلم وقع صحيحا وهذا لو نقد رأس المال  
قبل الافتراق صح الا انه يبطل با الافتراق لما بينا وهذا لان الدين لا يتعين في البيع الا توى انهما  
لوتبايعا عينا بدني ثم تصادقا ان الدين يبطل البيع فينقذ صحيحا قال ولا يجوز التصرف  
في رأس مال السلم والمسلم فيقبل القبض اما الاول فلما فيه من تفويت القبض المستحق بالعقد  
واما الثاني فلان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشركة

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٨٩ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ هـ في مدينة القاهرة بمصر

والتولية في السلم فيه لا تقتصر فيه فان تقايلا السلم يمكن ان يشتري من المسلم اليه  
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما اوتوا من  
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يجزئ التصر فيه قبل قبضه وهذا لان قوله ببيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا للسقوط فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف في وجه  
 عليهما ذكره قال ومن اسلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من قبل  
 ثوبا وامر رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فكتابه له ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه السلم وان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانما بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرمه الاستبدال فيتحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلفا وكان قرضا لم يقبض للكره لان القرض عارة ولهذا يستفاد بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما لا يجتمع الصفقتان قال ومن اسلم في كرخطة السلم  
 ان يكيه السلم اليه في غير راس السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا حتى في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمعترض ومنه وقد  
 جعل ملك نفسه فيه فصار كالمالك عليه راسه من دفع اليه كيسا لغيره المديون فله ان يقبضه ايضا  
 ولو كانت الحظوة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

انما هو في حق السلم فيه لا يقتصر فيه فان تقايلا السلم يمكن ان يشتري من المسلم اليه  
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما اوتوا من  
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يجزئ التصر فيه قبل قبضه وهذا لان قوله ببيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا للسقوط فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف في وجه  
 عليهما ذكره قال ومن اسلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من قبل  
 ثوبا وامر رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فكتابه له ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه السلم وان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانما بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرمه الاستبدال فيتحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلفا وكان قرضا لم يقبض للكره لان القرض عارة ولهذا يستفاد بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما لا يجتمع الصفقتان قال ومن اسلم في كرخطة السلم  
 ان يكيه السلم اليه في غير راس السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا حتى في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمعترض ومنه وقد  
 جعل ملك نفسه فيه فصار كالمالك عليه راسه من دفع اليه كيسا لغيره المديون فله ان يقبضه ايضا  
 ولو كانت الحظوة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

انما هو في حق السلم فيه لا يقتصر فيه فان تقايلا السلم يمكن ان يشتري من المسلم اليه  
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما اوتوا من  
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يجزئ التصر فيه قبل قبضه وهذا لان قوله ببيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا للسقوط فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف في وجه  
 عليهما ذكره قال ومن اسلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من قبل  
 ثوبا وامر رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فكتابه له ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه السلم وان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانما بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرمه الاستبدال فيتحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلفا وكان قرضا لم يقبض للكره لان القرض عارة ولهذا يستفاد بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما لا يجتمع الصفقتان قال ومن اسلم في كرخطة السلم  
 ان يكيه السلم اليه في غير راس السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا حتى في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمعترض ومنه وقد  
 جعل ملك نفسه فيه فصار كالمالك عليه راسه من دفع اليه كيسا لغيره المديون فله ان يقبضه ايضا  
 ولو كانت الحظوة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

انما هو في حق السلم فيه لا يقتصر فيه فان تقايلا السلم يمكن ان يشتري من المسلم اليه  
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما اوتوا من  
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يجزئ التصر فيه قبل قبضه وهذا لان قوله ببيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا للسقوط فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف في وجه  
 عليهما ذكره قال ومن اسلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من قبل  
 ثوبا وامر رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فكتابه له ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه السلم وان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانما بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرمه الاستبدال فيتحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلفا وكان قرضا لم يقبض للكره لان القرض عارة ولهذا يستفاد بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما لا يجتمع الصفقتان قال ومن اسلم في كرخطة السلم  
 ان يكيه السلم اليه في غير راس السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا حتى في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمعترض ومنه وقد  
 جعل ملك نفسه فيه فصار كالمالك عليه راسه من دفع اليه كيسا لغيره المديون فله ان يقبضه ايضا  
 ولو كانت الحظوة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

[illegible]



فما كنت في يد المشتري بطلت لاقال قولوا قايلا بعد وثقا لاقالة باطلت لان المعقود عليه في المبيع  
 انما هو الجارية فالبقي المعقود بعد هلاكها فلا تصح لاقالة ابتداء فلا تبقى اتقاء لاقالة هذا  
 بخلاف بيع المقايضة حيث يصح لاقالة وتبقى بعد هلاك احدا لعوضين لان كل واحد منهما  
 مبيع فيه قال ومن اسلم الى رجل درهم في كرخطة فقال السلام ليس شرطت مديا وقال رب السلام  
 لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليك لان السلم معتق في نكاحه الصحة لان المسلم فيه  
 يوعى على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ابن حنيفة  
 يدعى الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم لانكرا للصحة وسبقه  
 من بعد انشاء الله تعالى لوقال المسلم اليك يمكن اجل قال رب السلام بل كان له اجل فالقول قول رب السلام  
 لان السلم لم يعتق في نكاحه حقا فهو لاجل الفساد لعدم الاجل غير متيقن لمكان الاجتهاد  
 فلا يعتبر النفع في رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند لا يتركها  
 عليه فيكون القول قولك انكرا للصحة كرك المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المثل عشرة  
 وقال للمضارب بل شرطت لي نصف المثل فالقول لرب المال لا يتركها استحقاق المثل وانكرا  
 الصحة وعنده ابن حنيفة القول للمسلم اليك لا يندى على الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
 متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يتركها لغيره فلا يعتبر لاختلاف فيه فبقي مجزئ  
 انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصحة له ولا يتركها لغيره لفسادها لاجل اجاره ١٢  
 دعوى استحقاق المثل ما السلم فلا كفصا لاصل ان من خرج كلامه نعتا فالقول لصاحبه  
 بالاتفاق وان خرج خصو وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعى الصحة عند وعندهما  
 للمدعى انكرا للصحة قال يجوز السلم في الشياكة التي لم يهرسها ووقعه لانه سلم في معلوم

فان سلم الى رجل درهم في كرخطة فقال السلام ليس شرطت مديا وقال رب السلام  
 لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليك لان السلم معتق في نكاحه الصحة لان المسلم فيه  
 يوعى على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ابن حنيفة  
 يدعى الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم لانكرا للصحة وسبقه  
 من بعد انشاء الله تعالى لوقال المسلم اليك يمكن اجل قال رب السلام بل كان له اجل فالقول قول رب السلام  
 لان السلم لم يعتق في نكاحه حقا فهو لاجل الفساد لعدم الاجل غير متيقن لمكان الاجتهاد  
 فلا يعتبر النفع في رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند لا يتركها  
 عليه فيكون القول قولك انكرا للصحة كرك المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المثل عشرة  
 وقال للمضارب بل شرطت لي نصف المثل فالقول لرب المال لا يتركها استحقاق المثل وانكرا  
 الصحة وعنده ابن حنيفة القول للمسلم اليك لا يندى على الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
 متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يتركها لغيره فلا يعتبر لاختلاف فيه فبقي مجزئ  
 انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصحة له ولا يتركها لغيره لفسادها لاجل اجاره ١٢  
 دعوى استحقاق المثل ما السلم فلا كفصا لاصل ان من خرج كلامه نعتا فالقول لصاحبه  
 بالاتفاق وان خرج خصو وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعى الصحة عند وعندهما  
 للمدعى انكرا للصحة قال يجوز السلم في الشياكة التي لم يهرسها ووقعه لانه سلم في معلوم

فان سلم الى رجل درهم في كرخطة فقال السلام ليس شرطت مديا وقال رب السلام  
 لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليك لان السلم معتق في نكاحه الصحة لان المسلم فيه  
 يوعى على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ابن حنيفة  
 يدعى الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم لانكرا للصحة وسبقه  
 من بعد انشاء الله تعالى لوقال المسلم اليك يمكن اجل قال رب السلام بل كان له اجل فالقول قول رب السلام  
 لان السلم لم يعتق في نكاحه حقا فهو لاجل الفساد لعدم الاجل غير متيقن لمكان الاجتهاد  
 فلا يعتبر النفع في رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند لا يتركها  
 عليه فيكون القول قولك انكرا للصحة كرك المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المثل عشرة  
 وقال للمضارب بل شرطت لي نصف المثل فالقول لرب المال لا يتركها استحقاق المثل وانكرا  
 الصحة وعنده ابن حنيفة القول للمسلم اليك لا يندى على الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
 متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يتركها لغيره فلا يعتبر لاختلاف فيه فبقي مجزئ  
 انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصحة له ولا يتركها لغيره لفسادها لاجل اجاره ١٢  
 دعوى استحقاق المثل ما السلم فلا كفصا لاصل ان من خرج كلامه نعتا فالقول لصاحبه  
 بالاتفاق وان خرج خصو وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعى الصحة عند وعندهما  
 للمدعى انكرا للصحة قال يجوز السلم في الشياكة التي لم يهرسها ووقعه لانه سلم في معلوم

فان سلم الى رجل درهم في كرخطة فقال السلام ليس شرطت مديا وقال رب السلام  
 لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليك لان السلم معتق في نكاحه الصحة لان المسلم فيه  
 يوعى على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ابن حنيفة  
 يدعى الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم لانكرا للصحة وسبقه  
 من بعد انشاء الله تعالى لوقال المسلم اليك يمكن اجل قال رب السلام بل كان له اجل فالقول قول رب السلام  
 لان السلم لم يعتق في نكاحه حقا فهو لاجل الفساد لعدم الاجل غير متيقن لمكان الاجتهاد  
 فلا يعتبر النفع في رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند لا يتركها  
 عليه فيكون القول قولك انكرا للصحة كرك المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المثل عشرة  
 وقال للمضارب بل شرطت لي نصف المثل فالقول لرب المال لا يتركها استحقاق المثل وانكرا  
 الصحة وعنده ابن حنيفة القول للمسلم اليك لا يندى على الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
 متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يتركها لغيره فلا يعتبر لاختلاف فيه فبقي مجزئ  
 انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصحة له ولا يتركها لغيره لفسادها لاجل اجاره ١٢  
 دعوى استحقاق المثل ما السلم فلا كفصا لاصل ان من خرج كلامه نعتا فالقول لصاحبه  
 بالاتفاق وان خرج خصو وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعى الصحة عند وعندهما  
 للمدعى انكرا للصحة قال يجوز السلم في الشياكة التي لم يهرسها ووقعه لانه سلم في معلوم

له قوله، هو الآخر الخ اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد العاقدين الرجوع عنه واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المبينة كان  
كان المستصنع مختيرا ١٢ المادة ٣٩٢ مجلة الاحكام العدلية (١٣٣)



له قول وهو قول أبي حنيفة ومحمد الخ إذا اشترى انسان شيئاً وغاب أحدهما مان كان المبيع قيمياً ملحقاً بغيره دفع كل الثمن وقبض  
بقية ١٥



لا يملك الثمن كله في قبضه لا نصيبه وكان متطوعا كما أدى عن صاحبه لانهم قضوا دين غيره بغير امره  
 فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحبه فلا يقبضه ولو كان له مضطربا لانه لا يمكنه  
 الانتفاع بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ  
 منه والمضطر يرجع كمعبر الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عندئذ لا يثبت فحقه  
 كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالفضة قال ذهب  
 وقضته فحقها نصفان لانه اضاف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا ثمثقال لانه  
 الاولوية وتمثلوا واشترى جارية بالفضة من الذهب لانه فضة يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
 دراهم وزن سبعة مثاقيل لانه الفضة في وزن الدرهم في كل واحد منهما قال ومن له  
 على اخيه عشرة دراهم جيا دفقضا به زيو فله هو ولا يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل ثوب يوفى ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف  
 مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجب  
 المصير الى ما قبله ولو كان من جنس حقه حتى لو كان في مال لا يستبدل جاز فيقع الاستيفاء  
 ولا يبقى حقه الا في الجحوة ولا يمكن تداكها بايجاب ضمانها لانه لا ضمان الا في الاصل لا في الجحوة  
 له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له حتى اذا اخذ وكذا اذا باع فواكل اذا لم يكن  
 فيها طير لم يملك سبقت يد البعثة منه صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذه  
 وكذا البعثة لاصل الصيد لهذا يجب الجراء على الحر بكسرة وشبهه وصحاحا حب لا رضى لم يحدد  
 ارضه لذلك قصار كنصب بكة للجفاف وكما اذا دخل الصيد دارا او وقع ما اثر من المسكر

لا يملك الثمن كله في قبضه لا نصيبه وكان متطوعا كما أدى عن صاحبه لانهم قضوا دين غيره بغير امره  
 فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحبه فلا يقبضه ولو كان له مضطربا لانه لا يمكنه  
 الانتفاع بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ  
 منه والمضطر يرجع كمعبر الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عندئذ لا يثبت فحقه  
 كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالفضة قال ذهب  
 وقضته فحقها نصفان لانه اضاف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا ثمثقال لانه  
 الاولوية وتمثلوا واشترى جارية بالفضة من الذهب لانه فضة يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
 دراهم وزن سبعة مثاقيل لانه الفضة في وزن الدرهم في كل واحد منهما قال ومن له  
 على اخيه عشرة دراهم جيا دفقضا به زيو فله هو ولا يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل ثوب يوفى ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف  
 مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجب  
 المصير الى ما قبله ولو كان من جنس حقه حتى لو كان في مال لا يستبدل جاز فيقع الاستيفاء  
 ولا يبقى حقه الا في الجحوة ولا يمكن تداكها بايجاب ضمانها لانه لا ضمان الا في الاصل لا في الجحوة  
 له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له حتى اذا اخذ وكذا اذا باع فواكل اذا لم يكن  
 فيها طير لم يملك سبقت يد البعثة منه صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذه  
 وكذا البعثة لاصل الصيد لهذا يجب الجراء على الحر بكسرة وشبهه وصحاحا حب لا رضى لم يحدد  
 ارضه لذلك قصار كنصب بكة للجفاف وكما اذا دخل الصيد دارا او وقع ما اثر من المسكر

لا يملك الثمن كله في قبضه لا نصيبه وكان متطوعا كما أدى عن صاحبه لانهم قضوا دين غيره بغير امره  
 فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحبه فلا يقبضه ولو كان له مضطربا لانه لا يمكنه  
 الانتفاع بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ  
 منه والمضطر يرجع كمعبر الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عندئذ لا يثبت فحقه  
 كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالفضة قال ذهب  
 وقضته فحقها نصفان لانه اضاف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا ثمثقال لانه  
 الاولوية وتمثلوا واشترى جارية بالفضة من الذهب لانه فضة يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
 دراهم وزن سبعة مثاقيل لانه الفضة في وزن الدرهم في كل واحد منهما قال ومن له  
 على اخيه عشرة دراهم جيا دفقضا به زيو فله هو ولا يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل ثوب يوفى ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف  
 مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجب  
 المصير الى ما قبله ولو كان من جنس حقه حتى لو كان في مال لا يستبدل جاز فيقع الاستيفاء  
 ولا يبقى حقه الا في الجحوة ولا يمكن تداكها بايجاب ضمانها لانه لا ضمان الا في الاصل لا في الجحوة  
 له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له حتى اذا اخذ وكذا اذا باع فواكل اذا لم يكن  
 فيها طير لم يملك سبقت يد البعثة منه صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذه  
 وكذا البعثة لاصل الصيد لهذا يجب الجراء على الحر بكسرة وشبهه وصحاحا حب لا رضى لم يحدد  
 ارضه لذلك قصار كنصب بكة للجفاف وكما اذا دخل الصيد دارا او وقع ما اثر من المسكر

لا يملك الثمن كله في قبضه لا نصيبه وكان متطوعا كما أدى عن صاحبه لانهم قضوا دين غيره بغير امره  
 فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحبه فلا يقبضه ولو كان له مضطربا لانه لا يمكنه  
 الانتفاع بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ  
 منه والمضطر يرجع كمعبر الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عندئذ لا يثبت فحقه  
 كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالفضة قال ذهب  
 وقضته فحقها نصفان لانه اضاف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا ثمثقال لانه  
 الاولوية وتمثلوا واشترى جارية بالفضة من الذهب لانه فضة يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
 دراهم وزن سبعة مثاقيل لانه الفضة في وزن الدرهم في كل واحد منهما قال ومن له  
 على اخيه عشرة دراهم جيا دفقضا به زيو فله هو ولا يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل ثوب يوفى ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف  
 مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجب  
 المصير الى ما قبله ولو كان من جنس حقه حتى لو كان في مال لا يستبدل جاز فيقع الاستيفاء  
 ولا يبقى حقه الا في الجحوة ولا يمكن تداكها بايجاب ضمانها لانه لا ضمان الا في الاصل لا في الجحوة  
 له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له حتى اذا اخذ وكذا اذا باع فواكل اذا لم يكن  
 فيها طير لم يملك سبقت يد البعثة منه صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذه  
 وكذا البعثة لاصل الصيد لهذا يجب الجراء على الحر بكسرة وشبهه وصحاحا حب لا رضى لم يحدد  
 ارضه لذلك قصار كنصب بكة للجفاف وكما اذا دخل الصيد دارا او وقع ما اثر من المسكر

بقية ١٠٤ كل المبيع ويجوز البائع على ذلك ولما اضر المباحس المبيع عن شركه اذا حضر حتى ينفقه حصته من الثمن وان كان المبيع













له قوله قال ابو يوسف وعليه قيمتها الذي يقول ابى يوسف فيقول ١٢ (ملتقى الاجر على هاشم مجمع الاخر) لانه مضمون بالبيع فتعتبر قيمته في ذلك الوقت كالمخصوص وفي الزخيرة الفتوى على قول ابى يوسف ١٢ مجمع الاخر ص ٢٠١

قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢  
قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢

قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢  
قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢

قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢  
قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢

قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢  
قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢

وقول محمد بن انظر للجانبين وقول ابي يوسف انه اشترى شيئا بنصف درهم فلوس  
جاء عليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس كذا اذا قال بدينق فلوس او بغيره فلوس وقال  
زفره لا يجوز في جميع ذلك لانه اشترى بالفلوس وانما تقدر بالعملة لا بالدينق نصف درهم فلا بد  
من بيان عدلها ونحن نقول ما يباع بالدينق ونصف درهم من الفلوس معلوم عند الناس ان كل  
فيه فاعتنى عن بيان العملة وكذا قال بدينق فلوس بدينق فلوس فلهذا اعتنى ابي يوسف بالدينق  
بالدريم من الفلوس معلوم وهو الماد لا وزن الدرهم من الفلوس فمن محمد بن انظر لا يجوز بالدريم ويجوز فيما  
حون الدرهم لان في العادة المبيعة بالفلوس فيما دون الدرهم فصا ومعلوم ما يحكم العادة  
ولا كذلك الدرهم قالوا قول ابي يوسف اصح لاسيما في دينار قال من اعطى صيرتيا درهما  
وقال اعطى نصفه فلوسا ونصفه نصف الا حجة جاز البع في الفلوس وبطل فيما بقي عندهما  
لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف بنصف الاحتية روافد لا يجوز على قياس قول  
ابي حنيفة بطل في الكل لان الصفة متقدمة والفساد قوي فيشيع وقد مر نظيره ولو كثر لفظ  
الاعطاء كان جوابه كجوابها هو الصحيح لا يباعان ولو قال اعطى نصف درهم فلوسا ونصف  
الاحتية جاز لان ما يباع من الفلوس بنصف درهم بنصف درهم لا حجة فيكون نصف درهم  
الاجبة مثله وما وراءه بأزاء الفلوس قال رضي الله عنه في كثر نسخ المختصر المسألة الثانية

كتاب الكفالة

قال الكفالة الضم لغت قال الله تعالى وكفلا زكريا لما لم يملكه من قبل الضم الى الله تعالى لانه في المطالب قبل  
والدين لا الصير قال الكفالة ضم ما كفالة بالمال فالكفالة بالنفس حادثة

قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢  
قوله وقول ابي يوسف اصح الـ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ١٢ مجمع الاثر شرح مـ لـ ص ١٢٢ ج ٢



والمضمون بها احضار المكفول بسوقا للمشافعة لا يجوز له ان يقد على تسليمه اذ لا بد له  
على نفس المكفول بخلاف الكفالة بالمال لان له ولاية على مال نفسه وتكفل عليه لسلام الزعيم  
غارم وهذا يفيد مشروعية الكفالة بتبنيها ولا يقد على تسليمه بطريقه بان يعطى الطالب  
مكانة فيخل بينه وبينه ويستعين بأعوان القاض في ذلك والحاجة ماسة اليه وقد امكن  
تحقيق معنى الكفالة فيه وهو الضم والمطالبة قال وتعتقد اذا قال تكفلت بنفس فلان  
برقبته او بروحه او بجسده او برأسه وكذا بيد من يوجهه لان هذه الالفاظ تعتبر بها عاين  
اما حقيقة او عرفا على ما في الطلاق وكذا اذا قال بنصفه او بثلاث او بخمسة منه لان النقص الحقة  
في حالك الكفالة لا يخرج فكان ذكره ضمما شافعا ذكر كل ما خلا فاما اذا قال تكفلت بيد فلان او  
برجله لا لا يعتبر بهما عن البدن حتى لا يصح اضافة الطلاق اليه ما في مقدم يصح وكذا اذا  
قال ضمانته لا لا يصح بوجهه او قال هو علي لا لا صيغة الا للزام او قال اني لا كف في معنى علي في  
هذا المقام قال عليه السلام من ترك ما لا يورثه ومن ترك ما لا يورثه فان كان اذا قال لا ازيد  
بل وقيل لان الزعامة هي الكفالة بتوقيد وينافيه والقبيل هو الكفيل لهذا سمي الضم كقبالة  
بخلافه اذا قال انا ضامن لمعته لا لا للزم المعنة دون المطالبة قال فان شرط في الكفالة بالفسخ  
تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت وفاء بما التزمه فان  
أحضره والا حبسه الحاكم لا امتناع عن ايفاء حتى يستحق عليه لكن لا يحبس اول مرة فله  
ما أدى لما أدى على ولو غاب المكفول بنفسه اجملا الحاكم مداه به فحجبه فان مضى لم يحضر  
يجب له لتحقيق امتناع عن ايفاء الحق قال وكذا اذا ارتد والعاذ بالله ويجوز بل الحرب

وان كان المكفول به كافرا او كافرا كان عليه ان يقد على تسليمه اذ لا بد له  
على نفس المكفول بخلاف الكفالة بالمال لان له ولاية على مال نفسه وتكفل عليه لسلام الزعيم  
غارم وهذا يفيد مشروعية الكفالة بتبنيها ولا يقد على تسليمه بطريقه بان يعطى الطالب  
مكانة فيخل بينه وبينه ويستعين بأعوان القاض في ذلك والحاجة ماسة اليه وقد امكن  
تحقيق معنى الكفالة فيه وهو الضم والمطالبة قال وتعتقد اذا قال تكفلت بنفس فلان  
برقبته او بروحه او بجسده او برأسه وكذا بيد من يوجهه لان هذه الالفاظ تعتبر بها عاين  
اما حقيقة او عرفا على ما في الطلاق وكذا اذا قال بنصفه او بثلاث او بخمسة منه لان النقص الحقة  
في حالك الكفالة لا يخرج فكان ذكره ضمما شافعا ذكر كل ما خلا فاما اذا قال تكفلت بيد فلان او  
برجله لا لا يعتبر بهما عن البدن حتى لا يصح اضافة الطلاق اليه ما في مقدم يصح وكذا اذا  
قال ضمانته لا لا يصح بوجهه او قال هو علي لا لا صيغة الا للزام او قال اني لا كف في معنى علي في  
هذا المقام قال عليه السلام من ترك ما لا يورثه ومن ترك ما لا يورثه فان كان اذا قال لا ازيد  
بل وقيل لان الزعامة هي الكفالة بتوقيد وينافيه والقبيل هو الكفيل لهذا سمي الضم كقبالة  
بخلافه اذا قال انا ضامن لمعته لا لا للزم المعنة دون المطالبة قال فان شرط في الكفالة بالفسخ  
تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت وفاء بما التزمه فان  
أحضره والا حبسه الحاكم لا امتناع عن ايفاء حتى يستحق عليه لكن لا يحبس اول مرة فله  
ما أدى لما أدى على ولو غاب المكفول بنفسه اجملا الحاكم مداه به فحجبه فان مضى لم يحضر  
يجب له لتحقيق امتناع عن ايفاء الحق قال وكذا اذا ارتد والعاذ بالله ويجوز بل الحرب

فان كان المكفول به كافرا او كافرا كان عليه ان يقد على تسليمه اذ لا بد له  
على نفس المكفول بخلاف الكفالة بالمال لان له ولاية على مال نفسه وتكفل عليه لسلام الزعيم  
غارم وهذا يفيد مشروعية الكفالة بتبنيها ولا يقد على تسليمه بطريقه بان يعطى الطالب  
مكانة فيخل بينه وبينه ويستعين بأعوان القاض في ذلك والحاجة ماسة اليه وقد امكن  
تحقيق معنى الكفالة فيه وهو الضم والمطالبة قال وتعتقد اذا قال تكفلت بنفس فلان  
برقبته او بروحه او بجسده او برأسه وكذا بيد من يوجهه لان هذه الالفاظ تعتبر بها عاين  
اما حقيقة او عرفا على ما في الطلاق وكذا اذا قال بنصفه او بثلاث او بخمسة منه لان النقص الحقة  
في حالك الكفالة لا يخرج فكان ذكره ضمما شافعا ذكر كل ما خلا فاما اذا قال تكفلت بيد فلان او  
برجله لا لا يعتبر بهما عن البدن حتى لا يصح اضافة الطلاق اليه ما في مقدم يصح وكذا اذا  
قال ضمانته لا لا يصح بوجهه او قال هو علي لا لا صيغة الا للزام او قال اني لا كف في معنى علي في  
هذا المقام قال عليه السلام من ترك ما لا يورثه ومن ترك ما لا يورثه فان كان اذا قال لا ازيد  
بل وقيل لان الزعامة هي الكفالة بتوقيد وينافيه والقبيل هو الكفيل لهذا سمي الضم كقبالة  
بخلافه اذا قال انا ضامن لمعته لا لا للزم المعنة دون المطالبة قال فان شرط في الكفالة بالفسخ  
تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت وفاء بما التزمه فان  
أحضره والا حبسه الحاكم لا امتناع عن ايفاء حتى يستحق عليه لكن لا يحبس اول مرة فله  
ما أدى لما أدى على ولو غاب المكفول بنفسه اجملا الحاكم مداه به فحجبه فان مضى لم يحضر  
يجب له لتحقيق امتناع عن ايفاء الحق قال وكذا اذا ارتد والعاذ بالله ويجوز بل الحرب



الحمد وقولها ص ١٢ ملحق، الأجر على هامش مجمع الأنهر ص ٢٨١٢٩

[illegible][illegible][illegible]

له قوله والتهمة تثبت الخ وبعبارة الجرح وكلامهم هنا يدل ظاهرا على ان القاضى ليجزى المقسم وان لم يثبت عليه وقد كتبت  
فيها رسالة وما صلته ان ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل اذا (بقية ١١٤)



[illegible]





[illegible][illegible]

١٢ (انظر قول ابي يوسف) واختاره في الهداية وغيره وهو اقرب الاصحابين ١٢ مذهبنا في الاجرة على هاتين جميع الاخرتين ٢٠١١



فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

لا يبرئ كسائر المدين وان تكفل عن البائع بالبيع لم يصح له ان يبرئ من مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة...

فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمنصوب كماله مضمونا بغيره كالبائع والمهوز لا يبرئ من امانة...

عليها فان كانت بعينها لا يصح الكفالة بالاحل لانهما جازع عن وان كانت بغيرها جازت الكفالة لانه...

فهو باطل لما بينا قال ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول في المجلس وهذا عند ابي حنيفة...

بالنفس والمال جميعا لا يتصرف التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عند وجه...

التوقف ما ذكرناه في الفصول في النكاح ولها ان فيه معنى التملك وهو تعليق المطالبة...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

فإن كان المبيع من جنس واحد...

المجلة قول ابي يوسف فيمن جعل به لصدره الامر السلطاني...

له قوله اختلف المشايخ فيه الى ومعه من قال يصح من الاجنبى وينزل المريض منزلة الطالب لحاجته لتضييق الحال عليه كما ذكرنا في ١٢٠

والا فليكن من الاجنبى  
ان المريض اذا كان في منزله  
منزله لا يجوز له ان يخرج  
منه الا في حاجة او في مرض  
صحيح او في حاجة الى امر  
يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه  
من غير ان يكون في حاجة الى  
امر يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه

١٢٢  
منه فيقوم بها جميعا والموجود شرطه فان توقف على ما وراء المجلس قال لا في مسألة واحدة وهي  
ان يقول المريض لو اشتهت كذا فليكن من الدين فكل من مع غيبة الغرماء جاز ان في ذلك وصية  
في الحقيقة وكذا يصح وان لم يتم المكفول لم يملكه قالوا انما تصح اذا كان له مال او يقال انه  
قائم مقام الطالب لحاجته اليه فربما كذا منه وفيه نفع الطالب كما اذا حضر بنفسه وانما  
يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة  
فصار كما لا مر بالكناح ولو قال المريض ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه قال واذا مات

المساومة من كلامه بان يطلع فيقول قال  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان

الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنهم رجل للغرماء لم تصح عند ابي حنيفة مرقا ولا  
تصح لانه كفيل بهين ثابت لانه وجب بحق الطالب لم يوجد له مسقط ولهذا يبقى في حق احكام الاخر  
ولو تبرع به انسان يصح وكذا يبقى اذا كان بكفيل اموال ولله كفيل بهين سابق لان الدين الفعل  
حقيقته لانه اوصف بالوجوب لكنه في الحكم مال لا يؤول اليه المالك وقد عجز بنفسه وتكفله ففقد  
عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرره والتبرع لا يعتمد قيام الدين وان كان بكفيل او لعل تخلفه والافضاء  
الى الاداء باق قال ومن كفل عن رجل الف عليه بامر وقضاه بالالف قبل ان يعطيه صاحب المال فليس له

المساومة من كلامه بان يطلع فيقول قال  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان

في مرضه اذا كان في منزله  
منزله لا يجوز له ان يخرج  
منه الا في حاجة او في مرض  
صحيح او في حاجة الى امر  
يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه  
من غير ان يكون في حاجة الى  
امر يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه

المساومة من كلامه بان يطلع فيقول قال  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان

في مرضه اذا كان في منزله  
منزله لا يجوز له ان يخرج  
منه الا في حاجة او في مرض  
صحيح او في حاجة الى امر  
يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه  
من غير ان يكون في حاجة الى  
امر يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه

المساومة من كلامه بان يطلع فيقول قال  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان  
فقد اختلفوا في ذلك فقلت فان  
على ما لا يرد في ذلك فقلت فان

الوارث وهو ارم ١٢٤ فتح القدر ص ٤١٨ ج ٥ قال القوي عليه السلام  
في مرضه اذا كان في منزله  
منزله لا يجوز له ان يخرج  
منه الا في حاجة او في مرض  
صحيح او في حاجة الى امر  
يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه  
من غير ان يكون في حاجة الى  
امر يحتاج اليه من غير ان يكون  
في حاجة الى امر يحتاج اليه

ان يرجع فيها لانه يتعلق بحقوق القايض على احتمال قضاء الدين فلا يحل المطالبة ما بقى هذا الاحتمال  
 كمن تجل زكاته ودفعها الى الساع ولا يملكه بالقض على ما ذكره في خلاف ما اذا كان الدفع على وجه  
 الرسالة لانه تخضع امانته في يده وان ربح الكفيل فيه فله ان يتصدق به لا يملكه حين قبضه  
 اذا قبضه الدين فله ان يرهوك اذا قبضه المطلوب بنفسه موثقتا حتى لا يستردا ولا يوجب له الكفيل  
 مثل ما وجب للمطالبة عليه لانه اخرت المطالبة الى وقت لا يفتزل منزلة الدين الموثق ولهذا  
 لو ابر الكفيل المطلوب قبل اداءه يصح فكه اذا قبضه بملكه الا ان فيه نوع خبث نيت فلا يعمل  
 مع الملك فيما لا يتعين وقد قرناه في البيع ولو كانت الكفالة بكم خبطة فقضها الكفيل فباعها  
 ورجع فيها فالرجح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحتمل ان يرد على المشتري قضاء الكفيل عليه  
 في الحكم وهذا عنه ابن حنيفة ربه في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على المشتري  
 وهو رواية عنه وعن ابنه يتصدق بهما ان يبيع في ملكه على الوصل الذي يتناه فيسلم له وانه يتمكن  
 الخبث مع الملك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقضه بنفسه او لا يرضى به على اعتبار  
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكر اضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق  
 في رواية ورجعه عليه في رواية لان الخبث لا يثبت له لانه استجاب لاجل ان الحق له  
 قال من كف عن جن التعليل فانه الاصيل ان يتعين عليه جرم ففعل كاشرا للكفيل والرجح  
 الذي يرجح البائع فهو عليه ومعناه ان يبيع العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيتيك عليه  
 يتبع منه ثوبا يساوي عشرة ثم يبيع العينة ثوبا غاليا فيزيد ثوبا يساوي عشرة المستقرض بعشرة فيجمل عليه  
 خمسة يتبعه لما فيه من الاعراض عن الدين المعين وهو ما في من الاعراض عن مائة الاقراض

الرجح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحتمل ان يرد على المشتري قضاء الكفيل عليه  
 في الحكم وهذا عنه ابن حنيفة ربه في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على المشتري  
 وهو رواية عنه وعن ابنه يتصدق بهما ان يبيع في ملكه على الوصل الذي يتناه فيسلم له وانه يتمكن  
 الخبث مع الملك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقضه بنفسه او لا يرضى به على اعتبار  
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكر اضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق  
 في رواية ورجعه عليه في رواية لان الخبث لا يثبت له لانه استجاب لاجل ان الحق له  
 قال من كف عن جن التعليل فانه الاصيل ان يتعين عليه جرم ففعل كاشرا للكفيل والرجح  
 الذي يرجح البائع فهو عليه ومعناه ان يبيع العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيتيك عليه  
 يتبع منه ثوبا يساوي عشرة ثم يبيع العينة ثوبا غاليا فيزيد ثوبا يساوي عشرة المستقرض بعشرة فيجمل عليه  
 خمسة يتبعه لما فيه من الاعراض عن الدين المعين وهو ما في من الاعراض عن مائة الاقراض

الرجح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحتمل ان يرد على المشتري قضاء الكفيل عليه  
 في الحكم وهذا عنه ابن حنيفة ربه في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على المشتري  
 وهو رواية عنه وعن ابنه يتصدق بهما ان يبيع في ملكه على الوصل الذي يتناه فيسلم له وانه يتمكن  
 الخبث مع الملك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقضه بنفسه او لا يرضى به على اعتبار  
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكر اضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق  
 في رواية ورجعه عليه في رواية لان الخبث لا يثبت له لانه استجاب لاجل ان الحق له  
 قال من كف عن جن التعليل فانه الاصيل ان يتعين عليه جرم ففعل كاشرا للكفيل والرجح  
 الذي يرجح البائع فهو عليه ومعناه ان يبيع العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيتيك عليه  
 يتبع منه ثوبا يساوي عشرة ثم يبيع العينة ثوبا غاليا فيزيد ثوبا يساوي عشرة المستقرض بعشرة فيجمل عليه  
 خمسة يتبعه لما فيه من الاعراض عن الدين المعين وهو ما في من الاعراض عن مائة الاقراض

الرجح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحتمل ان يرد على المشتري قضاء الكفيل عليه  
 في الحكم وهذا عنه ابن حنيفة ربه في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على المشتري  
 وهو رواية عنه وعن ابنه يتصدق بهما ان يبيع في ملكه على الوصل الذي يتناه فيسلم له وانه يتمكن  
 الخبث مع الملك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقضه بنفسه او لا يرضى به على اعتبار  
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكر اضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق  
 في رواية ورجعه عليه في رواية لان الخبث لا يثبت له لانه استجاب لاجل ان الحق له  
 قال من كف عن جن التعليل فانه الاصيل ان يتعين عليه جرم ففعل كاشرا للكفيل والرجح  
 الذي يرجح البائع فهو عليه ومعناه ان يبيع العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيتيك عليه  
 يتبع منه ثوبا يساوي عشرة ثم يبيع العينة ثوبا غاليا فيزيد ثوبا يساوي عشرة المستقرض بعشرة فيجمل عليه  
 خمسة يتبعه لما فيه من الاعراض عن الدين المعين وهو ما في من الاعراض عن مائة الاقراض





[illegible]

الشهادة لا تكون مشروطة في البيع ولا هي اقرار بالملك لان البيع مرة يوجد من المالك وتارة  
 من غيره ولعله كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب في الضك باع وهو  
 يملكه او يعبا بانافذ وهو كتب محمد بذلك فهو تسليم الا اذا كتب اشارة على اقرار المتعقدين

**فصل في ضمان قال ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن ومضاربه ضمن ثمن متاع الرجل**

فَالضَّمانُ بِالْأَمَلِ لَا بِالْكَفَالَةِ التَّزَامُ الْمَطْلُوبُ هُوَ الْإِثْمُ فَصِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ لِنَفْسِهِ وَلَا يَنْفَكُ  
عَنِ الْمَالِ مَا تَمَّتْ فِيهِ يَدُ الْوَاحِدِ وَالضَّمانُ تَغْيِيرٌ فِي كَلِمَةِ الشَّرْعِ فَيُرِيدُ عَلَيْهِ كَأَشْرَاطِهِ عَلَى الْمُتَوَعِّعِ وَالْمُسْتَعْبِرِ وَكَذَا  
سُجْلَانَا عِبْدًا صَفَقَتْ وَاحِدَةً وَضَمَّنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ حَقَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ لَا نُلَوِّحُ بِالضَّمانِ  
مَعَ الشَّرِكَةِ يُصِيرُ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ وَلَوْ صَحَّ فِي صِغَاتِهَا خِصَاصَةٌ يُوَدِّي إِلَى قِيَمَةِ الدِّينِ قَبْلَ  
وَلَا يَجُوزُ فُتْلُكَ بِنَحْوِهَا إِذَا بَاعَ ابْنُ صَفَقَتَيْنِ لِأَنَّهُ لَا شَرِكَةَ لَهُ لَا تَرَى أَنَّ لِلْمُسْتَرْتِي أَنْ يَقْبَلَ نَصِيبَ أَحَدِهِمَا

ويقبض اذا نقد ثم حصته وان قبل الكل قال ومن ضمن عن اخراجها ونواش وقسمته فهو  
جائزا ما اخراج فقد ذكرناه وهو يخالف الزكوة لانها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته  
من تركته الا بوصية واما النواش فان اريد بها ما يكون بحق كمن النهر المشترك واجل الحارث  
والموظف لتجهيز الجيش وقلاء الاسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وان اريد بها  
ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فليس اخلافا للمشايخ مرة ومن ميل الى الصحة الامم البردو  
واما القسمة فقد قيل هي النواش بعينها او حصتها منها والرواية باو وقيل هي النامية للوظيفة  
الراتية والمراد بالنواش ما ينيبه غير راتب او حكم ما بيناه ومن قال لا خلاك على

ما تئالي شهر و قال القير له هي حاله فقال قول قبول المديعي ومن قال ضمنت لك عن فلان

[illegible]

۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲

مفسر مع ۱۱۷ قوله قیل ای النبی ابره قیل انما یستخرج من کمال الایة لیس فیها ذکا ان الخراج من صفة ۱۱۸ ک ۱۱۹ قوله واکمل ای ما هو به و ان الکمال فجاء ان کانت یکنی ما اتفاق دون کانت فیرتی فی صحر الکمال بها اضمار ان الشیخ ۱۲۰ ک

له قولاً ففيه اختلاف المشائخ الخ روي الاصلح والفتوى على الصحة فاما كالديون الصحيحة حتى لو اخذت من الامارة فله الرجوع على مالك الارض وهو اختيار المصنف ١٢ مجمع الائمة ص ٢٨١٤٢

له قولها، وهو بمنزلة الوصية التي الفتوى على قول الصاحبين حيث يعلم من صنيع الهداية وآخر دليلها ٣٣

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٩ قوله اذا اشترق المسفوق صفان التي المعافاة شركة مساويين مالا وحرية وعقلا وديناً وتخصن الوكالات والكفالة فكل كفيش لا اخرو وكيله ولما كان كل واحد  
 له قوله على ما عرف في الشركة التي انظر هذا البحث في الهداية في ص ٣١٨ ج ٢ حيث قال وما يلزم كل واحد منها من ال

فإن نعت الإنسان واجب في كل شيء...  
 كتابه واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شيء إذا هاجمها رجع على صاحبه بنصفه  
 وجهان هذا العقد جاز استحقاقا وطريقه أن يجعل كل واحد منهما أصيلا في حق وجوب  
 الالف عليه فيكون عتقه ما عتق أبا داءه ويجعل كفيل بالالف في حق صاحبه وسند ذكره  
 في المكاتب أن شاء الله تعالى إذا عرفت ذلك فما إذا هاجمها رجع بنصفه على صاحبه  
 لا ستوائهما ولو رجع بالكل لا يتحقق المساواة قال ولولا يؤدى شيئا حتى عتق المولى أحدهما  
 جاز العتق لمصادفته ملكه ويرى عن النصف لأنه ما رضى بالتزام المال ليكون المال وسيلة  
 إلى العتق وما تبقى سيلة فيسقط ويبقى النصف على الآخر لأن المال في الحقيقة مقابل  
 برقيته ما وإنما جعل على كل واحد منهما الحنبلا لتصح الضمان وإذا جاء العتق استغنى  
 عنه فاعتبر بها لا برقيتهما فلا يتصف وللولي أن يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء  
 المعتق بالكفالة وصاحبه بالامالة فإن أخذ الذي أعتق رجع على صاحبه بما يؤدى  
 لأنه مؤثر عنه بأمرة وأن أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ لأنه أدى عن نفسه والله أعلم

## باب كفالة العبد وعنه

ومن ضمن عن عبد ماله لا يجع عليه حتى يعتق ولم يسم حلالا ولا غيرة فهو حال لان المال حال  
 عليه لو جاز السبب قبول الماله مثالا أنه لا يطالب له عتقه إذ جميع ما في يده ملك المولى لم يرض  
 بتعلقه به في الحال والكفيل غير معتق فصا كما إذا كفيل عن غائب ومفلس فمخالف للذين المأجل لأنه  
 متأخر وخير من الذي يرجع على العبد بعد العتق لأن المطالب يرجع عليه بعد العتق فكذا الكفيل  
 لقيامه مقامه ومن ادعى على عبد ماله أو كفل له رجل بنفسه فمات العبد بغير الكفيل البراءة الأصل  
 لقيامه مقامه ومن ادعى على عبد ماله أو كفل له رجل بنفسه فمات العبد بغير الكفيل البراءة الأصل

فإن نعت الإنسان واجب في كل شيء...  
 كتابه واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شيء إذا هاجمها رجع على صاحبه بنصفه  
 وجهان هذا العقد جاز استحقاقا وطريقه أن يجعل كل واحد منهما أصيلا في حق وجوب  
 الالف عليه فيكون عتقه ما عتق أبا داءه ويجعل كفيل بالالف في حق صاحبه وسند ذكره  
 في المكاتب أن شاء الله تعالى إذا عرفت ذلك فما إذا هاجمها رجع بنصفه على صاحبه  
 لا ستوائهما ولو رجع بالكل لا يتحقق المساواة قال ولولا يؤدى شيئا حتى عتق المولى أحدهما  
 جاز العتق لمصادفته ملكه ويرى عن النصف لأنه ما رضى بالتزام المال ليكون المال وسيلة  
 إلى العتق وما تبقى سيلة فيسقط ويبقى النصف على الآخر لأن المال في الحقيقة مقابل  
 برقيته ما وإنما جعل على كل واحد منهما الحنبلا لتصح الضمان وإذا جاء العتق استغنى  
 عنه فاعتبر بها لا برقيتهما فلا يتصف وللولي أن يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء  
 المعتق بالكفالة وصاحبه بالامالة فإن أخذ الذي أعتق رجع على صاحبه بما يؤدى  
 لأنه مؤثر عنه بأمرة وأن أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ لأنه أدى عن نفسه والله أعلم

فإن نعت الإنسان واجب في كل شيء...  
 كتابه واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شيء إذا هاجمها رجع على صاحبه بنصفه  
 وجهان هذا العقد جاز استحقاقا وطريقه أن يجعل كل واحد منهما أصيلا في حق وجوب  
 الالف عليه فيكون عتقه ما عتق أبا داءه ويجعل كفيل بالالف في حق صاحبه وسند ذكره  
 في المكاتب أن شاء الله تعالى إذا عرفت ذلك فما إذا هاجمها رجع بنصفه على صاحبه  
 لا ستوائهما ولو رجع بالكل لا يتحقق المساواة قال ولولا يؤدى شيئا حتى عتق المولى أحدهما  
 جاز العتق لمصادفته ملكه ويرى عن النصف لأنه ما رضى بالتزام المال ليكون المال وسيلة  
 إلى العتق وما تبقى سيلة فيسقط ويبقى النصف على الآخر لأن المال في الحقيقة مقابل  
 برقيته ما وإنما جعل على كل واحد منهما الحنبلا لتصح الضمان وإذا جاء العتق استغنى  
 عنه فاعتبر بها لا برقيتهما فلا يتصف وللولي أن يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء  
 المعتق بالكفالة وصاحبه بالامالة فإن أخذ الذي أعتق رجع على صاحبه بما يؤدى  
 لأنه مؤثر عنه بأمرة وأن أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ لأنه أدى عن نفسه والله أعلم



كما اذا كان المكمل بنفسه حاقا قال فان ادعى رقة العبد كفل بوجوب ما زاد العبد فاقام له في البيت اناه  
كان لا ضمن الكفيل فثبت لان على المولى دفع ما على وجه تخلفه باقته او قد التزم الكفيل له لوجبه الموت  
بيعه القبة واجتعلل الاصيل فكذلك الكفيل قال واذا كفل العبد عن مولا به بامره فعتق  
فاذا ه او كان المولى كفل عنه فاذا بعد العتق لم يرجع واحد منها على صاحبه وقال زفره يرجع  
ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين حتى يصح كفايته بالمال عن المولى اذا كان بامره انا كفايته  
عن العبد فتصح على كل حال انه تحقق الوجوب للرجوع وهو الكفاية بامره والمانع وهو الرق فزال  
ولنا انها وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى لا يتوجب على عبده دين ولو كان العبد على مولا به  
فلا شغل موجبة له اكن كفل عن غيره بغير ايمره فاجاز به ولا يجوز الكفاية بمال الكتابه حتى تكفل  
بهم او عبدا لا دين ثبت مع المتأني فلا يظهر حوصلة الكفاية ولا انه لو عجز نفسه سقط  
ولا يمكن اثباته على هذا الوجه في ذمة الكفيل واثباته مطلقا بنا في معنى الضم لان من شرطه  
الاتحاد وبطلان السعاية كمال الكتابة في قول ابى حنيفة فرجحة الله عليه لانه كالمكتب عنه

كتاب الحوالة

قال وهو حادثة بالديون قال عليه السلام من اجل على من فليشيع ولا نه التزوما بقدر على  
نفسه فصح كفايته واما اختصت بالديون لانها تنبئ عن النقل والتحويل والديون لا في العبد  
قال تصح الحوالة برضاء المحيل والمحال عليه اما المحال فلان الدين حق وهو الذي  
ينتقل به والذمم متفاوتة فلا بد من رضاه واما المحال عليه فلانه يلزمه الدين ولا لزوم به و  
التزامه واما المحيل فالحوالة تصح بد رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين من المحال عليه

الدين لا يضمنه العبد كفايته لان على المولى دفع ما على وجه تخلفه باقته او قد التزم الكفيل له لوجبه الموت  
بيعه القبة واجتعلل الاصيل فكذلك الكفيل قال واذا كفل العبد عن مولا به بامره فعتق  
فاذا ه او كان المولى كفل عنه فاذا بعد العتق لم يرجع واحد منها على صاحبه وقال زفره يرجع  
ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين حتى يصح كفايته بالمال عن المولى اذا كان بامره انا كفايته  
عن العبد فتصح على كل حال انه تحقق الوجوب للرجوع وهو الكفاية بامره والمانع وهو الرق فزال  
ولنا انها وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى لا يتوجب على عبده دين ولو كان العبد على مولا به  
فلا شغل موجبة له اكن كفل عن غيره بغير ايمره فاجاز به ولا يجوز الكفاية بمال الكتابه حتى تكفل  
بهم او عبدا لا دين ثبت مع المتأني فلا يظهر حوصلة الكفاية ولا انه لو عجز نفسه سقط  
ولا يمكن اثباته على هذا الوجه في ذمة الكفيل واثباته مطلقا بنا في معنى الضم لان من شرطه  
الاتحاد وبطلان السعاية كمال الكتابة في قول ابى حنيفة فرجحة الله عليه لانه كالمكتب عنه

له قوله ان الافلاس لا يتحقق بكم القاصي عنده الى دظاهرها كلامهم متوناً وشروحا نصيح قول الامام ونقل نصيحة العلامة  
 قاسم ولم ارم من صحيح توليما نعم كقول في صحة الحج على السفينة حيانه لما له ١٢ رد المحتار ص ٣٢٦ ج ٤

الحق تعالى...  
الدين الذي...  
الدين الذي...

الحق تعالى...  
الدين الذي...  
الدين الذي...

الحق تعالى...  
الدين الذي...  
الدين الذي...

الحال المستعمل في الوكالة فيكون القول قوله مع يده قال من ادعى رجلا الف درهم وحالها عليه اخر فهو جائز لا نقاد على القضاء فان هلكت برى كنفيد هابها فانه ما التزم لا اية الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالعضوة فان الفوات الخلفها فوات قد تكون الحق المقيدة بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه كونه تعلق الحق بالمحتال على مثل اللزوم وان كان اسوة للغير بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة به في اخذه منه بل يطلب الحق القوي من المحتال تحالفا للطلقة لا تعلق بحق ببل بذمته فلا يطل الحق باخذ ما عليه وما عنده قال يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم نفع

الحال المستعمل في الوكالة فيكون القول قوله مع يده قال من ادعى رجلا الف درهم وحالها عليه اخر فهو جائز لا نقاد على القضاء فان هلكت برى كنفيد هابها فانه ما التزم لا اية الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالعضوة فان الفوات الخلفها فوات قد تكون الحق المقيدة بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه كونه تعلق الحق بالمحتال على مثل اللزوم وان كان اسوة للغير بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة به في اخذه منه بل يطلب الحق القوي من المحتال تحالفا للطلقة لا تعلق بحق ببل بذمته فلا يطل الحق باخذ ما عليه وما عنده قال يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم نفع

الحال المستعمل في الوكالة فيكون القول قوله مع يده قال من ادعى رجلا الف درهم وحالها عليه اخر فهو جائز لا نقاد على القضاء فان هلكت برى كنفيد هابها فانه ما التزم لا اية الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالعضوة فان الفوات الخلفها فوات قد تكون الحق المقيدة بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه كونه تعلق الحق بالمحتال على مثل اللزوم وان كان اسوة للغير بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة به في اخذه منه بل يطلب الحق القوي من المحتال تحالفا للطلقة لا تعلق بحق ببل بذمته فلا يطل الحق باخذ ما عليه وما عنده قال يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم نفع

الحال المستعمل في الوكالة فيكون القول قوله مع يده قال من ادعى رجلا الف درهم وحالها عليه اخر فهو جائز لا نقاد على القضاء فان هلكت برى كنفيد هابها فانه ما التزم لا اية الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالعضوة فان الفوات الخلفها فوات قد تكون الحق المقيدة بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه كونه تعلق الحق بالمحتال على مثل اللزوم وان كان اسوة للغير بعد موت المحيل وهذا لا يوجب له مطالبة به في اخذه منه بل يطلب الحق القوي من المحتال تحالفا للطلقة لا تعلق بحق ببل بذمته فلا يطل الحق باخذ ما عليه وما عنده قال يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم نفع

[illegible][illegible][illegible]

له قوله كتب ارب القاضى الى اعلم بان القضاء بالحق من اقرى الفرائض بعد الايمان بالله تعالى وهو من اشرف العبادات لاجله  
التي لله تعالى لا ادم عليه السلام اسم الخلافة فقال جل جلاله اني جاعل في الارض خليفة رايت ذلك (فيه ٣٣)



الولاية ولا يسألها القول عليه السلام من طلب القضاء وكل إلى نفسه ومن جبر عليه نزل عليه ملك

فانما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المكان

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

† وانه الظلم وهو ما يدعوا اليه عقل كل عاقل والصفات الظالم من الظالم واتصال الحق الى المستحق وامر بالمعروف (بتيه ١٣٥)

وَيَنْظُرُ فِيهِ لَمْ يَلَمْزْ لَنْ فَعَلَ الْقَاضِيَ الْمَعْرُوفَ حَقَّ ظَاهِرٍ فَإِنْ جَعَلَ كَيْدُ دِيٍّ أَوْ بَطَالٍ حَقَّ الْغَيْرِ يَنْظُرُ فِيهِ الْوَدَّاعِ  
وَأَرْتَقَعَ الْوَقُوفُ فَيَعْلَمُ مَا تَقُولُ بِالْبَيْتِ قَوْلُهُمْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ لَنْ كُلِّ ذَلِكَ حَقَّتْ وَلَا يَقْبَلُ  
قَوْلُ الْمَعْرُوفِ مَا بَيْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنْ الْمَعْرُوفَ سَلَّمَ بِالْيَقِينِ قَبْلَ فِيمَا كَانَ  
ثَبِتَ بِأَقْرَبِهِ إِنْ أَلِيَّهَ كَانَتْ لِلْقَاضِي فِي حَقِّ قَرَارِ الْقَاضِي كَنْ فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ لَا إِذْ لَيْدٍ بِالْأَقْرَبِ لَغِيْرِهِ  
ثُمَّ أَقْبَرُ يَسْلِي الْقَاضِي فَيَسْلِمُ مَا فِي يَدِهِ إِلَى الْمَقْرَلِ الْأَوَّلِ لِسَبُوحِهِ وَيُضْمِنُ قِيَمَتَهُ لِلْقَاضِي بِأَقْرَبِهِ الثَّانِي  
وَيَسْلِمُ إِلَى الْمَقْرَلِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي قَالَ يَجْلِسُ الْحَكَمُ جُلُوسًا ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ كَيْدًا يَشْتَبَهُ مَا كَانَ عَلَى  
الْغُرَبَاءِ وَبَعْضُ الْمُقِيمِينَ وَالْمَسْجِدَ الْجَامِعَ أَوْ لَنْ أَشْرَقَ قَالَ لَشَاغِعِي يَكْرَهُ الْجُلُوسَ فِي الْمَسْجِدِ  
لِلْقَضَاءِ لَا يَنْجِزُهُ الْمَشْرُوعُ وَهُوَ يَحْسُنُ بِالْبُضْ وَالْحَاظُ هُوَ مَنُوعَةٌ عَنْ دُخُولِهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ  
السلام إِنَّمَا بَنَيْتُ الْمَسَاجِدَ لِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى الْحَكَمُ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
يُفَصِّلُ الْخُصُومَةَ فِي مُعْتَكَفِهِ وَكَانَ الْخَلْفَاءُ الرَّاشِدُونَ كَانُوا يَجْلِسُونَ فِي الْمَسَاجِدِ لِفَصْلِ الْخُصُومَاتِ  
وَلَا الْقَضَاءُ عِبَادَةٌ فَيَجُوزُ أَقَامَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ كَالصَّلَاةِ وَتَجَاسُّةُ الشَّرْكَ فِي عَقْدَائِهِ لَا فِي ظَاهِرِهِ  
فَلَا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِهِ وَالْحَاظُ تَحْيَا كَيْدًا يَفْتَحُ الْقَاضِي إِلَيْهَا أَوْ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَيَبْعَثُ مَنْ  
يُفَصِّلُ بَيْنَهُمَا وَيُؤَيِّنُ خَصْمَهَا كَمَا إِذَا كَانَتْ الْخُصُومَةُ فِي اللَّابَةِ وَلَوْ جُلَسَ فِي دَارِهِ لَا بَأْسَ وَيَأْذَنُ  
لِلْبَاسِ بِالْدُخُولِ فِيهَا وَتَجْلِسُ مَعَهُ مَنْ كَانَ يَجْلِسُ قَبْلَ ذَلِكَ لَنْ فِي جُلُوسِهِ وَحْدَةً قَسَمَةً  
قَالَ لَا يَقْبَلُ هَدِيَّةٌ إِلَّا مِنْ دِيٍّ رَجْمٍ مَحْرُومٍ أَوْ مِنْ جَرَسٍ دُنْتُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمَهَادَاتِهِ لَنْ الْأَوَّلُ  
صَلَاةُ الرَّحْمِ وَالثَّانِي لَيْسَ لِلْقَضَاءِ بَلْ جَرِي عَلَى الْعَادَةِ وَقِيَامُ ذَلِكَ يَصْلَحُ بِالْقَضَاءِ حَتَّى  
لَوْ كَانَتْ لِلْقَرِيبِ خُصُومَةٌ لَا يَقْبَلُ هَدِيَّتَهُ وَكَذَا إِذَا زَادَ الْمُتَهْدِي عَلَى الْمُعْتَادَا وَكَانَتْ لَهُ







[illegible]

حاضرهم بالشهادة لوجوبها وكتبكم وهو المدعى <sup>عليه</sup> وان شهدوا بخبره ان الخصم لم يحكم

نقل الشهادة في الحقيقة ويختص بشرائط منها ان شاء الله وحوازه لمساكن الحاجة لان المدعى

الحجة الدين والنكاح والنسب المفصوب والامانة المحمودة والمضاربة المحمودة لان كل ذلك بمنزلة

في الوجود

الى قاصص الخضم والدرر  
 من مواليد سحر سحر اللامع  
 ان يكون ان الخضم والدرر  
 من مواليد سحر سحر اللامع

ان کتب جلد اولیٰ و دومیٰ  
الارواح خفیه و الکبریٰ علیہ السلام  
ان کتب جلد اولیٰ و دومیٰ  
الارواح خفیه و الکبریٰ علیہ السلام

من المتكلم في هذا الباب بل قد توفيت له من المادون السبعة

[illegible]

لا مـ راجعت فيه لنفسك وهديت فيه لرشدك ان تراجع الحق فان الحق (بقية ۱۳۹)

[illegible]

لَهُ اَوْ حَرَمَ حَلَالًا وَلَا يَنْعَكَ قَضَاءُ قَضِيَّةٍ بِالْاِسِّ رَاجِعَتْ فِيهِ لِنَفْسِكَ وَهَدَيْتَ فِيهِ لِرَشْدِكَ اِنْ تَرَا جَمِيعُ الْحَقِّ مَا نَ الْحَقِّ (بِقِيَّةِ ١٣٩)

١٣٨) قديم لا يبطل ومراجعة الحق خير من التماهى في الباطل الفهم الفهم فيما يخص

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي جاء به القرآن  
ففي هذا القرآن  
معلمة لكل من  
يؤمن بالله  
واليوم الآخر  
فمن قرأ القرآن  
فليعزم على  
تطبيق ما فيه  
فإنه ينجو به  
من النار  
والله أعلم

١٢٨) مديح لا يبطل ومراجعة الحق خير من التماذي، الباطل القوم القوم مما يحتلج في ذلك معكم يبطل في القرآن

في حقه من قضاة المسلمين في بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان  
ابو يوسف اذا شهدوا ان كتابه خاتمه قبله على ما روي في الكتابين العدل للفتح  
والصحيح ان يقبل كتابه بعد ثبوت العدالة كذا ذكره الحنفية لانه بما يحتاج الى زيادة الشهادة  
وانما يمكنه من اداء الشهادة بعد قيام الحجة وانما يقبله المكتوب اليه اذا كان الكاتب على القضاة  
حتى لو مات او عزل او لم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب يقبله لانه لا يتحقق بواحد من الرعايا  
ولهذا لا يقبل اخبار قاضيا اخر في غير عمله او في غير علمه وكذلك لو مات المكتوب اليه  
الا اكتب الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان  
غيره صارت بحاله وهو غير من خلاف ما اذا كتب ابتداء الى كل من يصل اليه على ما عليه  
مشايخنا لانه غير معروف ولو كان مات الخصم ينفذ الكتاب على وارثه لقيام مقامه  
ولا يقبل كتاب لقاضي الى القاضي في الحدود والقصاص لان فيه شبهة البدلية فصلا  
كالشهادة على الشهادة ولا ان مبناهما على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
فصل اخر في حوزة قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما  
وقد مر الوجه في القاض ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه لانه قد لا يقضاه دون  
التقليد به فصلا لتوكيل الوكيل بخلاف المأمور بما قامه الجمع حيث يستخلف لانه على غير الذوات  
لتوقفه فكان الامر به اذا تعلق الاستخلاف لانه كذلك القضاء ولو فوض لثاني فخص من الاول  
او فوض لثاني فجازا لاول جازا في الوكالة وهذا لانه خصه بالاول وهو الشرط واذا فوض  
لثاني فجازا لاول جازا في الوكالة وهذا لانه خصه بالاول وهو الشرط واذا فوض

ابو يوسف اذا شهدوا ان كتابه خاتمه قبله على ما روي في الكتابين العدل للفتح  
والصحيح ان يقبل كتابه بعد ثبوت العدالة كذا ذكره الحنفية لانه بما يحتاج الى زيادة الشهادة  
وانما يمكنه من اداء الشهادة بعد قيام الحجة وانما يقبله المكتوب اليه اذا كان الكاتب على القضاة  
حتى لو مات او عزل او لم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب يقبله لانه لا يتحقق بواحد من الرعايا  
ولهذا لا يقبل اخبار قاضيا اخر في غير عمله او في غير علمه وكذلك لو مات المكتوب اليه  
الا اكتب الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان  
غيره صارت بحاله وهو غير من خلاف ما اذا كتب ابتداء الى كل من يصل اليه على ما عليه  
مشايخنا لانه غير معروف ولو كان مات الخصم ينفذ الكتاب على وارثه لقيام مقامه  
ولا يقبل كتاب لقاضي الى القاضي في الحدود والقصاص لان فيه شبهة البدلية فصلا  
كالشهادة على الشهادة ولا ان مبناهما على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
فصل اخر في حوزة قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما  
وقد مر الوجه في القاض ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه لانه قد لا يقضاه دون  
التقليد به فصلا لتوكيل الوكيل بخلاف المأمور بما قامه الجمع حيث يستخلف لانه على غير الذوات  
لتوقفه فكان الامر به اذا تعلق الاستخلاف لانه كذلك القضاء ولو فوض لثاني فخص من الاول  
او فوض لثاني فجازا لاول جازا في الوكالة وهذا لانه خصه بالاول وهو الشرط واذا فوض

فصل اخر في حوزة قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما  
وقد مر الوجه في القاض ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه لانه قد لا يقضاه دون  
التقليد به فصلا لتوكيل الوكيل بخلاف المأمور بما قامه الجمع حيث يستخلف لانه على غير الذوات  
لتوقفه فكان الامر به اذا تعلق الاستخلاف لانه كذلك القضاء ولو فوض لثاني فخص من الاول  
او فوض لثاني فجازا لاول جازا في الوكالة وهذا لانه خصه بالاول وهو الشرط واذا فوض

فصل اخر في حوزة قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما  
وقد مر الوجه في القاض ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه لانه قد لا يقضاه دون  
التقليد به فصلا لتوكيل الوكيل بخلاف المأمور بما قامه الجمع حيث يستخلف لانه على غير الذوات  
لتوقفه فكان الامر به اذا تعلق الاستخلاف لانه كذلك القضاء ولو فوض لثاني فخص من الاول  
او فوض لثاني فجازا لاول جازا في الوكالة وهذا لانه خصه بالاول وهو الشرط واذا فوض

فصل اخر في حوزة قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما  
وقد مر الوجه في القاض ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه لانه قد لا يقضاه دون  
التقليد به فصلا لتوكيل الوكيل بخلاف المأمور بما قامه الجمع حيث يستخلف لانه على غير الذوات  
لتوقفه فكان الامر به اذا تعلق الاستخلاف لانه كذلك القضاء ولو فوض لثاني فخص من الاول  
او فوض لثاني فجازا لاول جازا في الوكالة وهذا لانه خصه بالاول وهو الشرط واذا فوض

في حقه من قضاة المسلمين في بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان  
ابو يوسف اذا شهدوا ان كتابه خاتمه قبله على ما روي في الكتابين العدل للفتح  
والصحيح ان يقبل كتابه بعد ثبوت العدالة كذا ذكره الحنفية لانه بما يحتاج الى زيادة الشهادة  
وانما يمكنه من اداء الشهادة بعد قيام الحجة وانما يقبله المكتوب اليه اذا كان الكاتب على القضاة  
حتى لو مات او عزل او لم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب يقبله لانه لا يتحقق بواحد من الرعايا  
ولهذا لا يقبل اخبار قاضيا اخر في غير عمله او في غير علمه وكذلك لو مات المكتوب اليه  
الا اكتب الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان  
غيره صارت بحاله وهو غير من خلاف ما اذا كتب ابتداء الى كل من يصل اليه على ما عليه  
مشايخنا لانه غير معروف ولو كان مات الخصم ينفذ الكتاب على وارثه لقيام مقامه  
ولا يقبل كتاب لقاضي الى القاضي في الحدود والقصاص لان فيه شبهة البدلية فصلا  
كالشهادة على الشهادة ولا ان مبناهما على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
فصل اخر في حوزة قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها فيهما  
وقد مر الوجه في القاض ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه لانه قد لا يقضاه دون  
التقليد به فصلا لتوكيل الوكيل بخلاف المأمور بما قامه الجمع حيث يستخلف لانه على غير الذوات  
لتوقفه فكان الامر به اذا تعلق الاستخلاف لانه كذلك القضاء ولو فوض لثاني فخص من الاول  
او فوض لثاني فجازا لاول جازا في الوكالة وهذا لانه خصه بالاول وهو الشرط واذا فوض







على من يشك في صحة الكتاب والادعاء بالحق  
 من الكتاب فقولوا انما هذا الكتاب  
 من الكتاب فقولوا انما هذا الكتاب  
 من الكتاب فقولوا انما هذا الكتاب  
 من الكتاب فقولوا انما هذا الكتاب

فما لم يجمع قال ويقرض القاضى اموال اليتامى فيكتب كالحق لان في الاقراض مصلحة لهم لبقاء  
 الاموال المحفوظة مضمونة والقاضى يقدر على الاستخراج والكتابة لتفظه وان اقراض  
 الوصى ضمن لانه لا يقدر على الاستخراج والاب بمنزلة الوصى اصح الروايتين لم يخرج عن الاستخراج

### باب التحكيم

واذا حكمه جاز لا يحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز لا يلزم على نفسه فاصح تحكيمهما  
 ويفتد حكمه عليهما هذا اذا كان الحكم بصفة الحكم لا بمنزلة القاضى فيبينها فيشتهر اهلية  
 القضاء ولا يلزم تحكيمه كالقاضي العبد الذي في الحدود وفي القسوة والصلح نعلم اهلية  
 اعتبارا باهلية الشراة والفاسق اذا حكم به بان يجوز عندنا الحكم في المول وكل واحد من الحكمين ان  
 يرجع مالم يحكم عليهما لا ينفصل من جهة هما فلا يحكم ابرضاهما جميعا واذا حكم لهما الصلح  
 نحن لا يعلم ما اذا وقع حكمه الى القاضى فليق هذا مصلحا لانه لا ينفصل من جهة هما فلا يحكم ابرضاهما جميعا  
 وان خالف بطريق الحكم لا يلزم بل عدم التحكيم منه ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص

كتاب ادب  
 القاضى

انما هو الاصل في القاضى  
 انما هو الاصل في القاضى  
 انما هو الاصل في القاضى  
 انما هو الاصل في القاضى

فان قيل من كان  
 المحقق والقاضى وان كان  
 المحقق والقاضى وان كان  
 المحقق والقاضى وان كان  
 المحقق والقاضى وان كان

اي بكن ان يادى  
 من الكتاب فقولوا انما هذا الكتاب  
 من الكتاب فقولوا انما هذا الكتاب  
 من الكتاب فقولوا انما هذا الكتاب

في الحدود والقصاص والقصاص  
 في الحدود والقصاص والقصاص  
 في الحدود والقصاص والقصاص  
 في الحدود والقصاص والقصاص

[illegible]

لأنه لا ولاية لها على من هو لهذا لا يمكن إلا بآخرة استباح رضاها قالوا وتخصيص الجاهل ود  
القصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات كالأطلاق والنكاح وغيرها وهو صحيح لأنه لا يفتي  
على العاقل لأنه لا ولاية له عليه فالحالف للنص أيضا إلا إذا ثبت القتل بإثارة لأن العاقل لا ينقله ويجوز

ان يسمع البيعة ويقضه بالنكول وكذا بالقرار لا يحكم موافق للشرع ولو اخبر بالقرار احد الخصمين أو  
 بعدالة الشهودها على تكليفها يقبل قولها لان البيعة قائمة ولو اخبر بالحكم لا يقبل قوله لا نقضا للولاية تقول  
 المولى بعد الغل وحكم الحاكم لا بولاية زوجة ولا بباطل المولى المحكم فيه سواء وهذا لا يقبل شهادة  
 لهؤلاء لانهم كانوا اعداء له ولا يصح القضاء لهم بخلافه اذا حكم عليهم بغيره لا يقبل شهادته عليه بغيره لا نقضا  
 لهؤلاء لانهم كانوا اعداء له ولا يصح القضاء لهم بخلافه اذا حكم عليهم بغيره لا يقبل شهادته عليه بغيره لا نقضا

التهمة فكذا القضاء ولو حكام جليلين لا بد من اجتماعهم لانهم يحتاجون فيه الى الراي والله اعلم بالصواب  
 مسائل شتى من كتاب القضاء قال واذا كان علو لرجل وسفل لاخر فليس لصاحبه

[illegible]

عنه تفسير اقول الى حنيفة فلا خلاف في قيل الاصل عندهما الا باحالة تصرف في ملكه والملك  
 يقتضي الاطلاق والمحرم بعارض الضرفاذ الشكل لم يخرج للنوع والاصل عنه المحظور لا تصرف في محل  
 الاصل المحظور بل بمنزلة المحظور فيقول هذا يقتضي

تعلق بحججهم للغير كحق الوهن والمستاجر الاطلاق بعرضه اذ اشكل لا يزال منع عملهم لا يعر  
ای با حتمه ۱۲۰۰ میگوید که این ده عا او و سایر دهه ۱۲۰۰ و ۱۲۰۰  
نوع ضرر یا اجار من تو هین بناء او نقضه فیمنع عن ان ذاک ان ثقتهم مستطیلة تلشعب  
ای هم ۱۲۰۰ میگوید که عا ۱۲۰۰

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

له قوله، وما لا يمنع ما لا يضر بالعلو الخ، وأعلم أنه لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه مطلقاً عند المتقدمين واستثنى المتأخرون ما إذا كان الضرر مبيناً قلت وأصح ما يفتى به، فليحفظ ١٢ ملتقى الأجر على حاشتها بمجموع الأعرص ٢١٧٥ ج ٢



175

بسم الله الرحمن الرحيم

أقول له وإن كانت مستديرة قد نزلت طرقاتها الخ انظر هذا البحث في الهداية ص ٣٨٩ ج ١ حيث قال في كتاب الشفعة  
 فإن كانت سكة غير نافذة ينشعب منها سكة غير نافذة وهي مستطيلة \*













قال  
 والاول  
 احد  
 ال  
 قال  
 امين  
 ك  
 لان  
 علي  
 وضاع  
 فصار  
 يرجع  
 الميت  
 فص  
 او  
 حتى  
 الرواي  
 الب  
 ١١٥٥  
 وللا

أوالضرب فاضربه وسعك أن تفعل وعن محمد <sup>عليه</sup> أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقول  
 حتى تعين الحجج لأن قوله محتمل الفلأو الخطأ والتدراك غير ممكن وعلى هذه <sup>قوله</sup>  
 الرواية لا يقبل كتابه <sup>قوله</sup> واستحسن المشايخ هذه الرواية لفساد حال أكثر القضاة

له قوله واستحسن المشايخ هذه الرواية الخ وقال محمد آخر وهو مذنب مالك لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لأن  
قول القاضي لم يحتمل الظلم والنداء لا يمكن كذا (إقنية ١٥٢)

في زماننا الان في كتاب القاض للحاجة اليه وجمها هو الولية انهم اخبر عن امر على نشاء فيقبل  
لخو له عن التهمة وكان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
ان كان قد اعلم اقبل قوله لانها مضمرة الخطاء والخيانة وان كان عدا جاهلا لا يفسر فان  
احسن التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
ان يعاين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة قال واذا عثر القاض فقال الرجل اخذت منك الف  
ودفعها الي فلان قد قضيت به اليه عليك فقال الرجل اخذتها ظلم قال القول قول القاض كذا  
لوقال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والده اخذ منه المال قترين لم يفعل  
ذلك هو قاض وجهه انهما اتفقا في فعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاض لا يقضي  
بالجح ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاض ولو اقر  
القاض او اخذ بما اقرب القاض ليضم ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاض صحيح كما اذا  
كان معاينا ولو زعم المظروع يده او لما خفي ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
فالقول للقاض ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة مناقبة للضمان قصار كما اذا قال  
طلقت واعتقت وانا مجنون والمجنون منه كان معجرا ولو اقر القاطع او اخذ في هذا الفصل  
بما اقرب القاض يضمنان لانهما اقراسبا للضمان وقول القاض منقول في دفع الضمان عن نفسه لا فيبطال  
سبب الضمان على غيره فاولا لانه ثبت فعله في قضاءه بالتصادق ولو كان المال في الاخذ فاقا وقد  
اقرب القاض للمأخوذ منه المال صدق القاض في فعله في قضاءه ولو ادعى في غير قضاء  
يؤخذ منه لان القرض اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول العرف في ليس بحجة  
فيما لا يقره ولا كان

في زماننا الان في كتاب القاض للحاجة اليه وجمها هو الولية انهم اخبر عن امر على نشاء فيقبل  
لخو له عن التهمة وكان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
ان كان قد اعلم اقبل قوله لانها مضمرة الخطاء والخيانة وان كان عدا جاهلا لا يفسر فان  
احسن التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
ان يعاين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة قال واذا عثر القاض فقال الرجل اخذت منك الف  
ودفعها الي فلان قد قضيت به اليه عليك فقال الرجل اخذتها ظلم قال القول قول القاض كذا  
لوقال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والده اخذ منه المال قترين لم يفعل  
ذلك هو قاض وجهه انهما اتفقا في فعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاض لا يقضي  
بالجح ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاض ولو اقر  
القاض او اخذ بما اقرب القاض ليضم ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاض صحيح كما اذا  
كان معاينا ولو زعم المظروع يده او لما خفي ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
فالقول للقاض ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة مناقبة للضمان قصار كما اذا قال  
طلقت واعتقت وانا مجنون والمجنون منه كان معجرا ولو اقر القاطع او اخذ في هذا الفصل  
بما اقرب القاض يضمنان لانهما اقراسبا للضمان وقول القاض منقول في دفع الضمان عن نفسه لا فيبطال  
سبب الضمان على غيره فاولا لانه ثبت فعله في قضاءه بالتصادق ولو كان المال في الاخذ فاقا وقد  
اقرب القاض للمأخوذ منه المال صدق القاض في فعله في قضاءه ولو ادعى في غير قضاء  
يؤخذ منه لان القرض اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول العرف في ليس بحجة  
فيما لا يقره ولا كان



فما عرفت  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انا اكل  
سوق قال بل انا اكلهم من اكلهم  
فخرج مني ما اكلهم

[illegible]

وله قول كذا به الشهادات الخمسة القياس يأبى كون الشهادة حجة في الأحكام لأنه خبر محتمل للصدق والكذب والمحتمل لا يكون حجة ملزمة له قوله كذا به الشهادات الخمسة القياس يأبى كون الشهادة حجة في الأحكام لأنه خبر محتمل للصدق والكذب والمحتمل لا يكون حجة ملزمة له

مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي مرة لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل في ما عدا القبول لنقصان العقل اختلال المضبط وقصوى  
 الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن  
 الا انها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واقل وقوعا لا يلتحق بما هو اذخر خطرا  
 ولنا ان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة وهو الشاهد والضبط والاداء الاول  
 يحصل العلم للشاهد وبالتالي يبقى الثالث يحصل العلم للقاضي لهذا يقبل اخبارها في الاخبار  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يبرهن بالخبر لا يبرهن به بعد ذلك الا الشهادة فلهذا لا تقبل  
 فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس  
 كما لا يخرج من قول ويقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه

الرجال شهادة امارة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال  
 النظر اليه واجمع المحلل بالالف واللام يراد به الجنس خيتا ولاقل وهو حجة على الشافعي في اشتراط  
 الاربع ولانه انما سقطت الذكورة ليختل النظر لان نظر الجنس الى الجنس اخف فكذلك سقط اعتبار  
 العدد الا ان المثني والثلاث احق لما فيه من معنى لا يلزم تحكما في الولادة شرحناه في الطلاق  
 فلما حكم بالبكارة فان شهدن انها بكر يؤخذ في العتق سنة ويفرق بعدها لانها تأيدت  
 بمؤيد اذا البكارة اصل وكذا في رد المبيعة اذا اشتراها بشرط البكارة فان قلن انها ثيب  
 يحلف البائع لينضم نكوله الى قولهن والعيب يثبت بقولهن فيحلف البائع واما  
 شهادة ثهن على ستر بلال الصبي لا تقبل عند ابي حنيفة في حق الارث لانهم مما يطالع

الشاهد  
 في النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي مرة لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل في ما عدا القبول لنقصان العقل اختلال المضبط وقصوى  
 الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن  
 الا انها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واقل وقوعا لا يلتحق بما هو اذخر خطرا  
 ولنا ان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة وهو الشاهد والضبط والاداء الاول  
 يحصل العلم للشاهد وبالتالي يبقى الثالث يحصل العلم للقاضي لهذا يقبل اخبارها في الاخبار  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يبرهن بالخبر لا يبرهن به بعد ذلك الا الشهادة فلهذا لا تقبل  
 فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس  
 كما لا يخرج من قول ويقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه

في النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي مرة لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل في ما عدا القبول لنقصان العقل اختلال المضبط وقصوى  
 الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن  
 الا انها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واقل وقوعا لا يلتحق بما هو اذخر خطرا  
 ولنا ان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة وهو الشاهد والضبط والاداء الاول  
 يحصل العلم للشاهد وبالتالي يبقى الثالث يحصل العلم للقاضي لهذا يقبل اخبارها في الاخبار  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يبرهن بالخبر لا يبرهن به بعد ذلك الا الشهادة فلهذا لا تقبل  
 فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس  
 كما لا يخرج من قول ويقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه

فما رآه من الناس من كان لا يملك من نفسه شيئا ولا يملك من نفسه شيئا ولا يملك من نفسه شيئا...  
فما رآه من الناس من كان لا يملك من نفسه شيئا ولا يملك من نفسه شيئا ولا يملك من نفسه شيئا...  
فما رآه من الناس من كان لا يملك من نفسه شيئا ولا يملك من نفسه شيئا ولا يملك من نفسه شيئا...

عليه السلام لا في حق الصلوة لانها من اموال الدين وعندنا تقبل في حق لا يشاء ايضا لا يصوت عند  
الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصار كمن اكدت من على نفس الولادة قال ولا بد في ذلك كله من  
العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلموا اني قد قبل  
شهادته اما العدالة فقلوه تعالى من ترصون من الشهادت والمضمة من الشاهد هو العدل لقوله  
تعالى اشهدوا ذواتي على نعمكم ولا العادلة هي المعتبة للصواب لان من يتعاطى الكذب يتعاطى  
وعن اب يوسف انه انما في الناس ذميمة تقبل شهادته لانه لا يستأجر ولا جاهته  
ويبتغ عن الكذب لمروته والاول اصح لان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا والمسألة  
معروفة واما لفظ الشهادة فلان النصوص نطقت باشتراطها اذا لم يفهم بهذه اللفظة وان  
فيها زيادة توكيد فان قوله اشهد من لفاظ البين فكان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة ناشئة  
وقوله في ذلك كله اشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العادلة لفظ الشهادة في شهادة النساء  
في الولادة وغيرها هو الصحيح لان شهادة الفاسق معنى لا لازم حتى اخضع مجلس القضاء ويشترط فيه  
الحسن والاسلام قال ابو حنيفة رحمه الله يقتصر الحكم على ظاهر العدالة في المسامحة ولا يسأل عن حال  
الشهود حتى يطعن بعضهم لقوله عليه السلام المسلمون عدل بعضهم على بعض الا هو دوا  
في قذف ومثل ذلك مروى عن عمر بن الخطاب ولا نرجعها هو حرم دينه وبالظاهر  
اذا لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهادة لانه يحتاج الى سقاطها  
فيشترط الاستقصاء فيها ولا الشبهة فيها اذ ائنة وان طعن الخصم فيه يسأل عنه  
في السر والعلانية لانه تقابل المظهران فيسأل طلبا للترجيح وقال ابو يوسف رحمه الله ولا بد

اشهدوا على ما سمعتم من الشهادت والمضمة من الشاهد هو العدل لقوله  
تعالى اشهدوا ذواتي على نعمكم ولا العادلة هي المعتبة للصواب لان من يتعاطى الكذب يتعاطى  
وعن اب يوسف انه انما في الناس ذميمة تقبل شهادته لانه لا يستأجر ولا جاهته  
ويبتغ عن الكذب لمروته والاول اصح لان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا والمسألة  
معروفة واما لفظ الشهادة فلان النصوص نطقت باشتراطها اذا لم يفهم بهذه اللفظة وان  
فيها زيادة توكيد فان قوله اشهد من لفاظ البين فكان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة ناشئة  
وقوله في ذلك كله اشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العادلة لفظ الشهادة في شهادة النساء  
في الولادة وغيرها هو الصحيح لان شهادة الفاسق معنى لا لازم حتى اخضع مجلس القضاء ويشترط فيه  
الحسن والاسلام قال ابو حنيفة رحمه الله يقتصر الحكم على ظاهر العدالة في المسامحة ولا يسأل عن حال  
الشهود حتى يطعن بعضهم لقوله عليه السلام المسلمون عدل بعضهم على بعض الا هو دوا  
في قذف ومثل ذلك مروى عن عمر بن الخطاب ولا نرجعها هو حرم دينه وبالظاهر  
اذا لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهادة لانه يحتاج الى سقاطها  
فيشترط الاستقصاء فيها ولا الشبهة فيها اذ ائنة وان طعن الخصم فيه يسأل عنه  
في السر والعلانية لانه تقابل المظهران فيسأل طلبا للترجيح وقال ابو يوسف رحمه الله ولا بد



شهادتهم صحة لا يجاب القضاء (بقية ١٥٦)

ان يسأل عنهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء مناه على الحق وهو شهادة العدل في شئ  
عن العلية في صور قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاص من مان والفقير على قولنا في هذا  
الزمان ثم التركة في التبران بيع المستور الى المعجل فيها النسب والمصلحة ويحجب العبد  
وكل ذلك في الستة كما يظهر في بيع او يقصد وفي العلية لا بد ان يجمع بين المعجل والشاهد ليس في  
شبهة تعدل بخير وقد كانت العلية وحدها في الصدق الاول ووقع الاكتفاء في المشرك زمانا  
تحرر عن الفتنة ويرى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعجل هو وعد  
جاء الشهادة لان العلية قد تعدل قيل بكنة بقوله هو وعد لان الحرية ثابتة بالادارة الصالحة في قول  
من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخيم ان يعدل معناه قول المدعي على عن بي يوسف وهو محمد  
ان يجوز تركية لكن عند محمد يضم تركية الاخر تركية لان العدة عند شرط وجه الظاهر ان في عود المدعي وشهوده  
ان الحكم كذا في التركة مبطل في صراحة فلا يصلح معه لا موضوع المسألة اذا قال هو وعد لا في الخطأ  
او نسوا ما اذا قال صدقوا وهو عدل صدقة فقد اعتبروا الحق قالوا اذا كان سؤل القاض الذي يسأل  
عن الشهود واجلا جافا لا تبار افضل وهذا عند بي حنيفة وبي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثنا  
والمراد منه المزي وحل هذا الخلاف رسول القاض المزي والمترجم عن الشاهد انه ان تركية  
في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تنبني على طهر العدة وهو بالتركية في شرط فيه العدة كما يشترط  
العدالة فيه ويشترط الذكورة في المزي في الحد وهو القصاص في لهما انه ليس في معنى الشهادة و  
لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط العدة احكم في الشهادة فلا ينعدها  
ولا يشترط اهلية الشهادة في المزي في تركية الست حتى صلح العبد من كفا فاما في تركية العلية فهو شرط

ان يسأل عنهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء مناه على الحق وهو شهادة العدل في شئ  
عن العلية في صور قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاص من مان والفقير على قولنا في هذا  
الزمان ثم التركة في التبران بيع المستور الى المعجل فيها النسب والمصلحة ويحجب العبد  
وكل ذلك في الستة كما يظهر في بيع او يقصد وفي العلية لا بد ان يجمع بين المعجل والشاهد ليس في  
شبهة تعدل بخير وقد كانت العلية وحدها في الصدق الاول ووقع الاكتفاء في المشرك زمانا  
تحرر عن الفتنة ويرى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعجل هو وعد  
جاء الشهادة لان العلية قد تعدل قيل بكنة بقوله هو وعد لان الحرية ثابتة بالادارة الصالحة في قول  
من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخيم ان يعدل معناه قول المدعي على عن بي يوسف وهو محمد  
ان يجوز تركية لكن عند محمد يضم تركية الاخر تركية لان العدة عند شرط وجه الظاهر ان في عود المدعي وشهوده  
ان الحكم كذا في التركة مبطل في صراحة فلا يصلح معه لا موضوع المسألة اذا قال هو وعد لا في الخطأ  
او نسوا ما اذا قال صدقوا وهو عدل صدقة فقد اعتبروا الحق قالوا اذا كان سؤل القاض الذي يسأل  
عن الشهود واجلا جافا لا تبار افضل وهذا عند بي حنيفة وبي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثنا  
والمراد منه المزي وحل هذا الخلاف رسول القاض المزي والمترجم عن الشاهد انه ان تركية  
في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تنبني على طهر العدة وهو بالتركية في شرط فيه العدة كما يشترط  
العدالة فيه ويشترط الذكورة في المزي في الحد وهو القصاص في لهما انه ليس في معنى الشهادة و  
لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط العدة احكم في الشهادة فلا ينعدها  
ولا يشترط اهلية الشهادة في المزي في تركية الست حتى صلح العبد من كفا فاما في تركية العلية فهو شرط

ان يسأل عنهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء مناه على الحق وهو شهادة العدل في شئ  
عن العلية في صور قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاص من مان والفقير على قولنا في هذا  
الزمان ثم التركة في التبران بيع المستور الى المعجل فيها النسب والمصلحة ويحجب العبد  
وكل ذلك في الستة كما يظهر في بيع او يقصد وفي العلية لا بد ان يجمع بين المعجل والشاهد ليس في  
شبهة تعدل بخير وقد كانت العلية وحدها في الصدق الاول ووقع الاكتفاء في المشرك زمانا  
تحرر عن الفتنة ويرى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعجل هو وعد  
جاء الشهادة لان العلية قد تعدل قيل بكنة بقوله هو وعد لان الحرية ثابتة بالادارة الصالحة في قول  
من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخيم ان يعدل معناه قول المدعي على عن بي يوسف وهو محمد  
ان يجوز تركية لكن عند محمد يضم تركية الاخر تركية لان العدة عند شرط وجه الظاهر ان في عود المدعي وشهوده  
ان الحكم كذا في التركة مبطل في صراحة فلا يصلح معه لا موضوع المسألة اذا قال هو وعد لا في الخطأ  
او نسوا ما اذا قال صدقوا وهو عدل صدقة فقد اعتبروا الحق قالوا اذا كان سؤل القاض الذي يسأل  
عن الشهود واجلا جافا لا تبار افضل وهذا عند بي حنيفة وبي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثنا  
والمراد منه المزي وحل هذا الخلاف رسول القاض المزي والمترجم عن الشاهد انه ان تركية  
في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تنبني على طهر العدة وهو بالتركية في شرط فيه العدة كما يشترط  
العدالة فيه ويشترط الذكورة في المزي في الحد وهو القصاص في لهما انه ليس في معنى الشهادة و  
لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط العدة احكم في الشهادة فلا ينعدها  
ولا يشترط اهلية الشهادة في المزي في تركية الست حتى صلح العبد من كفا فاما في تركية العلية فهو شرط

يقينه ١٥٥ مع احتمال الذنب اذا ظهر رجحان جانب الصدق واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله اكرموا المشعور



وكان العبد بالاجماع على ما قاله الخضاة لاختصاصه بالجلس القضاة والوشرط الاربعة في زكية شهود الزنا عند مجده  
في الشرط في الصلاة ١٢  
١٥٤  
فصل وما يتحمله الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل البيع  
والاقرار والنصب القتل حكم الحاكم اذا سمع ذلك الشاهد لوراه وسعيا ان يشهد وان لم  
يشهد عليه لا يعلم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن في اطلاق الادعاء قال الله تعالى الا من شهد  
بالحق وهم يعلمون وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا علمت مثل الشمس فاشهد بالاف دغ  
قال يقول الشاهد باع ولا يقول الشاهد في لا نكح زوجا من ولما يحكي لا يجوز ان يشهد ولو  
فسر للقاضي لا يقبله لان النعمة تشبه النعمة فلم يحصل العلم الا اذا كان دخل البيت وعلم انه ليس  
احد سواه فجلس على الباب ليس في البيت مسلمة غيره فسمع اقراره بالداخل لا يراه بل ان يشهد  
لان حصل العلم في هذه الصورة وتعملا لثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا  
سمع شاهد يشهد بشئ لم يحضر له ان يشهد على شهادته الا ان يشهد عليها لان الشهادة غير حرة  
بنفسها وانما تصبح حرة بالنقل الى مجلس لقضاء فلا بد من الالة والتجسس والبرهنة  
وكذا الوسمه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد لانها حرة وانما  
حبل غيره قال لا يحمل للشاهد اذا راى خطه ان يشهد لان يتذكر الشهادة لان الخطيب  
الخط فاحصل العلم قبل هذا على قول في حنية وهو عند ما يحمل له ان يشهد وقيل في الالة  
وانما الخلاف فيما اذا لوجه لقاض شهادته في ديوانه او قضيتها لان ما يكون في قبطه فهو تحت  
ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم بذلك ولا لة لك الشهادة في  
الصك لانه في يد غيره وعمل هذا اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة او اخبر قوم من يتق به

له قوله لان الظاهر مجلبة الاحكام العدلية من المادة (١٧٣٦) لا يعمل بالخط والختم وحدها الا اذا كان سالما من شبهة التزوير والتضييع فيعمل به ، ليعلم انه يكون موازاً للحكم ولا يحتاج الى التبرع بوجه آخر (بقية ١٥٨)



159

بالتسامع في أصله وشرائطه لا زال هو الذي يشترط أن يكون في يده شئ من المملوكة  
 وسعدا تشبه أنه لا زال إليه أقصى ما يستدل به على الملك أذهبي مرجع الدلالة في الأسباب كلها  
 فيكتب بها وعن أبي يوسف أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه له قال الولي يحمل إن يكون هذا  
 تفسيره إطلاق محمد في الرواية فيكون شرطه على الاتفاق وقال الشافعي دليل الملك عليه مع  
 النص وبه قال بعض شايخنا لا زال إليه متنوعة إلى مائة ومائة قلنا والنص يتنوع أيضا إلى نيابة  
 وأصله ثم المسألة على وجه أن عين الملك في الملك حل له أن يشبهه وكذلك إذا عين الملك نحو دونه  
 دون المالك استحقاقا لا زال النسب يثبت بالتسامع فيحصل مفرقون لم يعاينها أو عين المالك  
 دون المالك لا يحمل الملوأما العبد والأمة فإن كان يعرفانها رقيقان فكذلك الرقيق لا يكون في يده  
 نفسه وإن كان لا يعرفانها رقيقان إلا أنها صغيران لا يعتبران عن نفسها فكذلك لا يلد لهما  
 وأن كانا كبيرين فذلك مضر لا يستنبأ لأنهما يدا على أنفسهما فيدفع يد الغيبة أو أعاذ دليل  
 الملك وعن أبي حنيفة أنه يحمل لأن تشبهه فيهما أيضا اعتبارا بالثياب الفرق ما بيننا والله أعلم

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

قال ولا تقبل شهادة الاعم وقال غيره وهو رايت عن ابن حنيفة لا تقبل فيما يجزم من التسامع  
الحاجة في السماع ولا خلاف فيه وقال ابو يوسف في الشافعي لا يجزأ اذا كان بصيرا وقت التحصيل  
العلم بالعينة والاداء يخص بالقول ولسانه غير مؤلف التعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على  
الميت ولكن ان الاداء يقتصر على التمييز بالاشارة بين الشهود والمشهد عليه لا يميز الاداء على ما لا لغة فيه  
شبهة يمكن الترخص بها بجنس الشهود والنسبة للتعريف لغائب دون الخاص كالحمد والقصاص

[illegible]

١٠. الشحادة فيه بالنسبة الى الجزء، ولعمري لمبادر او الشحادة ولكن قبل القضا وبها يتنجم القضا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو المذهب الصحيح الفتي به الذي هو ظاهر الرواية (خبرني علما) ١٢  
 شرح مجلة العالم العربية ص ١٠٠٤ ،

لأنه قبله لا قبل شهادة الأعمى الخ مطلقاً أي سواء عمى قبل التحمل أو بعده وسواء عمى وقت الأداء أو بعده فيما جاز،





والجس بلدين يجهلا ولا معتبرا فيمن الذبح لثبوت مضمنا كما في الغريزة اذ شهد لما يكون المفسر لنا  
ما روينا هو لان لا ترفع متجمل عادة وهو المقصود في هذا النفس من وجها ويصير متهما  
تخالف شهادة الغريم لانك لا تلتزم على المشهود ولا شهادة المولى لعدة لان شهادة لنفسه من  
كل وجه اذ الميكن على العبد دين او من وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف ومرك ولا مكتبة  
لما قلنا ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته لان شهادة لنفسه من وجه مشتركهما  
ولو شهد بهما ليس من شركتهما تقبل لان تعلق التهمة وتقبل شهادة الرجل خبيثه لان عدم التهمة  
لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا يثبت لبعضهم في مال لبعض قال لا تقبل شهادة مخنث  
ومراده المخنث في الردي من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه ليس وفي اعضائه تكسره فهو  
مقبول الشهادة ولا نائبة ولا مغنية لانها تركب كتمان ما فانه على الاسلام في غير الصوتين لاجقين  
النائبة والمغنية قال لا مد من الشريك على اللو لانه ارتكبت محرم دينه ولا من يلعب بالطيور لان  
يورث غفلة ولا قد يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطيطيرة وفي بعض النسخ  
ولا من يلعب بالطيور وهو المغن قال ولا من يغني للناس لانهم يجمع الناس على ارتكاب  
كبيرة قال ولا من ياتي بآمن الكبار التي تتعلق بها الحد للفسق قال لا من يدخل  
الحمام من غير اذ لان كشف العورة حرام او ياكل البواقي او يقيم بالفرج والشطرنج لان كل ذلك من  
الكبار وكل ذلك من تقوية الصلوة للاشتغال بها فاما مجرد اللعب بالشطرنج فليس يفسد ما من  
الشهادة لان الاجتهاد فيه مساغ وشرطي اصل ان يكون اكل الرضا مشهورا بل ان الانسان  
قلما يجوع مباشرة الحقود الفاسدة وكل ذلك يوافق قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

الشهادة

الحق قوله ولا من ياتي بآمن الكبار التي تتعلق بها الحد للفسق قال لا من يدخل الحمام من غير اذ لان كشف العورة حرام او ياكل البواقي او يقيم بالفرج والشطرنج لان كل ذلك من الكبار وكل ذلك من تقوية الصلوة للاشتغال بها فاما مجرد اللعب بالشطرنج فليس يفسد ما من الشهادة لان الاجتهاد فيه مساغ وشرطي اصل ان يكون اكل الرضا مشهورا بل ان الانسان قلما يجوع مباشرة الحقود الفاسدة وكل ذلك يوافق قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

الحق قوله ولا من يلعب بالطيور الخ اما اذا كان يحسك الحمام في بيته وليست له جوار ولا طير فاحتمل لان امتناع الحمام البيرت مباح الا ترى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنعوا من زالك احد وهذا تبين انه اذا اخذ الحمام



ولا كذلك المستامن وان كانتا الحسنات أغلب من السيئات والرجل يجتنب الكبار قبلت شهادة وان  
ألم بمصيبة هذا هو الصحيح فحة العدالة المعتبرة أذ لا بد لمن توفى لكبار وكلها وبعده ذلك يعتبر  
العالم كذا ذكرنا فاما الامام ومصيبة لا يتقدح به العدالة المشرفة فلا يرد به الشهادة المستمرة لان  
في اعتبار اجتناب الكل سدا بابا وهو مفتوح احياء للحقوق قال وتقبل شهادة الألف لا يخل  
بالعدالة الا اذا تركها استخفافا بالدين لانه لم يبق بهذا الصنيع عدلا قال والنحوي فان عمر  
رضي الله عنه قبل شهادة علقمة النحوي ولانه قطع عضو كونه ظل افسار كما اذا قطعت يده  
قال وولد الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما وهو مسلم وقال مالك ربه  
لا تقبل في الزنا لا يوجب ان يكون غيره كمنه فتيهم قلنا العدل لا يمتنع ذلك ولا يستحب  
والكلام في العدل قال وشهادة الخنزيرة لانه رجل وامرأة وشهادة ثمانية مقبولة  
بالنص قال وشهادة العمال جائرة والمراد عمال لسلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل لير  
بفسق الا اذا كانوا اهل الظلم وقيل العامل اذا كان وحيثما في الناس امرأة لا يجاز في كلامه تقبل  
شهادته كما عن ابي يوسف وفي الفاسق لا يوجب ايمانه على الكذب حفظ المرأة ولم يثبت لا يستأ  
على الشهادة الكاذبة قال واذا شهد الرجل ان اباها اوصى الى فلان والوصي يدعي ذلك فهو جاز  
استحسنوا وان انكر الوصي لم يجز في القياس لا يجوز ان يدعي على هذا اذا شهد الموحي لهما  
به ذلك او غيرهما لهما على الميتدين واليت عليهم ادين او شهد الوصي ان له اوصى الى هذا  
الرجل مع ما وجه القياس انها شهادة للشاهد لا لغيره لا يستحسن ان للقاضي لا يث  
نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فافك القاض بهذه الشهادة مؤثما التعيين

كتاب الشهادة

له قوله وشهادة العمال جائرة الى وكذا لو شهد اهل المدرسة لوقف المدرسة تقبل شهادتهم  
لكن المشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا ان شهادته اهل المدرسة ان كانوا رعية







وان قال ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان

والعطف يقر الاول ونظيره الطلقة والنصف طلاقا والمائة والخمسون بخلاف العشرة  
 والخمسة عشر لا يقر بينهما حروف للعطف فهو نظير الالف والفين وان قال المدعي لم يكن لي  
 عليه الالف فشهادة الذي شهد بالالف والخمسة مائة باطلة كانه كذب المدعي في لشهاده وبذلك اذا  
 سكنت الالف عن دعوى الالف كان التكذيب ظاهرا فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حق الف والخمسة مائة  
 ولكنه استوفيت خمسة مائة او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال واذا شهد بالالف وقال احدهما  
 قضاة خمسة مائة قبلت شهادتهما بالالف لا تفاهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمسة مائة  
 لانه شهادة فرد لا ان يشهد معا وخرو عن ابى يوسف انه يقضي بخمسة مائة لان شاهد  
 القضاة مضمون شهادته ان لا دين له الا خمسة مائة وجواب ما قلنا قال ينبغي للشاهد اذا علم بذلك  
 ان يشهد بالف حتى يقر المدعي انه يقضي خمسة مائة كيلا يصير معينا على الظلم وقال في الجامع الصغير  
 رجلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما انه قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض  
 لا تفاهما عليه وتفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكر الطحاوي عن ابي حنيفة انه يقبل وهو قول زفر لان  
 للمدعي ان يشهد بالقضاء قلنا هذه الاكاذب غير شهود الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول قال  
 واذا شهد شاهدان ان قتلان يدعيان النحر فشهدا اخران ان قتلان يدعيان الكوفة واجتمعوا عند  
 الحكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة يقيين وليست احدهما باولى من الاخر فان استقيت  
 احدهما وقضى بها لم يضر الاخرى لم تقبل لان الاولى قد تزحمت بانصال القضاء بها فلا تنتقض  
 بالثانية قال في اذ شهد على رجل انه سرق بقرعة واختلفا في ما قطع ان قال احدهما بقرعة والاخر ثوبا لم يقطع  
 وهذا عند ابن حنيفة بقرعة ولا يقطع في الوجهين جميعا وقيل لا يقطع في الوجهين جميعا قال السواد  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان

وان قال ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان

الشهادة  
 كتاب

في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان  
 في الاصل من ان ما في الاصل من ان



ولا يحنيفة من ان المال في النكاح متابع ولا اصل فيه بل هو للازدواج والمالك فلا اختلاف فيما هو  
 الاصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف في التبع يقضى بالاصل لانها قهما عليه يستوى دعوى اقل المالكين والكثرة  
 الصريح ثم قيل الاختلاف فيما اذا كانت المرأة هي المصلحة فماذا كان المدعى هو الزوج اجماع على ان اصل  
 لان مقصودها قد يكون المال ومقصودها ليس بالعقد وقيل الخلاف في الفصلين في هذا الوجه ما ذكرناه

[illegible]

المودع والمستاجر قائمة مقام يده فاغنى ذلك عن الجهر النقل وان شهدوا انها كانت في يد  
فلان مات وهي في يده جازت الشهادة لان لا يدي عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة  
الضمان والامانة تصير مضمونة بالتحويل فصارت منزلة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت  
وان قالوا الرجل حتى تشهد انها كانت في يد المديعي منذ اشهر لم تقبل وعن ابي يوسف رة  
انها تقبل لان اليد مقصودة كالمالك ولو شهدوا انها كانت ملكه تقبل فكذا هذا

[illegible]





وان لم يقل شاهد في نفسه فليكن من مع اقراره بحال الشهادة وان لم يقل الشاهد بوقيل شاهد  
 الفرع عند اداء اشهاد اقلنا الشاهد في على شهادته اقلنا اقر عند به بكذا اوقال الشاهد على شهادته  
 بذلك لانه لا بد من شهادته وذكره شهادة الاصل وذكره التحميل ولها اللفظ الحول من هذا  
 واقصر منه وخبر الامور وسطها ومن قال اشهدني فلان على نفسه الشهاد السامع على شهادته حتى  
 يقول اشهد على شهادتي لانه لا بد من التحميل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة  
 الفروع والاصل جميعا حتى اشتراك في الضمان عند الرجوع وكذا عند ما لا بد من نقل شهادته الاصل  
 لتصح بغيره تحمیل ما هو محقق قال لا تقبل شهادة شهود الفروع الا ان يثبت شهادته الاصل او يغيبوا مسير  
 ثلثة ايام فصا عدل او يرضوا رضالا يستطيعون مع خصم محلي الحكم لان جوازها لما اجتمع عند  
 محلي الاصل وبجده الاشياء بتحقيق العرفانما اعتبرنا السفر لان المعجز بعد المسافة ومبدأ السفر بعيد حكما  
 حتى اير عليها عدل من الاحكام فكذا اسبيل هذا الحكم عن ابى يوسف انه كان في مكان لو غدا لاداء  
 الشهادة لا يستطيع ان يثبت في اهله صلح لاشهاد اهلها لمحقوق الناس قالوا الاول حسن الثاني اذوت  
 الفقيه ابو الليث قال ان غدا على الاصل شهود الفروع جاز لا لهم من اهل التركة وكذا اذا شهد شاهد  
 فعلا حله الا اوضح لما قلنا غايتها لان في منفعة لمن حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يتهم  
 بمثله كما لا يثبت في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في نفسه اذ في شهادة صاحب فلاحه قال ان  
 سكتوا عن تعديل محار وبنظر القاضي في حالهم وهذا عند ابى يوسف وقال محمد لا تقبل لانه شهادة  
 الاباء العيلة فلان لم يعمهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا بى يوسف وان الماخو عليه النقل والتعديل  
 لانه قد نفع عليهم فخذ انقلوا سكتوا القاضي العلة انما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا قال وان انكر  
 قيل

له قوله وهذا عند ابى يوسف في الفروع على قوله ابى يوسف حيث اشار اليه صاحب مجمع الانهر ما نصه  
 لقبلى عند ابى يوسف في صرا المختار ص ٢١٣ ٢٢

شهو الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شري الفرع لان التعميل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو شرط واذا شهد رجلان على شهادة رجلين على ثلاثة بنيت فلان الغاية بالجمع وقالا اخبرنا  
انها يعرفانها بما رآه وقالا لا بد ان يكونا هما لانهما يقال للمدعي هات شاهدين يشهدان  
انها ثلاثة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضر وعلمها  
غيرها فلا بد من تعريفها تلك النسبة وتظهر هذا اذا اتموا الشهادة ببيع محدود وقيد كـ  
حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من اخرين يشهدان على ان الحد ودبها في يد المدعي عليه  
وكذا اذا انكر المدعي عليه ان الحد والمذكورة في الشهادة حدود ما في يديه قال وكذلك  
كتاب القاضي الى القاضي لانه في معنى الشهادة على الشهادة قال ان القاضي لكان ياتيه وفور لانه  
يتفرق بالنقل لوقا الوافي هذين البابين التسمية لم يخرج حتى ينسوها الى فخذها وهو القيد الخا  
وهذا لان التعميل لا بد من في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة بالنسبة الى فيهم  
قوم لا يحصل وعمل بالنسبة الخاصة لانها خاصة وقيل الفرعية نسبة عامة والا فوجدية  
خاصة وقيل السمرقندية والبخارية عامة وقيل الى السكة الصغيرة خاصة والى الحلة الكبيرة  
والمصعامة ثم التفرقة وان كان يتم بذكر الحلة عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف  
على ظاهر الروايات فذكر الحلة يقوم مقام الحلة لانهم لم يجدوا على قول من لا يثبت الاد  
فصل قال بوحقيقة شاهد الزور أشقرة في السوق ولا أعتره وقالا توجه ضربا  
ولمحبس هو قول الشافعي لهما ما روى عن عمر بن الخطاب أنه ضرب شاهد الزور  
اربعين سوطا ونجم وجهه ولان هذه كهيئة يتعدى ضربها الى العباد وليس فيها

ان الشهادة على الزور لا تقبل لان التعميل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو شرط واذا شهد رجلان على شهادة رجلين على ثلاثة بنيت فلان الغاية بالجمع وقالا اخبرنا  
انها يعرفانها بما رآه وقالا لا بد ان يكونا هما لانهما يقال للمدعي هات شاهدين يشهدان  
انها ثلاثة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضر وعلمها  
غيرها فلا بد من تعريفها تلك النسبة وتظهر هذا اذا اتموا الشهادة ببيع محدود وقيد كـ  
حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من اخرين يشهدان على ان الحد ودبها في يد المدعي عليه  
وكذا اذا انكر المدعي عليه ان الحد والمذكورة في الشهادة حدود ما في يديه قال وكذلك  
كتاب القاضي الى القاضي لانه في معنى الشهادة على الشهادة قال ان القاضي لكان ياتيه وفور لانه  
يتفرق بالنقل لوقا الوافي هذين البابين التسمية لم يخرج حتى ينسوها الى فخذها وهو القيد الخا  
وهذا لان التعميل لا بد من في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة بالنسبة الى فيهم  
قوم لا يحصل وعمل بالنسبة الخاصة لانها خاصة وقيل الفرعية نسبة عامة والا فوجدية  
خاصة وقيل السمرقندية والبخارية عامة وقيل الى السكة الصغيرة خاصة والى الحلة الكبيرة  
والمصعامة ثم التفرقة وان كان يتم بذكر الحلة عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف  
على ظاهر الروايات فذكر الحلة يقوم مقام الحلة لانهم لم يجدوا على قول من لا يثبت الاد  
فصل قال بوحقيقة شاهد الزور أشقرة في السوق ولا أعتره وقالا توجه ضربا  
ولمحبس هو قول الشافعي لهما ما روى عن عمر بن الخطاب أنه ضرب شاهد الزور  
اربعين سوطا ونجم وجهه ولان هذه كهيئة يتعدى ضربها الى العباد وليس فيها







[illegible][illegible][illegible][illegible]

أما قوله عند أبي حنيفة الخ الفترى على قول أبي حنيفة ٢ كما أشار إليه ملتقى الأبحر على هامش مجمع البحرين حيث وعلى  
الاول المعول ١٢ ص ٢١٧ ج ٢ والى أيضا أشار إليه محمد خالو في شرح المجلة حيث قال وقد تمت المجلة على اختيار قول  
أبي حنيفة ١٢ ص ٢١٧ ج ٢

فكان واجبا بشهادتهما قال ان شهدا على انما عتق عبدا ثم رجعا ضمتا قيمته لهما انما لهما العبد  
 عليهما غير عوض الولاء للمعتق لان العتق لا يتحول اليها كما ان الضمان لا يتحول اليها وان شهدوا  
 بقصاص ثم رجعا بعبا القتل ضمنوا الدية ولا يقتضض ضموا قال الشافعي يقتضض منهم ولو قتل منهم  
 تسببا فاشتبك المذكرة بل وان كان الولي نكاحا والمذكرة يمنع ولنا ان القتل بائنه لم يوجب ذكرا تسببا  
 لان السبب يقتضي الغالب وهو ان يقتضض العفو منه وبخلاف المذكرة لا يوجب حياته ظاهر وان  
 الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا اقل من الشبهة وهي دارية الفصل بخلاف المال لان  
 ثبتت مع الشبهات والباقي يعرف في المختلف قال واذا رجع فهو الفرع ضمنوا لان الشهادة  
 في مجلس القضاء صدرت منهم وكان التلوه مضافا اليهم ولو رجع فهو الاصل وقالوا لم تشهد  
 فهو الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم ولا نكروا السبب وهو الاشهاد ولا يبطل القضاء  
 لان خبره محتمل فصاعدا كجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء وان قالوا اشهدناهم وغلطوا  
 ضمنوا وهذا عند محمد وعنده ابى حنيفة وابى يوسف لا ضمان عليهم لان القضاء وقع  
 بشهادة الفرع لان القاضي يقتضي بما يباين من الحجة وهي شهادة الفرع ولان الفرع نقلوا  
 شهادة الاصول فصاعدا كانهم حضروا ولو رجع الاصول والفرع جميعا يجب الاضمان عندهما على  
 الفرع لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد في المشهود عليه بالخيار ان شاء  
 ضمن الاصول وان شاء ضمن الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي  
 ذكره او بشهادة الاصول من الوجه الذي ذكره فيتحديد بينهما كما اوجهتان متغايرتان فلا تجمع  
 بينهما في التضمن وان قال شهدوا الفرع كذب فهو الاصل او غلطوا في ذلك

كتاب الرجوع  
 عن الشهادات

عن شهادة تهما انما شهدوا على غيرهم بالرجوع قال وان رجع المزون عن التزكية ضمنوا  
 اى القدرى ۱۳

الأحصان وله ان التزكية اعمال للشهادة اذ القاضى لا يعمل بها الا بالتركية فصارت بمنع  
اي بما يملن الشهادة

وشاهدان بن جود الشرطه جمعوا والضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو  
 اى كد خول كد عبدودار  
 اى ضمان قريه العبد مثلاً ١٢

يقض بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف

كتاب الوكا

[illegible]

رواہ ابو داود و مسند البیہق ۱۲۷ ات ای شرار الذمیتہ ۱۲۷  
 اخبرنا انسائی نے سننے کے کمال ۱۲۷ ات

الافى الحيد ودو القضا من فن الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس لانها تندرى

بزرگان چون کوهی که بر سر کوهستان  
 بزرگان چون کوهی که بر سر کوهستان

غرضه للسفر وقد يعجز عن التصرف في ماله لقلة هدايته ١٢ المبسوط ص ٢ ج ١٩

[illegible]



بغلاف غيبة الشاهد لا الظاهر عدم الرجوع ونحو ذلك حالة الحضرة لا شفاء هذه الشهادة وليس  
 كل أحد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسلك بأبدا لا استيفاء أصلا وهذا الذي ذكرناه قول  
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يجوز الوكالة بانبات الحد والقصاص بقامة الشاهد وقول  
 محمد مع أبي حنيفة وقيل مع أبي يوسف وهو قيل هذا الاختلاف غيبة وحضر لان كلام الوكيل  
 ينتقل إلى الموكل عند حضوره فصا كان متكل بنفسه أو بالتوكيل انابة وشبهة النيابة تحتزمه في  
 هذه الباب في الشهادة على الشهادة وكما في الاستيفاء ولا ينفق في حصة من محض الوجوه  
 مضاف إلى الجنابة والظهور إلى الشهادة فيجوز في التوكيل في سائر الحقوق وعلى هذا الخلاف التوكيل  
 بالجواب من جانب من عليه الحق والاصح في كلام أبي حنيفة وفيه اظهر لان الشهادة لا تمنع له  
 غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل  
 بالخصوص من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا  
 وقال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز اما الخلاف في لزوم  
 لها ان التوكيل تصرف في حال حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتركيب فيقاضي الدين وله ان  
 الجواب مستحق على الخصم وله ان يستحضره والناستقانون في خصوصية فلو قلنا بلزوم متصرف  
 به فيستوفى على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه احد هما يتخير الاخر بخلاف المريض و  
 المسافر لان الجواب غير مستحق عليه ما هنالك ثم كما يلزم التوكيل عنده من المسافر لزم اذا  
 اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادت بها البرزوخ وحضوره  
 مجلس الحكم قال الرزوي لا يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان تنطق بحكمها

في قوله لا يجوز التوكيل بانبات الحد والقصاص بقامة الشاهد وقول محمد مع أبي حنيفة وقيل مع أبي يوسف وهو قيل هذا الاختلاف غيبة وحضر لان كلام الوكيل ينتقل إلى الموكل عند حضوره فصا كان متكل بنفسه أو بالتوكيل انابة وشبهة النيابة تحتزمه في هذه الباب في الشهادة على الشهادة وكما في الاستيفاء ولا ينفق في حصة من محض الوجوه مضاف إلى الجنابة والظهور إلى الشهادة فيجوز في التوكيل في سائر الحقوق وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحق والاصح في كلام أبي حنيفة وفيه اظهر لان الشهادة لا تمنع له غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصوص من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا وقال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز اما الخلاف في لزوم لها ان التوكيل تصرف في حال حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتركيب فيقاضي الدين وله ان الجواب مستحق على الخصم وله ان يستحضره والناستقانون في خصوصية فلو قلنا بلزوم متصرف به فيستوفى على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه احد هما يتخير الاخر بخلاف المريض والمسافر لان الجواب غير مستحق عليه ما هنالك ثم كما يلزم التوكيل عنده من المسافر لزم اذا اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادت بها البرزوخ وحضوره مجلس الحكم قال الرزوي لا يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان تنطق بحكمها

قال سبط بن سالم في شرح هذه المادة ولا يفرق فيما كان (١٤٨)

في قوله لا يجوز التوكيل بانبات الحد والقصاص بقامة الشاهد وقول محمد مع أبي حنيفة وقيل مع أبي يوسف وهو قيل هذا الاختلاف غيبة وحضر لان كلام الوكيل ينتقل إلى الموكل عند حضوره فصا كان متكل بنفسه أو بالتوكيل انابة وشبهة النيابة تحتزمه في هذه الباب في الشهادة على الشهادة وكما في الاستيفاء ولا ينفق في حصة من محض الوجوه مضاف إلى الجنابة والظهور إلى الشهادة فيجوز في التوكيل في سائر الحقوق وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحق والاصح في كلام أبي حنيفة وفيه اظهر لان الشهادة لا تمنع له غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصوص من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا وقال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي ولا خلاف في الجواز اما الخلاف في لزوم لها ان التوكيل تصرف في حال حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتركيب فيقاضي الدين وله ان الجواب مستحق على الخصم وله ان يستحضره والناستقانون في خصوصية فلو قلنا بلزوم متصرف به فيستوفى على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه احد هما يتخير الاخر بخلاف المريض والمسافر لان الجواب غير مستحق عليه ما هنالك ثم كما يلزم التوكيل عنده من المسافر لزم اذا اراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادت بها البرزوخ وحضوره مجلس الحكم قال الرزوي لا يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان تنطق بحكمها

حَيَاتُهَا فَيَلْزِمُ تَوَكُّلَهَا قَالِ ابْصُرْ هَذِهِ اشْيَا اسْتَحْسِنُ لِمَا خَوَّنَ قَالِ وَمِنْ شَرِّ الْوَكَاةِ اِنْ يَكُونَ لِمَوْكَلِّ

من تلك النصف وينفذ الأحكام لأن لو كيلي تلك النصف من جهة الوكيل فلا بد من أن يكون الوكيل مالكا  
 من تلك النصف <sup>أي من حيث هو وكيل</sup>

لِلْمَلِكِ مِنْ غَيْرِهِ وَشَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مَنْ يَقُولُ الْعَقْدَ وَيَقْضِيهِ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَقَامَ الْمَوْكَلِ فِي الْعِبَارَةِ  
بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِذَا زَالَ بَلْ يَقْضِي بِشَرْطٍ سَبْعٍ ۱۳

فیشترط ان یکون من اهل العبارة <sup>الکلیل ۱۲</sup> حتی لو کان صبیا لا یعقل <sup>الکلیل ۱۳</sup> و محضنا کان التوکیل باطلا و اذا وکل الحر <sup>بذلها الحر ۱۴</sup>

العاقل البالغ والمأذون مثلهما جاز لان الوكيل ملك للتصرف والوكيل من اهل العبادات وان يدرك  
 ولهم جواز توكيل من كان قوفا بطريق الاول الى اخره  
 ١٢ والاذن من البالغ العاقل

صبيًا محجورًا يعقل البيع والشراء وعبدًا محجورًا جاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتعلق بغيرهما لأن الصبي

من اهل العبارة الاترى اني فقد نصرف باذني والعباد من اهل البصر

في حق المولى والتوكل ليس صوابا في حقه الا انه يصح في حق غيره الزام هذا ما لا ينبغي التصريح به  
لعدم البرزخ ١٢

تحسید فتنه الموهل وعن ابی یوسف راجع المسیر ادم یعلم جان باب بیع  
 الحق

اوجى له خيالاً مستحسناً من حسن الخلق والخلق الحسن  
عقد ١٦ عقد ١٧ عقد ١٨

إذا كنت ذا عيب فقل أو العقد الذي هو العقد الكافي لعارضه كالعقد نصفه الكافي لنفسه كالمعروف

المشترى في القايح والعدد المرفوضا في المرفوضا

قال الشافعي في المرفوضا بالموكل في الحقوق والباقي للمالك

النص والحق هو الملك يتعلق بالملك فلهذا أتوا بقصاصا كالرسول وأبو بكر في النكاح ولنا أن الوكيل هو

العائد حقيقة لأن العقد يقوم بالكلام وصحة عبارته لكونه أدبيا وكذا أحكامه لا يستغنى عنها

العقد الى الموكل لو كان سفيرا عنه لما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيل

في الحقوق فيتعلم حقوق العقاب لهذا قال في الكتاب يسلم المبيع ويقض الثمن ويطلب بالثمن اذا

اشترى ويقبض المبيع ويخا صفي العيب يخا صفي في ان كل ذلك من الحقوق والملك يشبه

[illegible][illegible][illegible]

مسألة العيب تفصيل ذكره ان شاء الله تعالى قال كل عقد يضمنه الى موكله كالنكاح

الزوج بالهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لأن الوكيل فيها سفير محض لا يرى انهم لا يستغنى

الحاكم فيه لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط فني لا شيء فلا يتصور صلوة من شخص

عن الانكار فاما الصلي الذي هـ جارحى السع فممنه الضب الاول والى كذا ما اكتبه

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

والمصاربة ان التويل به سفير اصطلح على يبت اذ لك ثلوه على احوال الرسالتة قبل

الى العاقد فاذ دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه به ثانيا لان نفس الثمن المقبول

للمشتري على الموكل دين يقع المقاصة ولو كان له عليها دين يقع المقاصة بدين

ابن حنيفة رحمه الله لما آتاه ملك الإبراء عنه عند ما ولكنه يضمنا لكل في الفصلين

[illegible]

ملحق الاجرة على هامش مجمع الانوار ص ٢٢٦ ج ٢

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

**الموكل خلافته** عنها اعتباراً للتوكيل السابق كالعبد ثم  
مسألة العيب تفصيل في ذكره ان شاء الله تعالى قالوا  
**والخلع والصلح عن دم العمد فان حقوقه تتعلق**  
**الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لان الوعد**  
**عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافته الى نفسه كـ**  
**الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط طرفة**  
**وثبت حكمه لغیره فكان سفیراً او الفیء الثاني من اخذ**  
**عن الانكار فاما الصلح الذي هـ جار مجرى البيع فهو مـ**  
**التصدق والا حارة ولا يداع والرهن والا قراض**  
**انهم يلاق محلاً مملوكاً للغير فاليجعل صيداً وكان اذا اداء**  
**والمضاربة الا ان التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يشبه**  
**واذا اطالب المولى المشتري بالثمن فلاه ان يمنع اياداه**  
**الى العاقد فاخذ دفعه اليه جاز ولم يكن للموكل ان يطرد**  
**حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه**  
**للمشتري على المولى دين يقع المقاضاة ولو كان**  
**الموكل ايضاً دون دين الوكيل وتدين الوكيل اذا**  
**ابحنفة وعهد له ما أنه ملك الاجراء عنه عند**





قال ومن دفع الى اخذ دراهم وقال اشتري بها طعاما فهو على المحنطة وديقها استحسانا والقبيل  
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم به الاستحسان  
ان يعرف املا وهو على ما ذكرناه اذ اذكر مقرونا بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع  
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى المحنطة وان قلت فعلى الخبز وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق

قال واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان يرقه بالبيع بادم المبيع في يده  
لان من حقوق العقد وهي كلها اليقين سلمه الى الموكل لم يره الا باذنه لانه انتهى حكم الوكايل لان  
فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتمكن منه الا باذنه وهذا كان خصا لمن يدعى في المشتري دعوى

كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعد قال ويجوز التوكيل بعقد الضر والسلم لان عقد  
ملكه بنفسه فيملك التوكيل به دفعا للحاجة على ما مر مرادة التوكيل بالاسلام دون قبول المسلم  
لان ذلك لا يحق فان الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان فاق

الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه  
ليس بعاقق والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق  
كالصبي العبد المحجور عليه بخلاف الرسولين لان الرسالة في العقد لا في القبض ينتقل كلامه الى

المرسل فصا قبض الرسول قبض غير العاقد فاصح قال واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله  
قبض المبيع فله ان يرجع على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمتية وله اذا اختلفا في الثمن يتخالفان  
وتريد الموكل بالبيع على الوكيل قد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ولا ان الحقوق

لما كانت اليه وقد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من كلفه فان هلك المبيع في يده

حالة  
كتاب  
الوكالة

قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن لان يد كيد الموكل فاذالم يحبس بصير الموكل قابضاً  
فدليل الرجوع الى ما سبق في المحرر

بيده وله ان يحبس حتى يستوفي الثمن لما بينا انه بمنزلة البائع من الموكل قال زفر ليس له ذلك  
لان الموكل صار قابضاً بيده فكانت سلمه اليه فسقط حق الحبس قلنا هذا مما لا يمكن التمسك به فلا يكون  
راضياً بسقط حقه في الحبس على ان يقضى موقوفه فيقع للموكل ان لم يحبسه لنفسه عند حبسه فان  
الحبس

حبسه فهلاك كان مضمواً ضمان الرهن عن ابي يوسف وهو ضمان البيع عند محمد وهو قول ابن خزيمة  
عنه يبيع عند الوكيل

وضمان الغصب عنه زفر لان منع بغير حق لها انه بمنزلة البائع منه فكان حبسه لاستيفاء الثمن يسقط  
بها كذا لابن يوسف انه مضمون بالحبس للاستيفاء بعد ان لا يمكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع  
اي انه يحبس ليعتقني او اي عين من الثمن ان كان مضمونا كما اني احبس لاستيفاء حكم الرهن

ينفسخ بهذا كله وههنا لا ينفسخ اصل العقد قلنا لا يفخر في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل  
اي تاتي من بائع والوكيل

[illegible]

له قوله وضمان البيع عند محمد بن أبي القترى على قول محمد بن عيسى كما أشار إليه محمد بن داود الأناصى فى شرح المجلة حيث قال ثم إذا حبسه الركيل فنهلك ضمان المبيع إذا هلك فى يده البائع فيلزمه أداء الثمن للبائع (بقية ١٨٣)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقوته  
وأنه لا اله الا هو  
العليم الغني

بشراء شيء بعينه فليس ان يشتريه لنفسه لا ينفذ الى تقريره الامر حيث اعتقد عليه ولا نفيه  
 عزل نفسه ولا يملكه على اقل الامم من الموكل فلو كان الثمن مستمرا فاشترى بخلاف جنس ولو لم يكن  
 مستمرا فاشترى بخلاف النقص او وكل كذا بشرائه فاشترى لثان هو غائب يشبه الملك للموكل الاول  
 في هذا الوجه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثان مخضرة الوكيل الاول نفذ على الموكل الاول

لا حضرة رايه فام يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل  
اي القدر ١٢ انت  
الا ان يقول نويت الشراء للوكيل ويشترى بمال الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه  
اي المم ٢  
ان اضاف العقد الى رايه لا مكرن للأمر وهو المراد عندى بقوله ويشترى بمال الموكل وذلك بتقديم مال  
الوكيل ٣  
لا رقيب تفصيلا ولا خلافا وهذا بلا مع وهو مطلق وان اضافه الى رايه نفسه كان لنفسه خلافا  
الوكيل ١٢

محاله على ما يحل له شرعا او يبعده عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره  
 مستنكر شرعا وعرفا وان اضافته الى دراهم مملوكة فان نواها لا امر فهو لا امر وان نواها لنفسه  
 فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل الاخر في هذا التوكيل ان تكاد باق المني يحكم النقد بالاجماع لانه  
 دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تخضر النية قال محمد هو للعاقدين لان الاصل ان

كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه  
لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اى لما كين فقد فعل ذلك المحتمل  
لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل اللية للامر وقيل قلناه حل في العمل الصالح كالحال في التكاليف  
والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذا الوجه قال من امر رجل ابشر عبيد بالغ فقال قد

فَعَلْتُ وَمَا لِي عِنْدِي وَقَالَ الْأَمْرُ اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمْرِ وَأَنْ كَانَ

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
القدوس جوامع من فضائل  
الأنبياء والمرسلين وآله

محمد علی سلطان ای ملک  
 بنیت اعلیٰ علی الصلوات  
 جماعه الدائمہ علیہ السلام  
 بعد از آنکه این مکتبہ را  
 و مکتبہ اعلیٰ علی الصلوات  
 بسویں و مکتبہ اعلیٰ علی الصلوات

ابن حنفیہ الخدیجی دارالعلوم دیوبند

[illegible][illegible]

فانه قالوا اني سائر في الارض اذا انصرفت  
 اني لم اتخذه اليه فاعلمت اني لو  
 اجتمعوا على ان يكلموا الله انما اختلف بين  
 ابي يوسف وحموه في سائر الامور

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بالفعل واليد  
علافتين واليد  
نحوه اوجوه فان احسن الاول باليد  
على يد بوم كران الس لم ياتوا في  
علم فم كران لانهم قد مضى في  
الادب بوم صلات نوب لوم  
ان في نفسي صلات كان اد ان  
ازا قاع

لأنه لو كان  
تلكا ذبا بكم القدر فان  
الذبيحة كان السلام عليكم  
السلام عليكم

[illegible]

(أقنية ١٨٢) من مائة بلدي يرجع على الأول لما قدم من أنه مشرك من قبله البائع من مائة وهو عبد محمد وهو مولد  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه المترن وبه أخذت المجلة كما ترى ١٢ شرح المجلة لمحمد خالو الأتاسي ص ٤٨١. ٤٨٢











لا التوكيل مطلق ولا تقيده بآداب ولا ملاك متباينة والمنافع منقطعته تجاز العبد لا يبيع من نفسه  
 ما في العبد للموكل كذا المولى الحق في كسب المكاتب ينقلب حقيقة بالعجز ولا من مواضع التهمة مستثناة  
 عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولا من المنافع يخرج متصلة بقصر بيعه عن نفسه  
 وجب ولا جارة والضرر على هذا الخلاف قال والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير العرض عنه  
 ابن حنيفة شرفا لا يجوز بيعه بقصر لا يتقارب الناس في لا يجوز إلا بالدرهم والدنانير لا يكون مطلق  
 الأمر يفتقر بالمتعارف ولا التصرف في ذلك الحاجات فيفتقر بواقعها والمتعارف بالبيع بمن المتعارف بالنقص  
 ولهذا لا يفتقر التوكيل بشراء الفروج والحجارة ولا الضحية برمان الحجة ولا أن البيع يفتقر من وجه  
 وجهه من وجهه كذا المقايضة يبيع من وجهه شرائه من وجهه فلا يتناول مطلقا البيع ولهذا لا يملكه  
 الأب والوصي وله أن التوكيل بالبيع مطلق في غير موضع التهمة والبيع بالغير أو  
 بالعين متعارف عند شدة الحاجة إلى الغير التبرع من العين في المسائل ممنوعة على قول أبي حنيفة فاعلى  
 ما هو المردى عند تفرغه يبيع من كل وجهه من كل وجهه يبيع يبيع به غير أن الأب والوصي  
 لا يملكه مع أنه يبيع ولا نظرته ولا نظرية والمقايضة شرائه من كل وجهه ويبيع من كل وجهه  
 لوجود كل واحد منهما قال والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتقارب الناس مثلها

ولا يجوز أيضا لا يتقارب الناس مثله لأن التهمة فيه متحققة فعليه اشتراؤه لنفسه فإذا لم يوافق  
 الحق بغيره على ما مر حتى لو كان وكلا لا يشرع في بيعه قالوا ينفذ على الأمر لا يملك شراءه  
 لنفسه وكذا الوكيل بالكساح إذا زوجه امرأة بالكساح من مهر مثلها جاز عنه أن لا يملك من لا يملك  
 إلى الموكل في العقد فلا تمكن هذه التهمة ولا كذلك الوكيل بالشراء لأنه يطلق العقد

لا يملك بطلاق نفسه كذا المولى الحق في كسب المكاتب ينقلب حقيقة بالعجز ولا من مواضع التهمة مستثناة  
 عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولا من المنافع يخرج متصلة بقصر بيعه عن نفسه  
 وجب ولا جارة والضرر على هذا الخلاف قال والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير العرض عنه  
 ابن حنيفة شرفا لا يجوز بيعه بقصر لا يتقارب الناس في لا يجوز إلا بالدرهم والدنانير لا يكون مطلق  
 الأمر يفتقر بالمتعارف ولا التصرف في ذلك الحاجات فيفتقر بواقعها والمتعارف بالبيع بمن المتعارف بالنقص  
 ولهذا لا يفتقر التوكيل بشراء الفروج والحجارة ولا الضحية برمان الحجة ولا أن البيع يفتقر من وجه  
 وجهه من وجهه كذا المقايضة يبيع من وجهه شرائه من وجهه فلا يتناول مطلقا البيع ولهذا لا يملكه  
 الأب والوصي وله أن التوكيل بالبيع مطلق في غير موضع التهمة والبيع بالغير أو  
 بالعين متعارف عند شدة الحاجة إلى الغير التبرع من العين في المسائل ممنوعة على قول أبي حنيفة فاعلى  
 ما هو المردى عند تفرغه يبيع من كل وجهه من كل وجهه يبيع يبيع به غير أن الأب والوصي  
 لا يملكه مع أنه يبيع ولا نظرته ولا نظرية والمقايضة شرائه من كل وجهه ويبيع من كل وجهه  
 لوجود كل واحد منهما قال والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتقارب الناس مثلها

لا يملك بطلاق نفسه كذا المولى الحق في كسب المكاتب ينقلب حقيقة بالعجز ولا من مواضع التهمة مستثناة  
 عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولا من المنافع يخرج متصلة بقصر بيعه عن نفسه  
 وجب ولا جارة والضرر على هذا الخلاف قال والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير العرض عنه  
 ابن حنيفة شرفا لا يجوز بيعه بقصر لا يتقارب الناس في لا يجوز إلا بالدرهم والدنانير لا يكون مطلق  
 الأمر يفتقر بالمتعارف ولا التصرف في ذلك الحاجات فيفتقر بواقعها والمتعارف بالبيع بمن المتعارف بالنقص  
 ولهذا لا يفتقر التوكيل بشراء الفروج والحجارة ولا الضحية برمان الحجة ولا أن البيع يفتقر من وجه  
 وجهه من وجهه كذا المقايضة يبيع من وجهه شرائه من وجهه فلا يتناول مطلقا البيع ولهذا لا يملكه  
 الأب والوصي وله أن التوكيل بالبيع مطلق في غير موضع التهمة والبيع بالغير أو  
 بالعين متعارف عند شدة الحاجة إلى الغير التبرع من العين في المسائل ممنوعة على قول أبي حنيفة فاعلى  
 ما هو المردى عند تفرغه يبيع من كل وجهه من كل وجهه يبيع يبيع به غير أن الأب والوصي  
 لا يملكه مع أنه يبيع ولا نظرته ولا نظرية والمقايضة شرائه من كل وجهه ويبيع من كل وجهه  
 لوجود كل واحد منهما قال والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتقارب الناس مثلها

(لغة ١٨٤) وإن كان يبيع لغيره لا يجوز من عن أبي حنيفة مع كذا في الزهيرة وإن باع بمثل القيمة فيه روايات عن  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يجوز كذا في متاوى ما في ١٣ الفتاوى الصالحية ص ٣٥٨٩



**قال الفقيه** لا يتغير الناس في ما لا يدخل تحت تقوم القومين وقيل في العروضة كذا في الحيوانات  
دع يارده وفي العقارات دعه وازد كذا في التصريح بوجوده في الاول وقيل في الاخير ويتوسط في الوسط  
وكثرة الغبن لقلة الضرر **قال** اذا وكله ببيع عبده فباعه بغيره جاز عندنا جنيته كذا في اللفظ  
مطلق من قيد الاتفاق والاجتماع الا ترى ان لو باع الكل ثمن النصف يجوز عنده فاذا باع  
النصف به اولى وقال لا يجوز لانه غير متعارف لما في من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر  
قبل ان يختصم لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتنان الى ما من كثيره جملة فيحتاج الى ان  
يفرق فاذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول تبين انه موقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر ان لم يقع وسيلة  
فلا يجوز هذه الاستحسان عندهما وان وكل شرعا عبدا فاشترى نصفه فالشرع موقوف فان اشترى  
باقيه لم يملكه لان شراء البعض يقع وسيلة الى الامتنان بان كان موروثا بين جماعة  
فيحتاج الى شرائه شقشا شقشا فاذا اشترى الباقي قبل ان يبيع الباقي تبين انه موقع وسيلة  
فينفذ على امره وهذا لا يفتق والفرق لا في حذيفة رة ان في الشرع يتحقق التمهيد على ما مر وانما الامر  
بالبيع يصادف فملكه فيصح في غير اطلاق الامر بالشراء صادف فملكه الغير فاصح فلم يعتبر  
التقييد والاطلاق **قال** ومن امر رجل ببيع عبده فباعه وقبض الثمن لو لم يقبض فشره المشتري  
عليه ببيع كذا حدث مثله بقضاء القاضي ببيتة او باء بيمين او باء بيمين فانه يرد على الامر لان  
القاضي تبين بحوث العيب في يده لا بائع فلم يكن قضاءه مستندا الى هذا الحق وتاويل شراطها  
في الكتاب ان القاضي يعلم انه لا يحدث مثله في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه تاريخ  
البيع فيحتاج الى هذا الحق لظهور التاريخ او كان عبدا لا يعرفه الا النساء والاطباء  
اي العيب الذي يري به المشتري الراد

ان الفقيه لا يتغير الناس في ما لا يدخل تحت تقوم القومين وقيل في العروضة كذا في الحيوانات  
دع يارده وفي العقارات دعه وازد كذا في التصريح بوجوده في الاول وقيل في الاخير ويتوسط في الوسط  
وكثرة الغبن لقلة الضرر **قال** اذا وكله ببيع عبده فباعه بغيره جاز عندنا جنيته كذا في اللفظ  
مطلق من قيد الاتفاق والاجتماع الا ترى ان لو باع الكل ثمن النصف يجوز عنده فاذا باع  
النصف به اولى وقال لا يجوز لانه غير متعارف لما في من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر  
قبل ان يختصم لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتنان الى ما من كثيره جملة فيحتاج الى ان  
يفرق فاذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول تبين انه موقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر ان لم يقع وسيلة  
فلا يجوز هذه الاستحسان عندهما وان وكل شرعا عبدا فاشترى نصفه فالشرع موقوف فان اشترى  
باقيه لم يملكه لان شراء البعض يقع وسيلة الى الامتنان بان كان موروثا بين جماعة  
فيحتاج الى شرائه شقشا شقشا فاذا اشترى الباقي قبل ان يبيع الباقي تبين انه موقع وسيلة  
فينفذ على امره وهذا لا يفتق والفرق لا في حذيفة رة ان في الشرع يتحقق التمهيد على ما مر وانما الامر  
بالبيع يصادف فملكه فيصح في غير اطلاق الامر بالشراء صادف فملكه الغير فاصح فلم يعتبر  
التقييد والاطلاق **قال** ومن امر رجل ببيع عبده فباعه وقبض الثمن لو لم يقبض فشره المشتري  
عليه ببيع كذا حدث مثله بقضاء القاضي ببيتة او باء بيمين او باء بيمين فانه يرد على الامر لان  
القاضي تبين بحوث العيب في يده لا بائع فلم يكن قضاءه مستندا الى هذا الحق وتاويل شراطها  
في الكتاب ان القاضي يعلم انه لا يحدث مثله في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه تاريخ  
البيع فيحتاج الى هذا الحق لظهور التاريخ او كان عبدا لا يعرفه الا النساء والاطباء  
اي العيب الذي يري به المشتري الراد

المجموع في الحاشية (١٨٩) ليس للوكيل ان يبيع نصف المال الذي  
في بعضه ضرر وان لم يكن فيه ضرر فله ذلك ١٢ وايضا قال محمد خال لا تسمى في شرح المجلد (١٩٠)



يتقيد بأجل متعارف الوجه قد تقدم قال من امر رجل يبيع عبدا فباعه اخذ بالثمن هنا فاضاع فيه  
 واخذ به كفيلا فتوى المال عليه اذ ان عليه لان الوكيل صلب في الحقوق وقبض الثمن منها والكفاية  
 توثق به لا ريبا وثيقا لجانبا لا يستفاد فيملكها بخلاف الوكيل يقبض الدين لا يفعل نيابة وقد انابه في  
 قبض الدين دون الكفاية واخذ الرهن والوكيل لا يبيع يقبض صا له وله لا يملك الموكل حرة عنه  
**فصل** واذا وُكل وكيلين فليس لاحد هما ان يتصرف فيما وكلا به دون الاخر وهذا  
 في تصرف يحتاج فيه الى الراي كالبيع والتخلع وغير ذلك لان الموكل رضى برايهما لا براءى  
 احدهما والبدل وان كان مقفرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الراي في الزيادة واختيار الشتر  
**قال** لان وكلها بالخصومة لان الاجتماع فيها امتعة والافضاء الى الشغب في مجلس القضاء  
 والراي يحتاج اليه سابقا للتقويم بالخصومة **قال** وبطلاق زوجته بغير عوضا ويتفق عبدا  
 بغير عوض او برد وديعة عند او قضاء دين عليه لان هذه الاشياء لا يحتاج فيها الى الراي بل  
 هو تعبير محض وعبرة للثمن والواحد سواء وهذه الاخلاف ما اذا قل لها طلقاها ان شئت ما  
**قال** ما يابديا كما لا ينفى تفويض الراي لهما الا ترى انه تملك مقصود المجلس لا يعلق الطلاق  
 بفعلها فاعتبر به خولها **قال** وليس للوكيل ان يوكل فيما يوكل به لا نفوذ اليه التصريحون  
 التوكيل به وهذه الالة رضى براءيه والناس متفاوتون في الاراء **قال** لان ياذن للموكل  
 لوجود الرضاء او يقول له اعمل براءيك لا طلاق التفويض الى رايه واذا جاز في هذا  
 الوجه يكون الثاني وكذا عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينجز بموته وينجز لان موت  
 الاول وقت مرطوب في انبساطا **قال** فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيلاه

[illegible]

33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100  
101  
102  
103  
104  
105  
106  
107  
108  
109  
110  
111  
112  
113  
114  
115  
116  
117  
118  
119  
120  
121  
122  
123  
124  
125  
126  
127  
128  
129  
130  
131  
132  
133  
134  
135  
136  
137  
138  
139  
140  
141  
142  
143  
144  
145  
146  
147  
148  
149  
150  
151  
152  
153  
154  
155  
156  
157  
158  
159  
160  
161  
162  
163  
164  
165  
166  
167  
168  
169  
170  
171  
172  
173  
174  
175  
176  
177  
178  
179  
180  
181  
182  
183  
184  
185  
186  
187  
188  
189  
190  
191  
192  
193  
194  
195  
196  
197  
198  
199  
200  
201  
202  
203  
204  
205  
206  
207  
208  
209  
210  
211  
212  
213  
214  
215  
216  
217  
218  
219  
220  
221  
222  
223  
224  
225  
226  
227  
228  
229  
230  
231  
232  
233  
234  
235  
236  
237  
238  
239  
240  
241  
242  
243  
244  
245  
246  
247  
248  
249  
250  
251  
252  
253  
254  
255  
256  
257  
258  
259  
260  
261  
262  
263  
264  
265  
266  
267  
268  
269  
270  
271  
272  
273  
274  
275  
276  
277  
278  
279  
280  
281  
282  
283  
284  
285  
286  
287  
288  
289  
290  
291  
292  
293  
294  
295  
296  
297  
298  
299  
300  
301  
302  
303  
304  
305  
306  
307  
308  
309  
310  
311  
312  
313  
314  
315  
316  
317  
318  
319  
320  
321  
322  
323  
324  
325  
326  
327  
328  
329  
330  
331  
332  
333  
334  
335  
336  
337  
338  
339  
340  
341  
342  
343  
344  
345  
346  
347  
348  
349  
350  
351  
352  
353  
354  
355  
356  
357  
358  
359  
360  
361  
362  
363  
364  
365  
366  
367  
368  
369  
370  
371  
372  
373  
374  
375  
376  
377  
378  
379  
380  
381  
382  
383  
384  
385  
386  
387  
388  
389  
390  
391  
392  
393  
394  
395  
396  
397  
398  
399  
400  
401  
402  
403  
404  
405  
406  
407  
408  
409  
410  
411  
412  
413  
414  
415  
416  
417  
418  
419  
420  
421  
422  
423  
424  
425  
426  
427  
428  
429  
430  
431  
432  
433  
434  
435  
436  
437  
438  
439  
440  
441  
442  
443  
444  
445  
446  
447  
448  
449  
450  
451  
452  
453  
454  
455  
456  
457  
458  
459  
460  
461  
462  
463  
464  
465  
466  
467  
468  
469  
470  
471  
472  
473  
474  
475  
476  
477  
478  
479  
480  
481  
482  
483  
484  
485  
486  
487  
488  
489  
490  
491  
492  
493  
494  
495  
496  
497  
498  
499  
500  
501  
502  
503  
504  
505  
506  
507  
508  
509  
510  
511  
512  
513  
514  
515  
516  
517  
518  
519  
520  
521  
522  
523  
524  
525  
526  
527  
528  
529  
530  
531  
532  
533  
534  
535  
536  
537  
538  
539  
540  
541  
542  
543  
544  
545  
546  
547  
548  
549  
550  
551  
552  
553  
554  
555  
556  
557  
558  
559  
560  
561  
562  
563  
564  
565  
566  
567  
568  
569  
570  
571  
572  
573  
574  
575  
576  
577  
578  
579  
580  
581  
582  
583  
584  
585  
586  
587  
588  
589  
590  
591  
592  
593  
594  
595  
596  
597  
598  
599  
600  
601  
602  
603  
604  
605  
606  
607  
608  
609  
610  
611  
612  
613  
614  
615  
616  
617  
618  
619  
620  
621  
622  
623  
624  
625  
626  
627  
628  
629  
630  
631  
632  
633  
634  
635  
636  
637  
638  
639  
640  
641  
642  
643  
644  
645  
646  
647  
648  
649  
650  
651  
652  
653  
654  
655  
656  
657  
658  
659  
660  
661  
662  
663  
664  
665  
666  
667  
668  
669  
670  
671  
672  
673  
674  
675  
676  
677  
678  
679  
680  
681  
682  
683  
684  
685  
686  
687  
688  
689  
690  
691  
692  
693  
694  
695  
696  
697  
698  
699  
700  
701  
702  
703  
704  
705  
706  
707  
708  
709  
710  
711  
712  
713  
714  
715  
716  
717  
718  
719  
720  
721  
722  
723  
724  
725  
726  
727  
728  
729  
730  
731  
732  
733  
734  
735  
736  
737  
738  
739  
740  
741  
742  
743  
744  
745  
746  
747  
748  
749  
750  
751  
752  
753  
754  
755  
756  
757  
758  
759  
760  
761  
762  
763  
764  
765  
766  
767  
768  
769  
770  
771  
772  
773  
774  
775  
776  
777  
778  
779  
780  
781  
782  
783  
784  
785  
786  
787  
788  
789  
790  
791  
792  
793  
794  
795  
796  
797  
798  
799  
800  
801  
802  
803  
804  
805  
806  
807  
808  
809  
810  
811  
812  
813  
814  
815  
816  
817  
818  
819  
820  
821  
822  
823  
824  
825  
826  
827  
828  
829  
830  
831  
832  
833  
834  
835  
836  
837  
838  
839  
840  
841  
842  
843  
844  
845  
846  
847  
848  
849  
850  
851  
852  
853  
854  
855  
856  
857  
858  
859  
860  
861  
862  
863  
864  
8

فات رايه الا ان يبلغ في بيده وكذا الوبايع غير الوكيل فبلغ فجاز له ان مضى رايه ولو قد مر الاول

بمخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد راعى الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهور ان غرضه  
فانما يجوز بينهما ما يراه من ان كل التفيد اربع

اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المستري على ما بيننا اما اذا احيق به العزم وقوض الى الاولان  
 اى الذى لا يطول في تسليم الثمن ١٢  
 رسول ١٣

عروضا زبیدی معظمہ الامام ہوا نقیہ سرائی النعمان والادار روح المکاتب والعبد اوالہ علی  
وہ حضرات یہ تقدیر الوکیل الاول من المبعوثین اللوکیل شہد ابی بکاح داد

[illegible]

لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولا أن هذه ولاية نظرية فلا بد من التفويض

الى لقادير المشفق ليحقق معنى لنظرو الرق يُزيل القدرة والكفر يقطع الشفقة على المسامح

فَلَا تَفْوَضُ إِلَيْهِمَا وَقَالَ بَنِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا أَذْأَقْتُلَ عَلَى خُتْمِهِمَا وَالْحَرْبُ كَذَلِكَ لَانِ الْحَرْبُ

أبعد من الذي فاولي بسلب الولايه وما المرئيد فتصرفه في مال الن كان نافعا عند مالكه

موقوف على ولد له ومال ولده بآل جماع لا يها ولا ية نظرية وذلك باتفاق الملة وهي مستردة

نترستقرجهت لا نقطاع اذا قتل على الردة فيبطل وبالا سلام يجعل كل من يزل كان مسلماً فيصح

قال الموكيل بالخصومة وكيل القبض عندنا خلافاً للزيرة هو يقول الله رضى بخصومته والقبض غير  
 اى القدرى في مقصده ١٢٥ سواء كانت الخصومة في الدين او في العین ١٢٦  
 فان يقول لا يكون وكيل بالقبض ١٢٧

الخصومة ولم يرض به ولنا أن من ملك شيئاً ملك تماماً تمام الخصومة وانتهى بها بالقض الفتي  
المراد ١٢ أي بالقض ١٢

وله مؤلفه  
شهادت علی الذی سکن  
الارض اراکان لم یکن  
الدینی باطنی  
عقبت کلمات  
بالبیض والاشیاء  
اعمت کلمات  
یا اوسته دوست  
مکون بطلان  
وچیزه شرمه

من الذي لا يتردد في ان  
لا يقبل الذي صار له  
سأريكم ما لا تعلمون  
عن الاسلام لم يثبت  
ثمن الاصل المختلف  
قوله بيب كذا هو  
انحصر من كذا  
لان الحق هو كذا  
يجب ان يتفاد  
وهذا من كذا  
البيع والتمسك  
فان قلت ان  
سأريكم ما لا تعلمون

[illegible][illegible]

له قوله الولي بالخصوصة وكل بالقبض عننا خلافاً لفرقة الذين قد علمنا انهم اصابوا الجهمية.



١٩٢  
 البعوض قول زفره لظهوره في مكانة فالوكلاء وقد يؤتمن على الخسوف من لا يؤتمن على المال وتظهير الوكيل  
 بالتقاضي تلك القبض على أصل الرواية في معناه وضعاً إلا أن العرف خلاف وهو قاض على الوضع  
 فالفتوى على أن لا يملك قال فإن كان وكيلين بالخصومة لا يقضيان إلا معاً لا نه خفي بامانتهما  
 لا بامانة أحدهما أو اجتماعهما ممكن بخلاف الخصومة ما رآه قال الوكيل يقضيان لا بد أن يكون وكيل  
 بالخصومة عند أي حنفية حتى لو اقيمت على البيعة على استيفاء الموكل وإرائه تقبل عنده وقال  
 لا يكون خصماً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لأن القبض غير الخصومة ليس كل من يؤتمن على المال  
 يفتقر في الخصومة فلم يكن الضمان بالقبض ضاماً ولا في حنفية أنه وكله بالتملك لأن الديون  
 تقضى بامانتهما إذ قبض لغير نفسه لا يتصور إلا أنه جعل استيفاء لعين حقه من وجه فاشبه الوكيل  
 بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمة والذبح بالعيب وهذه أشباه أخذ الشفعة  
 حتى يكون قبض القبض يكون قبضاً قبل الأخذ هنالك الوكيل بالشراء لا يكون قبضاً قبل مباشرة  
 الشراء وهذا لأن المباحلة تقتض حقوقاً وهو أصيل فمافيهما قال الوكيل يقبض العين  
 لا يكون وكيلاً بالخصومة لأن أمين محض القبض ليس له دلة فاشبه الرسول له من وكل وكيل  
 يقبض عبداً ليقام له كفوفه في البيعة على أن الموكل بأعيانه وقفاً لا مخرجاً يحيط الغائب وهذا الاستحسان  
 والقيام به يقع إلى الوكيل لأن البيعة قامت على خصم فلم تعتبر وجب الاستحسان أن خصم في قصده  
 لقيام مقام الموكل في القبض فيقتصر به وإن لم يثبت المبيع حتى لو حضر الغائب والبيعة على البيع فصاعداً  
 إذا قام البيعة على أن الموكل عز عن ذلك فأنه تقبل في قصده هكذا اتفاق أن كذلك العتاق والطلاق  
 وغير ذلك معناه إذا قامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد والامة على العتاق

(بقية ١٩٤)

له قوله الوكيل يقبض الدين يكون وكيله إلى القترى على قول صاحبين لا على قول الإمام الأعظم حيث  
 رجحت جمعية المجلة قولها في المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصومة « وقال في شرحه

على الوكيل ان يتقدم بقبول في قصيدته حتى يحضر الغائب استخسانا دون العتق والطلاق قال واذا اقر  
 اى المودة والسبب الا ١٢٥ الوكيل  
 اى القصد الى ان ينفرد به  
 الوكيل بالخصوص على موكله عند القاضي جاز اقراره عليه ولا يجوز عنه غير القاضي عند ابي حنيفة وعنده  
 استخسانا الا انه يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف بجواز اقراره عليه وان اقره غير مجلس القضاء وقال  
 والشافعي لا يجوز في الجمين وهو قول ابي يوسف ولا وهو القياس لان ما موبأ بالخصومة هي منازعة  
 والاقرار بضادة لا نه مسالة ولا امر بالشئ لا يتناول ضده ولهذا لا يملك الصلح والبراءة يصح ذال استثنى  
 اقراره كذا الوكيل بالجواب مطايعا فقيها بجوابه خصوصية كحاز العادة بذلك لهذا يخرج فيه الا هدى  
 فالا هدى وجب الاستخسان ان التوكيل صحيح قطعا وصحته يتناول ما يملكه قطعا وذلك مطلق الجوا  
 دون احدهما عين او طريق المجاز وجود على ما نبينه ان شاء الله تعالى فيصير اليه تحقق للصحة قطعا ولو  
 استثنى الاقرار عن ابي يوسف لا انه لا يصح لانه لا يملكه وعن محمد وان يصح لان للتصديق فيه دلالة

[illegible]

(لمحة ١٩٣) واطلاق هذه المادة لعقضي اختياراً قولها، قال في الناس من جامع الفضولي ولوروكله لعقضي دينه بنحوه على الانباء

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

٤ انظر الى الكوكب المخصوص على مركزه ان كان في صفه على الحاكم ليعتبر والا فلا يعتبر ويفضل ليعتبر من الكوكب ١٢ حلقه الاطعام العلوية





في قوله لا يملك المالك ولا يملك المالك... (Marginal note on the left side of the page)

في قوله لا يملك المالك ولا يملك المالك... (Marginal note on the left side of the page)

في قوله لا يملك المالك ولا يملك المالك... (Marginal note at the top of the page)

اذا ظهر الخطأ عند نكوله وفي الثانية غير ممكن لان القضاء بالقسح ما خرج على الصحة وان ظهر الخطأ  
عنه اي حيفته كما هو مذهبهم ولا يستحق المشتري عنه بعد ذلك لانه لا يفيده واما عندهما  
قالوا يجب ان يتجا جواب على هذه افي الفصلين ولا يخرج لان التدارك ممكن عندهما بطلان  
القضاء وقيل لا يصح عندنا يوسف سره ان يؤخر في الفصلين لانه يعتبر المنظر حتى يستحق  
المشتري لو كان حاضرا من غير دعوى البائع فينظر للنظر قال ومن دفع الى رجل  
عشرة دراهم ليقتطعها على اهلها فانفق عشرة عليهم من عنده فالثقة بالعترة لان الوكيل  
بالانفاق وكيل بالشراء والحكم فيه ما ذكرناه وقد قرأناه فها اكد لك وقيل هذه الاستحسان  
وفي القياس ليس له ذلك ويصير متبرعا وقيل للقياس الاستحسان في قضاء الدين لانه ليس  
بشراء واما الانفاق يتضمن الشراء فلا بد خلافا

### باب عزل الوكيل

قال والوكيل ان يعزل الموكل عن الوكالة لان الوكالة حقيقة فلا يملكه الا اذا تعلق به حق الغير ان  
كان وكلا لا يختص بمطلب من جهة الطالب فيمن ابطال الحق الغير صار كالوكالة التي تضمنها عقلا  
قال فان لم يبلغ العزل فهو على وكالة وهو تصرف جاز حتى يعلم لان العزل اضر المصلحة حيث  
ابطال ولا يتلو من حيث وجع الحقوق اليه فيقضي من كل الوكيل ويسلم البيع فمضمون فتضرب  
ويستحو الوكيل ان كان له غيره للوجه الاول وقد ذكرنا اشتراط العدة والعدالة والخبر في العدة  
في قوله لا يملك المالك ولا يملك المالك... (Marginal note on the right side of the page)

في قوله لا يملك المالك ولا يملك المالك... (Marginal note at the bottom of the page)

قال ويبطل الوكالة بثبوت الموكل جنونه جنونا مطبقا وتحاق به ارا الحرج بصدقه لان التوكيل تصرف  
اي القدر في نفسه انت  
غير لازم فيكون له وامه حكم ابائه فلا يله من قيام الامر وقد بطل هذه العوارض شرطان يكون  
الجنون مطبقا لان قليلا بمنزلة الاغماء وحده المطبق شهر عنه ابي يوسف واعتبارا لا يسقط  
جنون ١٢ فلا يبطل به الوكالة ١٣  
الصوم وعنه اكثر من يوم ويلة لانه يسقط به الصلوات الخمس فصارت كالليت وقال محمد في حوله  
اي عن ابي يوسف انت  
كامل لانه يسقط بجميع العبادات ففقدت احتياطا قالوا الحكم المذكور في الحاق قول ابن حنيفة  
لان تصرفات المرتبة موقوفة عنه فكذلك الوكالة فان سلم فداء وان قتل وتحق به ارا يبطل الوكالة  
فاما عندهما فتصرفاته فالا يبطل وكالة لان يموت ويقتل على خاتمة ما يحق له وقد مر في السير  
وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على كالتة حتى توفت وتحق به ارا الحرج لان دفعه لا يؤثر في عقودها  
اي بالا رجوع انت  
على ما عرفت قال واذا واكل المكتاتب ثم عجز او الماذون له ثم حجروا عليه والشركان فافتراقها هذه الوجوه  
اي القدر في نفسه انت  
تُبطل الوكالة على الوكيل علمه ولعلم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل با محجر  
والعجز والافتراق ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عجز الحكم فلا يتوقف على العلم  
كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات الوكيل وحن جنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه  
اي القدر في نفسه انت  
لا يصح امره بعد جنونه وموته وان تحق بدله الحرج بصدقه الم يحجر له التصرف لان بيعه مسلما قال  
وهذا عنه محمد فاما عن ابي يوسف لا يصح الوكالة لجهلها لان الوكالة اطلاق لا يرفع المانع  
اما الوكيل يتصرف بمعا فائمه يدا عجز بعرض الحاق لتبين الدارين فاذا زال العجز والاطلاق  
باق عاد وكيلا ولا يبي يوسف انه اثبات ولايته التنفيذية لان ولايته اصل التصرف باهليته  
ولاية التنفيذ بالملك وبالخلق تحق بالاموات وبطلت الولاية فلا تعود كماله فام الولد  
بدا الحرج ١٣

[illegible]

والمدبر ولو حاد الموكل مسلماً وقد تحقق بدار المحرم مرة لا تنقض الوكالة في الظاهر وعن محمد أنها  
 تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر من معنى الوكالة في حق الموكل على المالك وقد زال وحق  
 الوكيل على معنى قائم به ولم يزل بالحق قال ومن وكل أخشى ثم تصرف بنفسه فيما وكل ببطلت  
 الوكالة وهذه اللفظ ينظم وجهاً مثل أن يوكله بأعتاق عبده أو بكتابتهم فاعتقه أو كاتبتهم  
 الوكيل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأة أو بشراء شيء ففعله بنفسه أو يوكله بطلاق فطلقها  
 الزوج ثلثاً أو واحدة وانقضت عدتها أو بآل خلع فآل خلعها بنفسه لأنه لما تصرف بنفسه  
 تعذر على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه وأبأنها لم يكن للوكيل أن يزوجهما  
 منه لأن الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأبأنها له أن يزوجه الموكل لبقاء الحاجة  
 فكذلك لو يبيع عبده فباعه بنفسه فلورثة عليه ببيع بقضاء القاضي فعن أبي يوسف مرة  
 أنه ليس للوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن بيعه بنفسه منع لمن التصرف فصارك الغزل وقال محمد أنه  
 أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لأنه اطلاق والعجزة من ال من خلاف ما إذا وكماله  
 بالهبة فهو يبيع بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهب ثانياً لأنه مختار في الموضع فكان دليل على الحاجة  
 أما الرد بقضاء بغير اختياره فليكن دليل كروال الحاجة فإذا أحاد إليه يوم ملكه كان أن يبيعه والله أعلم

### كتاب الدعوى

قال المذاهب من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ومعرفة الفرق  
 بينهم من أهم ما يبتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ في بعضها ما قال في  
 الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الاستجابة كالحارج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

والمدعى عليه من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ومعرفة الفرق  
 بينهم من أهم ما يبتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ في بعضها ما قال في  
 الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الاستجابة كالحارج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

الكتاب  
 المدعى عليه من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ومعرفة الفرق  
 بينهم من أهم ما يبتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ في بعضها ما قال في  
 الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الاستجابة كالحارج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

الكتاب  
 المدعى عليه من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ومعرفة الفرق  
 بينهم من أهم ما يبتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ في بعضها ما قال في  
 الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الاستجابة كالحارج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

المجلد ٢٠  
العدد ١٠٠  
الطبعة ١٩٩٠

تباين الهم لفتح الخصومات. يخيم فالسبيل في الخصومة تطعمها لما في امتدادها من الفساد والله لا يحب الفساد وطريق  
(رتبة ٢٠١)



1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



نبية (٢٠٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان في شرايعته من قبله وفي هذا الحديث بيان ان الدعي غير الدعي عليه

الاستحقاق القضا بالنكول فلا يستحق الا ان هذا ايدل لدفع الخصومة فيملكه المكاتب والعبد  
 الماذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وحسنه في الدين بناء على عدم المدعى وهو يقبضه حقاً لنفسه والى  
 معناه من ان الاستحقاق هو المال حين قال يستحق المساق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المتقاضي  
 بفعله شيان الضمان ويعل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجلان

٢٠٣

قال واذا دعت المرأة طلاقاً قبل الدخول استحق الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم  
 جميعاً لان الاستحقاق يجري في الطلاق عندهم لاسيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح  
 اذا دعت هو الصداق لان ذلك دعوى المال فثبتت له المالك بكونه ولا يثبت النكاح وكذا في  
 النسب اذا ادعى حقاً كالأرض والحجر في اللقيط والنفقة وامتناع الرجوع واليه لان المقصود هذه  
 الحقوق وانما يستحق في النسب الجرح عند ما اذا كان يثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل  
 والأب في حق المرأة لان في دعواها الابن تحمیل النسب على الغير المولى والزوج في حقها قال

ومن ادعى قصاصاً على غيره فجحد استحقاقه لاجماع ثمران نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه  
 القصاص وان نكل في النفس جسد حتى يجلد او يقرضه عند ابن حنيفة وهو قال لزمه الاكرش  
 فيها لان النكول اقرا فيه شبهة عند ما كالأرض ثبت به القصاص ويجب به المال خصوصاً اذا كان  
 امتناع القصاص حق من جهتين عليه كما اذا اقر باخطاءه والولى يدعى العمل به كخليفة ثمران الا لجران

قالوا في حق المرأة ان لا يثبت لها مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل  
 في حقها لان النكاح لا يثبت لها مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل  
 في حقها لان النكاح لا يثبت لها مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل

قالوا في حق الرجل ان لا يثبت له مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل  
 في حقها لان النكاح لا يثبت له مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل  
 في حقها لان النكاح لا يثبت له مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل

في حق الرجل ان لا يثبت له مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل  
 في حقها لان النكاح لا يثبت له مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل  
 في حقها لان النكاح لا يثبت له مال من المهر الا ما اقر به الزوج او ما اقر به الوكيل

له قوله واليه حجة ان الاطراف في الفترى على قول ابن حنيفة لا طلاق

من جميع المصداقية حيث اخبر دليله واجابته خافه ومياس قول الامام على القساسة اقوى



له قوله والتقدير بثلاثة ايام مردى عن ابي حنيفة الخ الفتوى على قول ابي حنيفة لما اشار اليه صاحب المتنق البحر وشرحه مجموع الاخر

منه لا ان يجتاط كيلا يتكره علي يمين لان المستحق بين واحدة والقاضي بالخيار ان شاء غلط وان شاء  
 لم يغلط فيقول قل بالله او والله وقيل لا يغلط على المعروف بالصالح ويغلط على غيره وتعمل بغلط في  
 الخطي من المال دون الحقيق قال ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعقار اذ لا يملكه الا اذا اخرج الخصم  
 ساغ للقاضي ان يخلف بذلك لقلة المبالاة باليمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الجحود بالطلاق قال لا يستخلف  
 اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا بن صوبيا الا عوانته لا والله الذي انزل التوراة على موسى حكم الزنا في كتابكم  
 هذا وكان اليهودي يعتقد نبوة موسى والنصراني بنوع عيسى عليه السلام فيغاط على كل واحد منهما ان لا يفتي  
 ويخلف للجوسي بالله الذي خلق النار وهكذا ذكر محمد في الاصل في روى عن ابن حنيفة انه لا يستخلف على  
 الا بالله خالصا وذكر ان خصاؤه لا يستخلف غير اليهودي النصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لان  
 في ذكر النبا مع اسم الله تعالى تعظيم له كما ينبغي ان تعظم بخلاف الكتابين لان كتب الله معظمه والوثني  
 لا يخلفه الا بالله لان الكفرة باهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى لكن سألهم من خلق السموات  
 والارض ليقولن الله قال لا يجفون في بيوت عبادهم لان القاضي يحضر هاهنا هو ممنوع عن ذلك  
 قال لا يجب تغليظ اليمين على المسلم زمان ولا مكان لان القصور تعظيم المقسم به هو حاصل بدون ذلك  
 في الجاني له جرح على القاضي حيث يكلف حضوره او هو ممنوع قال لا يفتي من هذا  
 عبد بالفحش استخلف بالله ما بينكم كبيع قائم فيه لا يستخلف بالله ما بعث لا نقد سباع العين ثم قال  
 فيه ويستخلف في الغصب بالله ما يستحق عليك رداه ولا يخلف بالله ما غصبت لا نقد  
 يغصب ثم يفسخ بالهبة والبيع وفي النكاح بالله ما بينكم نكاح قائم في الحال لا نقد بطرا عليه

له قوله قيل في زماننا اذا اخرج الخصم الى لئن لا اقبض عليه بالنكول لانه كل محامو منعه شرعا حتى لو دفعه لا يقدر  
 انما اتي بصيغة الترهين لان اكثر مشايخنا هم مجوزوه وفي البحر القوي على عموم الخليف بالطلاق والعقار وهو  
 ظاهر الرواية ١٢ جمع الاخصاص ٢٥٩ ٢٦٠

في قولنا ان يستخلف باليمين لان المستحق بين واحدة والقاضي بالخيار ان شاء غلط وان شاء لم يغلط فيقول قل بالله او والله وقيل لا يغلط على المعروف بالصالح ويغلط على غيره وتعمل بغلط في الخطي من المال دون الحقيق قال ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعقار اذ لا يملكه الا اذا اخرج الخصم ساغ للقاضي ان يخلف بذلك لقلة المبالاة باليمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الجحود بالطلاق قال لا يستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام لقوله صلى الله عليه وسلم لا بن صوبيا الا عوانته لا والله الذي انزل التوراة على موسى حكم الزنا في كتابكم هذا وكان اليهودي يعتقد نبوة موسى والنصراني بنوع عيسى عليه السلام فيغاط على كل واحد منهما ان لا يفتي ويخلف للجوسي بالله الذي خلق النار وهكذا ذكر محمد في الاصل في روى عن ابن حنيفة انه لا يستخلف على الا بالله خالصا وذكر ان خصاؤه لا يستخلف غير اليهودي النصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لان في ذكر النبا مع اسم الله تعالى تعظيم له كما ينبغي ان تعظم بخلاف الكتابين لان كتب الله معظمه والوثني لا يخلفه الا بالله لان الكفرة باهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى لكن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله قال لا يجفون في بيوت عبادهم لان القاضي يحضر هاهنا هو ممنوع عن ذلك قال لا يجب تغليظ اليمين على المسلم زمان ولا مكان لان القصور تعظيم المقسم به هو حاصل بدون ذلك في الجاني له جرح على القاضي حيث يكلف حضوره او هو ممنوع قال لا يفتي من هذا عبد بالفحش استخلف بالله ما بينكم كبيع قائم فيه لا يستخلف بالله ما بعث لا نقد سباع العين ثم قال فيه ويستخلف في الغصب بالله ما يستحق عليك رداه ولا يخلف بالله ما غصبت لا نقد يغصب ثم يفسخ بالهبة والبيع وفي النكاح بالله ما بينكم نكاح قائم في الحال لا نقد بطرا عليه

منه دعوى الطلاق باثبات ما هي باثبات مناسحة بما ذكرته ولا يستخلف بالله ما لم يلقه لان  
 بان ادعى من رجل طلاقا ثانيا ١٢  
 الخلع وفي دعوى الطلاق باثبات ما هي باثبات مناسحة بما ذكرته ولا يستخلف بالله ما لم يلقه لان  
 بان ادعى من رجل طلاقا ثانيا ١٢  
 السكاح قد يجد بعد الابانة فيحلف على الحاصل في هذه الوجهه لانه لو حلف على السبب يتضرر المذبح  
 اي دعوى بقاء العبد والنفس والطلاق ١٢  
 وهذه اقوال في حنفية ومحمدية اما على قول ابي يوسف في حلفه في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض  
 اي الحلف على المال ١٢  
 المدعى عليه بما ذكرنا فحينئذ يحلف على الحاصل وقيل ينظر الى تكاثر المدعى عليه ان كان السبب يحلف  
 اي برفع السبب ١٢  
 طليوان انكر الحكم يحلف على الحاصل فالحاصل هو الاصل عند ما اذا كان سببا يرتفع برافع  
 طريحا ١٢ سبب ١٢  
 الا اذا كان فيه توالي النظر في جانب المدعى فيمنع من حلف على السبب بالاجماع وذلك مثل ان تدعى  
 انك في الحلف على الحاصل ١٢  
 منبوبة نفقة العدة والزوج من كراهيها او ادعى شفعة بالجماع والمشتري لا يراها لانه لو حلف على  
 نفقة العدة الماتة ثانيا ١٢  
 الحاصل يصدق في يمينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع برافع  
 السبب ١٢  
 فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى المعتق على مولاة بخلاف الامه والعبد الكاف ولا  
 فان المورث حلف باسما ائمتنا ١٢  
 يتكرلرق عليه بالردية والحاق وعليه بنقض العهد والحاق ولا يكره على العبد المسلم قال ومن  
 اي حلف بالردية ١٢  
 ورث عبة او ادعى اخو يستخلف على علمه لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف على البتات  
 بان حلف باسما ائمتنا فلا يشك في ذلك ١٢  
 وان يوجب له او اشتراه يحلف على البتات لوجود المطبق لليمن اذا اشترى سبب البتات للمالك  
 اي حلف على البتات ١٢  
 وضعا وكذا الهبة قال ومن ادعى حل لآخره لا فائده يمينه او صا حله منها على عشرة دراهم  
 اي حلف على البتات ١٢  
 فهو جائز وهو ماثور عن عثمان وليس له ان يستخلف على تلك اليمين ابد الا انما اسقط حقه  
 اي حلف على البتات ١٢

## باب التلغ

قال واذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى احدهما ثبوت ادعى البائع اكثر من ثبوت البائع بقدر  
 اي حلف على البتات ١٢  
 من المبيع وادعى المشتري اكثر من ثبوت البائع فادعى البائع اكثر من ثبوت المشتري بقدر  
 اي حلف على البتات ١٢

منه دعوى الطلاق باثبات ما هي باثبات مناسحة بما ذكرته ولا يستخلف بالله ما لم يلقه لان  
 بان ادعى من رجل طلاقا ثانيا ١٢  
 الخلع وفي دعوى الطلاق باثبات ما هي باثبات مناسحة بما ذكرته ولا يستخلف بالله ما لم يلقه لان  
 بان ادعى من رجل طلاقا ثانيا ١٢  
 السكاح قد يجد بعد الابانة فيحلف على الحاصل في هذه الوجهه لانه لو حلف على السبب يتضرر المذبح  
 اي دعوى بقاء العبد والنفس والطلاق ١٢  
 وهذه اقوال في حنفية ومحمدية اما على قول ابي يوسف في حلفه في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض  
 اي الحلف على المال ١٢  
 المدعى عليه بما ذكرنا فحينئذ يحلف على الحاصل وقيل ينظر الى تكاثر المدعى عليه ان كان السبب يحلف  
 اي برفع السبب ١٢  
 طليوان انكر الحكم يحلف على الحاصل فالحاصل هو الاصل عند ما اذا كان سببا يرتفع برافع  
 طريحا ١٢ سبب ١٢  
 الا اذا كان فيه توالي النظر في جانب المدعى فيمنع من حلف على السبب بالاجماع وذلك مثل ان تدعى  
 انك في الحلف على الحاصل ١٢  
 منبوبة نفقة العدة والزوج من كراهيها او ادعى شفعة بالجماع والمشتري لا يراها لانه لو حلف على  
 نفقة العدة الماتة ثانيا ١٢  
 الحاصل يصدق في يمينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع برافع  
 السبب ١٢  
 فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى المعتق على مولاة بخلاف الامه والعبد الكاف ولا  
 فان المورث حلف باسما ائمتنا ١٢  
 يتكرلرق عليه بالردية والحاق وعليه بنقض العهد والحاق ولا يكره على العبد المسلم قال ومن  
 اي حلف بالردية ١٢  
 ورث عبة او ادعى اخو يستخلف على علمه لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف على البتات  
 بان حلف باسما ائمتنا فلا يشك في ذلك ١٢  
 وان يوجب له او اشتراه يحلف على البتات لوجود المطبق لليمن اذا اشترى سبب البتات للمالك  
 اي حلف على البتات ١٢  
 وضعا وكذا الهبة قال ومن ادعى حل لآخره لا فائده يمينه او صا حله منها على عشرة دراهم  
 اي حلف على البتات ١٢  
 فهو جائز وهو ماثور عن عثمان وليس له ان يستخلف على تلك اليمين ابد الا انما اسقط حقه  
 اي حلف على البتات ١٢

اه قوله ١٠ اعلى قول ابي يوسف في جميع النسخ الفوتوى على قول ابي يوسف لما اشار اليه سليم بن عيسى في شرح المجلة  
 الاحكام العرفية حيث قال فنقول لقد اختلفت الاموال في ذلك وراى صاحبنا رواه الحلواني عن ابي يوسف (بقية ٢٠٨)

(لقية ٢٠٤) وهوان المدعى عليه لوانكر السبب يخلف على السبب، ولو قال ما على ما يريه  
خلف على الاصل قال ما ضحان وهذا احسن الا ما يدل عند وعليه (لقية ٢٠٩)



٢٠٩  
 الى النفي نكيا والاصح الاقصار على النفي لان كيان ذلك ووضعت على بيع حديث القسامة بالله ما قلتم  
 ولا علم له قال **قال** خالفنا في الفاضل البيع بينهما وهذا يدل على ان كيان نفسه بنفسه لا يلزم  
 ما ادعاه كل واحد منهما في بيع مجهول فيفسخه الفاضل قطع المنازعة او يقال اذا ثبتت البطلان  
 يبقى بيعا لابل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في البيع الفاسد **قال** وان كل واحد من الممين  
 لزمه دعوى لا خلاف جعله اذ لا فليبق دعواه معارضه دعوى الآخر فلو لم يثبت **قال** ان  
 اختلاف في الاجل وفي شرط الخيار وفي استيفاء بعض الثمن فلا تحلف بينهما لان هذا الاختلاف في غير  
 المعقود عليه والمعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والابرار وهذا لان بانعاده امه لا يمتثل ما به  
 قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
 في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك  
 اذ لا يلزم بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه **قال** والقول قول من يتكر الخيارات  
 والاجل مع يمينه لا يهايش ثبوتها بعرض المشروط والقول لمنكر العوارض **قال** فان هلك المبيع ثم اختلفا  
 لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن يحيى الفاكاني يفسخ البيع  
 على قيمة الهالك وهو قول الشافعي وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار بحال يقيده  
 على ثمة بغير لهما ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر يتكره واته  
 بغيره دفع زيادة الثمن فيتحالفان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا يحنيفة  
 وابي يوسف وان التحالف بعد القبض على خلاف القياس لما ائتمر للمشتري بما يده عليه وقدر  
 الشرع به في حال قيام السلعة والتحالف فيه يفضي الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها

في البيع والشراء... لا يرفع العقد... من الفائدة... دينا فان كان عينا... الهالك ان كان له مثل... الثمن لم يتحالف... القول قول المشتري... له من قيمة الهالك... المشتري في قيمة الهالك... كل السلعة لا يمنع... فيقده بقرينة... فلا تنفع السلعة... على القيمة... ان يترك حصة... فيمتالك فان... وقال وان المراد... الهالك شيئا... لا ياخذ الزيادة...  
 ٢١٠

لا يرفع العقد فلم يكن في معناه ولا يبالا بآلافه في السبب بعد حصول المقصود مما يراعى  
 من الفائدة ما يوجب العتق وفائدة دفع زيادة الثمن ليست من موجبها وهذا اذا كان الثمن  
 دينا فان كان عينا يتحالفان لان المبيع في احد الجانبين قائم فوفاء فائدة الفسخ ثم يرد مثل  
 الهالك ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل قال وان هلك احد العبدین ثم اختلفا في  
 الثمن لم يتحالف عند أبي حنيفة ولا ان يرضى للبائع ان يترك حصة الهالك في الجامع الصغير  
 القول قول المشتري مع مبيعه عند أبي حنيفة ولا ان يشأ البائع ان يأخذ العبد الحق ولا ينفع  
 له من قيمة الهالك وقال ابو يوسف ربه يتحالفان في الحق وينسخ العقد في الحق القول قول  
 المشتري في قيمة الهالك وقال محمد بن يحيى فان عليه ما ورد في الحق وقيمة الهالك لان هلاك  
 كل السلعة لا يمنع التحالف عنده فهلاك العضو ولو كان يوسف ان امتناع التحالف للهالك  
 فيقده بقرينة ولا يحنفية ربه ان التحالف على خلاف القياس في خالق السلعة وهي اسم جميع اجزائها  
 فلا تنفع السلعة بقوات بعضها ولا يمكن التحالف في القاتل الا على اعتبار حصته من الثمن لا من القسمة  
 على القيمة وهي تعرف بالخرن والظن فيؤدي الى التحالف مع الجمل وذلك لا يجوز الا ان يرضى للبائع  
 ان يترك حصة الهالك اصله لا حقيقته يكون الثمن كله بمقابلة القاتل ويخرج الهالك عن العقد  
 فيمتالك فان وهذا اخرج بعض المشايخ عنه ويصرف الاستثناء عند هدم التحالف كما ذكرنا  
 وقال وان المراد من قوله في الجامع الصغير ياخذ الحق ولا شيء له معناه لا ياخذ من ثمن  
 الهالك شيئا اصلا وقال بعض المشايخ ياخذ من ثمن الهالك بقدر ما اقرب المشتري وانما  
 لا ياخذ الزيادة وعلى قول هو لا يصرف الاستثناء الى عين المشتري لا الى التحالف لانه لما اخذ

في البيع والشراء... لا يرفع العقد... من الفائدة... دينا فان كان عينا... الهالك ان كان له مثل... الثمن لم يتحالف... القول قول المشتري... له من قيمة الهالك... المشتري في قيمة الهالك... كل السلعة لا يمنع... فيقده بقرينة... فلا تنفع السلعة... على القيمة... ان يترك حصة... فيمتالك فان... وقال وان المراد... الهالك شيئا... لا ياخذ الزيادة...  
 الدعي  
 في البيع والشراء... لا يرفع العقد... من الفائدة... دينا فان كان عينا... الهالك ان كان له مثل... الثمن لم يتحالف... القول قول المشتري... له من قيمة الهالك... المشتري في قيمة الهالك... كل السلعة لا يمنع... فيقده بقرينة... فلا تنفع السلعة... على القيمة... ان يترك حصة... فيمتالك فان... وقال وان المراد... الهالك شيئا... لا ياخذ الزيادة...  
 في البيع والشراء... لا يرفع العقد... من الفائدة... دينا فان كان عينا... الهالك ان كان له مثل... الثمن لم يتحالف... القول قول المشتري... له من قيمة الهالك... المشتري في قيمة الهالك... كل السلعة لا يمنع... فيقده بقرينة... فلا تنفع السلعة... على القيمة... ان يترك حصة... فيمتالك فان... وقال وان المراد... الهالك شيئا... لا ياخذ الزيادة...











215

[illegible]

کتاب

له قوله وقال ابو يوسف آخرا ان كان الاجل الخ القترى على قول ابى يوسف كما اشار اليه صاحب المتن \*





بنص ادق الزوجين وهذا الموقت البيعة فاما اذا وقتا فصا حيا لموقت الاول والى ان اقر  
 لاحدهما قبل اقامة البيعة فهي اتم لتصادقهما وان اقام الاخر البيعة قضيه لان البيعة اقوى من  
 الاقرار ولو تفرح احدهما باللعوى والمراة تحذف فاقام البيعة وقضيه القاضي ثم ادعى على خروا اقام البيعة  
 على مثل ذلك لا يحكم بها لان القضاء الاول قد صح فلا يقضى بها هو مثل بل هو دون لان يوقت شهود  
 الثاني سابقا لا يظهر خطأ في الاول يقين وكذا اذا كانت المرأة في الزوج وبكاهن ظاهر لا يقبل بيعة  
 الخارج الاعلى وجا السبق قال لو ادعى ثمان كل واحد منهما انه اشترى منه هذه العبد معناه من  
 صاحب اليد واقام بيعة فكل واحد منهما باختيارا يشاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه  
 لان القاضي يقضي بينهما نصفين لاستوائهما في السبب فصا كالفصولين اذا باع كل واحد منهما من رجل  
 واجاز المالك البيعتين بخير كل واحد منهما لا يتغير بشرط عقده فلعن رغبته في تلك الكل فيرده  
 ويأخذ كل الثمن لو اراد ان قضيه القاضي بينهما فقال احدهما لا اخذ النصف ليعين للاخر ان يأخذ حلقته  
 لانه صار مقضيا عليه في النصف فانفسخ البيع فيه وهذا لان الخصم فيه لظهور استحقاقه  
 بالبيعة لو لا بيعة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل تخيير القاضي حيث يكون له ان يأخذ  
 الجميع لانه يده على الكل ولم يفسخ سببه بالعود الى النصف للزوجة ولم يوجد وتظير تسليم احد  
 الشفعين قبل القضاء وتظير الاول تسليمه بعبه القضاء ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو  
 الاول منهما لانه ثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فمات فعلا لآخر ولو وقتت احدهما  
 ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت المالك في ذلك الوقت لاحتلال الاخر ان يكون قبله او بعده  
 فلا يقضى له بالشك وان لم يذكر تاريخا مع احدهما قبض فهو اول ومعهما ان في ذلك لا يمكن  
 اي لاخر

قوله ان يثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فمات فعلا لآخر ولو وقتت احدهما ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت المالك في ذلك الوقت لاحتلال الاخر ان يكون قبله او بعده  
 قوله لا يقضى له بالشك وان لم يذكر تاريخا مع احدهما قبض فهو اول ومعهما ان في ذلك لا يمكن اي لاخر

قوله بنص ادق الزوجين وهذا الموقت البيعة فاما اذا وقتا فصا حيا لموقت الاول والى ان اقر لاحدهما قبل اقامة البيعة فهي اتم لتصادقهما وان اقام الاخر البيعة قضيه لان البيعة اقوى من الاقرار ولو تفرح احدهما باللعوى والمراة تحذف فاقام البيعة وقضيه القاضي ثم ادعى على خروا اقام البيعة على مثل ذلك لا يحكم بها لان القضاء الاول قد صح فلا يقضى بها هو مثل بل هو دون لان يوقت شهود الثاني سابقا لا يظهر خطأ في الاول يقين وكذا اذا كانت المرأة في الزوج وبكاهن ظاهر لا يقبل بيعة الخارج الاعلى وجا السبق قال لو ادعى ثمان كل واحد منهما انه اشترى منه هذه العبد معناه من صاحب اليد واقام بيعة فكل واحد منهما باختيارا يشاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه لان القاضي يقضي بينهما نصفين لاستوائهما في السبب فصا كالفصولين اذا باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك البيعتين بخير كل واحد منهما لا يتغير بشرط عقده فلعن رغبته في تلك الكل فيرده ويأخذ كل الثمن لو اراد ان قضيه القاضي بينهما فقال احدهما لا اخذ النصف ليعين للاخر ان يأخذ حلقته لانه صار مقضيا عليه في النصف فانفسخ البيع فيه وهذا لان الخصم فيه لظهور استحقاقه بالبيعة لو لا بيعة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل تخيير القاضي حيث يكون له ان يأخذ الجميع لانه يده على الكل ولم يفسخ سببه بالعود الى النصف للزوجة ولم يوجد وتظير تسليم احد الشفعين قبل القضاء وتظير الاول تسليمه بعبه القضاء ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه ثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فمات فعلا لآخر ولو وقتت احدهما ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت المالك في ذلك الوقت لاحتلال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك وان لم يذكر تاريخا مع احدهما قبض فهو اول ومعهما ان في ذلك لا يمكن اي لاخر

قوله بنص ادق الزوجين وهذا الموقت البيعة فاما اذا وقتا فصا حيا لموقت الاول والى ان اقر لاحدهما قبل اقامة البيعة فهي اتم لتصادقهما وان اقام الاخر البيعة قضيه لان البيعة اقوى من الاقرار ولو تفرح احدهما باللعوى والمراة تحذف فاقام البيعة وقضيه القاضي ثم ادعى على خروا اقام البيعة على مثل ذلك لا يحكم بها لان القضاء الاول قد صح فلا يقضى بها هو مثل بل هو دون لان يوقت شهود الثاني سابقا لا يظهر خطأ في الاول يقين وكذا اذا كانت المرأة في الزوج وبكاهن ظاهر لا يقبل بيعة الخارج الاعلى وجا السبق قال لو ادعى ثمان كل واحد منهما انه اشترى منه هذه العبد معناه من صاحب اليد واقام بيعة فكل واحد منهما باختيارا يشاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه لان القاضي يقضي بينهما نصفين لاستوائهما في السبب فصا كالفصولين اذا باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك البيعتين بخير كل واحد منهما لا يتغير بشرط عقده فلعن رغبته في تلك الكل فيرده ويأخذ كل الثمن لو اراد ان قضيه القاضي بينهما فقال احدهما لا اخذ النصف ليعين للاخر ان يأخذ حلقته لانه صار مقضيا عليه في النصف فانفسخ البيع فيه وهذا لان الخصم فيه لظهور استحقاقه بالبيعة لو لا بيعة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل تخيير القاضي حيث يكون له ان يأخذ الجميع لانه يده على الكل ولم يفسخ سببه بالعود الى النصف للزوجة ولم يوجد وتظير تسليم احد الشفعين قبل القضاء وتظير الاول تسليمه بعبه القضاء ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه ثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فمات فعلا لآخر ولو وقتت احدهما ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت المالك في ذلك الوقت لاحتلال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك وان لم يذكر تاريخا مع احدهما قبض فهو اول ومعهما ان في ذلك لا يمكن اي لاخر

قوله ولو ادعى ثمان كل واحد منهما انه اشترى منه هذه العبد معناه من صاحب اليد واقام بيعة فكل واحد منهما باختيارا يشاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه لان القاضي يقضي بينهما نصفين لاستوائهما في السبب فصا كالفصولين اذا باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك البيعتين بخير كل واحد منهما لا يتغير بشرط عقده فلعن رغبته في تلك الكل فيرده ويأخذ كل الثمن لو اراد ان قضيه القاضي بينهما فقال احدهما لا اخذ النصف ليعين للاخر ان يأخذ حلقته لانه صار مقضيا عليه في النصف فانفسخ البيع فيه وهذا لان الخصم فيه لظهور استحقاقه بالبيعة لو لا بيعة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل تخيير القاضي حيث يكون له ان يأخذ الجميع لانه يده على الكل ولم يفسخ سببه بالعود الى النصف للزوجة ولم يوجد وتظير تسليم احد الشفعين قبل القضاء وتظير الاول تسليمه بعبه القضاء ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه ثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فمات فعلا لآخر ولو وقتت احدهما ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت المالك في ذلك الوقت لاحتلال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك وان لم يذكر تاريخا مع احدهما قبض فهو اول ومعهما ان في ذلك لا يمكن اي لاخر





الحقوله ولا بخرينه ان التاريخ لغايه الادعاء مطلقا والصفي بن بركات ان لم يجره لغيري بهما ان ارضا با رجا احد القبي بهما سراج ومارج اخرها

وقال ابو يوسف في الذي قتل اولي وقال محمد والذلي طلق اولي لا يدعي اولي الملك ليل استحقاق  
الزوائد ورجوع الباعة بعضهم على البعض لا يوسفر ان التاريخ يوجب الملك في كل الوقت بيقين  
ولا اطلاق محتمل غير الاوليت والترجيح باليقين كالدعوى الشراء ولا يحنيفية وان التاريخ يوجب ملكا  
عدم التقادم فسقط اعتبار فصار كما اذا اقاما البيعة على ملك مطلق فخر الشراء لا يجرى فصار  
الى اقربا ولا وقت في ترجح جانب صاحب التاريخ قال ان اقام الخارج صاحب اليد كل واحد منهما بيعة على النتائج  
فصاحب اليد اول لان البيعة قامت على ما كان يدلي عليه اليد فاستويا وتزحمت بيعة ذي اليد باليد فيقضي  
وهذا هو الصحيح خلاف ما يقول عيسى بن ابا نره انه تهافت البيعتان ويترك في يد لا على طريق القضاء  
ولو تلقى كل واحد منهما الملك من رجل اقام البيعة على النتائج عنده فهو منزلة اقامتها على النتائج  
في يده نفسه ولو اقام احدهما البيعة على الملك والاخر على النتائج فصاحب النتائج اوليها كان  
لان بيعة قامت على ولية الملك فلا يثبت للملك الاخر الا بالتعلق من جهة كذا اذا كان الدعوى  
بين خارجين في بيعة النتائج اولي لما ذكرنا ولو قضى بالنتائج لصاحب اليد ثم اقام ثالث البيعة على النتائج  
يقض له لان بيعه هذا واليه لان الثالث لم يصمم قضيا عليه بتلك القضية وكذا المقضى عليه  
بالمالك المطلق اقام البيعة على النتائج تقبل ينقض القضاء به لانه بمنزلة النصف الاول بمنزلة  
الاجتهاد قال وكذلك النسبة في الشيا التي لا تنسج لا مرة كغزل القطن وكذا كل سبب الملك  
لا يتكرر في معنى النتائج كحل اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمزجى والخراصون وان كان يتكرر  
للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الخبز والبناء والغرس زراعة الحنطة والحبوب فان اشكل حرج  
الى اهل الخبز لا لهم اعدت فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينه هو الاصل



والعدل عن نخب النتائج فذا لم يعلم يرجع الى الاصل **قال** وان قام الخراج البينة على الملك المطلق  
 الاصل ١١

وصاحب اليد البينة على الشراء منه كان صاحب اليد اولى لان الاول وان كان يشترط ولاية الملك

فوجدنا تلقى منه وفي هذا الاتنا في فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشر من قبل قال وان اقام كل واحدنا  
 خودا ايدى ١١ من الامم ١٢ خودا ايدى ١٣

البينة على الشراء من الأخوة لا تاريخ معها كما تهاوت البينتان ويتعلقان في ذي القعدة قال رضوانه عنه

أبي حنيفة وأبي يوسف وعلي قول محمد بن يقطين بالبينتين ويكون للخارج أن العمل بممكن فيجعل كأنه

اشتهى خذو الدم: الأخر قوض شه ماء، وليس الأخر قوض دلا: الستة علمه أو كذا علمه الإلهون

ایک کالج "سنہ ۱۸۵۷ء میں بنی گئے۔ ان کے بعد دیگر کالجوں کی بنیاد پڑی۔

البيع قبل القبض يجوز ان كان في العقار علة وهما ان لا يلام على الشراء او ان يلامه بالملك للبايع

فصار كأنهما قامتا على الأقارب في فيه القهات بالاجماع كذا ههنا ولاز السبب يراد بكلمة وهو الملك  
أي بمنزلة الألفاظ كلها أحد منها البينة على أقارب صاحب الملك

وهذا لا يمكن القضاء الذي لا يملك مستحق فبقى القضاء لنحو السبب فإنه لا يفرض ثم لو شهد

البیتان علی نقداً الثمن فلا یفصلهما عندهما إذا استویا لوجوب قبض مضمون من کل جانبان

لم تكشفه واعلن قد الشرف، فالتصا صمد هـ محمد بن الوحي عند وكوشه الفريقان بالسعر والقض

ایستاد عالی کمالی

وہاں رہا یہ جماعہ اور بھیج کر کہیں سے جوار میں حد سے بیسیں بجلا دیا وہاں کوئی

البينتان في العقاروم شيتا قبضوا وقتا خارج اسبق يقضى لصاحليها عندهما فيجعل كان الحاج

اشترى ولا ثرا بعل قبض من صاحب اليه وهو جائز في العقار عندهما وعند من يقضى الخارج

لأنه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه وإن اثبت القبض يقضى لصاحب اليد أن البيعين

جائز ان علی القلوبین و اذا کان وقت صاحب الید اسبق نقض الخاتم فی الوجهین فیجعل کانه اشتراه

خذوا بالحقوا وكونوا من الساجدين  
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل ثوب مما  
 انزل عليكم ليخرجوا منكم من كل فجوة  
 ثوبهم وما خلقوا من ثيابهم الا من  
 صلبهم فيه لعلهم يذكرون  
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا من ثيابكم  
 البراءة والصفاء من ثيابكم  
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا من ثيابكم  
 البراءة والصفاء من ثيابكم  
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا من ثيابكم  
 البراءة والصفاء من ثيابكم

ای القدر ری فی اقصیٰ ۱۷۵

والله اعلم  
بالتائين  
بالتائين  
لنفسه  
والله اعلم  
بالتائين  
بالتائين  
لنفسه  
والله اعلم  
بالتائين  
بالتائين  
لنفسه

[illegible]

۱۰۰  
۱۰۱  
۱۰۲  
۱۰۳  
۱۰۴  
۱۰۵  
۱۰۶  
۱۰۷  
۱۰۸  
۱۰۹  
۱۱۰  
۱۱۱  
۱۱۲  
۱۱۳  
۱۱۴  
۱۱۵  
۱۱۶  
۱۱۷  
۱۱۸  
۱۱۹  
۱۲۰  
۱۲۱  
۱۲۲  
۱۲۳  
۱۲۴  
۱۲۵  
۱۲۶  
۱۲۷  
۱۲۸  
۱۲۹  
۱۳۰  
۱۳۱  
۱۳۲  
۱۳۳  
۱۳۴  
۱۳۵  
۱۳۶  
۱۳۷  
۱۳۸  
۱۳۹  
۱۴۰  
۱۴۱  
۱۴۲  
۱۴۳  
۱۴۴  
۱۴۵  
۱۴۶  
۱۴۷  
۱۴۸  
۱۴۹  
۱۵۰  
۱۵۱  
۱۵۲  
۱۵۳  
۱۵۴  
۱۵۵  
۱۵۶  
۱۵۷  
۱۵۸  
۱۵۹  
۱۶۰  
۱۶۱  
۱۶۲  
۱۶۳  
۱۶۴  
۱۶۵  
۱۶۶  
۱۶۷  
۱۶۸  
۱۶۹  
۱۷۰  
۱۷۱  
۱۷۲  
۱۷۳  
۱۷۴  
۱۷۵  
۱۷۶  
۱۷۷  
۱۷۸  
۱۷۹  
۱۸۰  
۱۸۱  
۱۸۲  
۱۸۳  
۱۸۴  
۱۸۵  
۱۸۶  
۱۸۷  
۱۸۸  
۱۸۹  
۱۹۰  
۱۹۱  
۱۹۲  
۱۹۳  
۱۹۴  
۱۹۵  
۱۹۶  
۱۹۷  
۱۹۸  
۱۹۹  
۲۰۰

١١٧٩) اربعاً شاعراً من واحد والعين في يد أحدها لم يذكر رخصاً يقضي لزوم اليد ١٢

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

مدينة على الملك المطلق  
 يثبت اولية الملك  
 طرأ قائم كل واحد منهما  
 يقول رضو وهذا عنه  
 ان الحكم فيجعل كانه  
 من الملك للمبايع  
 حكمه وهو الملك  
 لا يفيد ثم لو شهد  
 من كل جانب ان  
 كان بالبيع والقبض  
 اول وان وقت  
 ما فيجعل كان الخراج  
 بالبيع لان البيعين  
 ان يجعل كانه اشتراه  
 المدعين شاهدين

وان اقام الخراج الب  
 اي القدر في مقرر ١٢  
 ولي لان الاول وان كا  
 الخراج ١٠  
 ثم ادعى الشرا من قب  
 ويتر اطلد في يد ذي الم  
 فصار تركه قضاء استحقاق  
 ويكون للخارج لان الع  
 بضع لانه سبق على ما  
 كن تزا ١٠  
 ان الاول على الشرا اقرا  
 ههنا ولا السبب يراد  
 جواب عن قول محمد لان  
 ضاء لم يجر السبب نه  
 في قوله ١٠ من الحكم ١١ اي  
 استويا لوجوب قبض مضم  
 ان  
 يث عنده ولو شهد الفريق  
 محمد ١١  
 احد من البيعين بخلاف  
 صي لصاحبه عند  
 في قوله ١٠  
 قبضا يقضى لصاحب  
 في قوله ١٠  
 ق يقض للخارج في الوجه  
 الخراج ١٠  
 وان اقام الب  
 اي القدر في مقرر ١٢

٢٣١  
 من كان صاحب اليد  
 فصار كما إذا قرب الملك  
 من معهما تارت اليد  
 في يد من يقضي باليد  
 ثم باع ولم يسلم لأن الق  
 أن في العقار عنه وكما  
 فيه التهاون لا جاع كذا  
 لا ملك مستحق بقي الق  
 الفقصا عندها إذا  
 من ذهب محمد للوجود  
 عن عند محمد يجوز كل واحد  
 أو وقت الخراج سبق يق  
 صاحب اليد وهو ج  
 بقي على ملكه وإن اثبت  
 وقت صاحب اليد اسب  
 أو سلم ثم وصل اليه

ولعنه من قبل المتأخر فلا  
الصلح ١١  
باليه بالينة على الشراء  
تفق منه وفي هذه الاتفاقية  
على الشراء من الآخر لا تار  
يفت والي يوسف وعلى قول  
واليد من الآخر قبض  
الصلح ١١  
بل القبض لا يجوز ان  
انما قاتما على الاقرار  
نزل الا انما كل واحد منها البينة على  
لا يمكن القضاء له في اليه  
ان على نقد الثمن لالف بلك  
والعقد الثمن فالتقص  
بالاجماع لان الجمع غير ممكن  
ان في العقد لم يشترط قبض  
ولا شرع قبل القبض من  
ايصح بيعه قبل القبض  
ن على القولين واذا كان  
وقبض ثمره وليس له

والعقد  
 وصاح  
 فهو انت  
 في اليد  
 البيت  
 ابي حفص  
 اشترى  
 البيع  
 قصار  
 وهو  
 البيت  
 لم يشهد  
 تها تها  
 البيت  
 اشترى  
 لانه لا  
 جازا  
 ذو اليد  
 باع  
 عني



وعليهما واحد هو الآخر معلق فصاحب الحمل ولي لانه هو المنقصر وكذا اذا تنازع في قصير  
 احدهما لاسه والاخر معلق بكلمة قال الابل ولي لانه اظهرها تصافا ولو تنازع في بساط احدهما جالس  
 عليه والاخر معلق به فهو بينهما معنى لا على طريق القضاء لان القعود ليس بيده عليه فاستويا  
 قال واذا كان ثوب في يده رجل وطرف منه في يده اخر فهو بينهما كصفان لان الزيادة من  
 جنس الحجة فلا يوجب زيادة في الاستحقاق قال واذا كان الصبي في يده رجل وهو  
 يعتبر عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله لانه في يده نفسه ولو قال انا عبد لفلان فهو عبد  
 للذي في يده لانه اقربا منه لا يد له حيث اقر بالرق وان كان لا يعتبر عن نفسه فهو عبد  
 للذي هو في يده لانه لا يد له على نفسه لما كان لا يعتبر عنها وهو منزلة متاع تجارة ما اذا  
 كان يعتبر فلو كبر واد على الحية لا يكون القول قوله لانه ظهر الرق عليه في حال صفه قال اذا كان  
 الحائط لرجل علي حذو وع او متصل ببنائه وللآخر عليه هو ادى فهو لصاحب الحذو وع والاتصال  
 والهرادى ليست بشئ لان صاحب الحذو وع صاحب استعمال الاخر صاحب تعلق نصا كما يتنازع  
 فيها ولا حد هما عليهما حمل وللآخر معلق والمعاد بالاتصال ما يخلو بينهما في قولين هذا ان جداره  
 وقيل يسمي اتصالا تربيع وهذه اشاهدة ظاهر لصاحبها لان بعضنا على بعض هذه الحائط وقوله الهراوى  
 ليست بشئ يده لعل لا اعتبار للهراوى صلا وكذا البوارى لان الحائط لا يبنى لها اصلا حتى لو تنازعا  
 في حائط واحد هما عليهما هو ادى وليس للآخر عليش فهو بينهما ولو كان لكل واحد منهما علي حذو وع ثلثة  
 فهو بينهما لا استواءهما ولا معتبرا لا اكثر منهما بعد الثلثة وان كان جنود احدهما اقل من ثلثة  
 فهو لصاحب الثلثة وللآخر موضع جده في رواية وفي رواية لكل واحد منهما ما تحت خشبه

لان القعود في يده لانه اقربا منه لا يد له حيث اقر بالرق وان كان لا يعتبر عن نفسه فهو عبد  
 للذي هو في يده لانه لا يد له على نفسه لما كان لا يعتبر عنها وهو منزلة متاع تجارة ما اذا  
 كان يعتبر فلو كبر واد على الحية لا يكون القول قوله لانه ظهر الرق عليه في حال صفه قال اذا كان  
 الحائط لرجل علي حذو وع او متصل ببنائه وللآخر عليه هو ادى فهو لصاحب الحذو وع والاتصال  
 والهرادى ليست بشئ لان صاحب الحذو وع صاحب استعمال الاخر صاحب تعلق نصا كما يتنازع  
 فيها ولا حد هما عليهما حمل وللآخر معلق والمعاد بالاتصال ما يخلو بينهما في قولين هذا ان جداره  
 وقيل يسمي اتصالا تربيع وهذه اشاهدة ظاهر لصاحبها لان بعضنا على بعض هذه الحائط وقوله الهراوى  
 ليست بشئ يده لعل لا اعتبار للهراوى صلا وكذا البوارى لان الحائط لا يبنى لها اصلا حتى لو تنازعا  
 في حائط واحد هما عليهما هو ادى وليس للآخر عليش فهو بينهما ولو كان لكل واحد منهما علي حذو وع ثلثة  
 فهو بينهما لا استواءهما ولا معتبرا لا اكثر منهما بعد الثلثة وان كان جنود احدهما اقل من ثلثة  
 فهو لصاحب الثلثة وللآخر موضع جده في رواية وفي رواية لكل واحد منهما ما تحت خشبه

وان كانت الابجرة عرة فكل الركب الذي هو عليه رابعا في القاع كذا في الزخيرة ١٢  
 القنارى الصالحية ٢٢٩٩

الدعوى

ان كان الركب على الابجرة حرة للركب نال على كل الركب والناظر

(فرع) سبل يعود قطار من الابل وعلى بعير منها رجل ساكب والحد ادى الركب والناظر كل واحد

له قوله باب دعوى النسب الى الدعوى فانه دعوة استيلاء وهران يكون اصل العلوق في كل الدعوى ودعوة تخوير بخلافه والدول اتوا

دعوى النسب الى الدعوى فانه دعوة استيلاء وهران يكون اصل العلوق في كل الدعوى ودعوة تخوير بخلافه والدول اتوا

فان دعوى النسب الى الدعوى فانه دعوة استيلاء وهران يكون اصل العلوق في كل الدعوى ودعوة تخوير بخلافه والدول اتوا

٢٢٣

ثم قيل ما بين الخشب الى الخشب ايها وقيل على قد خشبها والقياس ان يكون بينهما نصفين لانه  
لا معتبر بالكثر في نفس الحجة ووجه الثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبته ووجه الاول ان  
الحاكي ينبغي لوضع كثيرا لجدوع دون الواحد والمثني فكان الظاهر شاهدا لصاحب الكثير لا لاتباع  
لحق الوضع لان الظاهر ليس بحجة في استحقاق يده ولو كان لاحدهما جذوع ولا آخر اتصال  
فالاولى ويرى ان الثاني اولى ووجه الاول ان لصاحب الجذوع التصرف ولصاحب الاتصال  
اليه والتصرف اولى ووجه الثاني ان الحاكيين بالاتصال يصيران كيانا واحدا من غير اتصال  
له بعضه القضاء بكماله ثم يبيع الاخر حق وضع جذوعه لما قلنا وهذه رواية الطحاوي  
وصحها المخرجاني قال واذا كانت دار من هاهنا في يد رجل عشرة ابيات وفي يده  
اخرى فالباحقة بينهما نصفان لاستوائهما في استعمالهما وهو المعتبر فيها قال واذا ادعى  
الرجلان ارضا يعني يدعي كل واحد منهما انها في يده لم يقض انها في يد واحد منهما  
حتى يقيم البينة انها في ايديهما لان اليد فيها غير مشاهدة لتعدد ارضها وما غاب عن علم  
القاضي فالبينة تثبت وان اقام احدهما البينة جعلت في يده لقيام الحجة لان اليد حق مقصود  
وان اقام البينة جعلت في ايديهما لما بينا فلا تستحق لاحدهما من غير حجة وان كان احدهما  
قد لبن في الارض او بنا وحفر في يده لوجود التصرف والاستعمال فيها  
**باب دعوى النسب**  
قال واذا باع جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم باع  
فهو ابن للبائع وامه ام ولد له وفي القياس هو قول فرو الشافعي دعوى بطله لان البيع اعتلوه



منه بأنه عبد فكان في دعواه مناقضا ولا نسب بدو والد دعوى وجب الاستحسان ان اتصال  
 العلوق بملكه شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الزمان والنسب على تحقار في التنا  
 واد اصحت الدعوة استندت الى وقت العلوق فحين ان باع ام له ففسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز  
 ويرد الثمن لانه قبضه بفريق وازاد عاه المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اولى لانها  
 اسبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لان لم يوجد اتصال العلوق بملكه يتقنا وهو الشاهد والحجة الا اذا  
 صدق المشتري فيثبت النسب على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع لان يتقنا ان العلوق لم يكن  
 في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقيقة هذه دعوة تحريم وغيره لما لا يليق من اهله وان جاءت به  
 لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قل من سنتين لتقبل دعوة البائع في ان صدق المشتري لانه  
 احتمال ان لا يكون العلوق في ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه واذا اصدقه ثبت النسب يبطل  
 البيع والولد حر والام امه وله كما في المسألة الاولى لتصادقهما واختلال العلوق في الملك قال في رد المحتار  
 فادعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسب  
 بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استيلاء الام وان ماتت الام فادعاه البائع وقد جاءت به  
 لاقل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات  
 النجب وانما كان الولد املا لانها تضاف اليه يقال له الولد وتستفيد الحرة من جهته لقوله عليه السلام  
 اعتقها وولدها والثابت لها حق الحرية وله حقيقة كوالاد نشيخ الاعلى وفي الثمن كله في قول ابن حنيفة  
 وقال لا يرث حصه الولد ولا يرث حصه الام لانه تبين انهما باع ام له وما ليتها غير متقومة عنه في العقد

كتاب  
الدعوى





من جانبكم الى قوم لايتقدرون على الاعتراض على الولاء الموقوف ما هو قوي هو دعوى المشتري فبطلان خلاف  
 النسب على ما في هذا ايضا فخرجنا على اصله فمن يبيع الولد ويخاف عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
 باقراره بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني قال المسلم  
 هو عبدي فهو ابن النصراني وهو لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضلا ولا تعارض لان نظر الصبي هذا  
 او قوله لا يبين الشرف والحرمة ولا شرف الاسلام مالا اذ دل على الوحدانية ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
 تبعاً وحرمانه عن الحرمة لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعواه دعوة البنوة فالمسلم ولو  
 ترجيح الاسلام وهو اوفر النظيرين قال واذا ادعت امرأة صبياً ان ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأتان  
 على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تسمى بحمل النسب على الغير فلا تصدق ولا تنجى  
 بخلاف الرجل لان حمل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين ولد ما بالنسب  
 يثبت بالفراش القائم وقهض النكاح على الاسلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معتدة  
 فلا بد من حجة تامة عندنا بل حنيفة وقوة في الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبتت  
 النسب بما نقولها لان في الزمان على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها فصدقتها  
 الزوج فهو ابوها وان لم تشهد امرأة لانه التزم نسبه فاعترف بالحق وان كان الصبي في  
 ايديها وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيرها فهو ابنها لان الظاهر انهما لهما نسب  
 ايديهما ولو لقيام الفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
 يد رجلين يقول كل واحد منهما هو ابني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما الا ان هذا لا يدخل  
 المقر له فنصيب المقر لان الحمل محتمل الشك وهم لا يدخلون النسب لا محتملها قال من اشترى جارية  
 المقر له فنصيب المقر لان الحمل محتمل الشك وهم لا يدخلون النسب لا محتملها قال من اشترى جارية

من جانبكم الى قوم لايتقدرون على الاعتراض على الولاء الموقوف ما هو قوي هو دعوى المشتري فبطلان خلاف  
 النسب على ما في هذا ايضا فخرجنا على اصله فمن يبيع الولد ويخاف عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
 باقراره بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني قال المسلم  
 هو عبدي فهو ابن النصراني وهو لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضلا ولا تعارض لان نظر الصبي هذا  
 او قوله لا يبين الشرف والحرمة ولا شرف الاسلام مالا اذ دل على الوحدانية ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
 تبعاً وحرمانه عن الحرمة لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعواه دعوة البنوة فالمسلم ولو  
 ترجيح الاسلام وهو اوفر النظيرين قال واذا ادعت امرأة صبياً ان ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأتان  
 على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تسمى بحمل النسب على الغير فلا تصدق ولا تنجى  
 بخلاف الرجل لان حمل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين ولد ما بالنسب  
 يثبت بالفراش القائم وقهض النكاح على الاسلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معتدة  
 فلا بد من حجة تامة عندنا بل حنيفة وقوة في الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبتت  
 النسب بما نقولها لان في الزمان على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها فصدقتها  
 الزوج فهو ابوها وان لم تشهد امرأة لانه التزم نسبه فاعترف بالحق وان كان الصبي في  
 ايديها وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيرها فهو ابنها لان الظاهر انهما لهما نسب  
 ايديهما ولو لقيام الفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
 يد رجلين يقول كل واحد منهما هو ابني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما الا ان هذا لا يدخل  
 المقر له فنصيب المقر لان الحمل محتمل الشك وهم لا يدخلون النسب لا محتملها قال من اشترى جارية  
 المقر له فنصيب المقر لان الحمل محتمل الشك وهم لا يدخلون النسب لا محتملها قال من اشترى جارية

كتاب  
الدعوة

له قوله وزعم الزوج انه ابنه من غير الخ المسئلة هكذا في الفتاوى العالمة في الصفحة



فولدت ولدا عنده فاستحقها رجل غريب لا قيمة الولد يوم نحاصم لا ولد للمغرم فان المغرم ربحا امرأته  
 اي من ما المشتري ١٢ المستحق ١٢  
 معتقدا على ملك يمين او نكاح فقبل منه ثم تستحق ولدا للمغرم حرجا لقيمة باجماع الصحابة ضرر ولا النظر  
 من الجانبين واجب جعل الولد حرا لاصل في حق ابيه وقيفا في حق مدعيه نظر لما شاع الولد حاصل  
 في يده من غير صنفه فلا يضمنه الاب بالبيع كافي ولا المغصوبة فلها اعتبار قيمة الولد يوم الخصومة  
 اي تعدونه ١٢  
 لانه يوم النكاح لو مات الولد لاشق على الاب لانعام المنع وكذا لو ترك ما لا لان الارث ليس سببا لانه  
 والمالك لا يبيع لانه حرا لاصل في حقه فبدنه ولو قتله الاب يغرم قيمته لوجود المنع وكذا لو قتله غيره  
 فاخذ دية لان سلامة بدنه له وسلامته له ومنع بدنه له كمنعه فيغرم قيمته كما اذا كان  
 حيا ويرجع بقيمة الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع بثمنه بخلاف ما يقدر  
 لانه لزمه لاستيفاء منافعه فلا يرجع به على البائع والله اعلم بالصواب  
 اي المشتري ١٢ الفرو ١٢  
 عقر ١٢ المشتري ١٢ جارية ١٢

## كتاب الاقرار

قال اذا اقر المحال عاقل البالغ بحق لزمه اقراره بجهول كان ما اقره او معلوما اعلن ان الاقرار اخبار  
 اي القدر في مختصره ١٢  
 عن ثبوت الحق وانما لم يرد وقوعه دلالة الا ترى كيف الزم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 ما عارضه الجرم باقراره وتلك المرأة باقرارها وهو حجة قاصرة لقصور دلالة المقرعين غير مقتصر  
 عليه وشروط الحجة ليصح اقراره مطلقا فان العبد الماذون له وان كان ملحقا بالحر في حق  
 الاقرار لكن المحرم عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والقصاص لان اقراره عليه موجب  
 لتعلق الدين برقبته وهي مال للمولى فلا يصح عليه بخلاف الماذون له لانه مسلط عليه من  
 جهته وبخلاف المحلول له لانه يبقى على اصل الحرية في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى على العبد  
 اي في المحل ١٢

هذا ما اذا اقر المحال عاقل البالغ بحق لزمه اقراره بجهول كان ما اقره او معلوما اعلن ان الاقرار اخبار  
 اي القدر في مختصره ١٢  
 عن ثبوت الحق وانما لم يرد وقوعه دلالة الا ترى كيف الزم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 ما عارضه الجرم باقراره وتلك المرأة باقرارها وهو حجة قاصرة لقصور دلالة المقرعين غير مقتصر  
 عليه وشروط الحجة ليصح اقراره مطلقا فان العبد الماذون له وان كان ملحقا بالحر في حق  
 الاقرار لكن المحرم عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والقصاص لان اقراره عليه موجب  
 لتعلق الدين برقبته وهي مال للمولى فلا يصح عليه بخلاف الماذون له لانه مسلط عليه من  
 جهته وبخلاف المحلول له لانه يبقى على اصل الحرية في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى على العبد  
 اي في المحل ١٢

له قوله كتاب الاقرار راجع اعلم بان الاقرار خبر يثبت الصدق والكذب وكان محققا باعتباره ظاهرة









من اقرله بسيفه النص والحق والعدل لان الاسم ينطوي على الكل من افراسه فله العبدان و  
 الكسوف لاطلاق الاسم على الكل فوان قال غصبت ثوباً في منديل انما جميعاً لانه ظرف لان الثوب  
 يلغ فيه وكذا القول ان ثوباً في ثوباً لانه ظرف في قوله درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب  
 لا ظرف وان قال ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه الا ثوباً بل عند ابي يوسف وقال محمد بن زائدة عشرة  
 ثوباً لان النفيس من الثياب يلف في عشرة اثواب فكل حمل على الظرف لابي يوسف ان حرف في  
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني عبادي اي بين عبادي فوقع الشك و  
 الاصل براءة النعم لان كل ثوب يوصف بليس بوجه في ثوبين الاول محمول الاول  
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضموا الحسب خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتل  
 المحسن لم يلزمه خمسة وعشرون وقد ذكرناه في الطلاق ولو قال ادرت خمسة مع خمسة  
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له علي من درهم على عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة  
 لزمه تسعة عند ابي حنيفة مرفق يلزمه الا ابتداء او ما بعده وتسقط الغاية فولا يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل الغايتان وقال مرفق يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن داري ما بين هذا  
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شئ وقد مر في الاصل في الطلاق  
 فصل قال من قال يحل فلانة على الف درهم فان قال وصلي له فلان او مات ابوه فورثت  
 فالاقراء صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت الملك لهم ثم اذا جاءت بمحتاج في مدة يعلم انه كان قائماً  
 وقت الاقرار لزمه وان جاءت بميتاً فاما المال الموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته لانه  
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حيين  
 لم يلزمه الا ثوب واحد انما الفقرة على قول ابي يوسف كما اشار اليه صاحب ملتقى الرب  
 حيث قال كان في البرهان قال وهو قول الامام قلت وبه جزم في التفسير وقد مر المصنف واعتمده #

كتاب  
 الاقراء

صاحب الدرر ربيعة كان هو المحقق ص ٢٤٦ ٢٤٧ -

من اقرله بسيفه النص والحق والعدل لان الاسم ينطوي على الكل من افراسه فله العبدان و  
 الكسوف لاطلاق الاسم على الكل فوان قال غصبت ثوباً في منديل انما جميعاً لانه ظرف لان الثوب  
 يلغ فيه وكذا القول ان ثوباً في ثوباً لانه ظرف في قوله درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب  
 لا ظرف وان قال ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه الا ثوباً بل عند ابي يوسف وقال محمد بن زائدة عشرة  
 ثوباً لان النفيس من الثياب يلف في عشرة اثواب فكل حمل على الظرف لابي يوسف ان حرف في  
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني عبادي اي بين عبادي فوقع الشك و  
 الاصل براءة النعم لان كل ثوب يوصف بليس بوجه في ثوبين الاول محمول الاول  
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضموا الحسب خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتل  
 المحسن لم يلزمه خمسة وعشرون وقد ذكرناه في الطلاق ولو قال ادرت خمسة مع خمسة  
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له علي من درهم على عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة  
 لزمه تسعة عند ابي حنيفة مرفق يلزمه الا ابتداء او ما بعده وتسقط الغاية فولا يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل الغايتان وقال مرفق يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن داري ما بين هذا  
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شئ وقد مر في الاصل في الطلاق  
 فصل قال من قال يحل فلانة على الف درهم فان قال وصلي له فلان او مات ابوه فورثت  
 فالاقراء صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت الملك لهم ثم اذا جاءت بمحتاج في مدة يعلم انه كان قائماً  
 وقت الاقرار لزمه وان جاءت بميتاً فاما المال الموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته لانه  
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حيين  
 لم يلزمه الا ثوب واحد انما الفقرة على قول ابي يوسف كما اشار اليه صاحب ملتقى الرب  
 حيث قال كان في البرهان قال وهو قول الامام قلت وبه جزم في التفسير وقد مر المصنف واعتمده #

من اقرله بسيفه النص والحق والعدل لان الاسم ينطوي على الكل من افراسه فله العبدان و  
 الكسوف لاطلاق الاسم على الكل فوان قال غصبت ثوباً في منديل انما جميعاً لانه ظرف لان الثوب  
 يلغ فيه وكذا القول ان ثوباً في ثوباً لانه ظرف في قوله درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب  
 لا ظرف وان قال ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه الا ثوباً بل عند ابي يوسف وقال محمد بن زائدة عشرة  
 ثوباً لان النفيس من الثياب يلف في عشرة اثواب فكل حمل على الظرف لابي يوسف ان حرف في  
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني عبادي اي بين عبادي فوقع الشك و  
 الاصل براءة النعم لان كل ثوب يوصف بليس بوجه في ثوبين الاول محمول الاول  
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضموا الحسب خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتل  
 المحسن لم يلزمه خمسة وعشرون وقد ذكرناه في الطلاق ولو قال ادرت خمسة مع خمسة  
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له علي من درهم على عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة  
 لزمه تسعة عند ابي حنيفة مرفق يلزمه الا ابتداء او ما بعده وتسقط الغاية فولا يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل الغايتان وقال مرفق يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن داري ما بين هذا  
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شئ وقد مر في الاصل في الطلاق  
 فصل قال من قال يحل فلانة على الف درهم فان قال وصلي له فلان او مات ابوه فورثت  
 فالاقراء صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت الملك لهم ثم اذا جاءت بمحتاج في مدة يعلم انه كان قائماً  
 وقت الاقرار لزمه وان جاءت بميتاً فاما المال الموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته لانه  
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حيين  
 لم يلزمه الا ثوب واحد انما الفقرة على قول ابي يوسف كما اشار اليه صاحب ملتقى الرب  
 حيث قال كان في البرهان قال وهو قول الامام قلت وبه جزم في التفسير وقد مر المصنف واعتمده #



اثمان اما التوفيق ليس بمن اصل اوله لا يجزئ عطف عقد المعاوضة وما يكون ثمنه صلح مقدر للدرهم  
فصار بقدره مستثنى من الدرهم وما يكون ثمنه لا يصلح مقدره فبقى المستثنى من الدرهم  
مجهولا فلا يصح **قال** ومن لم يقر بحق وقال انشاء الله متصلا بقرارة لا يلزمه الاقرار لان  
الاستثناء بمشينة الله اما البطلان وتعليق فان كان الاول فقد ابطال وان كان الثاني فكذلك  
اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشروط ولا انه شرط لا يوقف عليه كما ذكرنا في المطاوعة فلو  
ما اذا قال فلان علي ما تقدمهم اذ اصبحت واذا جاء راس الشهر او اذ اظفر الناس لانه في معنى  
بياع المدة فيكون تاجيلا لا تعليقا حتى لو كذب به المقر له في الاجل يكون المال حلالا **قال** ومن  
اقر به ارضا مستثنى ببناءها لنفسه فله المقر له الدار والبناء لان البناء داخل في هذه الاقرار  
معنى لا لفظا والاستثناء تنصير في الملقط والفض في الحاتم والفخلة في البستان نظير البناء في  
الدار لانه يدخل فيه تبعا لفظا بخلاف اذا قال لا ثلثها او لا يبيت منها لانه داخل فيه لفظا ولو قال  
بناء هذه الدار لي والعروة فلان فهو كما قال لان العروة عبارة عن البقعة دون البناء فكان  
قال بياض هذه الارض فلان دون البناء بخلاف ما اذا قال مكان العروة ارضا حيث يكون  
البناء للمقر له لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كما لا قرار بالدار ولو قال لعل العروة من تحت عبيد  
اشترى منه ولم يقبضه فان ذكر عبيد بعينه قيل للمقر له ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والافلا  
شئ لك قال بضره اعل وجودا جدها هه او هو ان يصير قاصيها العبد وجوابه ما ذكرنا لان  
الثابت بتصادقها كالثابت معاينة والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعك وما ابعك  
عبدك غيره اوفيه المالك لان على المقر لاقراره به عنه سلامة العبد له وقت سلخ  
العبد

الاجابة على تعليق قوله قال انشاء الله متصلا بقرارة لا يلزمه الاقرار لان  
الاستثناء بمشينة الله اما البطلان وتعليق فان كان الاول فقد ابطال وان كان الثاني فكذلك  
اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشروط ولا انه شرط لا يوقف عليه كما ذكرنا في المطاوعة فلو  
ما اذا قال فلان علي ما تقدمهم اذ اصبحت واذا جاء راس الشهر او اذ اظفر الناس لانه في معنى  
بياع المدة فيكون تاجيلا لا تعليقا حتى لو كذب به المقر له في الاجل يكون المال حلالا  
اقر به ارضا مستثنى ببناءها لنفسه فله المقر له الدار والبناء لان البناء داخل في هذه الاقرار  
معنى لا لفظا والاستثناء تنصير في الملقط والفض في الحاتم والفخلة في البستان نظير البناء في  
الدار لانه يدخل فيه تبعا لفظا بخلاف اذا قال لا ثلثها او لا يبيت منها لانه داخل فيه لفظا ولو قال  
بناء هذه الدار لي والعروة فلان فهو كما قال لان العروة عبارة عن البقعة دون البناء فكان  
قال بياض هذه الارض فلان دون البناء بخلاف ما اذا قال مكان العروة ارضا حيث يكون  
البناء للمقر له لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كما لا قرار بالدار ولو قال لعل العروة من تحت عبيد  
اشترى منه ولم يقبضه فان ذكر عبيد بعينه قيل للمقر له ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والافلا  
شئ لك قال بضره اعل وجودا جدها هه او هو ان يصير قاصيها العبد وجوابه ما ذكرنا لان  
الثابت بتصادقها كالثابت معاينة والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعك وما ابعك  
عبدك غيره اوفيه المالك لان على المقر لاقراره به عنه سلامة العبد له وقت سلخ  
العبد

في صحيحه من المقدم من رقيقته المستثنى فان كانت قيمته تأتى على جميع عاقله به  
في صحيحه من المقدم من رقيقته المستثنى فان كانت قيمته تأتى على جميع عاقله به

فلا يخفى اختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبدك ما جئت وحكمه ان لا يلزم  
المقترضى لانه ما اقرب المالك لعضو العبد فلا يلزمه ونحو لو قال مع ذلك انما ابتعتك غيرتلكا  
لان المقربة على تسليم من عينه والاخرى تكرر المقربة على الاقرب غير والآخر يتكرر فلا تخالف  
بطل المال هو هذا اذا ذكره ابعينه وان قال من غن عبيد ولم يعينه لزمه الا لا يصدق في قوله  
ما قبضت عندي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع فانه اقرب وجوب المال رجوعا الى كلمة على وانكار القبض  
في غير المعين ينافي الوجوب صلا لان الجواز لم يقارن كانت وطارة بان اشترى عبدا لنفسه عند  
الاختلاف بامثاله توجب هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان رجوعا فالبيع  
وان كان موصولا قال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق واذا انكر المقراه  
ان يكون ذلك من ثمنه وان اقراه بآية متاعا فالقول قول المقري وجه ذلك انما اقرب وجوب المال عليه  
وبين سببا وهو البيع فان واقفه الطالك في السبب به لا يتأكد الوجوب الا بالقبض المقترين كره فيكون  
القول قوله وان كثر في السبب كره من المقربيا ثامغير لان صدم كلامه للوجوب مطلقا واخره  
يحتل انتفاءه على اعتبار عدم القبض والمغتر يصح موصولا لا مفصولا ولو قال بتعت منه عينا كان  
لما قبضه فالقول قوله بالا لاجماع لانه ليس من ضمنه البيع القبض بخلافه الا قله بوجوب الثمن  
قال وكذا الوقال من ثمن خمر او خنزير ومعه المسألة اذا قال فلان على المفترهم من ثمن الخمر  
او الخنزير لزمه الالف لم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير  
لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لان بيعين بانحو كلامه انهما اراد به  
الايجاب صار كما اذا قال في خمره ان شاء الله قلنا ذلك تعليق وهذا البطل ولو قال له على الف درهم

فلا يخفى اختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبدك ما جئت وحكمه ان لا يلزم  
المقترضى لانه ما اقرب المالك لعضو العبد فلا يلزمه ونحو لو قال مع ذلك انما ابتعتك غيرتلكا  
لان المقربة على تسليم من عينه والاخرى تكرر المقربة على الاقرب غير والآخر يتكرر فلا تخالف  
بطل المال هو هذا اذا ذكره ابعينه وان قال من غن عبيد ولم يعينه لزمه الا لا يصدق في قوله  
ما قبضت عندي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع فانه اقرب وجوب المال رجوعا الى كلمة على وانكار القبض  
في غير المعين ينافي الوجوب صلا لان الجواز لم يقارن كانت وطارة بان اشترى عبدا لنفسه عند  
الاختلاف بامثاله توجب هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان رجوعا فالبيع  
وان كان موصولا قال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق واذا انكر المقراه  
ان يكون ذلك من ثمنه وان اقراه بآية متاعا فالقول قول المقري وجه ذلك انما اقرب وجوب المال عليه  
وبين سببا وهو البيع فان واقفه الطالك في السبب به لا يتأكد الوجوب الا بالقبض المقترين كره فيكون  
القول قوله وان كثر في السبب كره من المقربيا ثامغير لان صدم كلامه للوجوب مطلقا واخره  
يحتل انتفاءه على اعتبار عدم القبض والمغتر يصح موصولا لا مفصولا ولو قال بتعت منه عينا كان  
لما قبضه فالقول قوله بالا لاجماع لانه ليس من ضمنه البيع القبض بخلافه الا قله بوجوب الثمن  
قال وكذا الوقال من ثمن خمر او خنزير ومعه المسألة اذا قال فلان على المفترهم من ثمن الخمر  
او الخنزير لزمه الالف لم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير  
لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لان بيعين بانحو كلامه انهما اراد به  
الايجاب صار كما اذا قال في خمره ان شاء الله قلنا ذلك تعليق وهذا البطل ولو قال له على الف درهم

فلا يخفى اختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبدك ما جئت وحكمه ان لا يلزم  
المقترضى لانه ما اقرب المالك لعضو العبد فلا يلزمه ونحو لو قال مع ذلك انما ابتعتك غيرتلكا  
لان المقربة على تسليم من عينه والاخرى تكرر المقربة على الاقرب غير والآخر يتكرر فلا تخالف  
بطل المال هو هذا اذا ذكره ابعينه وان قال من غن عبيد ولم يعينه لزمه الا لا يصدق في قوله  
ما قبضت عندي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع فانه اقرب وجوب المال رجوعا الى كلمة على وانكار القبض  
في غير المعين ينافي الوجوب صلا لان الجواز لم يقارن كانت وطارة بان اشترى عبدا لنفسه عند  
الاختلاف بامثاله توجب هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان رجوعا فالبيع  
وان كان موصولا قال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق واذا انكر المقراه  
ان يكون ذلك من ثمنه وان اقراه بآية متاعا فالقول قول المقري وجه ذلك انما اقرب وجوب المال عليه  
وبين سببا وهو البيع فان واقفه الطالك في السبب به لا يتأكد الوجوب الا بالقبض المقترين كره فيكون  
القول قوله وان كثر في السبب كره من المقربيا ثامغير لان صدم كلامه للوجوب مطلقا واخره  
يحتل انتفاءه على اعتبار عدم القبض والمغتر يصح موصولا لا مفصولا ولو قال بتعت منه عينا كان  
لما قبضه فالقول قوله بالا لاجماع لانه ليس من ضمنه البيع القبض بخلافه الا قله بوجوب الثمن  
قال وكذا الوقال من ثمن خمر او خنزير ومعه المسألة اذا قال فلان على المفترهم من ثمن الخمر  
او الخنزير لزمه الالف لم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير  
لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لان بيعين بانحو كلامه انهما اراد به  
الايجاب صار كما اذا قال في خمره ان شاء الله قلنا ذلك تعليق وهذا البطل ولو قال له على الف درهم



1

له قوله لزمه الجواب في قول أبي حنيفة إلى القتل على قول أبي حنيفة لا على قول أصحابنا كما أشار إليه صاحب





[illegible]

باب استمرار المريض

واذا اقر الرجل في مرض موته به يورثه وعليه ديون في صحة يورثه في مرضه في مرضه بسبب علوة فدين  
 الصحة والدين المعروفه الاسباب مقدمه وقال الشافعي في دين المريض دين الصحة يستويان لا يستويان  
 سببهما وهو الاقرار الصادق عن عقل ودين وعمل الوجوب الذمة القابلة للحقوق فصلا  
 كانشاء التصرف مباحا ومناكحة ولنا ان الاقرار لا يعتبر جليا اذا كان فيه ابطال الحق الغير  
 وفي اقرار المريض لك لان حق غرماء الصحة يتعلق بهذه المالك استيفاء وكذا منع من التبرع  
 والمحاباة لا يبعد لالثبوت بخلاف النكاح لانه من الحاجات الاصلية وهو بمنزلة النكاح وبخلاف المبايعه  
 بمثل القيمة لان حق الغرماء يتعلق بالمالية لا بالصورة وفي حال الصحة لم يتعلق حقهم بالمال لقد مرته  
 على الاكتساب فيتحقق التبرع وهذه حالة العجز وحالته المرض كانه واحدة لان حالته العجز بخلاف حالته  
 الصحة والمريض لان الاول حالة الاطلاق وهذه حالة العجز فافتروا وانما تقدم المعروفة الاسباب  
 لانها في ثبوتها اذ المعين كمرته له وذلك مثله لمال مملوكه واستهلكه وحكم وجوبه بغير  
 اقواله وتزوج امرأه بهم مثلها وهذا الدين مثل دين الصحة لا يقدم احداهما على الاخر لا بينا ولو اقر عين  
 في يده لا حولها يصح في حق غرماء الصحة لتعلق حقهم به ولا يجوز للمريض ان يقضى دين

حيث مال اجد ذكرى ماى اللفايق من السورال والجواب كذا قيل وفيه نزع تأمل ١٢ شرح فتح القدير ص ٣٣٠ ج ٤ -



له قوله ، لو اقر المريض لو اسنه لا يصح الخ ، ولو صدرت هذه الاشياء منه للامارت وهو مريض غم برئى ثم مات جازا



أول ما يجب ان يفهم  
ان الوارث لا يرث ما كان  
لغيره من قبله ولا يرث  
ما كان له من قبله

**قال** ومن قرنسب من غير الوالد والولادة لا يرث في القارة في النسب لان فيهم من النسب  
على الغير فان كان الوارث معروف وقريباً وبعيداً فهو اولى بالميراث من المقر له لان ما لم يثبت نسب من لا يرث  
الوارث العرفي ان لم يكن وارثاً مستحقاً المقر له ميراثه لان لا يثبت النسب في مال نفسه عند عدم الوارث  
الا ترى ان الميراث يوصى بجميعه عند عدم الوارث فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسب من لا يرث من جميع  
النسب على الغير ليست هذه وصية حقيقة حتى ان من اقر باخ ثم اوصى لا يخرج جميع ماله كان للموصي  
ثلاث جميع المال ولو كان الاول وصية لا شتر كان نصيبين لكنه بمنزلة حتى لو اقر في مضايح وصية  
المقر له ثم انكر المقر له ثم اوصى بماله كله لا يسيان كان المال للموصي له ولو لم يوص له كان له بيت  
المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت فبطل الاقرار **قال** ومن مات بوه فاقرباؤه لم يرث نسب

اخيه لما بينا ويشترك في الميراث لان اقراره تضمن شيئين حمل النسب على الغير ولا يثبت له عليه  
الاشترار في المال ولغيره ولا يثبت كالمشترى اذا اقر على المانع بالعق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع  
عليه بالثمن ولكنه يقبل في حق العتق **قال** ومن مات وترك ابنتين وله على اخواته درهم فاقرباؤه

احدهما ان اباه قبض منها خسين لاشي للمقر وللآخر خسون لان هذه اقرار بالدين على الميت  
لان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فاذا كان به اخوه استغرق الدين نصيبه كما هو  
المذهب عندنا غاية الامر انهما تصادقا على كون المقبوض مشترك بينهما لكن المقر لو رجع  
على القابض بشي لرجع القابض على الغريم ورجع الغريم على المقر فيؤدي الى الدور

**كتاب الصلح**

**قال** الصلح على ثلاثة اصناف صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان يقر المدعي عليه ولا يكره صلح

(٢٢٤) (بقيته) وما السنة فادري ان النبي صلى الله عليه وسلم

الصلح  
انما هو اتفاق بين اثنين  
على ترك ما بينهما من حق  
او دين او ميراث او غيره  
بما يشترطون له من ثمن  
او غيره من غير ان يكون  
الصلح على ما كان له من قبل  
او على ما كان له من بعد  
او على ما كان له من قبل  
او على ما كان له من بعد

الصلح على ثلاثة اصناف  
صلح مع اقرار و صلح مع سكوت  
وهو ان يقر المدعي عليه ولا يكره  
صلح مع اقرار و صلح مع سكوت

لعله قوله كتاب الصلح الخ اعلم بان الصلح عقد جائز عرف جازمه بالكتاب والسنة اما الكتاب به فنقول له تعالى (فلا جناح

٣- رجلين يتنازعان من قوب فقال احدهما هل لك الى الشطر هل لك الى الثلثين فزعاها الى الصلح (بقية ٢٤٥)



يجب فيها الشفعة لان المذعي يأخذها عوضا عن المال كما مضى في حقها من الشفعة باقراره  
وان كان المذعي عليه يذبحه قال اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه جع المذعي عليه  
بخصته لك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن سكوت  
او انكار فاستحق المتنازع فيه جع المذعي بالخصم وورث العوض لان المذعي عليه ما بال العوض لا يدفع  
الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لخصم من الخصم العوض في يد غيره مشتعل على غرض  
فيسترده وان استحق بعض ذلك حصته ورجع بالخصومة فيه لانه خلا العوض في هذه المقدر عن  
الغرض لو استحق المصالح عليه عن اقراره جع بكل المصالح عنه لا تمسك به وان استحق بعضه جع  
بخصته وان كان الصلح عن انكاره وسكوت جع الى المذعي في كل اوريد المسمى اذا استحق  
بعضه لان المبدل فيه هو المذعي وهذا بخلاف ما اذا باع منه على انكاره شيئا حيث  
يرجع بالمذعي لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له وكذلك الصلح لا يندفع له اذ وقع  
ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فاجاب فيه كما يجاب في الاستحقاق في الفصلين قال وان  
ادعى حقا في داره بينه وبينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه  
بجوان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يبرى العوض عنه ذلك عن شيء يقابله فوجع كله  
على ما قد مناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين  
حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد درهما في بدل  
الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي لويحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي  
فحصل الصلح جائز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولنا في ذلك ما يعقد

الصلح كتاب  
الصلح كتاب  
الصلح كتاب

الصلح

الصلح كتاب  
الصلح كتاب  
الصلح كتاب

الصلح كتاب  
الصلح كتاب  
الصلح كتاب

الصلح كتاب  
الصلح كتاب  
الصلح كتاب

[illegible]

[illegible]

لا تظهر عند اختلاف الجنس في ما يتغير بالناس في كونه دخل تحت تقويم المقيمين فلا يظهر الزيادة  
ولا في حقيقته ان حقه في المالك باق حتى لو كان عبدا وترك المولى له القيمة يكون الكف عليه وحقه في مثله  
صورة ومعنى لان ضمان العبد وان بالمثل انما ينقل الى القيمة بالقضاء وقبله اذا تراضيا على الاكثر كان اختيارا  
فلا يكون روبا بخلاف الصلح بعد القضاء لان الحق قد انتقل الى القيمة قال واذا كان العبد بين  
رجلين اعتقه احدهما وهو مؤسر فصاحبه الاخر على اكثر من نصف قيمته فالفضل باطل  
وهذا ابا لا اتفاقا ما عند ما قلنا بينا والفرق لا في حقيقته بل في القيمة في العتق منصوص عليها  
وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم مرارا لانها  
غير منصوص عليها وان صاحبه على عرض جاز لما بينا انه لا يظهر الفضل

لا تظهر عند اختلاف الجنس في ما يتغير بالناس في كونه دخل تحت تقويم المقيمين فلا يظهر الزيادة  
ولا في حقيقته ان حقه في المالك باق حتى لو كان عبدا وترك المولى له القيمة يكون الكف عليه وحقه في مثله  
صورة ومعنى لان ضمان العبد وان بالمثل انما ينقل الى القيمة بالقضاء وقبله اذا تراضيا على الاكثر كان اختيارا  
فلا يكون روبا بخلاف الصلح بعد القضاء لان الحق قد انتقل الى القيمة قال واذا كان العبد بين  
رجلين اعتقه احدهما وهو مؤسر فصاحبه الاخر على اكثر من نصف قيمته فالفضل باطل  
وهذا ابا لا اتفاقا ما عند ما قلنا بينا والفرق لا في حقيقته بل في القيمة في العتق منصوص عليها  
وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم مرارا لانها  
غير منصوص عليها وان صاحبه على عرض جاز لما بينا انه لا يظهر الفضل

لا تظهر عند اختلاف الجنس في ما يتغير بالناس في كونه دخل تحت تقويم المقيمين فلا يظهر الزيادة  
ولا في حقيقته ان حقه في المالك باق حتى لو كان عبدا وترك المولى له القيمة يكون الكف عليه وحقه في مثله  
صورة ومعنى لان ضمان العبد وان بالمثل انما ينقل الى القيمة بالقضاء وقبله اذا تراضيا على الاكثر كان اختيارا  
فلا يكون روبا بخلاف الصلح بعد القضاء لان الحق قد انتقل الى القيمة قال واذا كان العبد بين  
رجلين اعتقه احدهما وهو مؤسر فصاحبه الاخر على اكثر من نصف قيمته فالفضل باطل  
وهذا ابا لا اتفاقا ما عند ما قلنا بينا والفرق لا في حقيقته بل في القيمة في العتق منصوص عليها  
وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم مرارا لانها  
غير منصوص عليها وان صاحبه على عرض جاز لما بينا انه لا يظهر الفضل

## باب التبرع بالصلح والتوكيل به

قال ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصاحبه يلزم الوكيل ما يصاح عنه لا يضمنه والمالك لازم للموكل  
وتأويل هذه المسألة اذا كان الصلح عن دم العبد وكان الصلح على بعض ما يدعيه من الدين لا نه اسقاط  
محض فكل الوكيل فيه سفيرا ومعبرا فلا ضمان عليه كوكيل في النكاح لان يضمنه لانه حينئذ هو مؤخذ  
بعقد الضمان لا بعقد الصلح اما اذا كان الصلح عن مال بآل فهو بمنزلة البيع فيرجع الحق الى  
الوكيل فيكون المطالب بالمال هو الوكيل ومن الموكل قال فان صاحبه عن رجل بغير امره فهو على ربيعة

اوجه ان صاحبه بمال وضمنه بتم الصلح لان الحاصل للمدعي على كس لا البراءة وفي حقها الاجنبى  
المدعى عليه سواء فصل ام لا فانه كالفصل في كل حال اذ ضمن البطل يكون متبرعا على المدعى عليه  
كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف ما اذا كان بامر ولا يكون لهذا المصالح شيء من المدعى انما ذلك لئلا

لا تظهر عند اختلاف الجنس في ما يتغير بالناس في كونه دخل تحت تقويم المقيمين فلا يظهر الزيادة  
ولا في حقيقته ان حقه في المالك باق حتى لو كان عبدا وترك المولى له القيمة يكون الكف عليه وحقه في مثله  
صورة ومعنى لان ضمان العبد وان بالمثل انما ينقل الى القيمة بالقضاء وقبله اذا تراضيا على الاكثر كان اختيارا  
فلا يكون روبا بخلاف الصلح بعد القضاء لان الحق قد انتقل الى القيمة قال واذا كان العبد بين  
رجلين اعتقه احدهما وهو مؤسر فصاحبه الاخر على اكثر من نصف قيمته فالفضل باطل  
وهذا ابا لا اتفاقا ما عند ما قلنا بينا والفرق لا في حقيقته بل في القيمة في العتق منصوص عليها  
وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم مرارا لانها  
غير منصوص عليها وان صاحبه على عرض جاز لما بينا انه لا يظهر الفضل

الصلح  
في غير هذا  
فان كان الصلح  
عن مال بآل  
فهو بمنزلة  
البيع فيرجع  
الحق الى  
الوكيل فيكون  
المطالب بالمال  
هو الوكيل ومن  
الموكل قال فان  
صاحبه عن رجل  
بغير امره فهو  
على ربيعة  
اوجه ان صاحبه  
بمال وضمنه بتم  
الصلح لان الحاصل  
للمدعي على كس لا  
البراءة وفي حقها  
الاجنبى المدعى  
عليه سواء فصل ام  
لا فانه كالفصل في  
كل حال اذ ضمن  
البطل يكون متبرعا  
على المدعى عليه  
كما لو تبرع بقضاء  
الدين بخلاف ما  
اذا كان بامر ولا  
يكون لهذا المصالح  
شيء من المدعى  
انما ذلك لئلا



٢٢٩

في يده لان يصح به بطريق الاستقاط ولا فرق في هذين ما اذا كان مقبلا ومذكورا وكذلك اذا كان صلحا  
على النفي هذه او على عدي هذا صلح الصلح ولزم تسليمه لانه لما اضاف الى كمال نفسه فقد التزم تسليمه فصح  
الصلح وكذلك لو قال على الف وتسليمها لا التسليم اليه يوجب سلامة العوض له فيتم العقد خصوصا  
ولو قال صاكتا على الف والعقد موقوف فاجازه المديعي عليه جائز لانه لا يجرى بطلان الاصل  
العقد انما هو المديعي عليه لان دفع الخصم حاصل له الا ان الفضيحة يصير اياها بواسطة اضافة الضمان لنفسه  
عاقبة مما حجب المطلوب فيوقف على اجازته قالوا وجب اقراره على هذا لا على هذا العبد ولا ينسب  
الانفس لانه لما عينه للتسليم صار شراطا لسلامته لفيتم بقوله واستحق العبد وجوبه عينا فتره فلا يسيل على  
الصلح لانه التزم الايفاء من محل سببه ولم يلق شيئا سواه فان سلم المحل لزم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه شيء  
بخلافه اذا صاكت على درهم مساهمة وضمنها ودفعها ثم استحققت او وجدها في وقت يرجع عليه لانه محل  
نفسه اصيلا في حق الضمان ولهذا يجبر على التسليم فاذا التمس له ما سلمه يرجع عليه به لانه  
مستحق

### باب الصلح في الدين

قال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعهده المدين لم يحل على المعاوضة وانما يحل على انه استوفى  
بعض حقه واستقطب باقيه من محل آخر فدرهم فصل على خمسة وكن له على آخر الف جميعا دفصالح على  
خمسة مائة يرون جاز فانه ابرأه عن بعض حقه وهذا لان تصرفا عاقل يتقوى تصحيحه ما لم يكن ولا وجه  
لتصحيحه معاوضة لا قضاء الى الربو فيجعل السقطا للقبض في السائل لا والقبض في المصنف في الثانية  
ولو صالح على الف فوجبه جاز فانه ابرأه عن نفسه الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدرهم بمثلها  
نسبة لا يجوز فحملناه على التأخير ولو صالح على تأخير الدين الى شهر لم يجز لان الدين لا يغير مستحقته  
لان الدين لا يغير مستحقته

كتاب  
الصلح

اه قوله الا ان الفضيحة الخ اذا صالح الفضيحة يعني لو صالح واحد بلا امر عن دعوى واقعة بين  
اثنين ضمن بدل الصلح او اضافه الى ماله بقوله على مالى الغلظة اما اشاره الى نفوذ وعروض رقيقة

بمقتضى المداينة فلا يمكن حمل على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبيع الدرهم بالدينار تسماً  
لا ينجح فليصح الصلح قال ولو كانت له الف مائة فصالح على خمسة مائة حاله لم ينجح لان المجلس خير  
من الموجل وهو مستحق بالعقد فيكون انما حط عنه ذلك اعتياض عن الاجل وهو حرار  
وان كان له الف سود فصالح على خمسة مائة ببيع لم ينجح لان البيع غير مستحق بمقتضى المداينة  
وهي زيادة وصف فيكون معاوضة الالف بخمسة مائة وزيادة وصف وهو يوجب انفساً اذا صاح  
عن الالف البيع على خمسة مائة سود لانه اسقاط بعض حقيقة كرو وصفاً بخلافه اذا صاح على  
الدين وهو اجول لانه معاوضة المثل بالمثل لا معتبر بالصفة الا انه يشترط القبض في المجلس  
لو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالح على مائة درهم حاله او المشترط الصلح لانه امكن  
ان يجعل اسقاطاً للدينار كذا والدراهم مائة وتاجيلاً للباقي فلا يجعل معاوضة تصحى  
للعقد ولا معنى للاسقاط فيه الزم قال ومن اعطى اخرا فله هم فحقا قال والى غدا امنها خمسة مائة على  
انك بريء من الفضل ففعل فهو بريء فان لم يدفع اليه خمسة مائة غداً عليه الف هو قول ابن حنيفة  
ومحمد بن قيس قال ابو يوسف لا يعطى عليه لانه ابراء مطلق لا ترى انك جعل اداء الخمسة مائة على ضا حث ذكره  
بكلمة على هي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً على فخرى وحجى مجرى عدمه فبقا ابراء  
مطلقاً فلا يعطى كما اخبرنا بالابراء وله ما اراه من البراءة مقتيداً بالشرط فيقول بفوائده كانه باء ابراء الخمسة مائة  
في الغد ان يصلح غرضاً له ارباً لاسيما وتوشا ان التجارة اربح منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة فهي محتملة  
للمشروط ومعنى المقابلة فيه يحمل عليه عند تعدد الحمل على المعاوضة تصحى التصرف او كانه متعارف  
والابراء مما يتقيد بالشرط ان كان لا يتعلق به كالحال القوس خرج البداية ببراء ابراء الله تعالى

بمقتضى المداينة فلا يمكن حمل على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبيع الدرهم بالدينار تسماً  
لا ينجح فليصح الصلح قال ولو كانت له الف مائة فصالح على خمسة مائة حاله لم ينجح لان المجلس خير  
من الموجل وهو مستحق بالعقد فيكون انما حط عنه ذلك اعتياض عن الاجل وهو حرار  
وان كان له الف سود فصالح على خمسة مائة ببيع لم ينجح لان البيع غير مستحق بمقتضى المداينة  
وهي زيادة وصف فيكون معاوضة الالف بخمسة مائة وزيادة وصف وهو يوجب انفساً اذا صاح  
عن الالف البيع على خمسة مائة سود لانه اسقاط بعض حقيقة كرو وصفاً بخلافه اذا صاح على  
الدين وهو اجول لانه معاوضة المثل بالمثل لا معتبر بالصفة الا انه يشترط القبض في المجلس  
لو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالح على مائة درهم حاله او المشترط الصلح لانه امكن  
ان يجعل اسقاطاً للدينار كذا والدراهم مائة وتاجيلاً للباقي فلا يجعل معاوضة تصحى  
للعقد ولا معنى للاسقاط فيه الزم قال ومن اعطى اخرا فله هم فحقا قال والى غدا امنها خمسة مائة على  
انك بريء من الفضل ففعل فهو بريء فان لم يدفع اليه خمسة مائة غداً عليه الف هو قول ابن حنيفة  
ومحمد بن قيس قال ابو يوسف لا يعطى عليه لانه ابراء مطلق لا ترى انك جعل اداء الخمسة مائة على ضا حث ذكره  
بكلمة على هي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً على فخرى وحجى مجرى عدمه فبقا ابراء  
مطلقاً فلا يعطى كما اخبرنا بالابراء وله ما اراه من البراءة مقتيداً بالشرط فيقول بفوائده كانه باء ابراء الخمسة مائة  
في الغد ان يصلح غرضاً له ارباً لاسيما وتوشا ان التجارة اربح منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة فهي محتملة  
للمشروط ومعنى المقابلة فيه يحمل عليه عند تعدد الحمل على المعاوضة تصحى التصرف او كانه متعارف  
والابراء مما يتقيد بالشرط ان كان لا يتعلق به كالحال القوس خرج البداية ببراء ابراء الله تعالى

(بقية ١٤٩) حاضرة وقال على هذا المبلغ او غيره الساعة اوطا طبق لغزله صالحو على

قال وهذه المسألة على وجه آخر ما ذكرناه والثاني اذا قال صلحك من الاف على خمسة كنت قد فعلت  
اي العلم اشار الى قوله من الاف على خمسة  
ان غدا وانت بريء من الفضل على ناطح لم تدفعه ان غدا فالا فليك على حاله وجوابه ان الامر  
على ما قال لانني بصريح التقييد فيجعل به والثالث اذا قال برأتك من خمسة كنت قد فعلت  
الخمسائة غدا فالا فليقع اعطى الخمسائة او لم يعط لان اطلاق الابرأ او لا واداء الخمسائة لا يصلح  
عوضا مطلقا ولكن يصلح شرط فوقع الشك في تقييد بالشروط فلا يتقيد به بخلاف ما اذا ابدأ باداء  
خمسائة كان الابرأ حصل مقرونا به فمن حيث انه لا يصلح عوضا ليقع مطلقا ومن حيث انه لا يصلح  
شرطا لا يقع مطلقا فالثبت لاهلاق بالشك فافترقا والرابع اذا قال اذاني خمسائة على انك  
بريء من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا وجوابه انه يصح الابرأ ولا يعوق الدين لان هذه الابرأ  
مطلق لانها لم يوقت للاداء وقتا لا يكون الاداء غرضا صحيحا لانه واجب عليه في مطلق الا ان كان فلم  
يتقيد بل يحمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما تقدم لان الاداء في الغد غرض صحيح والخمس  
اذا قال ان اديت لي خمسائة او قال اذ اديت او متى اديت فاجاب فيه انه لا يصح الابرأ لانه علقه  
بالشرط صريحاً وتعلق البراءة بالشرط باطل لما فيها من معنى التملك حتى ترد بالرد بخلاف ما تقدم  
لانه ما اني بصريح الشرط فصل على التقييد به قال من قال اخر اقول لك بمالك حتى تؤخره عنى ان تحت  
عنى ففعل جاز طيلة لا تسليس مكره ومعنى المسألة اذا قال لك سر اما اذا قال علانية يؤخره  
فصل في الامرين المستر والادان الذين بين شرطين فصاح واحد هل يصيب على ثوب فشرطه  
بأختيار شاء اتبع الذي طيلة الذين بنصفه ان شاء اخذ نصف الثوب لان الذين بشرطه ربع الدين  
اصل هذه ان الذين الشرطين اثنين اذا قبض احدهما شيئا منه فليصاحبه لانه في المقبض  
الذي قبضه

في قوله والظاهر ان ادب التفرغ على قول الطرفين كما اشار اليه صاحب ملحق الاجمالية قدم \*  
في قوله والظاهر ان ادب التفرغ على قول الطرفين كما اشار اليه صاحب ملحق الاجمالية قدم \*  
في قوله والظاهر ان ادب التفرغ على قول الطرفين كما اشار اليه صاحب ملحق الاجمالية قدم \*

في قوله والظاهر ان ادب التفرغ على قول الطرفين كما اشار اليه صاحب ملحق الاجمالية قدم \*  
في قوله والظاهر ان ادب التفرغ على قول الطرفين كما اشار اليه صاحب ملحق الاجمالية قدم \*  
في قوله والظاهر ان ادب التفرغ على قول الطرفين كما اشار اليه صاحب ملحق الاجمالية قدم \*

[illegible]

له قوله ثم يرجع ان على القريم الخ قلت وحيلة اختصاصه ان يعبه القريم قدس ونية ثم يبرئه او يبيعه به كقانون ترمشلا ثم يبرئه  
وتدبر في الشركة ٣ ملحق الاجر على حاملي مجمع الاخص من ٢٥٣١٧





[illegible]

از این کتاب بعد از اتمام  
 در هر یک از این کتابها  
 علی الاطلاق است  
 یکی غلط و یکی  
 شایسته که در  
 از این کتاب بعد از اتمام  
 در هر یک از این کتابها  
 علی الاطلاق است  
 یکی غلط و یکی  
 شایسته که در

على من عليه بذلك فيؤدي الى عود السلم بعد سقوطه قالوا هذه اذا خلاط راس المال فان  
 لم يكن ناكدا قد خطاه فعل الوجه الاول هو على الخلاف وعلى الوجه الثاني هو على الاتفاق  
**فصل في التنازع قال** ان اكانت التركة بين ورثة فانجزوا احدهم منها بما الى اعطوه اياه والتركة عقد  
 او عرض جاز قليلا لان ما اعطوه اياه او كثيرا لانه ما مكر تصحبه سباعا وقياد عثمان فانه صالح تامضر  
 الاشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف رضى عن بيع ثمنه على اثنين الف دينار قال ان كانت للتركة فضة  
 فاعطوه ذهباً او كان ذهباً فاعطوه فضة فكذلك لانه بيع الجنس بخلاف الجنس فلا يعتبر التساوي  
 التقابض في المجلس لا تصرف غير الذي في يده ببقية التركة ان كان جازاً يكتفى بذلك القبض لا  
 قبض ضمان فينوب عن قبض الصلح وان كان مقراً لا بد منه من قبض يده القبض لا قبض امانة فلا ينوب عن قبض  
 الصلح وان كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحه على فضة او ذهب فلا بد ان يكون ما اعطوه  
 اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه بمثابة الزيادة لمحقة من بقية التركة احترازاً عن الربوا  
 ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف في هذه القدر ولو كان بدل  
 الصلح عرضاً جازاً مطلقاً لعدم الربوا ولو كان في التركة الدراهم والدنانير وبديل الصلح دراهم  
 ودينانير ايضاً جازاً الصلح كيف ما كان صرفاً للجنس الى خلاف الجنس كما في البيع لكن يشترط  
 التقابض للصرق وان كان في التركة دين على الناس فدخل في الصلح على ان يخرج المصالح عنه  
 ويكون الدين له في الصلح باطل لان فيه تمليك الدين من غير من عليه فهو حصة المصالح وان شرط  
 ان يكرى الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز لا يفسد اياه وهو تمليك الدين  
 من عليه الدين وهو جائز وهذه حيلة الجواز اخرى ان يجلو اقصاء نصيبه متبرعين وفي الوجهين

في المصالح المصالح مقدار نصيبه وصالحا لهما وراء الدين ويحكيهم على  
 الدين من المصالح المصالح مقدار نصيبه وصالحا لهما وراء الدين ويحكيهم على  
 الدين من المصالح المصالح مقدار نصيبه وصالحا لهما وراء الدين ويحكيهم على

حكم البقية الورثة والارصان بقضوا المصالح مقدار نصيبه وصالحا لهما وراء الدين ويحكيهم على  
 استيفاء نصيبه من الغرماء ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة والصلح على المكيل  
 الموزون قيل لا يجوز الاحتال بالبروقيل يجوز الاحتال بالبروقيل يجوز الاحتال بالبروقيل  
 لكنها اعيان غير معلومة قيل لا يجوز الاحتال بالبروقيل يجوز الاحتال بالبروقيل  
 المنازعة لتقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة وان كان على الميت من مستغنى لا يجوز الصلح  
 القسمة لان التركة لم يتلكها الوارث وان لم يكن مستغنى لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينهم لتفقد حجة  
 الميت ولو فعلوا قالوا يجوز رد ذكر الكرخى رة في القسمة انها لا تجوز استحسانا وتجوز قياسا

# كتاب المضاربة

المضاربة مشتقة من الضرب في الارض سمي لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله وهي مشروعة  
 للحاجة اليها فان الناس بين غنى بالمال غنى عن التصرف وبين فقر في التصرف البعد عنه فمست  
 الحاجة الى شرع هذه النوع من التصرف لينتظم مصلحة الغنى والفقير والغنى ونعت الله تعالى  
 عليه وسلم والناس يباشرون فقرهم عليه تعاملت به الصالحين ثم المدفوع الى المضارب امانة في يده  
 لانه قبضه بامر ماله لا على وجه البذل والوثيقة وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بامر ماله كذا  
 ربح فهو شرك فيه لتلك جزء من المال لعله فاذا فسدت ظهرت الاحارة حتى استوجب العامل اجر  
 مثله واذا خالف كان غاصبا لوجود النعدي منه على مال غيره قال المضاربة عقد يقع على الشئ  
 بمال من احد الجانبين ومراعاة الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
 ولا مضاربة بدونها الا ترى ان الربح لو شرط كل طرف لمال كان مضاربة ولو شرط جميع المضارب

(بقية ٢٥٩)

## المضاربة

المضاربة عقد يقع على الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
 المضاربة عقد يقع على الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
 المضاربة عقد يقع على الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر

المضاربة عقد يقع على الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
 المضاربة عقد يقع على الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
 المضاربة عقد يقع على الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر

(بقية ٧٥٥) وزاد المبرور عن عثمان رضي الله تعالى عنه فانه دفع الى رجل بالاسرار صفة وهو مستوفى من التوفيق وهو التوفيق فضا صفة المثل سلب هذا القول

[illegible][illegible]

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

[illegible]

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

له وكر  
المال الذي هو الميراث  
منه من امواله  
والاخرى  
منه من امواله  
والاخرى

مملوك دفع البيعة وقال  
كف من الصحة وكذا اذا  
لا عمل بالدين الذي في  
مع مصر في البيع وعندهما  
من شرطها ان يكون الحج  
لشركتيهما ولا يدعها كما  
حالة ١٢ شركة ١٢  
الحق الا هذا القدر فقطع  
يخرج لرب المال لانهم ضامون  
المشروط عندنا في سيرة  
ان اجرا الاجير يجب تسليم  
ربة الصبيحة مع انها  
صبيحة ولا تاعين  
مقصودا وغير ذلك  
على المضارب  
فيه لان المال امانة في  
سابقته من احد الجانبين  
من التصرف فيه

في ذلك فانه لا يمكن ان يرضى  
بما يشاء من امواله  
والاخرى  
منه من امواله  
والاخرى

(٢٥)





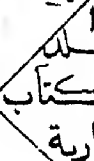


من الصبارفة وتبيع منهم فباع بالكوفة من غير اهلها او من غير الصبارفة جاز لان فائدة الاول  
 التقييد بالمكان وفائدة الثاني التقييد بالنوع هذه اهل المراءفة لا فيما وراء ذلك قال وكذلك  
 ان وقت المضاربة وقتا بعينه يبطل العقد بضيقه لا بتوكل فيتوقف بما وقته والتوقيت مفيد فان  
 تقييد بالزمان فصار كالتيقيد بالنوع والمكان قال وليس المضارب ان يشتري من يثق على  
 ربح المال اقربا لغيرها لان العقد وضع لتحصيل المخرج وذلك بالتصرف مرة بعد اخرى ولا يتحقق فيه عقد  
 ولهذا لا يدخل في المضاربة شيء مما لا يملك بالقبض كشيء الخمر المشوي بالميتة بخلاف البيع العتيق  
 لانه يمكن بيعه بعد قبضه فيتحقق المقصود قال ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة  
 لان الشراء متى توجه فهاذا على المشتري نفعه عليه كالكوليل الشري اذا خالف قال فان كان في  
 المال ربح لم يجز له ان يشتري من يثق عليه لا يثق عليه نصيبه ويقتضي نصيبه بالمال او يثق  
 على اختلاف المعروف فيمنع التصرف فلا يحصل المقصود وان اشتراه ضمن مال المضاربة لا يصير  
 للعبه فيضمن بالنقد من مال المضاربة وان لم يكن في مال ربح جاز ان يشتريه لانه لا مانع من  
 التصرف لاشراكه فيه كيثق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء عتق نصيبه منهم لملكه بعض  
 قريبه ولو يضمن لرب المال شيئا لانه لا صنع من جهة في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان هذا  
 ثبت من طريق الحكم فصار كما اذ لم يورث مع غيره ويسعى لعبه في قيمة نصيبه منه لانه اختسب ما لم يورث  
 عنده فيسعى فيه كما في الورثة قال فان كان مع المضارب الفيا نصف فاشترى بها جارية قيمتها  
 الف فوطيه بالفجاءت بولدي ساوي الف فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسة مائة والمدعى موبد  
 فان شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومئتين وخمسين وان شاء عتق ووجه ذلك  
 لان المضارب اذا اشتري بغير اهلها او من غير الصبارفة جاز لان فائدة الاول

اللفظ بالمكان لا بالتقييد بالمكان لان فائدة الثاني التقييد بالنوع هذه اهل المراءفة لا فيما وراء ذلك قال وكذلك  
 ان وقت المضاربة وقتا بعينه يبطل العقد بضيقه لا بتوكل فيتوقف بما وقته والتوقيت مفيد فان  
 تقييد بالزمان فصار كالتيقيد بالنوع والمكان قال وليس المضارب ان يشتري من يثق على  
 ربح المال اقربا لغيرها لان العقد وضع لتحصيل المخرج وذلك بالتصرف مرة بعد اخرى ولا يتحقق فيه عقد  
 ولهذا لا يدخل في المضاربة شيء مما لا يملك بالقبض كشيء الخمر المشوي بالميتة بخلاف البيع العتيق  
 لانه يمكن بيعه بعد قبضه فيتحقق المقصود قال ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة  
 لان الشراء متى توجه فهاذا على المشتري نفعه عليه كالكوليل الشري اذا خالف قال فان كان في  
 المال ربح لم يجز له ان يشتري من يثق عليه لا يثق عليه نصيبه ويقتضي نصيبه بالمال او يثق  
 على اختلاف المعروف فيمنع التصرف فلا يحصل المقصود وان اشتراه ضمن مال المضاربة لا يصير  
 للعبه فيضمن بالنقد من مال المضاربة وان لم يكن في مال ربح جاز ان يشتريه لانه لا مانع من  
 التصرف لاشراكه فيه كيثق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء عتق نصيبه منهم لملكه بعض  
 قريبه ولو يضمن لرب المال شيئا لانه لا صنع من جهة في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان هذا  
 ثبت من طريق الحكم فصار كما اذ لم يورث مع غيره ويسعى لعبه في قيمة نصيبه منه لانه اختسب ما لم يورث  
 عنده فيسعى فيه كما في الورثة قال فان كان مع المضارب الفيا نصف فاشترى بها جارية قيمتها  
 الف فوطيه بالفجاءت بولدي ساوي الف فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسة مائة والمدعى موبد  
 فان شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومئتين وخمسين وان شاء عتق ووجه ذلك  
 لان المضارب اذا اشتري بغير اهلها او من غير الصبارفة جاز لان فائدة الاول

اللفظ بالمكان لا بالتقييد بالمكان لان فائدة الثاني التقييد بالنوع هذه اهل المراءفة لا فيما وراء ذلك قال وكذلك  
 ان وقت المضاربة وقتا بعينه يبطل العقد بضيقه لا بتوكل فيتوقف بما وقته والتوقيت مفيد فان  
 تقييد بالزمان فصار كالتيقيد بالنوع والمكان قال وليس المضارب ان يشتري من يثق على  
 ربح المال اقربا لغيرها لان العقد وضع لتحصيل المخرج وذلك بالتصرف مرة بعد اخرى ولا يتحقق فيه عقد  
 ولهذا لا يدخل في المضاربة شيء مما لا يملك بالقبض كشيء الخمر المشوي بالميتة بخلاف البيع العتيق  
 لانه يمكن بيعه بعد قبضه فيتحقق المقصود قال ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة  
 لان الشراء متى توجه فهاذا على المشتري نفعه عليه كالكوليل الشري اذا خالف قال فان كان في  
 المال ربح لم يجز له ان يشتري من يثق عليه لا يثق عليه نصيبه ويقتضي نصيبه بالمال او يثق  
 على اختلاف المعروف فيمنع التصرف فلا يحصل المقصود وان اشتراه ضمن مال المضاربة لا يصير  
 للعبه فيضمن بالنقد من مال المضاربة وان لم يكن في مال ربح جاز ان يشتريه لانه لا مانع من  
 التصرف لاشراكه فيه كيثق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء عتق نصيبه منهم لملكه بعض  
 قريبه ولو يضمن لرب المال شيئا لانه لا صنع من جهة في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان هذا  
 ثبت من طريق الحكم فصار كما اذ لم يورث مع غيره ويسعى لعبه في قيمة نصيبه منه لانه اختسب ما لم يورث  
 عنده فيسعى فيه كما في الورثة قال فان كان مع المضارب الفيا نصف فاشترى بها جارية قيمتها  
 الف فوطيه بالفجاءت بولدي ساوي الف فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسة مائة والمدعى موبد  
 فان شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومئتين وخمسين وان شاء عتق ووجه ذلك  
 لان المضارب اذا اشتري بغير اهلها او من غير الصبارفة جاز لان فائدة الاول

(٢٥٨) قدما العراق ونزل على ابي موسى رضي الله تعالى عنه فقال لو كان عندى فضل مال لا كرمتمكم ولكن عندى مال



المضاربة





المضار الثاني حتى يبرح فاذ ابرح ضمن الاول لو قبل المال وهذه ا رواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يبرح وهذه ا ظاهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على اولى ارجح هو رواية محمد بن  
 ابي يوسف لان الممول له المدفع على وجه لا يدع وهذا المدفع على وجه المضاربة وكما ان المدفع ايداع  
 حقيقة وانما يتقرر كونه للمضاربة بالعلم فكما ان الجاهل ما يبرح قبله ولا يضمن حصة وان المدفع قبل العمل ايداع  
 وبعده ايداع والفعالان يملكان المضاربة فلا يضمن لهما الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كالموظف بغيره وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا يبرح فيه وله اجماعه فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما ظاهر وكذا عند لا ووجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن انهما ملكا بالضممان من حين خالف المدفع الى غيره لعل الوجه الذي رضى فصار كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني يجمع على الاول العقد كانه حامل للمال في المودع ولا يفرق من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت حصة اياه وطيب  
 الربح للثاني لا يطيب الا على لان الاسفل يستحق عمله ولا خبط في العمل ولا على يستحق عمله  
 المستند باداء الضمان فلا يعمرى عن نوع خبط قال واذا دفع المبرر بالمال مضاربة

المضارب الثاني حتى يبرح فاذ ابرح ضمن الاول لو قبل المال وهذه ا رواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يبرح وهذه ا ظاهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على اولى ارجح هو رواية محمد بن  
 ابي يوسف لان الممول له المدفع على وجه لا يدع وهذا المدفع على وجه المضاربة وكما ان المدفع ايداع  
 حقيقة وانما يتقرر كونه للمضاربة بالعلم فكما ان الجاهل ما يبرح قبله ولا يضمن حصة وان المدفع قبل العمل ايداع  
 وبعده ايداع والفعالان يملكان المضاربة فلا يضمن لهما الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كالموظف بغيره وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا يبرح فيه وله اجماعه فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما ظاهر وكذا عند لا ووجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن انهما ملكا بالضممان من حين خالف المدفع الى غيره لعل الوجه الذي رضى فصار كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني يجمع على الاول العقد كانه حامل للمال في المودع ولا يفرق من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت حصة اياه وطيب  
 الربح للثاني لا يطيب الا على لان الاسفل يستحق عمله ولا خبط في العمل ولا على يستحق عمله  
 المستند باداء الضمان فلا يعمرى عن نوع خبط قال واذا دفع المبرر بالمال مضاربة

المضارب الثاني حتى يبرح فاذ ابرح ضمن الاول لو قبل المال وهذه ا رواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يبرح وهذه ا ظاهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على اولى ارجح هو رواية محمد بن  
 ابي يوسف لان الممول له المدفع على وجه لا يدع وهذا المدفع على وجه المضاربة وكما ان المدفع ايداع  
 حقيقة وانما يتقرر كونه للمضاربة بالعلم فكما ان الجاهل ما يبرح قبله ولا يضمن حصة وان المدفع قبل العمل ايداع  
 وبعده ايداع والفعالان يملكان المضاربة فلا يضمن لهما الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كالموظف بغيره وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا يبرح فيه وله اجماعه فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما ظاهر وكذا عند لا ووجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن انهما ملكا بالضممان من حين خالف المدفع الى غيره لعل الوجه الذي رضى فصار كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني يجمع على الاول العقد كانه حامل للمال في المودع ولا يفرق من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت حصة اياه وطيب  
 الربح للثاني لا يطيب الا على لان الاسفل يستحق عمله ولا خبط في العمل ولا على يستحق عمله  
 المستند باداء الضمان فلا يعمرى عن نوع خبط قال واذا دفع المبرر بالمال مضاربة

(بقية ٢٦٠) لصنفه الرجح والمسلمين لنصفه فاستصوبه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعن الناس بن محمد قال كان للمال في

(تبقية ٢٦١) يدفع مال التيمم مضاربة على روى محمد رحمه الله تعالى وبدأ به الكتاب عن حميد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن ابيه عن جده ان عمر رضي الله تعالى عنه اعطاه مال تيمم مضاربة وقال لا ادري كيف كان الشرط بينهما فعمل به بالعراق وكان بالمجاز التيمم (تبقية ٢٦٣)

[illegible]





في ضمن المضارب ما استوفى له لا يخذله لنفسه ولا يخذله ربه المال محسوب من رأسه وإذا استوفى  
 رأس المال فإن فضل شيء كان بينهما لا يبيع وإن نقص فإضمان على المضارب لما بينا فلو اقتسم الربح و  
 فسحق المضاربة ثم عقد لها فذلك مال لم يترد الربح الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت  
 والثانية عقد جديد فلهذا المال في الثاني لا يوجب انتقاض الأول كما إذا دفع اليك  
 فصل في كيفعله المضارب قال في بيع المضارب إن يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لأن كل ذلك  
 من صنيع التجار فينتظمه الطلاق والعقد إلا إذا باع لأجل لا يبيع التجار إلا لأن له الأمر العام المعروف  
 بين الناس لهذا كان له أن يشتري حصة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يشتري  
 اعتباراً للعادة التجارية وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية للشهوة لأن من صنيع التجار  
 ولو باع بالنقد ثم آخر الثمن جازاً لا جاعاً ما عنده فما كان الوكيل يملك ذلك فالمضارب أول  
 إلا أن المضارب لا يضمن لأن له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لأنه لا يملك ذلك ما عنده  
 أبي يوسف قال في ذلك يملك الأمانة ثم يبيع بالنسيئة بخلاف الوكيل لأنه لا يملك الأمانة ولا يملك الثمن على  
 الأمانة لا يحسن لأن الحالة من عادة التجار خلاف الوصي بماله ليتيم حيث يعترفه لا ينظر إلا تصحيح  
 مقيد بشرط النظر والأصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطلاق المضاربة وهو يملك  
 عن باب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من حجة التوكيل بالبيع والشراء للحاجة إليه ولا ريب أن  
 الرهن لا ينفاء واستيفاء الأجاء لا يستجار ولا يداع والابضاع والمسافر على ما ذكرنا من قبل  
 ونوع لا يملكه بطلاق العقد ويملكه إذا قيل له اعل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق عنه  
 وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة أو غيره وخط مال المضاربة بماله أو بما  
 في ماله أو بغيره



في ضمن المضارب ما استوفى له لا يخذله لنفسه ولا يخذله ربه المال محسوب من رأسه وإذا استوفى  
 رأس المال فإن فضل شيء كان بينهما لا يبيع وإن نقص فإضمان على المضارب لما بينا فلو اقتسم الربح و  
 فسحق المضاربة ثم عقد لها فذلك مال لم يترد الربح الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت  
 والثانية عقد جديد فلهذا المال في الثاني لا يوجب انتقاض الأول كما إذا دفع اليك  
 فصل في كيفعله المضارب قال في بيع المضارب إن يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لأن كل ذلك  
 من صنيع التجار فينتظمه الطلاق والعقد إلا إذا باع لأجل لا يبيع التجار إلا لأن له الأمر العام المعروف  
 بين الناس لهذا كان له أن يشتري حصة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يشتري  
 اعتباراً للعادة التجارية وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية للشهوة لأن من صنيع التجار  
 ولو باع بالنقد ثم آخر الثمن جازاً لا جاعاً ما عنده فما كان الوكيل يملك ذلك فالمضارب أول  
 إلا أن المضارب لا يضمن لأن له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لأنه لا يملك ذلك ما عنده  
 أبي يوسف قال في ذلك يملك الأمانة ثم يبيع بالنسيئة بخلاف الوكيل لأنه لا يملك الأمانة ولا يملك الثمن على  
 الأمانة لا يحسن لأن الحالة من عادة التجار خلاف الوصي بماله ليتيم حيث يعترفه لا ينظر إلا تصحيح  
 مقيد بشرط النظر والأصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطلاق المضاربة وهو يملك  
 عن باب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من حجة التوكيل بالبيع والشراء للحاجة إليه ولا ريب أن  
 الرهن لا ينفاء واستيفاء الأجاء لا يستجار ولا يداع والابضاع والمسافر على ما ذكرنا من قبل  
 ونوع لا يملكه بطلاق العقد ويملكه إذا قيل له اعل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق عنه  
 وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة أو غيره وخط مال المضاربة بماله أو بما  
 في ماله أو بغيره

في ضمن المضارب ما استوفى له لا يخذله لنفسه ولا يخذله ربه المال محسوب من رأسه وإذا استوفى  
 رأس المال فإن فضل شيء كان بينهما لا يبيع وإن نقص فإضمان على المضارب لما بينا فلو اقتسم الربح و  
 فسحق المضاربة ثم عقد لها فذلك مال لم يترد الربح الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت  
 والثانية عقد جديد فلهذا المال في الثاني لا يوجب انتقاض الأول كما إذا دفع اليك  
 فصل في كيفعله المضارب قال في بيع المضارب إن يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لأن كل ذلك  
 من صنيع التجار فينتظمه الطلاق والعقد إلا إذا باع لأجل لا يبيع التجار إلا لأن له الأمر العام المعروف  
 بين الناس لهذا كان له أن يشتري حصة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يشتري  
 اعتباراً للعادة التجارية وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية للشهوة لأن من صنيع التجار  
 ولو باع بالنقد ثم آخر الثمن جازاً لا جاعاً ما عنده فما كان الوكيل يملك ذلك فالمضارب أول  
 إلا أن المضارب لا يضمن لأن له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لأنه لا يملك ذلك ما عنده  
 أبي يوسف قال في ذلك يملك الأمانة ثم يبيع بالنسيئة بخلاف الوكيل لأنه لا يملك الأمانة ولا يملك الثمن على  
 الأمانة لا يحسن لأن الحالة من عادة التجار خلاف الوصي بماله ليتيم حيث يعترفه لا ينظر إلا تصحيح  
 مقيد بشرط النظر والأصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطلاق المضاربة وهو يملك  
 عن باب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من حجة التوكيل بالبيع والشراء للحاجة إليه ولا ريب أن  
 الرهن لا ينفاء واستيفاء الأجاء لا يستجار ولا يداع والابضاع والمسافر على ما ذكرنا من قبل  
 ونوع لا يملكه بطلاق العقد ويملكه إذا قيل له اعل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق عنه  
 وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة أو غيره وخط مال المضاربة بماله أو بما  
 في ماله أو بغيره

(بقي ٢٦٤) يستعين به عليه فذكر ذلك فقال له عبد الله رضي الله تعالى عنه خذ رأس مالك ولا تسلمه شيئاً مما لنا  
 من الحيوان وفيه دليل جواز المضاربة وفساد السلم وإنما اشتد على عقولهم بن عرقوب لفساد العقد أيضاً فلا يظن به  
 (بقي ٢٦٤)



قال واذا عمل المضارب في المصروف فليست نفقته في المال وانما صرفه لشراءه وكسبه وركوبه  
ومعناه شراء وكراء في المال وجه الفرق ان النفقة تبطل بالامتناع كنفقة القاص ونفقة المرأة  
والمضارب في المصروف بالسكنى الاصل واذا صار محبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة فيه وهذا  
بخلاف الجبر لا يستحق البذل لانه لا يتضرر بالانفاق من مال المصروف فليس له الرجوع وهو في  
حيز التردد فلو انفق من ماله يتضرر به وبخلاف المضاربة الفلسفة لانها جبرية وبخلاف البضاعة لانه  
متبرع قال ولو بقي شيء في يد المصروف ما قدم مصروفه في المضاربة لانها لا تستحق ولو كان  
خروج من السفر كان بحيث يغيبه ولم يرحل فبييت باهله فهو بمنزلة السوق في المصروف كان  
بحيث لا يبييت باهله فنفقته في ماله المضاربة لا يخرج وجه المضاربة والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة  
الراتية وهو ما ذكرنا ومن جملة ذلك غسل ثياب اجير شخصه وعلف دابة يركبها والد من في مو  
يحتاج اليه عادة كالحجاء وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوز اعتدلا  
للتعارف فيما بين التجار واما الدوا فمما له في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة  
لانه صلاح به ثم ولا يتمكن من التجارة الا به فصار كالنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة  
معلومة الوقوع واللدوا بعراض المرض ولهذا كانت نفقة المرأة على الزوج ودواؤها في  
ما لها قال اذا خرج اخذ ربه المال انفق من راس المال في بيع المتاع وارجح تحسب ما انفق على المتاع  
من الخمر ونحوه ولا يحسب ما انفق على نفسه لان العرف جاريا كما في الاول دون الثاني ولو كان  
الاول يوجب زيادة في المالك بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها قال فان كان مع العاشر ثيابا  
فقتصر ما اوجلهما بما تضمنه عنده وقد قيل ان العمل برأيك فهو مقطوع لانه استبان على ربه المال  
في قوله

من النفقة في ماله المضاربة لا يخرج وجه المضاربة والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة  
الراتية وهو ما ذكرنا ومن جملة ذلك غسل ثياب اجير شخصه وعلف دابة يركبها والد من في مو  
يحتاج اليه عادة كالحجاء وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوز اعتدلا  
للتعارف فيما بين التجار واما الدوا فمما له في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة  
لانه صلاح به ثم ولا يتمكن من التجارة الا به فصار كالنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة  
معلومة الوقوع واللدوا بعراض المرض ولهذا كانت نفقة المرأة على الزوج ودواؤها في  
ما لها قال اذا خرج اخذ ربه المال انفق من راس المال في بيع المتاع وارجح تحسب ما انفق على المتاع  
من الخمر ونحوه ولا يحسب ما انفق على نفسه لان العرف جاريا كما في الاول دون الثاني ولو كان  
الاول يوجب زيادة في المالك بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها قال فان كان مع العاشر ثيابا  
فقتصر ما اوجلهما بما تضمنه عنده وقد قيل ان العمل برأيك فهو مقطوع لانه استبان على ربه المال  
في قوله

من النفقة في ماله المضاربة لا يخرج وجه المضاربة والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة  
الراتية وهو ما ذكرنا ومن جملة ذلك غسل ثياب اجير شخصه وعلف دابة يركبها والد من في مو  
يحتاج اليه عادة كالحجاء وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوز اعتدلا  
للتعارف فيما بين التجار واما الدوا فمما له في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة  
لانه صلاح به ثم ولا يتمكن من التجارة الا به فصار كالنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة  
معلومة الوقوع واللدوا بعراض المرض ولهذا كانت نفقة المرأة على الزوج ودواؤها في  
ما لها قال اذا خرج اخذ ربه المال انفق من راس المال في بيع المتاع وارجح تحسب ما انفق على المتاع  
من الخمر ونحوه ولا يحسب ما انفق على نفسه لان العرف جاريا كما في الاول دون الثاني ولو كان  
الاول يوجب زيادة في المالك بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها قال فان كان مع العاشر ثيابا  
فقتصر ما اوجلهما بما تضمنه عنده وقد قيل ان العمل برأيك فهو مقطوع لانه استبان على ربه المال  
في قوله

له قوله وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة المفقورة في ثوبنا على قول ابي حنيفة لا على قول ظاهر الرواية  
كما اشار اليه صاحب مجمع الاخير حيث قال ولكن في عادة التجار لا بد منه ليزداد رغبته الناس في معاملتهم





449

قال وان كان معه الفاشترى بها عبدا فلام ينقذها حتى هلكت الا ان يرفع ربح المال  
اي بمخرجه يعني <sup>الاشترى</sup> <sup>الغاصب</sup> <sup>الغاصب</sup>  
ذلك الثمن ثم وراس المال جميع ما يرفع اليه رب المال لان المال امانة في يده والاستيفاء  
انما يكون بتقبض مضمون وحكم الامانة ينافية فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل بالشراء  
اي <sup>الغاصب</sup> <sup>الغاصب</sup> <sup>الغاصب</sup>  
اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامر لان لا يمكن  
اي <sup>من الموكل</sup> <sup>اي الثمن قبل التقاضي للبلد</sup> <sup>الوكيل عن الموكل</sup>  
جعله مستوفيا لان الوكالة تجتمع مع الضمان كالفاسد اذ توكل ببيع المصوب ثم في الوكالة في  
اي <sup>الوكيل</sup> <sup>اي الحق</sup> <sup>بخلان الفاسد فان بنا على الامانة يعني</sup> <sup>اي قبل الوكالة</sup>  
هذه الصورة يبيع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فله ان يرجع لانه ثبت له حق  
اي ما اذا كان الثمن مدفوعا الى الوكيل قبل الشراء <sup>الوكيل</sup> <sup>عند الوكيل</sup> <sup>الوكيل عن الموكل</sup>  
الرجوع بنفس الشئ فجعل مستوفيا بالتقبض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده  
اي <sup>الوكيل</sup> <sup>الوكيل</sup> <sup>الوكيل</sup>

المصارفة فلقد كان الجها ١٢ مجمع الذهب ٢٢٢:٢٥

[illegible]

له قوله يخدم المضارب يوماً الخ ذكرنا شيخنا أن المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لأنه ليس من أحكامه.

له قوله فصل في الاختلاف التي انظر ترجيح البينة في شرح المجلة (٤٩) بنية

المضاربة او في فيما لو قال قسمنا الرجوع بعد قبض رأس المال وانكر الآخر فرضه (٥٠)

وهو قائم على الامانة بعد فله يصح مستوفيا فاذا اهلك جميعه على غير ذلك لا يرجع لوقوع الاستيفاء على امر  
فصل في الاختلاف قال واذا كان مع المضارب المالك فقال دفعت اليك الف ورضيت الف  
وقال رب المال ابل دفعت اليك الفين فالقول قول المضارب وكان ابو حنيفة يقول ولا ال قول  
قول رب المال وهو قول نفي لان المضارب يدعي عليه الشك في الرجوع وهو ينكر القول قول المنكر  
ثم رجع الى ما ذكره في المكاي لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول  
القباض ضمينا كان او اميناً لا ينافي في مقدار المقبوض لو اختلفا مع ذلك في مقدار الرجوع فالقول  
فيه ليس المال لان الرجوع يستحق بالشرط وهو يستفاد من جهته وآثارها اقام البينة على ما ادعى من فضل  
قبلت لان البينات للاثبات قال ومن كان معالفهم فقال هم مضاربة لفلان بالنصف  
وقدر ربح الف او قال فلان هبضاً فاقول قول رب المال لان المضارب يدعي عليه قبضه فعمله  
او شرطاً من جهته او يدعي الشك وهو ينكر ولو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال هبضاً  
او ودعة او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لان المضارب يدعي عليه  
التملك وهو ينكر ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الاخر ما سميت لي تجارة بعينها  
فالقول المضارب لان الاصل فيها العموم والاطلاق والتخصيص بمركز الشرع بخلاف الكالة  
لان الاصل فيها الخصوص ولو ادعى كل واحد منهما نوعاً فالقول لرب المال لانها اتفقت  
على التخصيص والاذن يستفاد من جهته فيكون القول له ولو اقام البينة فالبينة  
بينه المضارب كحاجته الى نفي الضمان وعدم حاجة الاخر الى البينة  
ولو وقتت البينتان وقتاً فصاحب الوقت الاخير ولو كان آخر الشرطين يقضي الاول

# كتاب الوديعه

قال الوديعه امانة في يد المودع اذا ملكته لم يضمنها لقوله علي السلام ليس على المستعير غير الفعل  
اي القدر في ١٢٠

ضمان ولا على المستودع غير الفعل ضمان ولا يملك الناس حجة الاستيداع فلو ضمتها يمتنع الناس عن

قبول الودائع فيتعطل مصالحهم قال وللمودع ان يحفظها بنفسه ويضمن في عياله لان الظاهر انه

يلزمه حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه ولا يملك له ايجاده امن الدفع الى عياله كانه

لا يملكه ملازمة بيت ولا استحباب الوديعه في خروجه فكان المالك راضيا به فان حفظها بغير

او اودعها غير هو ضمن لان المالك رضى ببيده لا بيد غيره ولا يدي تختلف في الامانة ولا يملك

الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لا يوكّل غيره والوضع في حوزة غيره ايداع الا اذا استأجر المحرر

فيكون حافظا محرر نفسه قال الا ان يقع في حارة حريق فيسلبها الى حارة او يكون في سفينة

فخاف الغرق فيلقها الى سفينة اخرى لانه تعين طريقا للحفظ في هذه الحالة فيرضيه المالك

ولا يصح قلع ذلك لا يبيته لانه يدعي ضرورة مسقط للضمان بعد تحقق السبب كما اذا ادعى ذلك

في الودائع قال فان طلبها صاحبها فتمنعها وهو يقدر على تسليمها ضمنها كانه متعذر بالمنع وهذا اذا

طالبه لم يكن راضيا بما سأكه بعدة فضمنها بحسب عهده قال وان خلطها المودع بما له حتى

لا يتميز ضمنها ثم لا يسيل المودع عليها عندئذ حفيظة هو قال اذا خلطها بجنسها بشركه انشاء مثل ان

يخلط المراهق البيض بالبيض والشو بالشو والخطبة بالخطبة والشعر بالشعر لهما انه لا يمكن الوصول

الى عين حقه صورة وامكنه معه بالقسمة معه فكان استهلاكه من وجوه فميل الى يدهما

شامولا لم يستهلك من كل وجه لانه فعل يتعذر معه الوصول الى عين حقه ولا معتبر بالقسمة

الوديعه امانة في يد المودع اذا ملكته لم يضمنها لقوله علي السلام ليس على المستعير غير الفعل اي القدر في ١٢٠ ضمان ولا على المستودع غير الفعل ضمان ولا يملك الناس حجة الاستيداع فلو ضمتها يمتنع الناس عن قبول الودائع فيتعطل مصالحهم قال وللمودع ان يحفظها بنفسه ويضمن في عياله لان الظاهر انه يلزمه حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه ولا يملك له ايجاده امن الدفع الى عياله كانه لا يملكه ملازمة بيت ولا استحباب الوديعه في خروجه فكان المالك راضيا به فان حفظها بغير او اودعها غير هو ضمن لان المالك رضى ببيده لا بيد غيره ولا يدي تختلف في الامانة ولا يملك الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لا يوكّل غيره والوضع في حوزة غيره ايداع الا اذا استأجر المحرر فيكون حافظا محرر نفسه قال الا ان يقع في حارة حريق فيسلبها الى حارة او يكون في سفينة فخاف الغرق فيلقها الى سفينة اخرى لانه تعين طريقا للحفظ في هذه الحالة فيرضيه المالك ولا يصح قلع ذلك لا يبيته لانه يدعي ضرورة مسقط للضمان بعد تحقق السبب كما اذا ادعى ذلك في الودائع قال فان طلبها صاحبها فتمنعها وهو يقدر على تسليمها ضمنها كانه متعذر بالمنع وهذا اذا طالبه لم يكن راضيا بما سأكه بعدة فضمنها بحسب عهده قال وان خلطها المودع بما له حتى لا يتميز ضمنها ثم لا يسيل المودع عليها عندئذ حفيظة هو قال اذا خلطها بجنسها بشركه انشاء مثل ان يخلط المراهق البيض بالبيض والشو بالشو والخطبة بالخطبة والشعر بالشعر لهما انه لا يمكن الوصول الى عين حقه صورة وامكنه معه بالقسمة معه فكان استهلاكه من وجوه فميل الى يدهما شامولا لم يستهلك من كل وجه لانه فعل يتعذر معه الوصول الى عين حقه ولا معتبر بالقسمة

له قوله كتاب الوديعه هو الابداع عقد جاز لان له تصرف من المالك في ملكه وقد يحتاج اليه عند ارادة السفر والحاجه حجة الى ايداع

لا يملك المالك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك  
 ولا يملك المالك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك  
 ولا يملك المالك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك  
 ولا يملك المالك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك

لا تها من موجبات الشركة فلا تصح موجبة لها ولو ابرأ المالك لاسيما على المخلوط عند  
 اى حذيفة لا تلاحق الا في الدين وقد سقط وعندها لا يبرأ يسقط خبره الضمان فيتعين  
 الشركة في المخلوط وخطا المخل بالزيت وكل ما يقع فيه من وجوب القطع حق المالك الى الضمان وهذا  
 بالاجماع لا للاستعمال كصورة وكذا معنى المتاع في الشركة باعتبار اختلاف الجنس فمن هذا القبيل  
 خطا الخطه بالشعير الصحيح لان حدها لا يتجاوز عن حبات الاخر فتعذر التمييز في القسمة ولو خطا  
 المانع ينجسه فعند اى حذيفة لا يقطع حق المالك الى الضمان لما ذكرنا وعند اى يوسف لا يجعل  
 الاقل تابعا للاكثر اعتبارا للغة الاجزاء وعنده محمد لا يشرك بكل حال لان المجلس لا يغلب المجلس عند  
 على ما في الرضا عن نظير خطا المخلوهم مثلها اذ اية لان يصير ما ناعا بالاذابة قال ان اختلفت  
 بماله من غير فعله فهو شركاء في صاحبه كما اذا اشترى لكسيان فاختلط لانه لا يضمنها لعدم  
 الصنع فيشتركان وهذا بالاتفاق قال فان اتفق المودع وبعضهم ثم مثله فخطاه بالساق  
 ضمن الجميع لان خطا مال غيره بماله فيكون استهلاكا على الوجه الذي تقدم قال واذا اتفقا  
 المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه ما لو دعهما عند غيره  
 ثم ازال التعمد فودعهما الى يده زال الضمان وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان لان عفته  
 الوديعة ارفع حين صار ضامنا للمنافاة فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولنا ان الامر بالخطا  
 وارتفاع حكم العقد ضرورة ثبوت نفيضه فاذا ارتفع عاد حكم العقد كما اذا استاجر المخلوط شيئا  
 فتركه الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي فحصل الرد الى المالك قال ان طلبها صاحبها  
 فجدها ضمنها لان الماطالب بالرد فقد عزم عن الحفظ فبعد ذلك هو بالامساك خاصه بجماع

ان المالك لا يملك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك  
 ولا يملك المالك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك  
 ولا يملك المالك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك  
 ولا يملك المالك على غيره من المالكين ولا يملك غيره من المالكين على المالك

(تبيينه ٢٤١) على الرأى قال الله تعالى (وقتا وراعى البر والتقوى) وقال صلى الله عليه وسلم

ان الله تعالى في عمن الصبر ما دام الصبر في عمن اخيه بلعب القبول عليه اراد ما التزم وهو الحفظ حتى يرد بها الى صاحبها  
 (بقية ٢٤٢)



المعنى وهو قوله ان يجوز سبب الضمان سواء كان عسرا او ميسرا او غير ذلك من ذلك

المعنى وهو قوله ان يجوز سبب الضمان سواء كان عسرا او ميسرا او غير ذلك من ذلك

المعنى وهو قوله ان يجوز سبب الضمان سواء كان عسرا او ميسرا او غير ذلك من ذلك

فيضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يدبر عن الضمان لا ارتفاع العقد اذ المطالب بالشئ لا يرفع من جهة والمجود  
فسخ من جهة النوع كحق الوكيل الوكالة وجود احد المتعاقدين البيع فتم الرفع او كان النوع يتقرر بعزل  
نفسه محض من المستودع كالوكيل يملك عزل نفسه بحضرة الموكل اذ الرفع لا يعمد الى التجدد بل وجد  
الرد الى تأنيب مالك بخلافه العود الى الوفاء ولو وجد هاعند غير صاحبها لا يضمنها عندنا بوجوب  
خلاف الزفره لان المحض عند غيره من باب الحفظ لان فيه قطع لجميع الطامعين ولا يملك عزل  
نفسه بغير محض منه او طلبه فبقى الامر بخلافه اذا كان محضه قال وللمودع ان يسافر او يوتيه  
وان كان لها حمل ومؤنة عند ابى حنيفة وقالا ليس له ذلك اذا كان لها حمل ومؤنة وقال  
الشافعي له ليس له ذلك في الوجهين لابي حنيفة اطلاق الامر والمفارقة محل الحفظ اذا  
كان الطريق امنا ولهذا يملك الاب والوصي في مال المصبي ولهما ان يلمزم مؤنة الرد في حاله  
حمل ومؤنة فالظاهر انه لا يرضى به فقيهه به والشافعي به يقيه به بالحفظ المتعارف هو الحفظ في  
الامصار وصار كاستحفاظه باجر قلنا مؤنة الشريك في ملكه ضرورة امتثال امره فلا يباين  
والاعتاد كونهم في المصارح حفظهم ومن يكون في المفارقة يحفظ ماله فيها بخلاف الاستحفاظ باجر  
لانه عقد معاوضة فيقتضى التسليم في مكان العقد واذا انقضى العقد وان خرج بالوديعة فخرج  
بها ضمن لان التقية مفيدة اذا حفظ في المصارح وكان صحيحا قال واذا اودع رجلا عنده  
رجل دية فحضر احد ما يطلب نصيبه لم يدفع اليه نصيبه حتى يحضر الآخر عند ابى حنيفة وقالا  
يدفع اليه نصيبه وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا الفاقاب اثنان فليس للرجل  
ان يأخذ نصيبه عنده وقاله ذلك والخلاف في المكمل والموزون وهو المراد بالذكور  
ان يكونان

المعنى وهو قوله ان يجوز سبب الضمان سواء كان عسرا او ميسرا او غير ذلك من ذلك



من عيال المفد فعملها الى من لا يضمن كما اذا كانت الموديع تدابة فنهاه عن الدفع الى غايته كما  
 ابن تيمية في عيال سوءه كماله في دفعه اليه

اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فهذه عن الدفع الى امرئ هو محل الاول لانه لا يمكن لقائمة

العمل مع مراعاة هذه الشروط ان كان مقبلا فيلغو وان كان له من قبل ضمن لان الشرط مفيد ان  
 اي لا يرضى الى امراته  
 اي من جوني عالة

من العيال من لا يؤمن على المال وقد أمكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط فاعتبر وإن قال حفظه في

هذه البيت فحفظها في بيت آخر من الدار يضم لان الشطر غير مفيد فان البيتين فوح اواح ولا يتفاوتا

في المحرر وان حفظها في اخرى ضمن لان الدين تتفاوتان في المحرر فكان مفيداً فيصبح التقييد ولو  
 كانا في المحرر في الدينين فلا بد ان يكونا في المحرر في الدينين فلا بد ان يكونا في المحرر في الدينين  
 كانا في المحرر في الدينين فلا بد ان يكونا في المحرر في الدينين فلا بد ان يكونا في المحرر في الدينين

فمنعوا ظاهراً صريحاً شريعياً

ولیس لم ان یضمین الا خوفا عند ابی حنیفة <sup>له</sup> و قال لا ان یضمن ایما شاء فان ضمن الاول لا یمنع

على الآخر وان فبين الآخر رجع على الاول لهما انه قبض المال من يده ضمن فيضمن كمودع الغائب

وهذا لأن المالك لم يرض بأمانة غيره فيكون الأول متعدياً بالتسليم والثاني بالتقبض فغير بينهما  
أي القبض من غير إذن

غير انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضم ان فظها انه اودع ملك نفسه وان

ضمن الثاني رجع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما التحق من العمد قوله ان قبض المال من يامين  
 الثاني ١١٠ الاول ١١١ اي على الاول ١١٢ وهو الضمان ١١٣

لأنه بالدفع لا يضمن ما لم يفارق الحضور رايه فلا تدمى منهم إذا فارقوه فتمت ترك الحفظ الملائم  
 الاول ١١ لوجود رايه المقصود من حفظه ١٢ الاول ١٣ الاول ١٤ الاول ١٥

الاول : اي سبب ترك الحفظ ؟

ويصلها بدل لك وما الثاني مستمر على الحالة الاولى ولم يوجد منه صنع فلا يصح منه كالشرح اذا

الاول : اي سبب ترك الحفظ ؟

ويصلها بدل لك وما الثاني مستمر على الحالة الاولى ولم يوجد منه صنع فلا يصح منه كالشرح اذا

فان لا تظنن برون التمدى ١٥ محمد بن الجاسم الصغير ١٢٠٢ هـ

[illegible]

عليه السلام

الحال الثاني بتغيير الرضيم من قبل المورع مخبراً ان شاء رضىها للمستورع الثالث  
وان شاء رضىها الثاني ١٢

له قوله وتالاه ان يقضى ايها شاذ التي قد رعت جمعية المجلة قول الصاحبين ولكن فيه تفصيل لا مطلقا انظر المادة (٧٩٠) ليس للمستودع ايداع الورقة عند آخر بدون اذن واذا ادوعها فهلك صا رضامنا ثم اذا كان هلاكها عند المستودع

على الانفراد لتغاير الحقيقتين بالجهالة القاضية مما لا تعدو الجمع بينهما وعدم الاولوية ولو تشككنا في وقوعها  
لان كل واحد منهما على الفاعل

تطيباً لقلوبها ونفياً لثمة البيل الثمان حلقاً حدها يحل للشاكر أن حلقاً لشيء لهما أعدم الحجة  
 اى ميل القاضي الى احدكما ۱۱ او حلقاً لشيء لهما ۱۲ او حلقاً لشيء لهما ۱۳

وان كل امرئ لثانيه يقضى له من حجة وان كل الاول يحلف للثاني لا يقضه بانكوا بخلافه اذا اقر

لا حرم إلا الإقراحيه موجبة بنفسه في قضيه اما النكول بما يصير عند القضاء فجاز ان يؤخره للحيف  
بدون توقف على الاستئذان الثاني

لِلثَّانِي فَيُكْشَفُ بِهِ الْقَضَاءُ وَلَوْ كَلَّ الثَّانِي أَيْضًا يَقْضِي بَيْنَهُمَا صَفِينِ عَلِيٍّ أَذْكَرُ الْكُتَابِ سِتْوَاهُمْ أَفَنِي

كما اذا قاما البينة ونعيم الف آخر فيهما لا نوجب الحق لكل واحد منهما بل له اولى اقراره وعلامة حجة في حقه  
 اي لا نوجب الحق لكل واحد منهما بل له اولى اقراره وعلامة حجة في حقه  
 اي لا نوجب الحق لكل واحد منهما بل له اولى اقراره وعلامة حجة في حقه  
 اي لا نوجب الحق لكل واحد منهما بل له اولى اقراره وعلامة حجة في حقه

وَالصَّوْغِيَّاتُ مِثْلُهَا صَاقُضًا نَصْفَ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِنَصْفِ الْغَرَضِ وَكَوْضُ الْفَاضِلِ لِلْأَوَّلِ حِينَ تَكُنْ

ذكر الامام البرزق في شرح الجامع الصغير في قوله للثاني فاذا نكح بقضيه بينهما لان القضاء الاول

لا يبطل حق الثاني لأنه يقدمه إما بنفسه أو بالقرعة وكل ذلك لا يبطل حق الثاني وقد ذكرنا مخصافاً

انه نفقة قضاء الاول ووضع المسألة في العبد وانما نفقة لصا دفتي محل الاجتهاد لان من العلماء  
 من يوجب نفقة العبد لان العبد له مال من مال مولاه

مَنْ قَالَ يَقْضِي لِلْأَوَّلِ وَلَا يَنْتَظِرُ لِكُونِ قَارِئِهِ لَا تَنْتَظِرُ لِلثَّانِي مَا هَذَا الْعَبْسِيُّ لِأَن نَكُولَهُ لَا يَفْقَهُ

ما صار الاول وهل يحلّفه بالله ما اوجز عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا او كذا ولا اقل منه قال

ينبغي ان يحلف عنه محمد بن خلف الانبي يوسف بناء على ان الموع اذا اقر بالو ديعتد دفع بالقضاء الى غير

يضمنه عند مجده خلا (والله هذه لا تفرقة تلك المسألة وقد وقع فيه بعض الاطحاب والله اعلم  
اي المسألة التي ذكرنا من غير ان يكون المعنى المذكور في نصها للاول ١١

كتاب العشرة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

قال العارفة جاتن لانه نوع احسان وقد استغفار الله عليه السلام ذكر عام من صفوان وهو تملك  
 اى القدرى ١٢٠  
 اخبر ابو الدرداء ١٢١  
 ماكنه ادرع ١٢٢  
 ابن ابي عمير ١٢٣

علاوة على ما سبق ذكره من فوائد هذه الصلاة في الدنيا والآخرة، فإنها ترفع من شأن المصلي وتزيد من قدره عند الله تعالى، وتكون له حجة على الناس يومئذ.

[illegible]

غير عرض والعارية في المنفعة كذا لك ولهذا اخصت بما يمكن الاستمتاع بها (بقية ١٤٤)

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

موت الضمان من موت  
الضمان يعني كسالة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

حق الاخرين من كل واحد منكم

عليه السلام الذي هو في الدنيا  
عليه السلام الذي هو في الدنيا

فی تلمیذ  
شیخ البیان چنانکه در  
کتاب تلمیذ

قوله الاول هو الاول  
الاول هو الاول

باللغة ودون  
معدني الأصل خلافاً للابن الجوزي  
مطلقاً كما في

حکایت

عَلَيْهِ السَّلَامُ

مسجد في الصحراء على  
حافة وادي

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
لنا حكمة وفضل ورحمة  
وهدانا لهذا الصراط المستقيم  
والصراط المستقيم هو الذي  
بين يمينك يا ربنا  
والصراط المستقيم هو الذي  
بين يمينك يا ربنا

من من لا عار له ولا خوار  
اليمين ادا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

التي تليها قلت لان  
فمن عندكم كما وكنه والملك  
فمن الاضيض

[illegible][illegible]

السلامة والنجاة من النار

عامة خيفة وانما العيون تظلم  
يسى تلك العين

نظاما من فضي الاول والآخر  
من احوالها

والله قد انعطت في النار بالعقل من

لما قرأه كتاب المارية العامة فملك المنفعة لغير عرض سميت عارية لتعرض عن العرض فأنشأ الضرب اشتقت من شئ واحد





لا يملك المالك المنفعة بغير عوض ولا باحتياك القبض يقع تعديا لكونه ماذوناً لا ذنباً وإن ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ما قبضه لا الانتفاع يقع تعدياً وأما وجوب الرد فمؤنة كفقهاء المستعارة فانها على  
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على سائر الشرائع مضمون بالعقد لان الأخذ في العقد يحكم العقد على ما  
 في موضعه قال ليس للمستعير ان يولجها استعارة فان جرة فطعن من لان الامارة دون الاجارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحت ولا يصح الا انما لا نه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 لان ما يادى ضرراً بالمعير لسه باب الاسترداد الى انقضاء مدة الاجارة فابطلة لان كان الجرح ضمنه حين  
 سئل لانه اذا المبتدأ وله العارية كان غصباً وانشاء المعير ضمن المستعير لانه قبضه بغير اذن المالك لنفسه  
 ثم ان ضمن المستعير لا يقع على المستعير لان ظهر انه جرح مالك نفسه ان ضمن المستعير جرح على المالك انما  
 ان كان عارية في يده ففعل الضرر بخلاف ما اذا علم قال المالك ان يعير اذا كان لا يمتنع لقبول اختلاف  
 المستعير وقال لسافر في ليس ان يعيره لانه اباحة المنافع على ما بينا من قبل المباح كالمالك  
 الا باحتياك وهذا لان المنافع غير قابلة للمالك لكونها معدومة وانما جعلنا له موجوداً في الاجارة  
 للضرر وقد لاندفعت بالاجارة ههنا ونحن نقول هو تملك المنافع على ما ذكرنا فملك الاعارة  
 كالموكل بالخدمة والمنافع اعتبرت قبله للمالك في الاجارة فتجوز كذلك في الاعارة دفعاً للمحاجة  
 وانما لا يجوز فيما يختلف باختلاف المستعير دفعاً للضرر عن المعير لان رضى باستعماله لا استعمال  
 غيره قال رضى الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقاً وهي على ربيعة او صالحة ههنا ان تكون  
 مطلقة في الوقت والانتفاع فالمستعير فيها ان يتنفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء  
 عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملاً  
 اى في الوقت والانتفاع

المستعير لا يملك المنفعة بغير عوض ولا باحتياك القبض يقع تعدياً لكونه ماذوناً لا ذنباً وإن ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ما قبضه لا الانتفاع يقع تعدياً وأما وجوب الرد فمؤنة كفقهاء المستعارة فانها على  
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على سائر الشرائع مضمون بالعقد لان الأخذ في العقد يحكم العقد على ما  
 في موضعه قال ليس للمستعير ان يولجها استعارة فان جرة فطعن من لان الامارة دون الاجارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحت ولا يصح الا انما لا نه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 لان ما يادى ضرراً بالمعير لسه باب الاسترداد الى انقضاء مدة الاجارة فابطلة لان كان الجرح ضمنه حين  
 سئل لانه اذا المبتدأ وله العارية كان غصباً وانشاء المعير ضمن المستعير لانه قبضه بغير اذن المالك لنفسه  
 ثم ان ضمن المستعير لا يقع على المستعير لان ظهر انه جرح مالك نفسه ان ضمن المستعير جرح على المالك انما  
 ان كان عارية في يده ففعل الضرر بخلاف ما اذا علم قال المالك ان يعير اذا كان لا يمتنع لقبول اختلاف  
 المستعير وقال لسافر في ليس ان يعيره لانه اباحة المنافع على ما بينا من قبل المباح كالمالك  
 الا باحتياك وهذا لان المنافع غير قابلة للمالك لكونها معدومة وانما جعلنا له موجوداً في الاجارة  
 للضرر وقد لاندفعت بالاجارة ههنا ونحن نقول هو تملك المنافع على ما ذكرنا فملك الاعارة  
 كالموكل بالخدمة والمنافع اعتبرت قبله للمالك في الاجارة فتجوز كذلك في الاعارة دفعاً للمحاجة  
 وانما لا يجوز فيما يختلف باختلاف المستعير دفعاً للضرر عن المعير لان رضى باستعماله لا استعمال  
 غيره قال رضى الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقاً وهي على ربيعة او صالحة ههنا ان تكون  
 مطلقة في الوقت والانتفاع فالمستعير فيها ان يتنفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء  
 عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملاً  
 اى في الوقت والانتفاع



(تقدم ٢٤٨) لانه لا يتنفع بها الا باستهلاك المعير فلا تصرف في الترية اليه في تلك المعين تكون

المستعير لا يملك المنفعة بغير عوض ولا باحتياك القبض يقع تعدياً لكونه ماذوناً لا ذنباً وإن ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ما قبضه لا الانتفاع يقع تعدياً وأما وجوب الرد فمؤنة كفقهاء المستعارة فانها على  
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على سائر الشرائع مضمون بالعقد لان الأخذ في العقد يحكم العقد على ما  
 في موضعه قال ليس للمستعير ان يولجها استعارة فان جرة فطعن من لان الامارة دون الاجارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحت ولا يصح الا انما لا نه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 لان ما يادى ضرراً بالمعير لسه باب الاسترداد الى انقضاء مدة الاجارة فابطلة لان كان الجرح ضمنه حين  
 سئل لانه اذا المبتدأ وله العارية كان غصباً وانشاء المعير ضمن المستعير لانه قبضه بغير اذن المالك لنفسه  
 ثم ان ضمن المستعير لا يقع على المستعير لان ظهر انه جرح مالك نفسه ان ضمن المستعير جرح على المالك انما  
 ان كان عارية في يده ففعل الضرر بخلاف ما اذا علم قال المالك ان يعير اذا كان لا يمتنع لقبول اختلاف  
 المستعير وقال لسافر في ليس ان يعيره لانه اباحة المنافع على ما بينا من قبل المباح كالمالك  
 الا باحتياك وهذا لان المنافع غير قابلة للمالك لكونها معدومة وانما جعلنا له موجوداً في الاجارة  
 للضرر وقد لاندفعت بالاجارة ههنا ونحن نقول هو تملك المنافع على ما ذكرنا فملك الاعارة  
 كالموكل بالخدمة والمنافع اعتبرت قبله للمالك في الاجارة فتجوز كذلك في الاعارة دفعاً للمحاجة  
 وانما لا يجوز فيما يختلف باختلاف المستعير دفعاً للضرر عن المعير لان رضى باستعماله لا استعمال  
 غيره قال رضى الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقاً وهي على ربيعة او صالحة ههنا ان تكون  
 مطلقة في الوقت والانتفاع فالمستعير فيها ان يتنفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء  
 عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملاً  
 اى في الوقت والانتفاع

بالتقصيد الا اذا كان خلافاً لمثل ذلك وخبر من الخطه مثل الخطه والثالث ان يكون مقيداً  
في حق الوقت مطلقاً في حق الانتفاع والرابع عكسه وليس ان يتعلّق بمسماكة فلو استعار دابة ولم يسم  
شيئاً لان يحمل ويعتبر للحمل لان الحمل لا يتفاوت وله ان يركب غير كغيره وان كان العرب مختلفاً لانها  
الطلق فيه فانه ان يعين حتى لو ركب بنفسه ليس ان يركب غيره لانه تعين ركوبه ولو اركب غيره  
ليس ان يركب حتى لو فعله ضمن لانه تعين اركاب قال وعاريت الدابة والدنانير والمكيل والموزن  
والمعدود وقرض لان الاعارة تملك المنافع ولا يمكن الانتفاع بها الا باستعمالها فقتضت تملك  
العين ضرورة وذلك بالهبة او القرض والقرض دانها فثبت اولاً ان من قضية الاعارة الانتفاع  
وقد امكن فاقبهم في المثل مقامه قالوا هذه اذا اخلق الاعارة اما اذا عين الوجه بان استعمال الدابة  
لغيره بها ميزاناً او بدين بحد كماله تكن قرضاً ولا يكون له الا المنفعة المسماة فصار كما اذا استعار  
ان يتحمل بها او سقاً محلي يتقلد ما قال واذا استعار رضا ليعين فيها او لغيره من جاز والمعيان  
يرجع فيها او يكلف قطع البناء والغرس اما الرجوع فلما بينا واما الجواز فلانها منفعة معلومة تملك  
بالاجارة فكذلك بالاعارة واذا اصرح الرجوع بقى المستعير شاغلاً لارض المعير فكيف تفرق بينهما ان لم يكن  
وقت العارية فلا ضمان عليه لان المستعير مغرر غير مغرر حيث اعتد اطلاق العقد من غير ان  
يسبق منه الوعد وان كان وقت العارية ويرجع قبل الوقت صح رجوعه لما ذكرنا ولكنه يكمل ما فيه  
من خلف الوعد وضمن المعير ما نقص البناء والغرس بالقطع لانه مغرر من جهة حيث ثبت له  
فالظاهر هو الوفاء بآلهه فيرجع عليه فعلاً للضرر عن نفسه كذا ذكره القدر في المختصر وذكر  
الحاكم الشهيد انه يضمن رب الارض للمستعير غرسه وبنائه ويكونان له الا ان يشاء المستعير

كتاب العارية

١٨٧٢

له قوله والمعيان يرجع فيها ويكلفه قطع البناء الى استعماله رضا ليعين وسكن واذا خرج من البناء لرب الارض فله الرجوع

ان يرفعها ولا يضمن قيمته ما فيكون له ذلك لان ملكه قالوا اذا كان في القلع ضرب بالارض فالحيا رالى  
المستعير الشايع  
المستعير الشايع  
المستعير الشايع

بِأَرْضَ لَنَا صَاحِبِ الْأَصْلِ الْمُسْتَعِيرِ أَحَبُّ تَبَعٍ وَالتَّرْجِيحُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ اسْتَعَارَهَا لِزَيْنٍ عَمَّا نَفَخَ  
 مِنْهُ خُصْمَهُ الزَّرْعُ وَقَدْ أُولِمَ يَوْقُتُ لِأَنَّهُ نَهَائِيَّةٌ مَعْلُومَةٌ فِي التَّرْكِ بِالْأَجْمَرِ عَالَا الْكُفَّينِ

بجاء الغرس لأن ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا للضرر عن المالك قال وأجرة مرق العارية  
 أي في نفسه  
 أي القدر الذي

على المستعير لأن الرد واجب عليه لما ان قبضه لمصلحة نفسه والواجب مؤنة الفسختون على موجرة شر العين  
فمن جيب عليه الرد وجبايره على ما في ردوك ١٥٦٢ هـ  
وذكر في ردكم مستأنصا به ما هو  
المتاح على الدار لان الدار على التكاليف والتخلية دون الرد فان منفعته تقضى سالفة

للاوجه معنى فلا يكون عليه مؤنة <sup>في</sup> لا واجبة في العين الغصن <sup>على</sup> الغاصب لان الواجب عليه <sup>ان يقيته</sup>

الرَّدُّ وَالْإِعَادَةُ إِلَى يَدِ الْمَالِكِ دَفْعًا لِلضَّرْعِ نَفِيكَونَ مُؤَنِّتَةً عَلَيْهِ قَالَ وَإِذَا اسْتَعَارَ دَابَّةً فَرَسَهَا إِلَى  
 ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

اضطرب ما لديه فلهذا استحسن ولى العياش ضمنه ما ردها الى ما لها بين  
 اى ميم الضمان!

ضيق راجع الى استحسن انه اتى بالتسليم المتعارف وان قر العوارى الى ارا المالك معتاد كالبية البيت تعارف

تُرَدُّ إِلَى الدَّائِلِ وَلَوْ رَدَّهَا إِلَى الْمَلِكِ فَلَا مَلِكَ يَرُدُّهَا إِلَى الْمُرَبِّطِ فَصَحَّ قَوْلُهُ وَإِنْ اسْتَعَارَ عِبْدًا أَفْشَرَهُ إِلَى دَارِ الْمَلِكِ

ولم يسلم اليه لم يضمن لما بيننا ولو كان المصنوع في الوديعة الى دار الملك ولم يسلم اليه ضمن لان الواجب على الفاعل  
بذهن من سأل محقق القدر في الاراء ليس فيه انقطاع الغصوبه ١٣

ففتح ففعله وذلك بالشر إلى المالك دون غيره والوديعه لا يرصق المالك بردها إلى الدار ولا إلى يد من  
 ذالمالك لا يذله أو رضاه لما أعدها له من الخراف العماري لأن فيه كفاية فاحقه ولو كانت العاريتة عقد حصر  
 فالحصر لا يذله أو رضاه لما أعدها له من الخراف العماري لأن فيه كفاية فاحقه ولو كانت العاريتة عقد حصر

المريدة ها الا الى المعبر لعدم ما ذكرنا من العرف فيقال ومن استعاد ابة فردها مع عبد

او اجیرہ لم یضمن والمراد بالاجیر ان یکون مسانفہ او مشاہرۃ لانہا اما نیت فلان یحفظہا  
سانفہ ستمۃ سالہ سال داد او راجع فی مسالانہ کرد او راجع کارے لایم

بيده من في عياله كما في الوديعه بخلاف الاجير مبكومه لانه ليس في عياله وكذا اذا اردها  
 بياحه روزن زكره ان  
 اى لا يمين ١٢  
 طابته ١٢

ما يري كانه انفسه في عوارى تشده  
الى العار لان طلبا عار جيب  
محققه حج حج فاما لك  
مستقلا سويك في دارك  
الرجل الى الله لا تستعصم  
ولله بينك وبينه  
بالايمان

الظاهر انهم لا يذكرون هناك بلا حفظ ولو ردها الى ارضه لا يبرأ المعير  
١٢٠ القنادل العالمية ص ٣٦٩ ج ٤

[illegible]

له قوله فحكمت لم يرضى وهذا استحسان الخ قيل هذا من عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد و قيل ان كان  
الربط خارج الوار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافظ ولو ردها الى ارضه لا يبرأ الله المعبر  
لا يحفظها بارضه كذا الترمذاش ١٢ القناتون العالم الكبيرة ص ٣٦٩ ج ٤



مع عبده ربا له اية الواجب لان المالك يرضى بغيره لا يرضى ان لو حرة اليه فهو ربة الى عبده وقيل هذا  
 في العبد الذي يقوم على الدابة وقيل في غيره وهو الاحتمال ان كان لا يرضى ان يرضى اليه فليس له ان يرضى اليه  
 وان كان ردها مع اجنبي ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الايد اعقده الحكم قاله  
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم مملوكا لا ندون الاعارة واقلوا هذه المسألة بانتهاء الاعارة  
 لا نقضاء المدة قال ومن عارضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده  
 وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظة الاعارة موضوعة للكفاية بالموضوع اولى كما في اعارة الدار  
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تختص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالسنة  
 ونحوه فكانت الكتابة بها اولى بخلاف الدار لانها لا تقرأ الا للسكنى والله اعلم بالصواب

## كتاب الهبة

الهبة عقد مشرع لقوله عليه السلام تهادوا تحابوا وعلى ذلك انعقد الاجماع وتصح بالايجاب و  
 القبول والقبض اما الايجاب والقبول فلا بد عقد والعقد ينعقد بالايجاب والقبول والقبض كلابه  
 منه لثبوت الملاك وقال مالك ربه ثبت الملاك في قبض القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذه المخلاف  
 الصدقة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد نقل الملاك لان الجواز ونشأ  
 ولا نعقد تبرع وفي اثبات الملاك قبل القبض الزام المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا  
 بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملاك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية  
 اللزوم وحق الوارث متاخر عن الوصية فلم يملكها فان قبضه الموهوب له في المجلس  
 بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعده لا فراق له بحجة لان يأذن للمواهب القبض

في الهبة عقد مشرع لقوله عليه السلام تهادوا تحابوا وعلى ذلك انعقد الاجماع وتصح بالايجاب و  
 القبول والقبض اما الايجاب والقبول فلا بد عقد والعقد ينعقد بالايجاب والقبول والقبض كلابه  
 منه لثبوت الملاك وقال مالك ربه ثبت الملاك في قبض القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذه المخلاف  
 الصدقة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد نقل الملاك لان الجواز ونشأ  
 ولا نعقد تبرع وفي اثبات الملاك قبل القبض الزام المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا  
 بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملاك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية  
 اللزوم وحق الوارث متاخر عن الوصية فلم يملكها فان قبضه الموهوب له في المجلس  
 بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعده لا فراق له بحجة لان يأذن للمواهب القبض

في الهبة عقد مشرع لقوله عليه السلام تهادوا تحابوا وعلى ذلك انعقد الاجماع وتصح بالايجاب و  
 القبول والقبض اما الايجاب والقبول فلا بد عقد والعقد ينعقد بالايجاب والقبول والقبض كلابه  
 منه لثبوت الملاك وقال مالك ربه ثبت الملاك في قبض القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذه المخلاف  
 الصدقة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد نقل الملاك لان الجواز ونشأ  
 ولا نعقد تبرع وفي اثبات الملاك قبل القبض الزام المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا  
 بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملاك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية  
 اللزوم وحق الوارث متاخر عن الوصية فلم يملكها فان قبضه الموهوب له في المجلس  
 بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعده لا فراق له بحجة لان يأذن للمواهب القبض



١٢٧٤٨ ص ١٢ المسير ط الشرحى

في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...

لأن العادة محكمة في تلك المنفعة والهبه...  
قال عمر بن الخطاب...  
هبة تسكنها هبة...  
قوله هبة سكنى...  
المشاع فيما لا يقسم جائز...  
وغيره كالبيع بأنواعه...  
لا يبطئه الشيوخ كالقرض والوصية...  
كأله والمشاع لا يقبله...  
لم يلزمه وهو القسمة...

في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...

في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...

في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...  
في البيع والقرض والوصية والهبه...

لأن القبض القاصر هو الممكن فيكتفي به ولأنه لا يلزمه مؤنة القسمة والتملكية لانه فيما لم يتبرع  
 وهو المنفعة والعبة لاقت العين والوصية ليس من شرطها القبض وكذا البيع الصحيح والبيع الفاسد

[illegible]

عن الاعلى ما بان  
ان كان مضمونا في يد دار  
مقبوضا البعد الفاسد فيه  
منه صحيحا جازا الاحتياج  
الى القبض في الاطلاق  
كل واحد منهما مضمون كذلك  
في الاحتياج الى قبض كل واحد  
وايضاً الاحتياج الى قبض كل واحد  
ولكن القبض على كل واحد مضمونا  
وكذلك الاحتياج الى قبض كل واحد  
وكذلك الاحتياج الى قبض كل واحد  
ففيه الاحتياج الى قبض كل واحد

كتاب  
 الهبة

[illegible][illegible]

لمقوله والبرزخ والنخل في الارض والتعرف في الخيل الخ الفتر في علمه الجواز كما اشارت اليه جميعه الفوائد





[illegible][illegible]

القول وفريقين العبة والصرة في الحكم الخ انظر المادة من المجلة فرق العبة والصرة " الصرة هي المال الذي وهب لاجل الثواب (مادة ٨٣٥) العدية هي المال الذي يعطى لاحد او يرسل اليه اكرا ماله مادة (٨٣٤) (بقية ٢٨٤)

(فقية ٢٨٦) الحصة: تمليك مال الآخر بلا عرض وتقال لفاعله وأصب ولذا لا المال موهوب ولين قبله موهوب له، و  
الانتهاب لمعنى قبول الحصة أيضا (مادة ٨٣٣) مجلة الاحكام المولية

قوله لا يصح الرجوع الا براضها الى لراسترد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رض الموهوب له  
كان غاصبا وفي هذه الصورة لو تلف ارضاع في يده ليعنى ١٣ المادة ٨٢٥ مجلة الاحكام العدلية

معنى لصلح وانعوض اجتنى عن الموهوب له متبرعا فاقبض الواهب العوض بطل الرجوع لان العوض  
لا سقاط الحق فصح من الاجنبى كمال الخلع والصلح واذا استحق نصف المهر رجع نصف العوض لانه  
لم يسلم اليه مقابل نصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في المهر الا ان يترك ما بقي ثم يرجع وقال في رده  
يرجع بالنصف اعتبارا بالعرض لا بخولها ان يصير عوضا للكل في الابتداء وبكلا استحقاق ظهر انه  
لا عوض الا هو الا انه يخير لانه ما سقط حق الرجوع الا يسلم لكل العوض فالسليم له فله ان يردّه  
قال ان ذهب دارا فعوضه من نصفه ارجع الواهب في النصف لانه لم يعرض لان المانع خص النصف  
قال ولا يصح الرجوع الا براضها الى لراسترد الواهب الموهوب له ما او حكم الحاكم لانه مختلف بين العلماء وفي اصله وهاء وفي حصول  
المقصود وعدمه خفاء فلا بد من الفصل بالرضا او بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبدانا فعقده  
قبل القضاء نفذ ولو منعته فذلك لا يضمن لقيام ملكه فيملك اذا هلك في يده بعد القضاء  
لان اول القبض غير مضمون وهذا اذ اوم عليه لان يمتعه بعد طلبه لانه تعده واذا رجع بالقضاء  
او بالتراضي يكون فسخا من الاصل حتى لا يشترط قبض الواهب ويصح في الشائع لان العقد وقع  
جائزا موجبا حق الفسخ من الاصل فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا لفظه في اطلاق بخلاف  
الشرع بالعبء بعد القبض لان الحق هناك في وصف السلامة لا في الفسخ فافترقا قال اذا تلفت  
العين الموهوبة فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد  
تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل له والغرور في ضمن عقد المعاوضة  
سبب للرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المجلس في

قوله لا يصح الرجوع الا براضها الى لراسترد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رض الموهوب له  
كان غاصبا وفي هذه الصورة لو تلف ارضاع في يده ليعنى ١٣ المادة ٨٢٥ مجلة الاحكام العدلية

قوله لا يصح الرجوع الا براضها الى لراسترد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رض الموهوب له  
كان غاصبا وفي هذه الصورة لو تلف ارضاع في يده ليعنى ١٣ المادة ٨٢٥ مجلة الاحكام العدلية



عن النبي عليه السلام اجاز العمري وابطل شرط المهر بخلاف البيع لانه عليه السلام نهي عن

له قوله ولذا انه اشغل على جھتين الخ الفتوى على قولنا حيث اشار اليه سليم ر



بما ترون من  
العدة مطعون ورجعت الى الجرح

له قوله كتاب الاجارات الخ والعقد على المنافع شرعاً نوعان احدهما بغير عوض

[illegible][illegible]

تصير معلومة بنفسه كمن استاجر جارا على صبيغ ثوبين وخياطه واستاجر حبة لحمل عليها مقداً راحلاً  
 او ربكها مسافة ما جلا نداء بين الثوب ولون الصبيغ وقدرة وجنس الخياطه والتقدير المحمول  
 وجنس المسافة صارت المنفعة معلومة فصح العقد وبما يقال الاجارة قد يكون عقداً  
 على العمل كاستيجار القصار والخياط ولا بد ان يكون العمل معلوماً وذلك في الاجير المشترك  
 وقد يكون عقداً على المنفعة كما في اجير الواحد ولا بد من بيان الوقت قال وتارة تصير المنفعة  
 معلومة بالتعيين والاشارة كمن استاجر جارا بان ينقل اليه هذا الطعام الى موضع معلوم  
 لان اداء الرأه ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة معلومة فصح العقد

باب الاجر متى يُسْتَحَقُّ

قال الأجرة لا تجب بالعقد وتستحق بأحد ومعاني ثلثة أما بشرط التجمل والتجمل من غير شرط  
 أي المقرري ١٥ ١٦ أي المالك ١٧  
 أو باستيفاء المعقود عليه وقال المشافعي في ذلك بنفس العقد لأن المنافع العدمية صار متعجزة حكماً  
 ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦

فوق عليه السلام  
في المدة وما اذا كانت الاجارة  
لوجوب الاجرة الفاسدة بشرط  
في المكان الذي يقع العقد  
فقد تنافي اذا ساجدت الى الكوفة  
وفضما ما مكها بعد ارش  
الكوفة فلا جاب عليه السلام ان الكوفة  
مستندة الى الجب عليه السلام  
فوقه عليه السلام  
فوقه عليه السلام





۲۹۷

[illegible]

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

من العنبر ۱۲

حیاء  
کتاب  
الاجارات

لله قوله لا ضمان عليه عند أبي حنيفة الخ الفترة في قول أبي حنيفة كما رجحت جمعية المجلدات

**فصل** ومن استأجر جلاله هب إلى البصرة في بيعنا له فذهب جدهم قد مات فجاء من بقي

فله الأجر بحسابه لا يوفي بعض المغفور عليه حتى العوض بقدره ومراعاة إذا كانوا معلومين والمستاجر  
وبطل بقدر المليون ذلك أي بقدر ما وني

ليذه هب بكتا بلى فلان بالبصرة ويحج نحو ابي فقه هب فوج فلان اميتا فقه فلا اجر له وهه اعند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رده وقال محمد بن الاعرج في الذهاب كذا وفي بعض المعقود عليه وهو قاطع  
 "عنه" "ابن الاكابر" "ابن الاكابر" "ابن الاكابر" "ابن الاكابر" "ابن الاكابر"

المسافة وهذه الان الاجرم مقابلين لما فيهم من الشقة دون حمل الكتاب مخففة مؤنثة ولهما ان المقهور عليه  
نقل الكتاب كانه هو المقصود ووسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معاقبة في حقه فيقض فيسقط  
اي المقصود ١٢ اي لان نقل الكتاب ١٢

الأجر كما في الطعام وهي المسألة التي تلو هذه المسألة وإن ترك الكتاب في ذلك لمكان وعاد يستحق  
أي مسألة الطعام ١١ أي مسألة نقل الكتاب ١٢

الأجر بالذهاب بالاجماع لأن الحمل لم ينتقض وإن استأجره ليذهب بطعامه إلى فلان بالبصرة  
 أي حمل الكتاب ونقده ١٢  
 أو سببهو إلى يوم الحجب ١٣

فذهب فوجد فلان لميتا فخره فلا اجر له في قولهم جيداً لانه نقض تسليم العقود عليه وهو حمل  
 الطعام ١٢  
 انما يجرى الجرم في قولهم  
 الطعام بخلاف مسألة الكتاب على قول محمد لان العقود عليها لا تقطع المساقاة على ما امر الله اهلها بالصواب

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِجَارَةِ وَمَا يَكُونُ خِلَافِهَا

قال ويجوز استيجار الدور والحدائق المستكنة وان لم يبيت ما يعقل فيه لان العمل المتعارف به بالسكن في بعض  
 اى القدر روى عن الحسن بن عمار بن حنبل قال كان

اليهود انما يتفاوت في العقد وله ان يعمل كل شيء للاطلاق الا انه لا يسكن حذرا ولا قصارا ولا غانا  
اي الى الكسبي<sup>١٢</sup> اي الكسبي<sup>١٣</sup> من احوال الكسبي<sup>١٤</sup> من احوال الكسبي<sup>١٥</sup> من احوال الكسبي<sup>١٦</sup>

لأن في خور اظهرا لان يوقن البناء في تعقيد العقد بما وراءه كدالة القال وشيئا مستحيلا الا ان  
 قد بينت سره ان يدان ١٢

للزراعة لانها منفعة مقصودة مع هودة فيها والمستاجر الشئ والطريق وان لم يشترط لان الاجارة  
اي معلوم الاراضي # اي النصيب من الماوي #

تفقد الانتفاع ولا انتفاع الا بهما فيدخران في مطلق العقد بخلاف البيع لان المقصود منه ملك

الرغبة الانتفاع في الحال في جميع المحسوسات الأرضية دون الآخرة فلا يخلو فيمن غير ذلك  
 من الآراء من التي لا ثبت شيئا ١٢  
 التي في اليس ١٣





يظهر بالبناء خارج على ما ذكرناه قال واتسم نوعا وقد را معلوما يحل على الملة ابتعتل ان يقول  
اشارة الى قول الامام لا يسكن هذا ولا تعاروا ولا يملأوا  
خمس افرق خطه فله ان يحمل ما هو مثل الخط في الاصل او اقل كالشعر والسمك لا يدخل  
تحت الاذن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحمل ما هو من الخط كالسمك والحديد  
لاضدام الرضا بتوا استاجرها ليحملها فليكن ان يحمل عليها كمثل ان يجره حديد الا ان  
ربما يكون اضرا للبيت فان لم يجد يتبع في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال ابن  
استاجرها ليكها فاروق معر جلا فطبت ضمن نصف قيمتها او لا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعجزها  
بجمل الركاب الخفيف ويثقل عليها ركوب الثقل العلي بالفرسية وكان الاذى غير موفى فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجملة في الجنايات واستاجرها ليحمل عليها بمقدار من الخط يحمل  
عليها اكثر من نصف قيمتها ما زاد الثقل لانها اعطيت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل تقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيجوز ان يضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا يخرج عن العادة وان كيم الدابة بلجها او ضررها فطبت ضمن عند ابى حنيفة وقولا  
لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لا التعارف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا اذا نه فلا  
يضمن ولا بى حنيفة وان كان لا يفتقر بطل السلامة اذ يفتقر السوق به ونحوها مما لا يفتقر بيقين  
السلامة كالجر في الطريق من استاجرها الى الحيرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى الحيرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذلك العارية وقيل لا ويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجانيا  
لينتقل العقد بالوصول الى الحيرة فلا يصير العومر ودالي به المالك معنى ما اذا استاجرها لاجانيا  
وجانيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق

اشارة الى قول الامام لا يسكن هذا ولا تعاروا ولا يملأوا  
خمس افرق خطه فله ان يحمل ما هو مثل الخط في الاصل او اقل كالشعر والسمك لا يدخل  
تحت الاذن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحمل ما هو من الخط كالسمك والحديد  
لاضدام الرضا بتوا استاجرها ليحملها فليكن ان يحمل عليها كمثل ان يجره حديد الا ان  
ربما يكون اضرا للبيت فان لم يجد يتبع في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال ابن  
استاجرها ليكها فاروق معر جلا فطبت ضمن نصف قيمتها او لا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعجزها  
بجمل الركاب الخفيف ويثقل عليها ركوب الثقل العلي بالفرسية وكان الاذى غير موفى فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجملة في الجنايات واستاجرها ليحمل عليها بمقدار من الخط يحمل  
عليها اكثر من نصف قيمتها ما زاد الثقل لانها اعطيت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل تقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيجوز ان يضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا يخرج عن العادة وان كيم الدابة بلجها او ضررها فطبت ضمن عند ابى حنيفة وقولا  
لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لا التعارف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا اذا نه فلا  
يضمن ولا بى حنيفة وان كان لا يفتقر بطل السلامة اذ يفتقر السوق به ونحوها مما لا يفتقر بيقين  
السلامة كالجر في الطريق من استاجرها الى الحيرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى الحيرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذلك العارية وقيل لا ويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجانيا  
لينتقل العقد بالوصول الى الحيرة فلا يصير العومر ودالي به المالك معنى ما اذا استاجرها لاجانيا  
وجانيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق

اشارة الى قول الامام لا يسكن هذا ولا تعاروا ولا يملأوا  
خمس افرق خطه فله ان يحمل ما هو مثل الخط في الاصل او اقل كالشعر والسمك لا يدخل  
تحت الاذن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحمل ما هو من الخط كالسمك والحديد  
لاضدام الرضا بتوا استاجرها ليحملها فليكن ان يحمل عليها كمثل ان يجره حديد الا ان  
ربما يكون اضرا للبيت فان لم يجد يتبع في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال ابن  
استاجرها ليكها فاروق معر جلا فطبت ضمن نصف قيمتها او لا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعجزها  
بجمل الركاب الخفيف ويثقل عليها ركوب الثقل العلي بالفرسية وكان الاذى غير موفى فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجملة في الجنايات واستاجرها ليحمل عليها بمقدار من الخط يحمل  
عليها اكثر من نصف قيمتها ما زاد الثقل لانها اعطيت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل تقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيجوز ان يضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا يخرج عن العادة وان كيم الدابة بلجها او ضررها فطبت ضمن عند ابى حنيفة وقولا  
لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لا التعارف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا اذا نه فلا  
يضمن ولا بى حنيفة وان كان لا يفتقر بطل السلامة اذ يفتقر السوق به ونحوها مما لا يفتقر بيقين  
السلامة كالجر في الطريق من استاجرها الى الحيرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى الحيرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذلك العارية وقيل لا ويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجانيا  
لينتقل العقد بالوصول الى الحيرة فلا يصير العومر ودالي به المالك معنى ما اذا استاجرها لاجانيا  
وجانيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق

اشارة الى قول الامام لا يسكن هذا ولا تعاروا ولا يملأوا  
خمس افرق خطه فله ان يحمل ما هو مثل الخط في الاصل او اقل كالشعر والسمك لا يدخل  
تحت الاذن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحمل ما هو من الخط كالسمك والحديد  
لاضدام الرضا بتوا استاجرها ليحملها فليكن ان يحمل عليها كمثل ان يجره حديد الا ان  
ربما يكون اضرا للبيت فان لم يجد يتبع في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال ابن  
استاجرها ليكها فاروق معر جلا فطبت ضمن نصف قيمتها او لا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعجزها  
بجمل الركاب الخفيف ويثقل عليها ركوب الثقل العلي بالفرسية وكان الاذى غير موفى فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجملة في الجنايات واستاجرها ليحمل عليها بمقدار من الخط يحمل  
عليها اكثر من نصف قيمتها ما زاد الثقل لانها اعطيت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل تقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيجوز ان يضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا يخرج عن العادة وان كيم الدابة بلجها او ضررها فطبت ضمن عند ابى حنيفة وقولا  
لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لا التعارف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا اذا نه فلا  
يضمن ولا بى حنيفة وان كان لا يفتقر بطل السلامة اذ يفتقر السوق به ونحوها مما لا يفتقر بيقين  
السلامة كالجر في الطريق من استاجرها الى الحيرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى الحيرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذلك العارية وقيل لا ويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجانيا  
لينتقل العقد بالوصول الى الحيرة فلا يصير العومر ودالي به المالك معنى ما اذا استاجرها لاجانيا  
وجانيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق



باب<sup>١٤</sup> الاجارة الفاسدة

[illegible]





له قوله وتعليم القرآن والفقه إلخ ومن ذلك مسئلة الاستجار على تلاوة القرآن المجردة فقد وقع لصاحب السراج الوهاج  
والجهره شرح القدير، أنه قال إن المفتي به صحة الاستجار وقد اقبل عليه الأمر نازحاً المفتي به (بقيّة ٣٠٢)

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...  
الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...  
الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...

شرط العقد في الشيء يسبقه ولا يعتد بالترخي سابقا واما اذا اجر من شيك فالكل محدث على كل شيء  
والاختلاف في النسبة لا يضر فلا يصح في رواية الحسن عنه في جواز البيع الطر لان القدر على  
التسليم ليس بشرط للبقاء وتختلف ما اذا اجر من رجلين لان التسليم يقع جملة ثم الشيوخ يفرق  
الملك فيما بينهما طارقال ويجوز استيفاء الطر باجرة معلومة لقوله تعالى فان ارضعن لكم  
فانوهن اجورهن لان التعامل به كان جاريا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله  
واقرهم عليه تعقيل ان العقد يقع على المنافع وهي خدتها للصبي والقيام به اللب يستحق على طريق  
التبع منزلة الصبي في التوقييل ان العقد يقع على اللب والحكمة تابعة له والارضعة بلين شاة  
لا يستحق الاجر الاول اقرب الى الفقه لان عقد الاجارة لا ينعقد على اتلاف الاعيان مقصودا كما اذا استأجر  
بقرة ليشرب لبنها وسئلين العدة عن الاضاع بلين الشاة انشاء الله تعالى اذا ثبت ما ذكرنا يصح اذا  
الاجرة معلومة اعتبارا بالاجرة على الخدمة قال ويجوز بطعامها وكسوتها استحسانا عند  
ابي حنيفة وقال لا يجوز لان الاجرة مجهولة فصا كما اذا استأجرها للخبز والطبخ ولان الجهالة لا  
الى المنازعة لان في العادة التوسعة على الاطراف شفقت على الاطراف فصا كبيع فف من صبرة بخلاف  
الخبز والطبخ لان الجهالة فيه تقضي الى المنازعة وفي الجامع الصغير فان سمي الطعام دراهم وصفه  
جنس الكسوة واجلها وزرعها فهو جائز يعني بالاجماع ومعنى تسمية الطعام دراهم ان يجعل  
الاجرة دراهم ثم يرفع الطعام مكانها وهذه الاجهالة فيه ولو سمي الطعام وبتن قدره جاز  
ايضا لما قلنا ولا يشترط تأجيله لان اوصافها اثنان ويشترط بيان مكان الايفاء عند  
ابي حنيفة مرة خلافا لهما وقد ذكرناه في البيوع وفي الكسوة يشترط بيان

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...  
الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...  
الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...  
الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...  
الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...

۳۰۳

ان بيان ذرايع الاديبيات ينبغي ان يراعى لان وجوب المسودة

فطر ۱۲۱۰

اسی عقد الاجارہ ۱۲

امن الظفر ۱۲ اسی لامل لصغیر ۱۳

النظر "نظر"

سُئِلَ عَنْ الْمَرْءِ الْفَاسِقِ

الحمد لله

ط ۱۲۱

١٠٠٠

اسی طرح ابھی ہمارے ہاں

سأومن وقع الى سبي

مَدَنِي هَجَرَةُ قَاسِمِ

۱۰۰

حرفه را بخارج من علم را بجزء

از نفسیه در میان الحاکم در

211

ابن الجوزي والشافعي

جبلہ کتاب الاجارات

١٦٠ المعلنين سلطاناً (لَبِيَّةٌ ٣١٤)

(لغتيه ٣٠٢) وقد أنفقت النقرل عن اعتنا الثلاثة ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ان الاستتجار على الطاعات باطل لكن جاد من بعدهم من المجتهدين الذين هم اهل الترجيح والتخريج فافترا بصحته على تعليم القرآن للضرورة فانه كان









وذلك الخصال وانقطاع الجبل الذي يشبه الكاري المحل مغرق السفينة من ماله مضمون عليه  
 وقال زفر والشافعي لا ضمان عليه لانه امره بالفعل مطلقا فينظمه بنوعيه المعيب والسليم  
 صار كاجير الوحدومعين القصار ولنا ان الداخل تحت الاذن ما هو الداخل تحت العقد  
 وهو العمل الصالح لانه هو الوسيلة الى الاثر وهو العقود عليه حقيقة حتى لو حصل فعل الغير  
 يجب الاجر فلم يكن المفسد ما ذكرناه بخلاف المعين لا يعتبر عفا لئلا يكتفى بالصلح لا يمتنع  
 عن التبرع وفيما نحن فيه يعمل بالاجر فما يمكن تقبضه بخلاف الاجر الوحدوم كما ذكرنا شاء الله تعالى  
 وانقطاع الجبل من قلة اهتمامه فكان من صنيعه قال لانه لا يضمن ببطلان دم من غرق في  
 السفينة أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوله لان الواجب ضمان الادنى لا يجب بالعقد  
 وانما يجب بالجنابة ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا يتحمله العاقلة قال واذا استاجر  
 من يحمل له دينا من الفرائض فوقع بعض الطريق فانكسر فركن شاء ضمنه بغيره في المكان الذي حمل  
 ولا اجر له ان شاء ضمنه بغيره في الموضع الذي انكسر عطاه اجره محسبا بما الضمان فلما قلنا والسقوط  
 بالاعتناء وانقطاع الجبل من كل ذلك من صنيعه واما الخيارات فانه اذا انكسر في الطريق والجبل شيء  
 واحد تبين انه وقع تعدد يامن لا يتبدل ومن هذه الوجهة وله وجه اخر هو ان ابتداء الحمل حصل  
 باذن فليمكن من لا يتبدل اعتد يا وانما يعتد يا اعتدا لكسر فميل الى ان الوجهين شاء وفي  
 الوجه الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه ما استوفى اصلا  
 قال اذا فسد الفضاد او بخر البزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط مثلك  
 وفي الجامع الصغرى بطاير غدا ان تبارق فنفتت وحجامة حجة بامره لا ضمان عليه

وذلك الخصال وانقطاع الجبل الذي يشبه الكاري المحل مغرق السفينة من ماله مضمون عليه  
 وقال زفر والشافعي لا ضمان عليه لانه امره بالفعل مطلقا فينظمه بنوعيه المعيب والسليم  
 صار كاجير الوحدومعين القصار ولنا ان الداخل تحت الاذن ما هو الداخل تحت العقد  
 وهو العمل الصالح لانه هو الوسيلة الى الاثر وهو العقود عليه حقيقة حتى لو حصل فعل الغير  
 يجب الاجر فلم يكن المفسد ما ذكرناه بخلاف المعين لا يعتبر عفا لئلا يكتفى بالصلح لا يمتنع  
 عن التبرع وفيما نحن فيه يعمل بالاجر فما يمكن تقبضه بخلاف الاجر الوحدوم كما ذكرنا شاء الله تعالى  
 وانقطاع الجبل من قلة اهتمامه فكان من صنيعه قال لانه لا يضمن ببطلان دم من غرق في  
 السفينة أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوله لان الواجب ضمان الادنى لا يجب بالعقد  
 وانما يجب بالجنابة ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا يتحمله العاقلة قال واذا استاجر  
 من يحمل له دينا من الفرائض فوقع بعض الطريق فانكسر فركن شاء ضمنه بغيره في المكان الذي حمل  
 ولا اجر له ان شاء ضمنه بغيره في الموضع الذي انكسر عطاه اجره محسبا بما الضمان فلما قلنا والسقوط  
 بالاعتناء وانقطاع الجبل من كل ذلك من صنيعه واما الخيارات فانه اذا انكسر في الطريق والجبل شيء  
 واحد تبين انه وقع تعدد يامن لا يتبدل ومن هذه الوجهة وله وجه اخر هو ان ابتداء الحمل حصل  
 باذن فليمكن من لا يتبدل اعتد يا وانما يعتد يا اعتدا لكسر فميل الى ان الوجهين شاء وفي  
 الوجه الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه ما استوفى اصلا  
 قال اذا فسد الفضاد او بخر البزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط مثلك  
 وفي الجامع الصغرى بطاير غدا ان تبارق فنفتت وحجامة حجة بامره لا ضمان عليه

وفي كل واحد من العبارتين نوع بيان وجهه لا يمكنه التفرع عن الشيء لأنه يستقي على جهة الطبائع وضعها  
 في تحمل الألف فلا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل وكذلك لا يصدق الثوب نحوه مما قد مناه لأن قوة الثوب  
 ورقته تعرف بالأجتهاد فامكن القول بالتقييد قال ولا جبر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه  
 في المدة وأن يعمل لمن استوجبه شهر الخدمة أو سنة الغنم وانما سمي اجبراً لأنه لا يمكنه ان يعمل  
 لغيره لأن منافعه في المدة صارت مستحقته ولا جبر مقابل بالمنافع وللهذا ابقوا الاجر مستحقاً  
 وان نقض العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من عمله أما  
 الا ولفلان العين امانة في يده لا نه قبض باذن وهذا ظاهر عند وكذا عده هان لا تضمن  
 الاجير المشترك نوع استحسان عندها كصيانة اموال الناس لاجير الواحد لا يتقبل الاعمال فيكون  
 السلامة غالباً فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع متصارت مملوكة للستة جواز المعرة  
 بالتصرف ملك صحيح ويصير نائباً بملكه فصار فعله منقولاً اليه في فعله بنفسه فلهذا لا يضمنه والله اعلم  
**باب الاجارة على احد الشرطين**  
 واذا قال المخطاط ان خط هذا الثوب فارسيه درهمان خطه ورميافه درهمين جازواي عمل  
 هذين العامين عمل استحق الاجير وكذا اذا قال للصباغ ان صبغت بعض صبغتي درهمان صبغت  
 برعفران فيه درهمين وكذا اذا اخيره بين شيئين بان قال جرتك هذه الاربعة اشهر الخمسة او هذه الاربعة  
 الاخرى بعشرة وكذا اذا اخيره بين مساكنتين مختلفتين بان قال جرتك هذه الدابة الى الكوفة  
 بكذا والى اسطبك او كذا اذا اخيره بين ثلثة اشياء وان اخيره بين اربعة لم يحز والمعتبر في جميع  
 ذلك البيع والجامع دفع الحاجة غير انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك  
 في الاجارة الا اذا كان في يده العهر

في كل واحد من العبارتين نوع بيان وجهه لا يمكنه التفرع عن الشيء لأنه يستقي على جهة الطبائع وضعها في تحمل الألف فلا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل وكذلك لا يصدق الثوب نحوه مما قد مناه لأن قوة الثوب ورقته تعرف بالأجتهاد فامكن القول بالتقييد قال ولا جبر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وأن يعمل لمن استوجبه شهر الخدمة أو سنة الغنم وانما سمي اجبراً لأنه لا يمكنه ان يعمل لغيره لأن منافعه في المدة صارت مستحقته ولا جبر مقابل بالمنافع وللهذا ابقوا الاجر مستحقاً وان نقض العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من عمله أما الا ولفلان العين امانة في يده لا نه قبض باذن وهذا ظاهر عند وكذا عده هان لا تضمن الاجير المشترك نوع استحسان عندها كصيانة اموال الناس لاجير الواحد لا يتقبل الاعمال فيكون السلامة غالباً فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع متصارت مملوكة للستة جواز المعرة بالتصرف ملك صحيح ويصير نائباً بملكه فصار فعله منقولاً اليه في فعله بنفسه فلهذا لا يضمنه والله اعلم

**باب الاجارة على احد الشرطين**

واذا قال المخطاط ان خط هذا الثوب فارسيه درهمان خطه ورميافه درهمين جازواي عمل هذين العامين عمل استحق الاجير وكذا اذا قال للصباغ ان صبغت بعض صبغتي درهمان صبغت برعفران فيه درهمين وكذا اذا اخيره بين شيئين بان قال جرتك هذه الاربعة اشهر الخمسة او هذه الاربعة الاخرى بعشرة وكذا اذا اخيره بين مساكنتين مختلفتين بان قال جرتك هذه الدابة الى الكوفة بكذا والى اسطبك او كذا اذا اخيره بين ثلثة اشياء وان اخيره بين اربعة لم يحز والمعتبر في جميع ذلك البيع والجامع دفع الحاجة غير انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك في الاجارة الا اذا كان في يده العهر

\* في مقابلة الذكر يمنع استحراق الثراب، ومثله في فتح القريب في اخذ الموزن الاجر ولو علم انه لا اقواب له لم يدفع (بقية ٣٠٩)



لان الاجرة يجب بالعلم عند خلو اليد لصير العتق عليه معلوما وفي البيع يجب ان ينقص العتق فيتحقق  
الاجرة على وجه لا يقع المنازعة لا باثبات الخيار ولو قال ان خطته اليوم فبدلهم وان خطته عند  
فبنصف درهم فان خطه اليوم فله درهم وان خطه عند افله اجر مثله عند ابى حنيفة قمره  
لا يجوز فيه نصف درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا زاد على درهم و قال  
ابو يوسف ومحمد بن النضر جازان وقال في الشطر انفسه ان لان الخيار شي واحد وقد  
ذكرهما بآلته يدلان على البدل فيكون مجهولا وهذا لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتزويج فيجتمع  
في كل يوم تسميتان ولهما ان ذكر اليوم للتأقيت وذكر الغد للتعلق فلا يجمع في كل يوم تسميتان  
ولان التجديد والتأخير مقصودان فزول منزلة اختلاف النوعين ولا يبي حنيفة في ان ذكر الغد للتعلق  
حقيقة ولا يمكن حمل اليوم على التأقيت لانه فيفسد العتق لاجتماع الوقت والعمل اذا كان كذلك فيجتمع  
في الغد تسميتان دون اليوم فيفسد الاول ويوجب المسمى يفسد الثاني ويجوز ان لا يكون نصف درهم  
لان هو المسمى في اليوم الثاني وفي الجامع الصغير لا زاد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية  
الاولى لا تعد في اليوم الثاني فيعتبر بلع الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمنع النقصان فان خطه في  
اليوم الثالث لا يجوز فيه نصف درهم عند ابى حنيفة وهو الصحيح لانه اذا لم يرض بالثأخير الى  
الغد فبالزيادة عليه الى ما بعد الغد اولى ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطا لا فبدلهم في  
الشهر وان اسكنته حة ادفد بهمين جازوا في الامرين فعل استحق للمسمى في عند ابى حنيفة سرة  
وقال الاجرة فاسدة وكذا اذا استاجر بيتا على انه ان سكن فيه فبدلهم وان اسكن فيه حة اذا  
فبدلهم فهو جازع عنه ابى حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر بيتا الى الجيرة بدلهم

فان خطه في اليوم الثاني لا يجوز فيه نصف درهم عند ابى حنيفة وهو الصحيح لانه اذا لم يرض بالثأخير الى  
الغد فبالزيادة عليه الى ما بعد الغد اولى ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطا لا فبدلهم في  
الشهر وان اسكنته حة ادفد بهمين جازوا في الامرين فعل استحق للمسمى في عند ابى حنيفة سرة  
وقال الاجرة فاسدة وكذا اذا استاجر بيتا على انه ان سكن فيه فبدلهم وان اسكن فيه حة اذا  
فبدلهم فهو جازع عنه ابى حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر بيتا الى الجيرة بدلهم

(بقية ٣٠٨) فليس واحد فصلا رواه ابو جعفر الى جميع الخطام الحرام بوسيلة الذكر القرآن وصار الناس يعتقدون

من اراد ان يتزوج فليست له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك له خلع من السفر  
 ان يشترط على زيادة مشقة فالإنتظام بالاطلاق وله ان يجعل السفر عند رافله من اشتراطه  
 كاسكان الخاد والقضارف والدار ولا ان التفات بين الخدم متين ظاهر فاذا تعينت الخدم في  
 الخضر لا يبقه غيره داخل الكرم ومن استاجر عبدا محجوا عليه شرا واعطاه الاجر فليس المستاجر  
 ان ياخذ منه الاجر واصله ان الاجارة صحيحة استحيانا اذا فرغ من العمل والقياس ان لا يجوز  
 لان اذن المولى وقيام الحجر فصار كما اذا هلك العبد وجب له استحقاق ان التصرف نافع على اعتبار  
 الفراغ سالما ضار على اعتبار هلاك العبد والنافع ما ذور في قبول الهبة واذا جاز ذلك  
 ان يشترط على المولى ان لا يسافر به الا ان يشترط ذلك له خلع من السفر

وان كان من بابها الى القادسية فيه همين فهو جائز ويحتمل الخلاف وان استاجرها الى الحيرة على انه  
 ان حل عليها اكثر شعير فبصرف دهر وان حل عليها اكثر حنطة فبصرف دهر وهو جائز في  
 قول ابي حنيفة وقال لا يجوز زوجة قولها ان العقود عليه مجهول وكذا الاجرة لحد الشياطين وهو  
 مجهول والجهالة توجب افساد بخلاف الحياطة الرسمية والفارسية لان الاجرة يجب بالعمل  
 وعند يرتفع الجهالة اما في هذه المسائل مجمل الاجرة التحلية والتسليم فيبقى الجهالة وهذا  
 المحرم هو الاصل عندهما ولا يحنيفة رة انه خيرة بين عقدين صحيحين مختلفين فيصح كما في  
 مسألة الرومية والفارسية وهذا لان سكاها بنفسه يخالف اسكانه الخدم الا ترى  
 انه لا يدخل ذلك في مطلق العقد وكذا في اخواتها والاجارة تعقد لا يتفادع عنده  
 يرتفع الجهالة ولو احتج بالاجابة مجرد التسليم يجب اقل الاجرين للثيق به

## باب اجارة العبد

ومن استاجر عبدا ليخدمه فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك له خلع من السفر  
 اشقت على زيادة مشقة فالإنتظام بالاطلاق وله ان يجعل السفر عند رافله من اشتراطه  
 كاسكان الخاد والقضارف والدار ولا ان التفات بين الخدم متين ظاهر فاذا تعينت الخدم في  
 الخضر لا يبقه غيره داخل الكرم ومن استاجر عبدا محجوا عليه شرا واعطاه الاجر فليس المستاجر  
 ان ياخذ منه الاجر واصله ان الاجارة صحيحة استحيانا اذا فرغ من العمل والقياس ان لا يجوز  
 لان اذن المولى وقيام الحجر فصار كما اذا هلك العبد وجب له استحقاق ان التصرف نافع على اعتبار  
 الفراغ سالما ضار على اعتبار هلاك العبد والنافع ما ذور في قبول الهبة واذا جاز ذلك

الاجارة هي التي يبيع فيها العبد لغيره لخدمة في مدة معينة او لخدمة دائمة او لخدمة في مكان معين او لخدمة في كل مكان  
 والاجارة قد تكون بالمال او بالخدمة او بالخدمة والمال  
 والاجارة بالمال هي التي يبيع فيها العبد لغيره لخدمة في مدة معينة او لخدمة دائمة او لخدمة في مكان معين او لخدمة في كل مكان  
 والاجارة بالخدمة هي التي يبيع فيها العبد لغيره لخدمة في مدة معينة او لخدمة دائمة او لخدمة في مكان معين او لخدمة في كل مكان  
 والاجارة بالخدمة والمال هي التي يبيع فيها العبد لغيره لخدمة في مدة معينة او لخدمة دائمة او لخدمة في مكان معين او لخدمة في كل مكان

بقيته (٣٠٩) مسائرتين عليه من اكل اسرار الا يتام والجلوس في بئرهم على نزعهم واقتلاق الن عين بالصراخ ووق الطبل والغناء

واجتماع النساء والمردان وغير ذلك من المنكرات الفظيعة كما اوضحت ذلك كله مع بسط النقول (بقيته ٣١١)

~~C.~~

77. *Shen et al.*

خذ الغاصب لاجر <sup>بفاسد</sup>  
 بغير اخذ لاجاة <sup>بغير اخذ</sup>  
 اخذ اغير محرز في حق <sup>بلا حراز</sup>  
 لاجر قائم بعينه اخذ  
 في التصرف على اعتبار  
 مستفوجا اثر الاول  
 لي يخرج الحاجة فنفسر  
 المشهر ثم جاء آخر  
 لمولى لم يكن خلاك  
 قول المواجه لهما  
 يوصل مرجحان  
 قوانيظ اع  
 لا تحيط قيصا  
 كع لابل ارفق اصفر  
 نكان القول قول له  
 تحيطاضا من معناه

الاجرو من غصبه  
خليفة رة وقا لهوض  
ما ن انما يجي بانلاف ما  
نفسه عن فكيف يحزن  
قبض العيه الاجر في فوا  
عبداهذين الشهرين  
ياولا ينصف الى مايلى  
ة ومن استاجر عيه اشهر  
فقال المستاجر ابق او مرف  
قول قول المستاجر اوار  
كلم الحمال اذ هو دليل  
سله الاختلاف في ح  
باب الالا  
ورب الثوب فقال رب الثوب  
اغ امرتك ان تصيف احمد  
لاذ ليس تفاد من جتبه  
لانه انكر شيئا لو اقتر به

لم يكن المستجير ان ياخذ منه  
 فاكل فالايمان عليه عنه ابو  
 قد صحت على ما قبل ان الض  
 الغاصب لان العبد لا يخرج  
 لانه وجد عين ماله ويحوز  
 الفراع على امر ومن استاجر  
 منها باربعة لان الشور المذكور  
 الثاني الى ما قبل الاول ضرور  
 الشور وهو ايق او مرض ف  
 الا قبل ان تاتى بساعة فالأ  
 اخلفا في معتملى فيترج  
 لم يصلح حجة في نفسه أم  
 قال واذا اخلف النحيط  
 او قال صاحب الثوب للصبا  
 فالقول لصاحب الثوب لان  
 فكذا اذا انكر صفته لكن يخلف  
 في الاثبات

ما من قبل ان بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء اخذه واعطاه الحزمته وكذا ان يختار في مسألة الصبغ  
 اي ان رتب الثوب ١٢ اي شينه الثوب ١٣ قميص ١٤ لا يكاد رتب السرا

اذا حلف ان شاء ضمته قيمة الثوب بيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجملة لا يجاوز به المسمى  
 رب الثوب ١٢

وذكر في بعض النسخ يضمنه ما زاد الصبغ فيه لأنه بمنزلة الغاصب وإن قال صاحب الثوب علمته لي بغير  
 الصانع<sup>٥٤</sup> والكمثرى الغاصب<sup>٥٥</sup> والكمثرى الغاصب<sup>٥٦</sup> والكمثرى الغاصب<sup>٥٧</sup> والكمثرى الغاصب<sup>٥٨</sup> والكمثرى الغاصب<sup>٥٩</sup> والكمثرى الغاصب<sup>٦٠</sup>

اجرو قال الصانع باجر فالقول قول صاحب التوب لانك تقوم عمله اذ هو يقوم بالعقد وينكر

الضمان والصانع يدعيه والقول قول المنكر قال أبو يوسف إن كان الرجل حريفا لم يخلط إليه

فله الاجر والا فلا ان سبق ما بينهما يعين حجة الطلب بالجر يا على معتادهما وقال مجاهد ان كان

الصانع معروف وهذه الصنعة بالاجزاء القول قوله لانها فتم الحانوت لاجل مجرى ذلك مجرى

باب الحانوت

التفصيل على الاجرا اعتباراً للظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة <sup>رضي الله عنه</sup> لا يملك منكره واجواب

عن استخسانهما أن الظاهر للرفع والحاجة ههنا إلى الاستحقاق والله أعلم

باب في فتح الاجارة

قال ومن استأجر دارا فوجد بها عيبا يضر بالسكنة فلا يفسخ لان العتق عليه المنافع وانها

توجد شيئاً فشيئاً لو كان هذا عيباً كما قد قبل القبض في وجه الخيار كما في البيع ثم المستأجر إذا استوفى النفع

فقد رضي بالعيب لمز جميع البديل كما في البيع وإن فعل المولج ما زال به العيب فلا خيار للمستاجر

لزوالم سببه قال واذا خربت الدار وانقطع شرب الضيعة او انقطع الماء عن الرحى انقضى الحج

لأن العقود على قوافل كسروها المناقم المخصوصة قبل القبض فتشابه فوت المبيع قبل القبض

وَمَوْتَ الْعَبْدِ الْمُسْتَأْجَرِ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْقُضُهُ إِلَّا الْمَنَافَعَةُ فَانْتَ عَلَى وَجْهِ تَصَوُّرٍ

عَدُّهَا فَاشْهَدُ بِالْأَبَاقِ فِي الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْأَجْرَ لِعَوْنِهَا أَيْ لِسِتَارِهَا إِنْ يَتَعَوَّلُ

[illegible]





العقد وباعها في الدين لان في الجرح على موجب العقد الزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد وهو المحبس لانه  
 قد يصدق على عدم مال آخر قوله فسخ القاضى للعقد اشارة الى انه يقتضى قضاء القاضى النقص  
 وهكذا ذكر في الزيادة في عذر المدين وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرناه انه عذر وان الاجارة فيه  
 تنقضى وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضى وجهه ان هذا بمنزلة العيب قبل  
 القبض في المبيع على ما ذكره في العقد بالفسخ ووجه الاول انه فصل محقق فيه فلا يلزم من الزام القاضى  
 ومنهم من وفق فقال ان كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء وان كان غير ظاهرا لادين يحتاج الى  
 القضاء لظهور العذر ومن استأجر دابة ليسافر عليها فغيره الله من السفر فهو عذر لا يلزمه على موجب  
 العقد يلزمه ضرر زائد لانه ربما يذهب للرجل فذهبته او اطلب غريمه فضرر او للتجارة فافتقروا  
 به المكارى فليس ذلك بعذر لانه يمكنه ان يقعد ويبعث الدواب على يد تلميذه او اجيره  
 ولو مرض المواجه فقه فكذا الجواب على رواية الاصل وذكر الكرخي انه عذر لانه لا يعرى  
 عن ضرر في دفع عنه عند الضرورة دون الاختيار ومن اجبره شربا فليس بعذر لانه لا يلزم  
 الضرر بالمضى على موجب العقد وانما يفوته الاسترباح وانه امر زائد قال واذا استأجر حيا  
 غلاما ففلس وترك العمل فهو عذر لانه يلزمه الضرر بالمضى على موجب العقد لفوات مقصود  
 وهو رأس ماله وتاويل المسألة تخيلا طبع لنفسه اما الذي يخطط باجر رأس ماله لخطبوا والخطب  
 والمقراض فلا يتحقق الا فلاس فيه وان اراد ترك الخطبة وان يعمل في الصرف فهو ليس بعذر لانه  
 يمكنه ان يقعد الغلام للخطبة في ناحية وهو يعمل في الصرف في ناحية وهذا بخلاف ما اذا استأجر  
 دكانا للخطبة فاراد ان يتركها ويستغل بعمل اخر حيث جعله عذر ذكره في الاصل لان الواضح لا يمكنه

في هذا الاستأجر  
 بالبيع على ما استأجر  
 الوالد اذا استأجره  
 اذا استأجره  
 في هذا الاستأجر  
 بالبيع على ما استأجر  
 الوالد اذا استأجره  
 اذا استأجره

كتاب  
 الاجارات

بقية ٣١٣، انظر المجلة المادة ٥٩ لا تلزم الاجرة في الاجارة الباطلة بالاستعمال لكن يلزم اجر المثل ان كان  
 مال الموقوف او التيمم المجهول في حكم التيمم ١٢



له قوله كتاب الكاتب إلى الكتابة لغة هو الضم والجمع يقول كتب البغلة إذا جمع بين سفرهما بجلقة ومنه فعل الكتابة لما فيها من الضم والجمع بين الحروف نفسى العقد الذى يجرى بين الوالى وعبد له بطريق المعاوضة كتابة امالانسه لا يخلو (بقية ٣١٤).

کتاب المکاتیب

قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صفا ومكاتباً اما الحق ان  
اي القدرى المائنه

فلقولہ تعالیٰ فَاکْثَرُھُمْ اِنْ عَلِمْتُمْ فِیْہِمْ خَیْرًا وھذا الیسار ایجاب باجماع بین الفقہاء وانما ہوا مراد ب

هو الصحيح ففي الحل على الإباحة الغناء الشراء هو مباح بدونه أما النديبة فعقلية والمراد بالخير  
 الخالص التعليل ١٢  
 أي قوله ان لم يتم فيه ١٢  
 أي النديبة التي بدت

المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلم بعد العتق فان كان يضربه فالا فضل ان لا يكتبه وان كان  
في قوله تعالى ان طعمته من غير ذرا

يصح لو رفعه وأما اشتراط قبول العبد فلا لأنه مال يلزمه فلا بد من التزامه فلا يفتقر إلى إبداء كل البدل  
أي المولى عقد الكفاية ١٣

لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا عَمِلْتُ كَمَا أَفْعَلُهَا الْأَعْمَشَةُ دَنَا نِي فَهُوَ عَبْدٌ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَا كَانَ  
أَخْرَجَ الْبُزْجُ الْأَوْدَاقَاتِ  
أَنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا كَلَامٌ مَا يَنْبَغِي

عبد الما بقى عليه رهم وفيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم وما اخترنا له قول زيد رضي الله عنه وبقول  
 ان في وقت عمق الكتاب ١٢  
 واما اخرنا لانه مؤيد بالا حاديث ١٢

بادائه وان لم يقل المولى اذا ادته فانتهى حران موجب العقد ثبت من غير التصريح به في البيع ولا  
الالف

یجب حظ شی من البذل اعتبارا بالبيع والوجور ان یستلزم المال جلا وبجی موجلا و متجمعا و قال  
بل هو من ذیل ۱۱ اے جن کتابتہ ۱۲ ای القدری ۱۳ ای جن کتابتہ ۱۴ ای کلک ۱۵

الشيء في ٨٤ يجوز حله ولا بد من تجارة عن التسليم في زمان قبيل لعدم الأهلية تجارة  
 أي أو ادخل الكتاب ١٢ أي في الحال ١٢

[illegible]

القدره ١٢ هـ قوله تعالى فكانوا هم الخ ١٣ عقد كتابه ١٤

عليه فائدة من القدرة عليه ولأن من هذا الكتابة على المسألة فمهمة المولى ظاهره ان خلاف

لما ان العقد القديم على المقدور عليه ١١  
 لا عقد كرم اذ العبد وما يملكه لولا ١٢  
 السلم لان منبأه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء برز الى الوقت كالقبح

كتاب العبد الصغير إذا كان يعقل البيع والشراء لتحقق الإيجاب والقبول إذا العاقل من أهل القبول

ملک بزرگ شاهی در مقام تابوت فیض ابدی ایچک

[illegible]





الاربع والخمسة عشر في بيان ما لا يفسد العقد من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه

في بيان ما لا يفسد العقد من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه

في بيان ما لا يفسد العقد من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه

**فصل في الكتابة الفاسدة قال** اذا كانت المسلم عبده على خزانة او على قيمته فالكسبة فاسدة لما  
الاول فلان الخمر والخنزير لا يستحقه المسلم ولا يبيح له في حقه فلا يصلح به لا فيفسد العقد واما الكسبة  
فلان قيمته محمولة قدره وجنسا وصفه فحقا حشدا لجهالة وصار كما اذا كاتب على ثوب او دابة وكانه  
تنصيص على ما هو موجب للعقد الفاسد لانه موجب للقيمة قال فان دى المحرق وقال زفرة ليعتق  
الا بداء قيمة الخمر لان البديل هو القيمة وعن ابى يوسف رآه يبيع بادهاء الخمر لا يبدل صوابه يعتق  
باداء القيمة ايضا لانه هو البديل معنى عن ابى حنيفة رآه يبيع بادهاء عين الخمر اذا قال ان ايتها  
فانت حرة لا حينئذ يكون العتق بالشرط لا بعقد الكتابة وصار كما اذا كاتب على ميتة او دم ولا فصل في  
ظاهر الرواية ووجه الفرق بينهما وبين الميتة ان الخمر والخنزير مال في الجملة فاما يمكن اعتبار معنى العقد فيها  
وموجبه العتق عند اداء العوض الشرط واما الميتة فليست بمال صلا فلا يمكن اعتبار معنى العقد فيه  
فاعتبر في معنى الشرط وذلك بالتخصيص عليه واذا عتق بادهاء عين الخمر لم يبيح في قيمته لا وجوب عليه  
رد قيمته لفساد العقد وقد تعذر بالعتق فيجب رد قيمته كما في البيع الفاسد اذا تلف المبيع قال لا  
ينقص عن المبيع ويزاد عليه لانه عقد فاسد فيجب القيمة عند هلاك المبدل بالغة ما بلغت كما  
في البيع الفاسد وهذه لان المولى مارضى بالنقصان والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في  
العتق اصلا فتجب القيمة بالغة ما بلغت وفيما اذا كاتبه على قيمته يعتق بادهاء القيمة لانه هو البديل  
وامكن اعتبار معنى العقد فيه واثرا لجهالة في الفساد بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب بحيث لا  
يعتق بادهاء ثوبا ولا يوقف فيه على ارادة العاقد لا بخلاف اجناس الثوب فلا يثبت العتق بدون ارادته  
**قال** وكذلك ان كاتبه على شيء بعينه لغرض لم يفسد لانه لا يقدر على تسليمه ومراره شيء متعين  
اي محدد في اجماع الصغير الخ

في بيان ما لا يفسد العقد من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه ولا من غير انفسه



[illegible]

في ذمته بنفس العقد ولن لا يتم ملكه الا بالقبض لان الذمة تضعف بسبب الرق فان صلاحية الذمة لجرب المال (بقية ٣٢١)

[illegible]

[illegible]

ولا يقترض لانه تبرع ليس من توابع الاكتساب فان ذهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء فان خروج  
الاقرار من ١٢

امته جازلانه اكتساب للمال فانه يتملك به المهرقة <sup>في خصل</sup> خصل تحت العقد <sup>اي يحجز</sup> قال وكذا لك ان كاتب عبده

والقياس أن لا يجزئ وهو قول زفر الشافعي لأن ماله العتق والمكاتب ليس من أهل مكة لا يعتق  
 الكتاب ١٣

ما كان وجه الاستحسان ان يحق له اكتساب المال فعمله كزوج الامه والبيع وقد يكون هو انفع لمن  
 عقد كتابه ١٢ اى كما يلى تزويج امه ١٣ الكتاب ١٤

البيع لانه لا يربى الملك الا بعد وصول البدل اليه البيع يربى قبل البهانه اي قبل وصول البدل اليه  
الكتاب ١١

یونجبہ لہو کو مثل ماہو ثابت لبجلا فاعلم ان علی مال لائے جو جیو موہیت لہو قال  
ومن ملک شیخ خیران ملک ۱۲ اسی لایا تب الاول ۱۲ اسی لان لا عشاق علی مال ۱۲

[illegible]

الحكمة فادع صانعها من غير ان يحقد الا على صيب ييسر في عبادة الماذنون ١٢

مفتقوا الاموال لتقام: العتة واذن ادعى الثاني بعد عتة الاول فلهذا العتة العتة الاولى

مباشرةً له كما  
الكتاب الأول

شت الولاء، وهذا ما فشت له قال، وإن اعتصم به على مال وباع من نفسه وزجر عنه

لأن هذه الأشياء ليست من الكسب ولا من توابعها أما الأول فلأنه إسقاط الملك

عن رقبته واثبات المؤمنين في ذمته الفاسق شبه الشر بال بغير عوض وكذا الثاني لا اعتناء

على مال في الحقيقة وأما الثالث فلأنه تنقيص العبد لتعذيبه له وشغل قلبه بالمرء

ای و ان کان بیاضه ۱۱  
و النفقۃ بخلاف تزویج الامۃ لانہ الکتاب لا استفادۃ المهر علی ما مر و قال

وَكُنْ لَكَ الْإِبْرَاهِيمِي فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ مِنْ لَدُنِ الْكَاتِبِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا لِكِتَابِ الْكَاتِبِ وَفِي لَدُنِ

في تزويج الامه والكتابة نظر الاله ولا تنظر فيما سواهم والولاية نظرية فاما الاما دون

[illegible]

١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢

وذا تم الملك للمولى بالقبض تتم الملكية للعبد ايضاً وتتمام الملكية لا يكون الا بالعقد

مجموعه از عهد بیت با من با الله تعالی و انی یسوی المصاب

[illegible]

Downloaded from <http://ajphaphysiol.physiology.org/> at University of California, San Diego on September 11, 2012

(بقيّة ٣٢١) ضعيمة ايضا ثم اذ اتم الملك للولي باقبض ثم المالكية للعبد ايضا وتمام المالكية لا يكون الا بانفق  
فيعتق لضرورة اتمام المالكية ثم جواز هذا العقد ثبت بالنص قال الله تعالى والذين يتبعون الكتاب بما (بقيّة ٣٢٢)





والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

بالتالي في العتق وبكلاول في الكتابة وهذه الاولى لان العتق اسرع من تنفيذ من الكتابة حتى ان احده  
الشريكين اذا كانت كان للاخر في نفسه اذا اعترف لا يكون الفسخ قال اذا اشترى ام ولد دخل  
ولدها في الكتابة ولم يخبر بيعها ومعناه اذا كان معها ولدا فما دخل الولد في الكتابة فلما  
ذكرناه واما امتناع بيعها فلانها تتبع الولد في هذا الحكم قال عليه السلام اعقها ولدها  
وان لم يكن معها وله فلكه ان الجواب في قول ابي يوسف وعمل لا نهما ام ولد خلا فلا يحنف  
ولان القياس ان يخبر بيعها وان كان معها وله لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق  
ما لا يحتمل الفسخ الا ان ثبتت هذه الحق فيما اذا كان معها ولدا تتبع الثبوت في الولد بناء على  
وبدون الولد لو ثبت ثبتت ابتداء والقياس ينبغي وان ولد له ولده من امته دخل فكتب لما  
بيد في الشترى فكان حكمه حكمه فكسبه لان كسب ام ولد كسب ام ولد كسب ام ولد كسب ام ولد  
فلا ينقطع بالعدة اختصاصه وكذلك ان ولدت المكاتب ولدا لان حق امتناع البع ثابت  
فيها مؤكدة افسير الى الولد كالتبديد والاستيلاء قال ومن زجر امته من عبد فمكاتبها  
فولدت منه ولد دخل في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعية الام وان زجر ولدها يتبعها في الرق  
والحق قال ان تزوج المكاتب باذن مولاه امرأه زعمت انها حرة فولدت منه ولدا امر  
استحقت فاولدها عبيدا ولا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد يادن له المولى بالزواج وهذه  
عنه ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اولادها احرار بالقيمة لا يشاركها حر في  
سبب ثبوت هذه الحق وهو الغرر وهه الاثم ما رغب في كسبها الا لئلا حرته لا ولدها  
انه مولود بين رقيقين فيكون رقيقا وهذا لان الاصل ان الولد يتبع امه في الرق والحرية  
والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصحيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

۳۲۵

وان وطر الكاتبمة على وجه الملك بغير اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر يؤخذ به

ووجه الفرق ان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لا التجارة وتوابعها داخل تحت الكفاية

العقرون توابعها لان لولا الشراء لما سقط الحث وما لم يسقط الحث لا يجب العقار الى غير فصل  
الذي وجب على الكاتب شيئا على الشراء ١٢  
اي حثا نازا ١٣

الثاني لان التكاثر ليس من الاكساب في شيء فلا يفتقر الكتاب الى كفالة قال اذا اشترى المحتاب

جارية شرع فاسد ثم وطئها فردها أخذ بالعقر في المكاتب وكذلك العبد المأذون له لا يزوج

التجارة فان التصرفات يقع صحيحا ومرة يقع فاسدا او الكتابة والاذن ينظم ما به نوعا

كالتوكيل فكان ظاهر في العمل فصل قال اذا اولت المكتبة من البول فهي بالخيار ان شاء

مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام والله لا يمانا لثقتنا جملنا حرة عاجلة

مبدل أجله تغيير يدل فتغير بينهما ونسب له ما ثابت من المولى وهو حر لأن المولى ملك الاعتاق

في له ما وما ليس الملك كلف لصحة الاستيلاء بالدعوة وإذا مضت على الكتابة أخذت العقر

من مولاها الاختصاص بها بنفسها وبما فيها على ما قدمنا ثم ان مات المولى عتقت بالاستيلاء

١٤٢ وسقط عنها بالكتابة وان ماتت هي تركت ما لا تؤذي من ممتلكاتها وما بقي من ائمتها

جريا على موجب الكتابة فان لم تترك ما لا لا سعي على الاول لم تحرق ولو ولدت ولد الخويلدين

المولانا ان يدعى بحرمه ويطهرها عليهم فلولو يدعروا مات من غير وفاء يسع هذا الولد لانه مكاتب

از دست خوارم شدن و طعنه بفرموده

عینی

هذا الشرط والندب متعلق بهذا الشرط فأما ندب المولى الى ان يكاتبه اذا علم فيه خيراً المبسوط ص ٨٣ ج ١



وصيغة كك مقيد بما ذكرنا معناه واردة لانها استحققت حرية الثلث ظاهرا والظاهر  
ان الانسان لا يلزم المال بمقابلته ما يستحق حرية صاها كما اذا اطلق امرأته فثبتت  
طلقها ثلثا على الفكان جميع الالف بمقابلته الواحدة الباقية لانه لا ارادة كذا ههنا بخلاف  
ما اذا قدمت الكتابة وهي المسألة التي تلي لان البدل مقابل بالكل اذ لا استحقاق عنه في شيء  
فانظر قال وان دبره كانت صم التبديل لينا ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة  
وان شاءت تجزئت نفسها وصارت مبررة لان الكتابة ليست بلائقة في جانب المملوك مضت  
على ثباتها فمات المولى الامال لغيرها فم بالخيار ان شاءت تسعت في ثلثة مال الكتابة او ثلثة  
قيمة عند ارضية وقالا تسع في الاقل منهما فان خلا في هذه الفصول في الخيار بناء على ذكرنا  
اما المقدر ارضية على وجه ما بينا قال اذا اعتق المولى مكاتبه عتق با عتافه لقيام ملكه فيه  
وسقط بديل الكتابة لانهم التزم الاما بمقابلته بالعتق وقد حصل له دونه فلا يلزمه والكتابة  
وان كانت لان متوفي جانب المولى لكنها تقسم برضاء العبد والظاهر ضاهة توسلا اعتق بغير  
مع سألنا الكتاب له لاننا نكتبه الكتابة في حق قال ان كانت على الف درهم السنة فصاحبها على خمس كذا  
مجلة فهو حائر استحسننا وفي القياس لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين مال  
فكان بواو هذه لا يجوز مثله في المحرم مكاتب الغير وجه الاستحسن ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه  
لانهم لا يقدرون على الاداء الا بالبيع في عطي الحكم المال وبديل الكتابة ما من وجه حتى لا يتقحم الكتابة عند  
فلا يكون ربوا وان عتق الكتابة عتق من وجه وجوه الاجل ربوا من وجه فيكون شبهة الشبهة  
بخلاف العتق بان الحق لا يعق من كل وجه فكان ربوا والاجل في شبهة قال اذا كانت الرضعة عتق  
على

قوله لا يملك المكاتب مالا من وجه ما بينا ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة  
ان الانسان لا يلزم المال بمقابلته ما يستحق حرية صاها كما اذا اطلق امرأته فثبتت  
طلقها ثلثا على الفكان جميع الالف بمقابلته الواحدة الباقية لانه لا ارادة كذا ههنا بخلاف  
ما اذا قدمت الكتابة وهي المسألة التي تلي لان البدل مقابل بالكل اذ لا استحقاق عنه في شيء  
فانظر قال وان دبره كانت صم التبديل لينا ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة  
وان شاءت تجزئت نفسها وصارت مبررة لان الكتابة ليست بلائقة في جانب المملوك مضت  
على ثباتها فمات المولى الامال لغيرها فم بالخيار ان شاءت تسعت في ثلثة مال الكتابة او ثلثة  
قيمة عند ارضية وقالا تسع في الاقل منهما فان خلا في هذه الفصول في الخيار بناء على ذكرنا  
اما المقدر ارضية على وجه ما بينا قال اذا اعتق المولى مكاتبه عتق با عتافه لقيام ملكه فيه  
وسقط بديل الكتابة لانهم التزم الاما بمقابلته بالعتق وقد حصل له دونه فلا يلزمه والكتابة  
وان كانت لان متوفي جانب المولى لكنها تقسم برضاء العبد والظاهر ضاهة توسلا اعتق بغير  
مع سألنا الكتاب له لاننا نكتبه الكتابة في حق قال ان كانت على الف درهم السنة فصاحبها على خمس كذا  
مجلة فهو حائر استحسننا وفي القياس لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين مال  
فكان بواو هذه لا يجوز مثله في المحرم مكاتب الغير وجه الاستحسن ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه  
لانهم لا يقدرون على الاداء الا بالبيع في عطي الحكم المال وبديل الكتابة ما من وجه حتى لا يتقحم الكتابة عند  
فلا يكون ربوا وان عتق الكتابة عتق من وجه وجوه الاجل ربوا من وجه فيكون شبهة الشبهة  
بخلاف العتق بان الحق لا يعق من كل وجه فكان ربوا والاجل في شبهة قال اذا كانت الرضعة عتق  
على



له قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>٢</sup> إن القترى على قول الشيخين<sup>٣</sup> على قول محمد حيث علمت من صنيع الهداية لما أنه اخذ ليلهما  
وذلك من اقوال الترجيع عنده

ولو ادى المحر البديل ليرجع على العبد لانه متبرع قال اذا كان العبد عن نفسه عن عبيد اخر لولا له  
وهو غائب فان ادى الشاهد والغائب عتقا ومعنا المسألة ان يقول العبد كاتبة بالغدر على نفسه  
وعلى فلان الغائب وهذه الكتابة جائزة استحسانا وفي الغياص يصح على نفسه لولاية عليها  
ويوقف في حق الغائب لعمه الولاية عليه وجه الاستحسان ان المحاضر يضافه العتق لنفسه  
ابتداء جعل نفسه فيه اصلا والغائب تبعا والكتابة على هذه الوجه مشروطة كماله اذا كان  
دخل ولادها في كتابتها تبعا حتى عتقوا اباها وليس عليهم من البديل شيء واذا امكن تصحيحه على  
هذا الوجه يتفرخ المحاضر فلان يأخذ بكل البديل لان البديل عليه كونه اصيلا فيكون  
الغائب من البديل شيء لا يتبع فيه قال وايضا ادى عتقا ويجوز الولي على القبول ما المحاضر  
فلان البديل عليه اما الغائب فلان يئال بشيء المحنة وان لم يكن البديل عليه بصار كعبد  
الزمن اذا ادى لدين يجبر المرحم على القبول لما جازم الى استحقاقه وان لم يكن له دين عليه  
قال ايما ادى ليرجع على صاحب كان المحاضر نفسه دينيا عليه والغائب متبرع عنه غير ضطر اليه  
قال وليس للمولى ان يأخذ العبد الغائب بشيء لما بينا فان قبل العبد الغائب ولم يقبل  
فليس له منه شيء والكتابة لازمة للشاهد لان الكتابة نافذة عليه من غير قبول الغائب  
فلا يتغير بقبولكم كفل من غيره بغير امره فبلغنا جائزة لا يتغير حكمه حتى لو ادى ليرجع  
عليه كذا اها قال اذا كانت الامتعة نفسها وعن اثنين لها فغيرين فهو جائز ايها  
اى على الكفيل عنه  
اى ادى ليرجع على صاحب يجبر المولى على القبول ويعتقون لانها جعلت نفسها اصيلا  
في الكتابة واولادها تبعا على ما بينا في المسألة الاولى اولى بذكر من الاجنب

لو ادى المحر البديل ليرجع على العبد لانه متبرع قال اذا كان العبد عن نفسه عن عبيد اخر لولا له وهو غائب فان ادى الشاهد والغائب عتقا ومعنا المسألة ان يقول العبد كاتبة بالغدر على نفسه وعلى فلان الغائب وهذه الكتابة جائزة استحسانا وفي الغياص يصح على نفسه لولاية عليها ويتوقف في حق الغائب لعمه الولاية عليه وجه الاستحسان ان المحاضر يضافه العتق لنفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصلا والغائب تبعا والكتابة على هذه الوجه مشروطة كماله اذا كان دخل ولادها في كتابتها تبعا حتى عتقوا اباها وليس عليهم من البديل شيء واذا امكن تصحيحه على هذا الوجه يتفرخ المحاضر فلان يأخذ بكل البديل لان البديل عليه كونه اصيلا فيكون الغائب من البديل شيء لا يتبع فيه قال وايضا ادى عتقا ويجوز الولي على القبول ما المحاضر فلان البديل عليه اما الغائب فلان يئال بشيء المحنة وان لم يكن البديل عليه بصار كعبد الزمن اذا ادى لدين يجبر المرحم على القبول لما جازم الى استحقاقه وان لم يكن له دين عليه قال ايما ادى ليرجع على صاحب كان المحاضر نفسه دينيا عليه والغائب متبرع عنه غير ضطر اليه قال وليس للمولى ان يأخذ العبد الغائب بشيء لما بينا فان قبل العبد الغائب ولم يقبل فليس له منه شيء والكتابة لازمة للشاهد لان الكتابة نافذة عليه من غير قبول الغائب فلا يتغير بقبولكم كفل من غيره بغير امره فبلغنا جائزة لا يتغير حكمه حتى لو ادى ليرجع عليه كذا اها قال اذا كانت الامتعة نفسها وعن اثنين لها فغيرين فهو جائز ايها اى على الكفيل عنه اى ادى ليرجع على صاحب يجبر المولى على القبول ويعتقون لانها جعلت نفسها اصيلا في الكتابة واولادها تبعا على ما بينا في المسألة الاولى اولى بذكر من الاجنب

هذا هو الذي عليه في المسألة الاولى ان العبد كاتبة بالغدر على نفسه وعلى فلان الغائب وهذه الكتابة جائزة استحسانا وفي الغياص يصح على نفسه لولاية عليها ويتوقف في حق الغائب لعمه الولاية عليه وجه الاستحسان ان المحاضر يضافه العتق لنفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصلا والغائب تبعا والكتابة على هذه الوجه مشروطة كماله اذا كان دخل ولادها في كتابتها تبعا حتى عتقوا اباها وليس عليهم من البديل شيء واذا امكن تصحيحه على هذا الوجه يتفرخ المحاضر فلان يأخذ بكل البديل لان البديل عليه كونه اصيلا فيكون الغائب من البديل شيء لا يتبع فيه قال وايضا ادى عتقا ويجوز الولي على القبول ما المحاضر فلان البديل عليه اما الغائب فلان يئال بشيء المحنة وان لم يكن البديل عليه بصار كعبد الزمن اذا ادى لدين يجبر المرحم على القبول لما جازم الى استحقاقه وان لم يكن له دين عليه قال ايما ادى ليرجع على صاحب كان المحاضر نفسه دينيا عليه والغائب متبرع عنه غير ضطر اليه قال وليس للمولى ان يأخذ العبد الغائب بشيء لما بينا فان قبل العبد الغائب ولم يقبل فليس له منه شيء والكتابة لازمة للشاهد لان الكتابة نافذة عليه من غير قبول الغائب فلا يتغير بقبولكم كفل من غيره بغير امره فبلغنا جائزة لا يتغير حكمه حتى لو ادى ليرجع عليه كذا اها قال اذا كانت الامتعة نفسها وعن اثنين لها فغيرين فهو جائز ايها اى على الكفيل عنه اى ادى ليرجع على صاحب يجبر المولى على القبول ويعتقون لانها جعلت نفسها اصيلا في الكتابة واولادها تبعا على ما بينا في المسألة الاولى اولى بذكر من الاجنب

كتاب



۳۴۱

كتاب  
جلد  
المكتبة

له قوله وفي قول محمد بن الخ فمحمداً على قول محمد بن خزيمة أخر صاحب الهداية دليله وقواه بالعلّة المعقولة فيقول

فَإِذَا مَسَّكَ الْقَدْحُ فَمِثْقَالِ



لانه يتجرى عنده ولكن يفيد به نصيب شريكه فله ان يضمه قيمة نصيبه واخيلا  
 العتق والاستسعاء ايضا كما هو منه به ويضمه قيمة نصيبه مدبر لان الاعناق  
 صادف المدبر قيل قيمة المدبر تعرف بتقويم السقومين وقيل بحسب ثلث قيمته  
 وهو قن لان المنافع انواع ثلاثة البعير واشباهه والاستحرام وامثالها فاعناق  
 وتوابعه والفاقت البعير فيسقط الثلث واذا ضمنه لا يتملكه بالضمان لانه لا يقبل  
 الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر فاقب وان اعتقه احدهما  
 او لا كان الاخر الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمن وينق  
 خيار الاعناق والاستسعاء لان المدبر يعاقب ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف  
 ومحمد اذا ادبره اجهدهما فعتق الاخر باطل لانه لا يتجرى عندها فيملك نصيب  
 صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته موصرا كان او معسرا لانه ضمان تملك  
 فلا يختلف باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته قتلا لانه صادف التدبير وهو قن  
 وان اعتقه احدهما فبدر الاخر باطل لان الاعناق لا يتجرى فيعتق كله فلم يصح  
 التدبير المالك وهو بعتقه ويضمن نصف قيمته ان كان موصرا او بيع العبد في ذلك  
 ان كان معسرا لان هذا ضمان الاعناق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار عندهما

### باب موت المكاتب وعجزه وموت السولى

قال اذا عجز المكاتب عن العمل نظر الحاكم في حاله فان كان له دين فقبضه او انفق عليه لم يجعل تجزئه  
 وانتظر عليه يومين والثالثة نظر للجائدين والثالثة هي اربعة النصفين لا بد له الا عذارا كما في النكاح

لكن نصيبه لا يتجرى عنده ولكن يفيد به نصيب شريكه فله ان يضمه قيمة نصيبه واخيلا  
 العتق والاستسعاء ايضا كما هو منه به ويضمه قيمة نصيبه مدبر لان الاعناق  
 صادف المدبر قيل قيمة المدبر تعرف بتقويم السقومين وقيل بحسب ثلث قيمته  
 وهو قن لان المنافع انواع ثلاثة البعير واشباهه والاستحرام وامثالها فاعناق  
 وتوابعه والفاقت البعير فيسقط الثلث واذا ضمنه لا يتملكه بالضمان لانه لا يقبل  
 الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر فاقب وان اعتقه احدهما  
 او لا كان الاخر الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمن وينق  
 خيار الاعناق والاستسعاء لان المدبر يعاقب ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف  
 ومحمد اذا ادبره اجهدهما فعتق الاخر باطل لانه لا يتجرى عندها فيملك نصيب  
 صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته موصرا كان او معسرا لانه ضمان تملك  
 فلا يختلف باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته قتلا لانه صادف التدبير وهو قن  
 وان اعتقه احدهما فبدر الاخر باطل لان الاعناق لا يتجرى فيعتق كله فلم يصح  
 التدبير المالك وهو بعتقه ويضمن نصف قيمته ان كان موصرا او بيع العبد في ذلك  
 ان كان معسرا لان هذا ضمان الاعناق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار عندهما

والاستسعاء والاستحرام وامثالها فاعناق  
 وتوابعه والفاقت البعير فيسقط الثلث  
 واذا ضمنه لا يتملكه بالضمان لانه لا يقبل  
 الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر  
 فاقب وان اعتقه احدهما او لا كان الاخر  
 الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له  
 خيار التضمن وينق خيار الاعناق والاستسعاء  
 لان المدبر يعاقب ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف  
 ومحمد اذا ادبره اجهدهما فعتق الاخر باطل  
 لانه لا يتجرى عندها فيملك نصيب صاحبه  
 بالتدبير ويضمن نصف قيمته موصرا كان  
 او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف  
 باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته  
 قتلا لانه صادف التدبير وهو قن وان  
 اعتقه احدهما فبدر الاخر باطل لان  
 الاعناق لا يتجرى فيعتق كله فلم يصح  
 التدبير المالك وهو بعتقه ويضمن  
 نصف قيمته ان كان موصرا او بيع العبد  
 في ذلك ان كان معسرا لان هذا ضمان  
 الاعناق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار  
 عندهما

كتاب  
المكاتب





(لقدية ٣٣٥) ان يجوز نفسه عن سائر الدين، موقوف الكفاية ثم الكفاية بعد ذلك فان ادين حكم بحريته والباقي ميراث بين اولاده وطلعت وصاياه لانه لم ير وقد بنا ان استناد المعتمد اغاير يظهر في حكم الآية

五

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ إِذْ أَنَا مِنَ الْمُنْزِلِينَ ۝ ثُمَّ جَاءَ الْوَحْيَ أَن سَوِّدْ لَكَ الْبَلَاءُ ۝ فَاصْبِرْ ۝ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ۝

۳۳۷

والله اعلم بالصواب

المولى ۱۳

## حالت ۱۲

66

المناهج

تلمیحات ۱۲

سابع ۱۲

کتابت

انتہا پر اک

صلیہ ۱۲

موجب

القَضَائِمُ

في الفصل

بجاء

14

۱۱۱۱

5.

مسوری ۱۲

٢٧٣١٣٠٢

مسوری ۱۲



[illegible][illegible][illegible]

لا يملك بسأرا سبب  
بدل الكتابة لانه يص  
عن بدل الكتابة يعق  
لانا نجعله ابراء اقض  
لا في بعضه ولا في ك  
قال الولاء نوعان وك  
عليه بالوراثة كان الك  
والحكم ايضا في سبب  
تناصرهم بالولاء يبنو  
مولى المولاة لا فهم  
عليه السلام الولاء  
ويصير الولاء كالأولاد  
حزنة عنها وعن بنه  
وبغيره لا طلاق ما ذ  
من كل بدل الكتابة ومن فرقة  
الطلاق لا يقتضيه الولاء فلا يبرأ  
الطلاق من كل بدل الكتابة

[illegible][illegible][illegible]

أقول كتاب الولاء إنما اخترنا هذه العبارة اقتدار بكتاب الله تعالى اذ نقول للذي انعم الله عليه الفتح عليه اي  
انعم الله عليه بالاسلام وانعمت عليه بالفتح والايه في زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (بغية ٣٣٩)





في حكم الكفاءة والعقل لما ان تناصرهم بها فاغنت عن الولاء قال رسول الله عنه الخلا وفي  
مطلق المقتة والوضعي في معتقة العرب قه اتفاقا وفي الجامع الصغير ينطق كافر فيج معتقة قوم  
اسلم النبط وقال رجلا ثم ولدت اولاد اقال ابو حنيفة ومحمد موال لهم موال مهم وقال  
ابو يوسف موال لهم موالى ابهم لان الولاء وان كان اضعف فهو من جانب الاب فصار  
كالولود بين واحد من الموال وبين العربية ولهذا ان ولادة المولاة اضعف حتى يقبل الفصح  
ولاء العتاقة لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى ولو كان الابوان معتقين  
فالنسبة الى قوم الاب لانها استويا والترجيح لجانبه لشبهه بالنسب اولان النصرة  
به اكثر قال ولواء العتاقة تعصيب وهو احق بالميراث من العمة والحالة لقوله  
عليه السلام الذي اشترى عبدا فاعققه هو اخوك ومولاك ان شكرتك فهو خير لك  
وشرك لك وان كفرتك فهو خير لك وشرك له ولو مات ولم يدرك وارثا كانت عصبته ذوات  
ابنة حرة على سبيل العسوبة مع قيام وارث واذا كان عصبته بقدر على ذوات  
الارحام وهو المروى عن علي فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اول من المعتق لان  
المعتق آخر العصابات وهذه لان قوله عليه السلام ولم يدرك وارثا قالوا المراد منه وارث  
هو عصبته به دليل الحديث الثاني فانما يخرج عن العصبته دون ذوى الارحام قال فان  
كان للمعتق عصبته من النسب فهو اول من النسب لما ذكرنا وان لم يكن له عصبته من النسب  
فميراثه للمعتق تاويله اذ لم يكن هناك صاحب ميراث في حال ما اذا كان فله الباقي بعد فوضيه  
لان عصبته على ما روينا وهذه لان العصبته من يكون التناصير ببلية النسبة وبالموال

كتاب  
الولاء

قوله ولواء العتاقة تعصيب الخ فمنها ان الارث به عندهم سبب ثبوته وشرطه من طريق التعصيب ويكره  
المعتق آخر عصابات المعتق فقد ما على ذوى الارحام وعلى اصحاب الفرائض من استحقاق ما فضل عن سواهم

بيت المال انتهى ٢٢ مجمع الاخير ص ٢٤٢٦ وفي القمصاني عن القينة ان ذوى الارحام وبيان الحق يرون في سواها من قران الابناء  
تبعاً للمزيلي وغيره وكذا الابن والبنت رضاعاً ولكن المتأخرين لا يفترون ١٢ ملتقى الاخير ص ٢٤٢٧ ٢



[illegible]



فجوز لا أن لا يقطع به حق استرداد البائع وان تده اوله لا يدهى لم يرض البائع به لا بخلاف  
بخلان سائر البائعات فان الفساد في حق المشتري لا يفسد في حق البائع  
سائر البائعات الفاسدة لان الفساد فيها محض الشرع وتعلق بالبائع الثاني حق العبد وحقه مقدم  
محاجته ما ههنا الرد على البائع وسواء فلا يبطل حق الاول محض الثاني قال سخر الله عنه  
ومن جعل البائع الحائز المعتاد ببيع فاسد يجعله كبيع المكر حتى ينقض بيع المشتري من غير ان  
الفساد لفوات الرضاء ومنهم من جعله هنا القصد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا  
بالهنا في مشايخ سمرقند جعلوه ببيع جازا فمضيه البعض لا يحكم على ما هو المعتاد للحاجة اليه  
قال فان كان قبض الثمن طوعا قهرا جازا البائع لا دليل لاجازة كافي البائع الموقوف فله ان اذا سلم  
طاعا بان كان الكراه على البائع لا على الدفع لا دليل لاجازة بخلاف اذا كره على البائع يترك  
الدفع فوهو في موضع يكون باطلا لان مقصود المكر الاستحقاق لا مجرد اللفظ وذو الحاجة الهبة  
بالدفع وفي البائع بالعقد على ما هو الاصل فدخل البائع في كراهه على البائع دون البائع قال ان قبض  
مكرها فليس ذلك باجازة وعليه انه ان كان قائما في يده ففساد العقد قال ان هذا البائع  
في يده المشتري فهو غير مكره ضمن قيمته للبائع معناه والبائع مكره لان مضمون عليه يحكم  
عقده فاسد ولكم ان يضمن المكره ان شاء لا نية له فيما يرجع الى الاطلاق فكانت فتم قال البائع  
الى المشتري فيضمن انما شاء كالفاسد غاصب الفاسد فلو ضمن المكره رجوع على المشتري بالقيمة  
لقيامه مقام البائع وان ضمن المشتري نفقة كل شراء كان بعد شرائه لو تأسخت العقود لا يملكه  
بالضمان فظهر انه باع مكره ولا ينفذ ما كان قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلاف ما اذا  
اجاز المالك المكره عقدا منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لا يفسد سقط حقه هو المانع فساد الكل

الاجواز والله اعلم **فصل** ان اكره علان يا كل الميتة او بشئ الخبر فأكره على كل مجتنب  
او قبله لجل الا ان يكره ما يحل فاضل على نفسه او على عضو من اعضائه فماذا اخذ على ذلك وشيعة  
ان يقدم على ما كره عليه كما على هذا الامر ولما لم يخز به ان تناول هذه الحرامات تأنيبا عن الضرر  
كما في حالة المحصنة لقيام المحرم في اوعاءها ولا ضرر ولا اذى اذا خاف على النفس وعلى العضو حتى لو حث على  
ذلك بالضرر الشديد وغلب عليه فلهذا لا يكره ان يصبر على ما هو عليه فان صبر  
حتى او قويا لم يأكل فهو اثم لانما لا يكره ان لا يمتنع معا والغيره على اهلاك نفسه فياخذ في  
حالة المحصنة وعن ابن مسعود انه لا يأثم لان المحصنة اذا لم تكن اكلها بالمرءة فكلما حاله  
الاضطرار مستثناة من الضرر هو كمالها حاصل بعد الشبهة ولا محرم فكان اباحة لا خصية الا انه  
انما يأثم اذا علم بالاحتقار في هذه الحالة لان في انكشاف المحرم خفاء فيعذب بما يحل فيكفيل  
بالخطا في اول الاسلام وفي ارايح قال ان اكره على الكفر بالله تعالى والعباد  
بالله او بسب سول الله صلى الله عليه وسلم يقيده او يجلس او يضرب لم يكن ذل الا كراهية  
في شئ الخبر لما مر في الكفر فحرمته اشارة الى الخوف قال فاذا خاف على ذلك فليست عليه امره  
في يورثي فان اظهر ذلك قلبه مطمئن بالايمان فلا اثم عليه حديث عثمان بن ياسر حين بعثه قال  
لنبي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان فقال عليه السلام فان عاد واضد  
وفضل قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية وكان هذه الاظهار لا يقول بالايمان  
حقيقة لقيام التصديق وفي لا متناع فوث النفس حقيقة فليست عليه ليل اليه قال فان صبر  
كتاب الله تعالى قال لاصنف محمد رحمه الله تعالى هذا الكتاب سجد به لبعض حساده الى الخليفة  
قال انه صنف

هذا الفصل من كتاب...  
الاجواز والله اعلم...  
فصل...  
ان اكره علان...  
او قبله لجل...  
ان يقدم على...  
كما في حالة...  
ذلك بالضرر...  
حتى او قويا...  
حالة المحصنة...  
الاضطرار...  
انما يأثم اذا...  
بالخطا في...  
بالله او بسب...  
في شئ الخبر...  
في يورثي فان...  
لنبي عليه السلام...  
وفضل قوله...  
حقيقة لقيام...

هذا الفصل من كتاب...  
الاجواز والله اعلم...  
فصل...  
ان اكره علان...  
او قبله لجل...  
ان يقدم على...  
كما في حالة...  
ذلك بالضرر...  
حتى او قويا...  
حالة المحصنة...  
الاضطرار...  
انما يأثم اذا...  
بالخطا في...  
بالله او بسب...  
في شئ الخبر...  
في يورثي فان...  
لنبي عليه السلام...  
وفضل قوله...  
حقيقة لقيام...

كتاب الله تعالى قال لاصنف محمد رحمه الله تعالى هذا الكتاب سجد به لبعض حساده الى الخليفة  
قال انه صنف

عند الاستمالة في  
مجلسه وكان في زمان  
طبعها الاول

حَتَّى قَتَلَ وَلِيَّ طَرَفَ الْكُفْرِ كَانَ مَا جُورَ الْأَنْجَبِيَّةُ صَبْرًا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى صُلِيَ وَسَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبِيَّةَ الشَّهَةِ أَوْ قَالَ مِنْهُ هُوَ فَقِي فِي الْجَنَّةِ وَلَا فِي الْحَرِّ بَاقِيَةً وَلَا مَتَاعًا وَلَا عَزَازَةً  
أي من باب أو أي من باب أو أي من باب أو

عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أبا ذرٍّ غَدَّيْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى  
 مِنَ الْحَرَمَةِ ١٢  
 أَيْ الْقَدْرَ ١٢ مَعْنَى  
 عَضُو مِنْ أَعْضَائِهِ وَسَقَطَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا لَا يُغْدِرُ يَسْتَبَاحُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي جِلْدِ الْخَمْسَةِ وَفَقَدَرُ  
 فَانْزِلَ بِأَمْرِ مَا لَا يُغْدِرُ ١٣  
 ٥٥  
 تَحْقِيقُ فَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَفِضَّ الْمَكْرَهُ لِأَنَّ الْمَكْرَهُ الَّتِي لَمْ يَكْرِهْ فِيهَا يَصِلُ إِلَى الْإِذَا لَمْ يَكْرِهْ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلِ  
 أَيْ فِي الْأَصْنَافِ كَمَا فِي الْأَوَّلِ ١٤

وان اكره بقتل على قتل غيره لم يسيء ان يقدم عليه يصبر حتى يقتل فان قتله كان انما لان  
ان يكره  
قتل المسلم مما لا يستباح لضرورة ما فكذا هذه الضرورة والقصاص على المكره ان كان القتل عمدا  
بغير عذر ٦١٢  
اي الاكره ٦١٢

قال وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقالان فرجه يجب على المكره وقال ابو يوسف لا يجب عليهما  
قال الشافعي يجب عليهما ان فرجه ان الفعل من المكره حقيقة وحسبنا وقرر الشرع حكمه عليه  
هو الا انه بخلاف الاكراه على ان لا فمما لا يغير لان سقط حكمه هو الا انه فاضيف الى غيره  
اي حكم الفصل ١١

فهذا يتمك الشافعي في جانب المكره ويوجب على المكره ايضا وجود السبيل الى القتل منه  
اي جليل زفر<sup>١٢</sup>  
<sup>القصاص ١٣</sup>  
للسبيل في هذا حكم المباشرة عنك كما في شهود القصاص ولا يفسد ان القتل بقى مقصودا  
اي في القتل<sup>١٤</sup>  
على المكره من جهة نظر الينا تيم واضع المكره من حيث نظر الكل فدخلت الشهادة في اكل  
فان الاثر ملطبا<sup>١٥</sup>  
آفتق<sup>١٦</sup>

ما نذر لهما انه محمول على القتل بطبعه اشارة الى الحياتة فيصير التلكا كره فيما يصلح الذل له وهو القتل  
ان يتبين ان كره  
ان يلقين عليه ولا يصلح الذل في الحياتة على دينه فيبقى الفعل مقصودا عليه في حق الاثم  
اكنه فان قيل لو كان ذلك مضيفا الى كرهه لكان قاتلا جاب عنه لغوا ولا يصلح الخ اورد  
ان يقول في الاكراه على الاعتناق وفي كراهه المحوسب على ذبح شاة الغدير ونقل الفعل الى المكره  
اي كراهه المحوسب

لَا تَزِدُّونَ الذِّكْرَ حَتَّى يَحْمِلَهُ اِنَّ اَقَالَ اَنْ اَكْرَهُ عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتِهِ عَاقِبَةُ  
الْاَمَلِ تَحْتَ اَمْرِ شَرِّهِ اَوْ مَقَاتِلِ اَسَ الْهَدْيِ ۱۲ هِجْرِي

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



بإسقاطه فقد قيل ان من قبل اختلاف الحكم ووجه قولنا ان العتبي في الاكراه كونه لمجاء ذلك بقدرته المكرة على الايقاع خوفاً من المدة التي لا بد من كونه في ذلك المكان... (مقدمة)

فصل في ما اكره عليه عندنا خلافاً للشافعية وقدر في الطلاق قال يرجع على الذي اكرهه بقية العبد لانه صلح الله له فيه من حيث لا يدرى فاضاً باليه فلم يرضه من مؤهل كان ومعيروا لا سعاية على العبد لكان السعاية انما تجب للخص في المحنة وتعلق خوفاً الغدير ولم يوجد واحد منهما ولا يرجع المكره على العبد بالاضمان لا يؤوله بان لا يفرق قال يرجع بنصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان لم يكن في العقد مسير رجوع على المكره بامره ما من المتعة لكان ما عليه كان على شرف السقوط بان جاءته الفرقة من قبلها وانما يتأكد بالطلاق ان كان انكراً لما كان من هذه الوجهة في المكره من حيث انه لا يفرق في اذ دخل بها لكان البهر قد تقرب بالدخول لا بالطلاق ولو اكره على التوكيل بالطلاق والعناق ففعل المكل جاز استحساناً لان اكرهه مؤخر فساد العقد والوكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة ويرجع على المكره استحساناً لان مقصود المكره زوال ملكه اذا باشر التوكيل والملك لا يعمل فيه اكرهه لانه لا يحتل الفسخ ولا رجوعه على المكره بالمره لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يطالب فيها وكذا العيين والظهار لا يعمل فيهما الاكراه لعدم احتمالهما الفسخ وكذا الرجعية واللايلاد والنفقة في النساء لا يفسخ مع الهزل والخلع من جانب طلاق او عين لا يعمل فيه الاكراه فلو كان هو مكرهاً على الخلع دونها لم يزل البذل لرضاها بالالتزام قال وان اكرهه على ان يزوجها عليه الحد عند ابي حنيفة الا ان يكرهه السلطان وقال ابو يوسف ومحمد لا يلزمه الحد وقد ذكرناه

كتاب الاكراه

فصل في ما اكره عليه عندنا خلافاً للشافعية وقدر في الطلاق قال يرجع على الذي اكرهه بقية العبد لانه صلح الله له فيه من حيث لا يدرى فاضاً باليه فلم يرضه من مؤهل كان ومعيروا لا سعاية على العبد لكان السعاية انما تجب للخص في المحنة وتعلق خوفاً الغدير ولم يوجد واحد منهما ولا يرجع المكره على العبد بالاضمان لا يؤوله بان لا يفرق قال يرجع بنصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان لم يكن في العقد مسير رجوع على المكره بامره ما من المتعة لكان ما عليه كان على شرف السقوط بان جاءته الفرقة من قبلها وانما يتأكد بالطلاق ان كان انكراً لما كان من هذه الوجهة في المكره من حيث انه لا يفرق في اذ دخل بها لكان البهر قد تقرب بالدخول لا بالطلاق ولو اكره على التوكيل بالطلاق والعناق ففعل المكل جاز استحساناً لان اكرهه مؤخر فساد العقد والوكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة ويرجع على المكره استحساناً لان مقصود المكره زوال ملكه اذا باشر التوكيل والملك لا يعمل فيه اكرهه لانه لا يحتل الفسخ ولا رجوعه على المكره بالمره لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يطالب فيها وكذا العيين والظهار لا يعمل فيهما الاكراه لعدم احتمالهما الفسخ وكذا الرجعية واللايلاد والنفقة في النساء لا يفسخ مع الهزل والخلع من جانب طلاق او عين لا يعمل فيه الاكراه فلو كان هو مكرهاً على الخلع دونها لم يزل البذل لرضاها بالالتزام قال وان اكرهه على ان يزوجها عليه الحد عند ابي حنيفة الا ان يكرهه السلطان وقال ابو يوسف ومحمد لا يلزمه الحد وقد ذكرناه

شيئاً مما ذكره السامع لهم بئذ لم الخليفة على اصنع به (العتبة ٣٢٩)

(بقية ٣٢٨) فنه جب من الناس ان الشرفا اطلوا بالامر قبل خروجه مخافهم ليكني ان اخبرهم واخففيت في موضع حتى دخلوا رحلوا جميع كتبه التي دار الخليفة بامر الوزير وفتشوها فلم يجدوا

لأن طاعة ما تدفعه غير طاعة نزل المعامل (بقية ٢٥٠)

لأن طاعة ما تدفعه غير طاعة نزل المعامل (بقية ٢٥٠)

لأن طاعة ما تدفعه غير طاعة نزل المعامل (بقية ٢٥٠)

في الحد وقال إذا أكره على الردة لم تبين مرأته منه لأن الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى أنه لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا يثبت البيونة بالشك فإن قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فالقول قولها استحساناً لأن اللفظ غير موضوع للفرقة وهي بتبدل الاعتقاد ومع الإكراه لا يدل على التبدل فكان القول قولها بخلاف الإكراه على الإسلام حيث يصير مسلماً لا محالاً احتل وجعل رجحان الإسلام في الحالين لأنه معلوم أنه على هذا بيان الحكم ما يفيد فيه الله تعالى أنه يعتقد فلا يثبت لم وأكره على الإسلام حتى حكمه بالإسلام ثم جبر لم يقتل لتمكن الشبهة وهي ردة للقتل ولو قال الذي كرهه على إجراء الكفر أخبرت عن مواضع لم أكره فعلت بآنت منه حكماً لا ديانة لأنه أقر أنه طاعة بآنتان ما لم يذكره عليه حكم هذه الطاعة ما ذكرناه ولو قال أزدت ما طلبتني وقد بآل الخبر عما مضى بآنت ديانة وقضاء لأننا قرأنا مستنداً بالكفر هائل به حيث علم لنفسه محلاً غيره وعلى هذا إذا أكره على الصلوة للصليب سبب جهل الله عليه السلام ففعل وقال نوبت بالصلاة لله تعالى جهلاً غير الله عليه السلام بآنت منه قضاء لا ديانة ولو صلى للصليب سبب جهل الله عليه السلام وقد خطر بآله الصلوة لله تعالى سبب غير الله عليه السلام بآنت منه قضاء لما روقه قرأه زيادة على هذه فهاتية المنتهى والله أعلم

كتاب الحج

قال الأسباب الموجبة للحج ثلاثة الصغر والرق والجحوظ فلا يجوز قصر الصغير إلا إذا زولت عنه ولا قصر العبد إلا إذا كان سيده ولا يجوز قصر الجحوظ إلا إذا زال الصغر فلتقصان

لأن طاعة ما تدفعه غير طاعة نزل المعامل (بقية ٢٥٠)

في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

اللعبة  
والجربان قد قيلت  
فمنه كذا في  
في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

اللعبة  
والجربان قد قيلت  
فمنه كذا في  
في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

اللعبة  
والجربان قد قيلت  
فمنه كذا في  
في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

اللعبة  
والجربان قد قيلت  
فمنه كذا في  
في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

اللعبة  
والجربان قد قيلت  
فمنه كذا في  
في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

اللعبة  
والجربان قد قيلت  
فمنه كذا في  
في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

اللعبة  
والجربان قد قيلت  
فمنه كذا في  
في (٣٢٩) في البروج الكلب في اجرة او جرب بناء من طي البر لم ينسرح محمد رحمه الله تعالى بذلك وكان يحكي الكتاب من زمانه

على اجازته ولا ينفذ ان مباشرة بخلاف العهود وان اختلفا شيئا لمهاضاته اجبا  
 على المتلف عليه وهذا لان كون الاثلاف موجبا لا يتوقف على القصة كالذي يتلف  
 بانقضاء التأم عليه كما يحاط بالاثلاف بخلاف القول على ما بيناه **قال** فاما  
 العبد فاقارره نافذ في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه رعاية لمجانبة لانقضاء  
 لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكل ذلك اثلاف **قال** فان اقرع لزمه  
 بعد المحي بملو جود الاهلية وزوال المانع ولا يلزمه في الحال لقيام المانع وان اقرع  
 بحد او قصاص لزمه في الحال لا يثبت على اصل الحرية في حق الله محتم لا يصح اقرار  
 المولى عليه به لك وينفذ طلاقه لما روينا وتوابعه عليه السلام لا يملك العبد  
 والمكاتب شيئا الا الطلاق ولا يملك عارف بوجه المصلحة فيه فكان اهلا  
 وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تقويت منفعته فينفذ والله اعلم  
**باب المحجج للفساد**  
**قال ابو حنيفة** لا يحجج على الحر العاقل البالغ السفيه وتصرفه في ماله جائز وان كان  
 مبدرا مفسدا ايتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال ابو يوسف ومحمد  
 وهو قول الشافعي يحجج على السفيه بمنع من التصرف في ماله لانه مبدرا ماله بضره لا على الوجه  
 الذي يقتضيه العقل فتحجج عليه نظرا له اعتبارا **باب الصبي** بل اولى لان التام في حق الصبي  
 احتمال التبرير وفي حقه حقيقة له امتنع عنه المال ثم هو لا يفيد بد من المحجج لا يتلف  
 بلسانه فما امتنع من يده ولا في حقيقته انه مخاطب **قال** فلا يحجج عليه اعتبارا بالرشية



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية في الدنيا والآخرة



(بقية ٣٥٢) كما قدمنا في أول هذا الفصل ..... وفيه واختلف في الجري بسبب السفة وقال أبو يوسف أنه لا يثبت إلا بقضاء القاضي وقال محمد يثبت الجري بنفس السفة ولا يترفع على القضاء اهـ قلت وظاهر هذا المادة اختصاراً

المولى جيلانه باقى على ملكه واذا مات ولم يؤنس منه لرسد سعة في قيمته مبررا لانهم عتق بئوته وهو  
 مبر فصار كما اذا اعتقه بعد النكاح ولو جاءت جارية بوليه فادعاه يثبت نسب منه وكان  
 الولد حرا او بجارية ام ولد له لانه محتاج الى ذلك لبقاء نسبه فالحق بالمصلحة في حقه وان لم يكن  
 معها وله وقال هذه ام ولد كى كانت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها وان ماتت سعت في جميع قيمتها  
 لانه كالاقرار بالحرة اذ ليس لها شهادة الولد بخلاف الفصل الاول لان الولد شاهدا وانظروا  
 المريض اذا ادعى له جارية فهو على هذه التفصيل قال ان تزوج امرأة جازنكا حلالا كذا هو  
 في الظاهر ولا ننس حوائج الاصلية وان سمى لها مهر جازم منه مقداره مهرها لانه من ضرورتها  
 النكاح فبطل الفضل لانه كاضرورة فيه وهو التزام بالتسمية ولا نظره فيه فلم يصح ان يادف فصار  
 كالمريض مرض الموت ولو طلقها قبل الدخول بها وجب لها النصف في ماله لان التسمية صحيحة  
 مقدار مهر الثلث كذا اذا تزوج باربع نسوة او كل يوم واحدة لما بينا قال يخرج الزكاة من ما السفه  
 لانها واجبة عليه يتفق على اولاده وزوجته ومن يجب نفقته عليه من اى حامة لا زواج  
 ولده وزوجته من حوائج الانفاق على ذى الرحم واجبة عليه حال الفاقة والسفاهة لا يثبت حقوق الناس  
 الا ان الفاقه يدفع قدر الزكاة البصر فيها الى مصر فله لانه لا بد من نيت كونه عابدا لكن بيعه  
 امينا معه كالا يصر في غيره وجهه وفي النفقة يدفع الى امين ليصرفها لانه لا يثبت بيعا  
 فلا محتاج الى نية هذه المخلاف ما اذا احلف او نذر او ظاهرا حيث لا يلزمه المال  
 بل يكفر عينه وظهاره بالجور لانه ما يجب بفعله فلو فتنها الباطنية او اموال هذا الطريق  
 وكذا كذا ما يجلبه بغير فعله قال فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانها واجبة

وله نفقة بالبر والعقربى على قرلها في بيع ماله لامتناعه اختاره في الاختيار وصح في تصحيحه القدرى  
وعليه القنوب ١٢ ملحق الاجر على هامش مجمع الانهر ص ٢٤٤٣

۲۵۵

انقصوا عمارا ههله زما سنا ۳۳۵۴۲ و مچله الباسندان بهت قول الامام الاعظم  
في المعاملات ۲

بانتباهه في هذا الصنيع  
فان الضمير الصحيح  
نفسه كما في قوله  
قد رآه في داره  
والنكرة في موضع  
فان في موضع  
فيجب في موضع  
الانقضى الضمير  
على قوله الا انه  
يتحقق في موضع  
يكون في موضع  
مالي الا ان  
الربوبية  
غلاف  
فانما هو  
التمثيل

له قوله وقالوا انا لله والجارم فقال في الفتوى على قول صاحبين لا على قول الامام الاعظم واليه اشار



له قوله وهذا عند أبي حنيفة استحسان الخ الفترة على الاستحسان كما علمت في عقود رسم المفتي -



٣٥٨  
 حاجتنا الأصلية مقدمة على حق الغرماء ولا نحق ثابت لغيره فلا يطل المحرور لهذا الوزن وج  
 امرأة كانت في مقداره مهر مثلها أسوة للغرماء قال فان لم يعرف للمفلس مال وطلب  
 غرماءه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسا لحاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة  
 وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوه في كتاب ادب القاضي من هذه الكفاية فلا نعيد ها  
 الى ان قال وكذلك ان اقام البينة انه لا مال له يعني على سبيل الوجوب النظر الى الميسرة  
 ولو مرض في الحبس يبقى فيه ان كان لاحاد م يقوم بها لجهة وان لم يكن اخرجه محضرا عن هلاكه  
 والمحرور فيه لا يمكن من الاشتغال بالعمل هو الصحيح ليضمو قلبه فينبعث على قضاء دينه بخلاف  
 ما اذا كانت له جارية وفيه موضع يمكنه فيه وطبها لا يمنع عنه لانه قضاء احدى الشقوق  
 فيعتد بقضاء الاخرى قال ولا يحول بينه وبين غير ما به بعد خروجه من  
 الحبس بل يلزم مونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر لقوله عليه السلام لصاحب الحق  
 يد ولسان اراد باليه الملازمة وبالسنان التقاض قال ياخذ من فضل كسبه يقسم  
 بينهم بالحصص لا استواء حقوقهم في القوة وقالا اذا قلنا الحاكم حال بين الغرماء وبينه الا  
 ان يقوموا البينة ان لا مال له لان القضاء بلا فلاس عنه ما يصح فيثبت العسر وليستحق النظر  
 الى الميسرة وعندها لا يثبت القضاء بلا فلاس ان مال الله تعالى في المحرور ولا  
 وقوله الشهود على عدم المال لا يثبت الاظهار افيصله لا فعلا لا بطلان حوالا ملازمة وقوله  
 الا ان يقوموا البينة اشارة الى ان بينة السائر ترجح على بينة الاعسار لانها اكثر اثباتا اذ الاصل  
 هو العسر وقوله في الملازمة لا يمنعونه من التصرف والسفر ليل على انه لا يدرى ما ينادار ولا  
 كتاب  
 المحرور

له قوله وقد ذكرنا هذا الفصل برجوه الخ انظر هذا البحث في الهداية في ١٣٦ ج ٣ حيث قال فان امتنع حبسه  
 في كل دين لزمه بد لا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكفالة



بالانفاق بالفاش  
عذابی خفیتہ ۱۲  
ع ۱۱  
جہج بابی بی یوی  
وینا وانا بی یوی  
الزن یون کلوا باہ  
ع ۱۲  
وارث للعبد الاقال  
ان المولی یزک الوارث  
لا یرثی لیستویا  
با اذن فاعلا کا ویش  
اذا سقط حقہ فی  
اقتضین فایزین  
ع ۱۳

[illegible]

انظر الى الامور من زاوية  
 في النفس ايماني هو  
 في غير ذلك  
 في الامور من زاوية  
 في النفس ايماني هو  
 في غير ذلك

[illegible]











۳۴۵

[illegible]

الاول من هذه الحكمة هو ان لا يظن  
 بالخير في الدنيا شيئا من غير ان  
 يكون له ثمر في الآخرة  
 الثاني من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالشر في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له عقاب في الآخرة  
 الثالث من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالعلم في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له نفع في الآخرة  
 الرابع من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالجاه في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له شرف في الآخرة  
 الخامس من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالثروة في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له قوة في الآخرة  
 السادس من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالجمال في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له حظ في الآخرة  
 السابع من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالقدرة في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له سلطان في الآخرة  
 الثامن من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالبر في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له ثواب في الآخرة  
 التاسع من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالعدل في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له رضا في الآخرة  
 العاشر من هذه الحكمة هو ان لا  
 يظن بالرحمة في الدنيا شيئا من غير  
 ان يكون له مغفرة في الآخرة

[illegible][illegible][illegible]

(بقية ٣٦٦) ولخبركم وكان العباس رضى الله تعالى عنه يظهر السرور بختائه ويقول ان الله تعالى وعسى



وقد ركبته ما ديون لان حق الغرماء لم يتعلق وقتها استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفاً حقهم فلا  
 يضمن شيئاً قال فان باعه المولى وعليه بيعه بقبضته وقبضه للمشتري وعليه فان شاء  
 الغرماء ضمنوا البائع قيمته وان شاء ضمنوا المشتري لان العبد يتعلق بمحقوقه حتى كان له  
 ان يبيع ولا ان يقض المدينون والمبايع قيمته بقبضته وقبضه للمشتري والتسليم والمشتري بالتقبض  
 والتغيب فيخبرون في التضمن وان شاءوا اجازوا البيع واخذوا الثمن لان الحق لهم  
 الاجازة اللاحقة كالأذن السابق كما في الموهون فان ضمنوا البائع قيمته ثم ظهر المولى  
 بعيب فلو لم يكن يرجع بالقيمة فيكون حق الغرماء في العبد لا ينسب الضمان قد زال وهو البيع  
 والتسليم وصار كالتصايب ابايع وسام وضمن القيمة ثم رده عليه بالعيب كان له ان يرد على  
 المالك ويسترد القيمة كذا هذا قال ولو كان المولى باع من رجل باعاً بالدين فخلل الغرماء  
 ان يردوا البيع لتعلق حقهم وهو الاستسعاء والاستيفاء من رقبته وفي كل واحد منهما  
 فائدة فالاول تأمر مؤخر والثاني نقص محمل وبالعيب يفوت هذه الفائدة فلها لهم ان يردوه  
 قالوا تأويله اذ لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه لو وصل  
 حقهم اليهم قال فان كان البائع غائباً لا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذ انكر  
 الدين وهذا عنه ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الماشري خصم يقض له مدينهم و  
 هذه الخلاف اذا اشترى داراً وهدبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فلو هو لم يضمن عندها  
 خلافاً لغيره كمثل قوله في مسألة الشفعة لا يبي يوسف وان يدعى المالك لنفسه فيكون خصماً  
 لكل من يئازعه ولها ان الدعوى يتضمن فتح العقد وقد قام بها فيكون الفسخ قضاء على الغائب

لقوله رضاء عندا حنيفة ومحمد الخ الذي على قول الطرفين لا بد من قول ابي يوسف

٣٦٨  
 وقد ركبته ما ديون لان حق الغرماء لم يتعلق وقتها استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفاً حقهم فلا  
 يضمن شيئاً قال فان باعه المولى وعليه بيعه بقبضته وقبضه للمشتري وعليه فان شاء  
 الغرماء ضمنوا البائع قيمته وان شاء ضمنوا المشتري لان العبد يتعلق بمحقوقه حتى كان له  
 ان يبيع ولا ان يقض المدينون والمبايع قيمته بقبضته وقبضه للمشتري والتسليم والمشتري بالتقبض  
 والتغيب فيخبرون في التضمن وان شاءوا اجازوا البيع واخذوا الثمن لان الحق لهم  
 الاجازة اللاحقة كالأذن السابق كما في الموهون فان ضمنوا البائع قيمته ثم ظهر المولى  
 بعيب فلو لم يكن يرجع بالقيمة فيكون حق الغرماء في العبد لا ينسب الضمان قد زال وهو البيع  
 والتسليم وصار كالتصايب ابايع وسام وضمن القيمة ثم رده عليه بالعيب كان له ان يرد على  
 المالك ويسترد القيمة كذا هذا قال ولو كان المولى باع من رجل باعاً بالدين فخلل الغرماء  
 ان يردوا البيع لتعلق حقهم وهو الاستسعاء والاستيفاء من رقبته وفي كل واحد منهما  
 فائدة فالاول تأمر مؤخر والثاني نقص محمل وبالعيب يفوت هذه الفائدة فلها لهم ان يردوه  
 قالوا تأويله اذ لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه لو وصل  
 حقهم اليهم قال فان كان البائع غائباً لا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذ انكر  
 الدين وهذا عنه ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الماشري خصم يقض له مدينهم و  
 هذه الخلاف اذا اشترى داراً وهدبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فلو هو لم يضمن عندها  
 خلافاً لغيره كمثل قوله في مسألة الشفعة لا يبي يوسف وان يدعى المالك لنفسه فيكون خصماً  
 لكل من يئازعه ولها ان الدعوى يتضمن فتح العقد وقد قام بها فيكون الفسخ قضاء على الغائب

فان لم يكن المولى باعاً بالدين فخلل الغرماء ان يردوا البيع لتعلق حقهم وهو الاستسعاء والاستيفاء من رقبته وفي كل واحد منهما فائدة فالاول تأمر مؤخر والثاني نقص محمل وبالعيب يفوت هذه الفائدة فلها لهم ان يردوه قالوا تأويله اذ لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه لو وصل حقهم اليهم قال فان كان البائع غائباً لا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذ انكر الدين وهذا عنه ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الماشري خصم يقض له مدينهم وهذه الخلاف اذا اشترى داراً وهدبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فلو هو لم يضمن عندها خلافاً لغيره كمثل قوله في مسألة الشفعة لا يبي يوسف وان يدعى المالك لنفسه فيكون خصماً لكل من يئازعه ولها ان الدعوى يتضمن فتح العقد وقد قام بها فيكون الفسخ قضاء على الغائب

فصل وإذا اذن ولي الصبي المصغر في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون إذا كان  
يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه. وقال الشافعي لا ينفذ لأن حجة أصابه فيبقى ببقاءه  
ولا يؤول عليه بملك الولي التصريح بملك حجة فلا يكون واليا للمنافاة فصار كالطلاق والعتاق  
بخلاف الصور والصلوة لأنه لا يقيم بالولي وكذا تلك الوصية على أصله فتحققت الضرر إلى تنفيذه  
منه أما البيع والشراء بملك الولي فالأصل رتبة ههنا ولنا أن التصريح المشرع صدر من أهله  
في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه على ما عرفه تقرره في الخلافات وأصلها سبب حجر  
لعل الهداية لالة أنه وقد ثبتت نظر إلى ذن الولي وبقائه ولايته لنظر الصبي لاستيفاء  
المصلحة بطريقتين واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعتاق لأنه صار محضاً لم يؤول له  
والنافع المحض قبول الهبة والصدق يؤول به قبل الأذن والبيع والشراء دأثرين النفع والضرر  
يُجعل أهله بعد الأذن لا قبله لكن قبل الأذن يكون موقوفاً منه على إجازة الولي لاحتمال  
وقوعه نظراً وصحة التصرف في نفسه وذكر الولي في الكتاب ينظر لأجل الحجة عند عدمه  
والوصية والقاضي والولي بخلاف صاحب الشرع لأنه ليس إليه تفصيل القضاة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فإنه يتعلم الآداب والجهد إلى الآداب والجهد والعاقبة إيجاباً للصغير ولو بدون أجر المثل على الصحيح والآداب إغارة ولده الصغير لا إغارة

اللعنة على من يبيع سلب الملك جاكبا للريح والقشبة بالعبد الماذون يفيدان ما  
 يشب في العبد من الاحكام مثبت فحقه لان الاذن فاك الحجز الماذون يتصرف باهلية نفسه  
 عبد اكان او صبيغا فلا يتقيد تصرفه بنوع دون نوع ويصير ماذونا بالسكوت كما  
 في العبد ويصح اقراره بما فيه من مكسبه وكذا بغيره في ظاهر الرواية كما يصح اقرار العبد ولا يملك  
 تزويج عبده ولا كفايته كما في العبد والمعق الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة العبد يصير  
 ماذونا باذن الارب المجرة والوصى دون غيرهم على ما يشاء وحكمه حكم العبد الله اعلم

### كتاب الغصب

الغصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب استعمال فبين اهل اللغة وفي  
 الشيعة اخذ مال متقوم محرم بغير اذ المالك على جبر يزيل يده حتى كان استخراجه من العبد  
 وحصل له اذ غصبه دون الجلبوس على البساط ثمان كان مع العلم بحكمه المانم والمغفل كان  
 بدنه فالضمان لا يجرى العبد فلا يتوقف على قصده ولا اثم لان الخطأ موضوع قال ومن  
 غصب شيئا له مثل كالمكيل والموزن فهلك فيه فعلية مثله وفي بعض المنسخ فعلية ضمان  
 مثله ولا تفاوت بينهما وهذه الاك ان الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليك فاقطعه وا  
 عليه ومن اعتدى عليك فاقطعه ولا المثل عدل لما فيه من مراعاة الجنس لما لية فكل دفع للضرر  
 قال فان لم يدهر على مثله فعلية قيمته يوم يختصمون وهذا عند ابي حنيفة وهو قال  
 ابو يوسف وهو الغصب قال محمد بن يوسف لا يقطع على يوسف وانما يقطع التحق بما لا  
 مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب ولحمه وان الواجب المثل في الذمة

الغصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب استعمال فبين اهل اللغة وفي  
 الشيعة اخذ مال متقوم محرم بغير اذ المالك على جبر يزيل يده حتى كان استخراجه من العبد  
 وحصل له اذ غصبه دون الجلبوس على البساط ثمان كان مع العلم بحكمه المانم والمغفل كان  
 بدنه فالضمان لا يجرى العبد فلا يتوقف على قصده ولا اثم لان الخطأ موضوع قال ومن  
 غصب شيئا له مثل كالمكيل والموزن فهلك فيه فعلية مثله وفي بعض المنسخ فعلية ضمان  
 مثله ولا تفاوت بينهما وهذه الاك ان الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليك فاقطعه وا  
 عليه ومن اعتدى عليك فاقطعه ولا المثل عدل لما فيه من مراعاة الجنس لما لية فكل دفع للضرر  
 قال فان لم يدهر على مثله فعلية قيمته يوم يختصمون وهذا عند ابي حنيفة وهو قال  
 ابو يوسف وهو الغصب قال محمد بن يوسف لا يقطع على يوسف وانما يقطع التحق بما لا  
 مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب ولحمه وان الواجب المثل في الذمة

يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ... وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل



الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...

الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...

الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...

لغصبه وهذا عنه ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد بن يوسف وهو قول ابن يوسف وهو الاول  
وبه قال الشافعي لتحقيق اثباته عليه ومنه قوله تعالى يدا المالك لا تستألفه اجتماع اليمين على  
محل واحد في حالة واحدة لتحقيق الوصفان وهو الغصب على ما بيناه فصار كما المنقول وجود  
الوديعة ولهما ان الغصب يشترك اليه بالالتصا لئلا يملك بفعل العين وهذا لا يتصور في العقار  
لان يدا المالك لا يملك الا باخراج عينها وهو فعل في الاصل والعقار فصار كما اذا قلنا ان المالك لا يملك  
وفي المنقول المنقول فعل وهو الغصب في مسألة المحمودة ولو لم يملك فالضمان هناك بترك  
الحفظ للملزم وبالحجج ترك ذلك قال وما نقص منه بفعله او سكنه ضمنه في قوله  
جميعا لانه انما هو للعقار ضمن به كما اذا نقل ترابا به فعل في العين ويدخل فيما قاله اذا  
انهدمت الدار سكنه وعمله فلو غصب رابا وباعها وسلمها او اقرضها للمشتري جبر  
غصب المباح ولا يبيته لصاحبها ارفه على الاختلاف في الغصب هو الصحيح قال ان نقص  
بالزراعة يغير النقصان لانه تلف البعض فيأخذ راس ماله ويتصدق بالفضل قال وهذا  
عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يتصدق بالفضل وسند كرا الوحي من  
الجماعين قال واذا اهلك النخل في يدا الغاصب بفعله او غير فعله ضمنه وفي اكثر  
نسخ المختصر واذا اهلك الغصب المنقول هو الماردا سبق ان الغصب فيما ينقل وهذا  
لان العين دخل في ضمانه بالغصب السابق وهو السبب عند العجز عن ردّه تجب  
القيمة او يتقرر بذلك السبب لهذا تعتبر قيمته يوم الغصب وان نقص في يده ضمن  
النقصان لان دخل جميع اجزائه في ضمانه بالغصب فما تعذر ردّ عينه يجب

الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...

الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...  
الغصب هو الذي لا يملكه الغاصب ولا يملكه المالك ولا يملكه غيره...



[illegible]

لا يستند المالك الى ما قبل التصرف لانعدام سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا  
لانه لا يستند المالك الى ما قبل التصرف لانعدام سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا  
لانه لا يستند المالك الى ما قبل التصرف لانعدام سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا

لانه لا يستند المالك الى ما قبل التصرف لانعدام سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا  
لانه لا يستند المالك الى ما قبل التصرف لانعدام سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا  
لانه لا يستند المالك الى ما قبل التصرف لانعدام سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا

قال وان اشترى بالالف تجارية تساو لفين فوهيها او طعاما فاكله لم يتصدق قبش  
وهذا قوله جميعا لان الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس فصل فيما يتغير بفعل الغاصب

قال واذا تغيرت العين المفصولة بفعل الغاصب حتى زال سمها واعظم من كفره نال ملك  
المفصوب منه عنها وملكها الغاصب ومنه لا يحل له الانتفاع بها حتى يورثها له من غصب

شاة وذبحها وشواها او طبخها او حطه فطبخها او حطه فطبخها او حطه فطبخها او حطه فطبخها  
كله عندنا وقال الشافعي لا يقطع حق المالك وهو رواية عن ابي يوسف ولا غير انما اذا اختار

اخذه الدقيق لا يضمنه النقصان عندنا لانه لو أدى الى المخلوع عند الشافعي لم يضمنه عن ابي يوسف  
انه يزول ملكه عند ملكه في دينه وهو احق به من الغرماء بعد موته للشافعي وان العين

باق فيبقى على ملكه وتبعه الصنعة كما اذا هبت الريح في الخطة والقها في طاحنة الغير فطخت  
ولا تعتبر بفعلها لانه عظم فلا يصلح سببا للملك على ما عرفت فصار كما اذا انعدم الفعل اصلا

وصار كما اذا ذبح الشاة المفصولة وسطحها واتر بها وكنا انه احدث صنعت فتمت قومه  
فان عمل الغاصب فبغير مجبر وليس سببا للملك لكونه غرضي جليها فغيره اعضاءه

انما يزول ملكه عند ملكه في دينه وهو احق به من الغرماء بعد موته للشافعي وان العين  
باق فيبقى على ملكه وتبعه الصنعة كما اذا هبت الريح في الخطة والقها في طاحنة الغير فطخت

كتاب الغصب  
الغصب هو ما غصب من غير اذن المالك  
والغاصب هو من غصب  
والغصب هو ما غصب من غير اذن المالك  
والغاصب هو من غصب

الغصب هو ما غصب من غير اذن المالك  
والغاصب هو من غصب  
والغصب هو ما غصب من غير اذن المالك  
والغاصب هو من غصب

او يدون بعد به بن صامنا ايضا فان كان من القيمات يلزم الغاصب قيمته في زمان الغصب ومكانه وان كان من المثليات  
يلزم اعطاء مثله ١٢ بحله الاحكام العولية

فاندرود سید ابوالکلام الملک  
چهارم معتمدین  
قائم معتمدین

تفصیل الایضاح فی السیاحۃ قولہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صغیر اجید اللہم  
الطاف

وہی کہ تم کو طلب میں کاٹا

حاکم بالاضمان من غیر

[illegible]

بغیر رضا الخادم و

کتاب

والمراد بقوله فاعلموا ان  
الخراج اداءه بوضاء  
او طلب المالك  
يعيد

[illegible]

وَقَتْلُ سَيِّدَةٍ مِّنْهُنَّ لِلْمَلَائِكَةِ  
وَالَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ أُولَئِكَ  
أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

مقدار من الفضل  
الحاكم نور الدين  
عبد الله بن النور  
بن الخط

اعمالی که در این کتاب مذکور است

صارت فضيلة دارالعلوم  
قريباً بفضل

۱۲  
عمر بن عبد الجبار  
ابن الجبار

عندما خلافا  
تقول من غصبك  
الذي الذي الذي

الخامس طراد والاطلس  
غاية البيان

عند تراخي الخصيتين

رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اهل بيته الطيبين الطاهرين  
 ائمه الهدى عليهم السلام  
 صلوات الله عليهم اجمعين  
 في كل يوم وليلة  
 في كل شهر وعام  
 في كل سنة وعصر  
 في كل وقت ومكان  
 في كل حال وحين  
 في كل شيء وكل  
 في كل وقت ومكان  
 في كل حال وحين  
 في كل شيء وكل  
 في كل وقت ومكان  
 في كل حال وحين  
 في كل شيء وكل

له قوله وله ان العين بان في الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الفقرة لا تكون الا في حق المالك او المالكين لا في حق غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس

والغاصب قال لا يملكها الغاصب وعليه مثلها لا يملكها لصحة صنعة معتبرة صيرت حق المالك حال كونه وجه الاتي انه كسرة وفات بعض المقاصد التي لا يصلح راس المال في المضاربات والشركات والمضروب يصلح لذلك وله ان العين باق من كل وجه الاتي ان المالك لا يملكها الا في حق المالكين لا في حق غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس

احكام الصنعة دون العين وكذا الصنعة فيها غير متقومة مطلقا لانه لا قيمة له عند المقتضى بمقتضى ما قال ومن غصب ساجدة فبني عليها زال ملك المالك عنها ولزم الغاصب قيمتها وقال الشافعي ربه للمالك اخذها والوجه عن المجانبين قد مناه ووجه اخر ان فيه ارب فيما ذهب اليه اضرا اربا بالغاصب بنقض بناءه الحاصل من غير حلف وضرب المالك فيما ذهبنا اليه مجبور بالقيمة فصار كما اذا خا طبا لم يخط المغصوب بطر جاريته او عبدا لو اخل اللوح المغصوب في سفينة ثم قال الكرخي والفقهاء ابو جعفر الهندواني ربه انما لا ينقض اذا بنى في حوالى الساجدة اما اذا بنى على نفس الساجدة ينقض لانه متعلق فيه وجواب الكتاب بذلك وهو الاصح قال ومن ذبح شاة غيره فمالها بالخير اذ شاء ضيقه قيمتها وسلمها اليه وان شاء ضيقه نقصانها وكذا الجوز وكذا اذا قطع يد هاهنا هو ظاهر الرواية ووجهه انما تلاق من وجه باعتبار قوت بعض الاغراض من الحمل والذبح والنسل بقاء بعضها وهو اللحم فصار كالحرق الفاخس في المثلوق لو كانت للذبيحة غير ما كوال اللحم فقطع الغاصب طرفه المالك ان يضمن جميع قيمتها بالوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ مع ارض المقطوع لان الادمي يبقى متغاب بعد قطع الطوق قال ومن خرق ثوب

فان كان الثوب قد قطع من كل جانب لم يملكه المالك ولا يملكه الغاصب ولا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس

فان كان الثوب قد قطع من كل جانب لم يملكه المالك ولا يملكه الغاصب ولا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس

فان كان الثوب قد قطع من كل جانب لم يملكه المالك ولا يملكه الغاصب ولا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس

فان كان الثوب قد قطع من كل جانب لم يملكه المالك ولا يملكه الغاصب ولا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس كقولنا لا يملك المالك ما لا يملكه غيره من الناس





كلفني حليته  
 وطن في كل  
 صامب ابدل  
 دقا الحضر عن  
 كالك البديل  
 ان يكون كك  
 فالافضل من كك  
 الربان الدريس  
 كن كك مع كك  
 فمترشح الوجود  
 ما يتقال من كك  
 المرابط نقل  
 فان والله بعبود  
 حكرا فضح كك  
 ببر جابرجا ر

أقول ولنا أن العصب أثنائه اليد الخ اقول ذكرنا الهندية نقله عن محيط السر حسي أن الفاصب لو استهلك الزوائد المتصلة في غير الأديم لا يضمن الزيادة عنده خلافا لها وهو الصحيح ١٢ شرح المجلة لمحمد بن خالد ص ٣٦ ج ٣

اولی و احقری قال وما نقصت الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في قيمة الولد فاعية  
 ان لا يقتصر اى القدر الذى اعني بسبب الولادة اى نحو في ضمان الغاصب

جَبَرُ النِّقْصَانِ بِالْوَلَدِ وَسَقَطَ مَا نَحْنُ مِنَ الْغَاصِبِ وَقَالَ زُفَرُ الشَّافِعِيُّ لَا يَنْجِبُ بَرُّ النِّقْصَانِ

بالولد لان الولد ملكه فلا يصلح جابر الملكة كما في ولدنا ظبية وكما اذا اهلك الولد قبل

الرشاومة ماتت الاقرب بالولد وفاء وصار كما اذا جرت صوف شاة غيرة او قطع قوائم شجر غيرة

اوخصي عبد غيرة او علم الحرفة فاضناه التعليم ولنا ان سبب الزيادة والنقصان حد  
 فضاء خصا بالكتب المعتبرة وادوارها من اضمارها كذا من الكتب اللغات  
 تنقسم ام

وهو الولادة والعلق على ما عرف وعند ذلك لا بعد نقصانها فلا يوجب ضمانا وصار

کما اذا غصبا جارية سمينة فهللت ثم سميت او سقطت  
 نزل از بالا بفتح و لضم لاغر گردید ۱۲ من  
 ثلثتها كثر من ثلثها سميت  
 ثلثه وند از پیشتر کثرت

أَوْ قَطْعُ يَدِ الْمَغْصُوبِ فِي يَدِهِ وَأَخْذُ أَرْشِهَا وَأَدَاةُ مَعَ الْعَبْدِ يَحْتَسِبُ عَنْ نَقْصَانِ الْقَطْعِ  
إِلَى الْمَالِكِ ١٢ النَّاصِبِ ١٢

وولد الطيبة ممنوع وكذا اذا مات الام وتخرج الثانية ان الولادة ليست بسبب بلوت  
 شروع في الجواب عن قولها  
 او ماتت ام وبالدخول في وقتها ان ينجز قيمت ولد نقصان ام  
 ١٥ ١٤

الام اذا الولادة لا يقضيه اليه غالباً ويخالف ما اذا مات الولد قبل الرقة لانه لا بد

من ذاصلة للبراءة فكل لا بد من رد خلفه وانحصاء لا بعد زيادة لانه  
 وهو نقصان اسم على فعال

[illegible][illegible][illegible]

واوله لم يدع بالمرست فاستشار به الاخصي فخص له المم الامتياز او كبير المنة لا بد من دعوى الحق للبرائة فكذا لا بد من دفعه ١٢  
 في كل سنة  
 واوله لم يدع بالمرست فاستشار به الاخصي فخص له المم الامتياز او كبير المنة لا بد من دعوى الحق للبرائة فكذا لا بد من دفعه ١٢  
 في كل سنة  
 واوله لم يدع بالمرست فاستشار به الاخصي فخص له المم الامتياز او كبير المنة لا بد من دعوى الحق للبرائة فكذا لا بد من دفعه ١٢  
 في كل سنة

لنقول له ان مسبب الزيادة والنقصان الى الفتوى على قولنا كما علمت من صنع الهداية حيث اخر دليلنا وذكر وجه القوة و  
فهم عليها وذا علامة الترجمة ١٢

الحمد لله الذي جعلنا في هذه الدنيا ما نحتاجه من كل شيء لا يمكن حادثة في يد المالك إلا أن لها عراض لا تبقى فيها كما دفعا حاجته  
 ٣ ومن الناس من يفتقر إلى المال ولا يجد له ما يحتاجه

غرض بعض الفسقة ولا اتحد في السبب  
 لان سبب النقصان القطع والمجر وسبب الزيادة  
 سببها الفهم قال ومن غصب جارية فرني بها  
 قيمتها يوم عاقت ولا ضمان عليه في المحرقة هذا  
 ايضا لهما ان الرد قد صح والهلاك بعدة بسبب  
 يضمن الغاصب كما اذا احتت في يد الغاصب ثم  
 فحلت فهلك منه وكن اشترى جارية قد  
 وماتت في نفاسها كاي رجوع على المباع بالاتفاق با  
 التلف ورتت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه  
 في يد الغاصب جناية فقتلت بها في يد المالك  
 على الغاصب بكل القية كذا هذا بخلاف المحرقة لانها  
 فساد الرد وفي فصل المراء الواجب ابتداء التس  
 بجلد مولى لا جارج ولا متلف فلم يوجد السبب في  
 ما غصبه لان ينقص باستعماله في غرم النقصان وقا  
 المذهبين بينا اذا عطلها او سكنها وقال مالك واد  
 ان المنافع اموال متقومة حتى تضمن بالعقد فكذا ابا  
 كذا وثنا في مكان اذ هي لم تكن حادثة في يد المالك  
 الذي كان في مكان اذ هي لم تكن حادثة في يد المالك

في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...

والانسان لا يضمن ملكه كيف وانه لا يتحقق غصبها واتلافها لانه لا يفتاء لها  
ولا انها لا تمنال الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان وقه عرفت هذه الماخذه في  
المختلف ولا تسامها متقومة في ذاتها بل تقوم ضرورة عنه وروود العقد ولم يجد  
العقد الا ان ما انتقص باستعماله مضمون عليه لا يستهلكه بعض اجزاء العين  
فصل في غصب ما لا يتقوم قال واذا اتلف المسلم خمر الذي اوخرتيرة

ضمن فان اتلفهما المسلم لم يضمن وقال الشافعي رحمه لا يضمنهما للذي ايضا وعلى هذا  
الخلاف اذا اتلفهما ذي على ذي وباعهما الذي من الذي له ان سقط تقوهما في حق المسلم  
فكذلك في حق الذي لا يملك اتبع لنافي حق الاحكام فلا يجب بائنا لهما مال متقوم وهو الضمان ولنا  
ان التقوم باق في حقهم اذا لم يملك النكاح والخزير لهما كالمشاة لنا ونحن امرنا بان نذكرهم  
وما يدعون والسيف موضوع فيتعد لا الزام واذا ابقى التقوم فقد وجد اتلاف مال مملوك  
متقوم فضمنه بخلاف الميتة والدم كان احدا من اهل الاديان لا يدين توليها الا ان يجب قيمة  
المخمر وان كان من ذوات الامثال لان المسلم منع عن تملكها لكونها محرمة بخلاف ما اذا لجر

في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...

له قوله اذا اتلف المسلم خمر الذي اوخرتيرة من هذا الشخص كان الملقى له

في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...

في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...

في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...

في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...  
في انفسهم من المسلمين في كل وقت...  
ان القوم بنى في الكافي...



انما بقاها هذه ان وضع عوني عن حسن ان  
 كان كلفه انما عوني انما عوني عن حسن ان  
 انما بقاها هذه ان وضع عوني عن حسن ان  
 انما بقاها هذه ان وضع عوني عن حسن ان

له قوله بخلاف. شروك التسمية عامداً الخ ومن اختلف الشاة المذبوحة بترك التسمية عامداً لا يضمن كذا في التتارخاينة



الاستهلاك او قيل يضمه فيه جلد ذكي غير مدبوغ ولود بغه بملاقيه له كالتراب  
 والشمس فهو ملكه بلا شيء لانه بمنزلة غسل الثوب ولو استهلك الغاصب يضمن  
 قيمته مدبوغاً وقيل طاهر غير مدبوغ لان وصف الدباغة هو الذي حصله فلا  
 يضمه وجه الاول وعليه الاكثرون ان صفة الدباغة تابعة للجلد فلا تغرد عنه واذا  
 صار الاصل مضموناً عليه فكذا اصفته ولو خلت الخمر بالقاء الملح فيها قالوا عنه ابن حنيفة  
 صار ملكاً للغاصب ولا شيء له عليه وعنده هما اخذوا المالك واعطى ما زاد الملح فيه  
 بمنزلة دباغة الجلد ومعناه ههنا ان يعطى مثل وزن الملح من الخل وان اراد المالك  
 تركه عليه وتضمينه فهو على ما قيل وقيل في دباغة الجلد ولو استهلكها لا يضمنها عند  
 ابن حنيفة مراً خلافاً لهما كما في دباغة الجلد ولو خلتها بالقاء الخل فيها فنحن معهما انما صار  
 خلا من ساعته يصير ملكاً للغاصب ولا شيء عليه لانه استهلاك وهو غير متقوم وان اقتصرت خلا  
 الابد ضمان بان كان الملق فيه خلا قليلاً فهو شيئاً على وكيلها لا خطا لخل في التقيير  
 وهو على اصله ليس استهلاكاً وعنده ابن حنيفة هو للغاصب والوجهين لا شيء عليه نفس الخط  
 استهلاكاً عند ولا ضمان في الاستهلاك لانه تلف على نفسه وعنده محمد لا يضمن بالاستهلاك  
 في الوجه الاول لما بينا ويضمن في الوجه الثاني لان تلف ملك غيره يوجب بعض المشايخ الجواب الكتاب على  
 اطلاق المالك ان يأخذ الخل في الوجه كله بغير شيء لان الملق يصير مستهلكاً في المرفق يتيقن  
 وقد كثرت فيه اقوال المشايخ وقد اثبتنا ما في كفاية المسمى قال ابن سريج يربط الجبل او مزاراً  
 او قفاً او اراق له سكر الوصف فهو ضمان في بيع هذه الاشياء جائز وهذا عند ابن حنيفة وهو قول ابو جوير

٢٢٤٩٩ مئتي الاخرى ١٢٢٤٩٩

الغصب

٢٢٤٩٩ مئتي الاخرى ١٢٢٤٩٩

له قوله قيل في دباغة الجلد الخ لكن في الخمر عن القمحة لجعل الجلد بما انقطع حتى المالك هكذا نقل الباقين والشرعية و  
 ابن المالك من النهاية اما لجعله الغاصب بعد دباغة ارجا او رفا او دفتر او حزام او فوا انقطع حتى المالك \*

علمة القنري ملتقى ودرسى ونزيلى وغنوها واما طبل الخزانة زاوية حفظ

[illegible]

له الخلاصة والصيدارين والدف الذي يباح ضربيه في العرس فمضمون اتفاقاً ١٣/٩/٥١  
الدر المختار على هامش در المختار ص ١٤٩ ج ٥  
ربنا انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، يارب صل وسلم دائماً ابداً + على حبيبك خير الخلق كلهم -